الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 2 – لونيسي علي-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر خلال الفترة 2009-2019

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد التأمينات

إعداد الطالب:
أقناروس محمد لمين

إشراف:
أ.د. للوشي محمد

السنة الجامعية: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة2
كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر خلال الفترة 2009-2019

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد التأمينات

إعداد الطالب:
أقناروس محمد لمين

أمام اللجنة المشكلة من:

حاوشين ابتسام	أستاذ	البليدة02	رئيسا
للوشي محمد	أستاذ	البليدة02	مشرفا ومقررا
أوزال عبد القادر	أستاذ	البليدة02	عضوا مناقشا
زيدان زهية	أستاذ محاضرأ	البليدة02	عضوا مناقشا
غريس عبد النور	أستاذ	الجزائر03	عضوا مناقشا
أعمر بوزيد أمحمد	أستاذ	المركز الجامعي تيبازة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أتقدّم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير والاحترام للأستاذ المشرف، الأستاذ الدكتور **للوشي محمد** لقبوله الإشراف على هذا العمل والذي لم يبخل عليّ يوما بتوجيهاته القيمة

كما أتقدّم بالشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة

على تفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل وتقييمه

كما لا أنسى أن أشكر كلّ من مدّ لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد

حتى خرج هذا العمل إلى النور، وأخص بالذكر كل باسمه

عمال الصندوق الوطني للتأمينات

عمال مؤسسات التأمين العامة والخاصة

إهداء

أحمد الله الذي وفقني لإنجاز هذه الأطروحة وإتمام هذا العمل

أهدي هذا العمل

إلى من ربياني وعلماني حب الخير- أبي وأمي أطال الله في عمرهما

إلى زوجتي العزيزة التي قاسمتني الحياة ومتاعبها

إلى سر إرادتي أولادي حفظهم الله عثمان المعتصم بالله ورغد

إلى أخي وأختاي

إلى جميع أفراد عائلتي

إلى جميع أصحابي وأحبابي

محمد لميـــــــن

الملخـــص

الملخص

تناولت هذه الأطروحة دراسة دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة بين سنة 2009 لغاية 2019، من خلال التعرف على التأمين الفلاحي كتقنية لإدارة المخاطر الفلاحية، ومعرفة معيقات انتشاره والحلول الممكنة لتطويره وواقعه في السوق الجزائري، لنعرج بعد ذلك لمحاولة بحث إمكانية تأثير التأمين الفلاحي على النشاط الفلاحي، فالقطاع الفلاحي كغيره من القطاعات تتنوع وتتعدد فيه المخاطر، إذ أن الضمانات المقدمة من طرف مؤسسات التأمين في التأمينات الفلاحية هي التي تحافظ على مداخيل الفلاحين الضعيفة في الوحدات الإنتاجية، كما أنها ترمم ما أفسدته الطبيعة أو الكوارث الطبيعية سواء على المزارع أو على الحيوانات والتي راح ضحيتها الفلاح بالدرجة الأولى والإنتاج الفلاحي بالدرجة الثانية.

بعد ما عمدت الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين التنمية الفلاحية والتأمين الفلاحي، ومن أجل ذلك تم استخدام الأساليب الإحصائية لذلك وذلك باستخدام برنامج e-views وذلك بتحديد المتغيرات التابعة والمستقلة لاستخراج العلاقة بينها وتمثلت في القيمة المضافة الفلاحية ورقم أعمال التأمين الفلاحي، فمن أهم ما خلصت إليه هذه الدراسة، أنه رغم كل الدعم الذي توفره مؤسسات التأمين للقطاع الفلاحي، إلا أنها لا تزال تعاني من نقص الطلب على هذا النوع في سوق التأمين الجزائري، كما تشير النتائج التي تم الحصول عليها أن التأمين الفلاحي يساهم في التنمية الفلاحي، ولكن هذه المساهمة ضعيفة مقارنة بالإمكانيات التي يحض بها القطاع، كما تشير النتائج إلى وجود علاقة بين التأمين الفلاحي والتنمية الفلاحية.

الكلمات المفتاحية : القطاع الفلاحي، التنمية الفلاحية، المخاطر الفلاحية، التأمين الفلاحي.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
الشكر و التقدير	
الملخص	
قائمة المحتويات	I - III
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	1
مقدمة	أ-ن
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتأمين الفلاحي	
تمهيد	02
المبحث الأول : ماهية الخطر الفلاحي من الوجهة التأمينية	03
المطلب الأول: الخطر في القطاع الفلاحي	03
المطلب الثاني: إدارة الخطر في القطاع الفلاحي	12
المطلب الثالث: الأخطار الفلاحية القابلة للتأمين	22
المبحث الثاني: الإطار النظري للتأمين الفلاحي	28
المطلب الأول: ماهية التأمين	28
المطلب الثاني: ماهية التأمين الفلاحي	39
المطلب الثالث: محاسن و عيوب تطبيق التأمين الفلاحي	49
المبحث الثالث: شركات ومنتجات التأمين الفلاحي	53
المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين	53
المطلب الثاني :منتجات التأمين الفلاحي التقليدية	59
المطلب الثالث : منتجات التأمين الفلاحي الحديثة	63
خلاصة الفصل الأول	81
الفصل الثاني : مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني	
تمهيد	83
المبحث الأول : الفلاحة والتنمية الفلاحية	84
المطلب الأول: التأصيل النظري للفلاحة والنشاط الفلاحي	84
المطلب الثاني: ماهية التنمية الفلاحية	94

المطلب الثالث: استراتيجيات دعم القطاع الفلاحي	**101**
المبحث الثاني: الموارد الاقتصادية للفلاحة والعوامل المؤثرة فيها	**107**
المطلب الأول: الموارد الطبيعية	**107**
المطلب الثاني: الموارد البشرية	**114**
المطلب الثالث: العوامل الرأسمالية	**116**
المبحث الثالث: دور القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية	**120**
المطلب الأول: الدور الاقتصادي للقطاع الفلاحي	**120**
المطلب الثاني : الدور الاجتماعي للقطاع الفلاحي	**128**
المطلب الثالث : الدور البيئي للقطاع الفلاحي	**130**
المبحث الرابع: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين الفلاحي	**141**
المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للتأمين الفلاحي	**142**
المطلب الثاني : الأهمية الاجتماعية للتأمين الفلاحي	**147**
المطلب الثالث : التأمين الفلاحي وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية	**149**
المطلب الرابع: تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على التأمين الفلاحي	**151**
خلاصة الفصل الثاني	**154**
الفصل الثالث : واقع التأمين الفلاحي في الجزائر	
تمهيد	**156**
المبحث الأول :التطور التاريخي لنشاط التأمينات في الجزائر	**157**
المطلب الأول: المرحلة الاستعمارية (قبل 1962)	**157**
المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الاستقلال (1962 – 1995)	**160**
المطلب الثالث: مرحلة تحرير سوق التأمين الجزائري بعد 1995	**164**
المبحث الثاني: دراسة سوق التأمين الفلاحي في الجزائر	**172**
المطلب الأول: هيكل سوق التأمين الفلاحي في الجزائر	**172**
المطلب الثاني: منتجات قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر	**191**
المطلب الثالث: كيفية دراسة طلب عقد تأمين فلاحي	**199**
المبحث الثالث: الصعوبات التي تواجه قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر	**206**
المطلب الأول: قيود متعلقة بالجانب التشريعي والجانب الاجتماعي	**207**
المطلب الثاني : قيود متعلقة بالجانب التسويقي والجانب الاقتصادي	**215**
المطلب الثالث :انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع	**220**

التأمينات الفلاحية	
المطلب الرابع : عزوف شركات التأمين من تقديم خدمات التأمين الفلاحي	**221**
المطلب الخامس : دعم الدولة للفلاح	**226**
خلاصة الفصل الثالث	**228**
الفصل الرابع : أثر التأمين الفلاحي على القطاع الفلاحي	
تمهيد	**230**
المبحث الأول : اتجاهات التأمين الفلاحي في الجزائر من 2009 – 2019	**231**
المطلب الأول: تحليل نشاط التأمين الفلاحي في الجزائر من 2009 – 2019	**231**
المطلب الثاني: التنمية الفلاحية بالجزائر وعلاقتها بالتأمين الفلاحي	**237**
المطلب الثالث: مؤشرات قياس مساهمة التأمين الفلاحي في التنمية الفلاحية	**240**
المبحث الثاني : قياس وتحليل العلاقة بين التأمين الفلاحي والتنمية الفلاحية	**246**
المطلب الأول: اتجاهات وانماط التأمين الفلاحي ومحدداته	**246**
المطلب الثاني: المعطيات وصياغة النموذج	**249**
المطلب الثالث: تقدير النماذج وتحليل النتائج	**253**
المبحث الثالث: آليات النهوض بسوق التأمين الفلاحي بالجزائر	**257**
المطلب الأول: التأمين الفلاحي المصغر	**259**
المطلب الثاني : التأمين الإسلامي	**262**
المطلب الثالث : دور صيرفة التأمين في تطوير وإنعاش سوق التأمينات الفلاحية	**264**
المطلب الرابع : إدراج تكنولوجيا التأمين الفلاحي	**268**
المطلب الخامس : اقتراح حلول متعلقة بالجانب التشريعي والجانب التسويقي	**273**
خلاصة الفصل الرابع	**279**
الخاتمة	**280**
قائمة المراجع	**290**
الملخص باللغة الأجنبية **Abstract**	**305**

رقم الجدول	عنوان الجدول	ص
(1-1)	دليل الخطر لمشروع ما	16
(2-1)	إستراتيجيات إدارة المخاطر الزراعية	21
(3-1)	كيفية حساب قسط التأمين	35
(4-1)	حالات تحديد قيمة التعويض في تأمينات الأضرار	36
(5-1)	أنواع المخاطر التي تواجه الثروة الحيوانية	61
(6-1)	تطبيقات التأمين بمؤشر حسب المستويات كأداة للدعم في حالة الكوارث وكوسيلة للتنمية	69
(7-1)	القيم النموذجية لمؤشر الإنحراف العادي للنمو النباتي NDVI لمختلف أنوع الغطاء	73
(8-1)	مقارنة بين منتجات التأمين النباتي (المحصول)	78
(1-3)	تقسيم شركات التأمين الجزائرية حسب نوع التأمين	173
(2-3)	شركات تأمين الأضرار والتأمينات الفلاحية	190
(3-3)	منتجات التأمين الفلاحي بالجزائر	197
(1-4)	تطور إنتاج التأمين والتأمين الفلاحي خلال الفترة 2009-2019	232
(2-4)	تطور إنتاج التأمين الفلاحي حسب نوع الشركة خلال الفترة 2009-2019	234
(3-4)	تطور إنتاج التأمين الفلاحي حسب نوع المنتج المؤمن خلال الفترة 2009-2019	235
(4-4)	تطور التعويضات الخاصة بالتامين الفلاحي	236
(5-4)	تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي خلال الفترة 2009-2019	238
(6-4)	تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي مقارنة برقم أعمال التأمين الفلاحي خلال الفترة 2009-2019	239
(7-4)	تطور مؤشر كثافة التأمين في الجزائر 2009 - 2019	241
(8-4)	اختراق التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2009-2019	243
(9-4)	نسبة مساهمة رقم أعمال التأمينات الفلاحية في الناتج المحلي الخام	245
(10-4)	متغيرات الدراسة	247
(11-4)	تطور الموارد المالية والبشرية الفلاحية	247

رقم الشكل	عنوان الشكل	ص
(1-1)	أشكال الخطر	10
(1-2)	أهمية التأمين الفلاحي	140
(1-3)	تطور رقم أعمال الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAR	174
(2-3)	منتجات التأمين الفلاحي في الجزائر	195
(3-3)	تطور نسبة البطالة في الجزائر من 2009 لـــ 2017	210
(1-4)	تطور إجمالي التأمين والتأمينات الفلاحية بالجزائر	233
(2-4)	حصة المؤسسات العمومية و الخاصة من التأمينات الفلاحية	235
(3-4)	تطور فروع التأمينات الفلاحية حسب نوع المنتج المؤمن	236
(4-4)	تطور قيمة القيمة المضافة بالقطاع الفلاحي	239
(5-4)	علاقة التأمين الفلاحي بالتنمية الفلاحية	240
(6-4)	تطور مؤشر كثافة التأمين في الجزائر 2009 - 2019	242
(7-4)	تطور الاختراق التأميني في الجزائر 2009 - 2019	244
(8-4)	اتجاهات متغيرات النموذج	248
(9-4)	قراءة في نقاط الانتشار بين المتغير التابع والمستقل	250
(10-4)	تطور التأمين الفلاحي والقيمة المضافة	252
(11-4)	العلاقة الدالية	252
(12-4)	تقدير نموذج الـــتأمينات الفلاحية	254
(13-4)	تقدير نموذج القيمة المضافة الفلاحية	255

مقدمة

تطور نشاط التأمين وانتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى أصبح من بين الخدمات الأكثر طلبا، كما أصبح أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي للدول، فالشركات والهيئات المختلفة تجد في التأمين وسيلة فعالة لحماية ممتلكاتها ورؤوس أموالها ضد المخاطر المتوقعة وضمانا لإستمراريتها في النشاط الاقتصادي.

ومما لا شك فيه أن التأمين بمختلف صوره يلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي، فهو يعمل على زيادة الإنتاج، تسهيل واتساع عمليات الإئتمان، تحقيق التوازن بين العرض والطلب، المساهمة في اتساع نطاق التوظيف والعمالة، المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات والحفاظ على الثروة.

حيث تقوم شركات التأمين بإصدار عقود تأمين تتضمن تغطية الأخطار التي يتعرض لها المؤمن لهم في مقابل حصولها على أقساط مالية ضمانا لهذه التغطية، وعند ثبوت تلك الأخطار خلال مدة العقد تلتزم شركات التأمين بدفع التعويضات اللازمة بناء على ما تم الاتفاق عليه ضمن عقد التأمين، وفي خلال الفترة بين تحصيل الأقساط أو الاشتراكات ودفع التعويضات للمؤمن لهم، فإن شركات التأمين تقوم بتوظيف تلك الأقساط المجمعة في أوجه الاستثمار المختلفة بطريقة عقلانية وذلك بهدف حماية مصالح المؤمن لهم وتحقيق مداخيل إضافية، حيث تقدم شركات التأمين عقود مختلفة في عدة نشاطات خدماتية، صناعية، فلاحية، هذه الأخيرة التي سنركز عليها في دراستنا من خلال العلاقة التي تربط قطاع التأمين بالقطاع الفلاحي.

يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات في مختلف دول العالم،نظرا للدور الكبير الذي يلعبه في التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال تأثيره على مختلف المؤشرات الكلية كزيادة الإستثمار وتخفيض نسبة البطالة، كما أن دوره يشمل البعد الأمني بإعتباره من مقومات أمن وإستقرار الدول، خاصة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي الذي أصبح قضية العصر.

بالنسبة للجزائر، فلا يختلف اثنان في كونها دولة تملك مقومات أساسية من أراضي فلاحية هامة يمكن إستغلالها في زراعات متعددة وكذا إمتلاكها لثروة حيوانية متنوعة، بالإضافة لمقومات أخرى تسمح لها من رفع قدرتها الإنتاجية، مع ذلك فإن الجزائر لا تزال تعاني من التبعية الإقتصادية رغم محاولاتها العديدة من أجل تطوير قطاعها الفلاحي الذي يحتاج لإشراك كل الفاعلين، ونخص بالذكر الهيئات المالية من بنوك وشركات التأمين وغيرها.

حيث تؤثر العوامل المناخية على القطاع الفلاحي وخصوصا على الزراعة أكثر مما تؤثر على قطاع الصناعة، إذ أن الإنبات هو الأساس في تكوين المحاصيل الزراعية حيث يحتاج كل نبات إلى شروط مناخية لنموه، ولكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد عليها لأنها عرضة للتقلبات ، وهذا ما لا نجده في الصناعة التي تخضع لسيطرة الإنسان، ولهذا يصعب على الفلاح أن يتنبأ بمقدار ومصير إنتاجه وذلك بسبب التغيرات المناخية، وعلى هذا فالعوامل الطبيعية (من جفاف وفيضانات، وبرد وثلوج) بالإضافة إلى الآفات الزراعية كدودة القطن وغارات الجراد وأمراض الحيوانات تجعل العمل الفلاحي عملا فيه الكثير من المغامرة والمخاطرة.

إن البحث والسعي وراء إيجاد وسائل وطرق لتبني آليات فاعلة في تسيير المخاطر التي تعترض النشاط الفلاحي والتي من شأنها حماية المزارعين ومربو الحيوانات أسفر عن ظهور نشاط التأمين الفلاحي ضمن قطاع التأمين.

فشركات التأمين تلعب دورا مهما في مرافقة النشاط الفلاحي وذلك بتوفير الأدوات اللازمة التي تساعد في الحماية من مختلف المخاطر التي تشكل عائق كبير أمام الفلاحين والتي قد تنهي مزاولتهم لهذا النشاط مما يؤدي إلى عدم تحقق الأمن الغذائي، فالتعويضات التي تقدمها شركات التأمين تشجع الفلاحين لمواصلة النشاط، وهذا ما يؤدي إلى تحسين نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام و غيرها من المؤشرات ومنه فإن تواجد شركات تأمين

توفر خدمة التأمين الفلاحي ضروري من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي في أي دولة على غرار الجزائر.

1-إشكالية البحث:

تتمثل المهمة الأساسية للتأمين الفلاحي في تغطية المخاطر التي يتعرض لها المزارع ومربو الحيوانات عند تحققها ولا يقتصر الغرض من التأمين الفلاحي على خفض حجم الخسائر التي قد يتعرض لها هؤلاء المؤمنين لهم وما يتبع ذلك من توفير الأمان والاستقرار للعاملين بالقطاع الفلاحي، بل إن للتأمين الفلاحي أيضا أثر ومساهمة في النمو الاقتصادي، ومن أهم هذه الإسهامات تنمية القطاع الفلاحي، وقد اهتدت معظم دول العالم إلى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين الفلاحي فعملت على تطويره بمختلف الآليات والوسائل.

لذلك سيتم من خلال هذه الدراسة التركيز على الدور الذي يقوم به التأمين الفلاحي في النمو الاقتصادي وأثره على التنمية في القطاع الفلاحي عموما وفي الجزائر على وجه الخصوص، مما قد يساعد على فهم علاقة التأمين الفلاحي بالتنمية الفلاحية في الجزائر، وهو ما يدفعنا لطرح التساؤل الرئيسي التالي : **ما مدى مساهمة قطاع التأمين الفلاحي في تحقيق تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر؟**

حيث سنحاول من خلال هذه الدراسة إيجاد حجم التأثير بقياس العلاقة بين التأمين الفلاحي والتنمية الفلاحية خلال فترة ممتدة بين 2009 و 2019 .

وانطلاقا من هذا التساؤل الرئيسي الذي يعكس إشكالية البحث الرئيسية، يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، وذلك على النحو التالي:

-الأسئلة الفرعية:

1/ ما مدى مساهمة قطاع التأمين الفلاحي نسبة إلى إجمالي نشاطات قطاع التأمين في الجزائر؟

2/ ما مدى مساهمة التأمين الفلاحي في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بالجزائر؟

3/ ما هي عوامل ضعف أو قوة مساهمة قطاع التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي الجزائري؟

4/ ما طبيعة السياسات لترقية قطاع التأمين الفلاحي من أجل تفعيل دوره في تنمية القطاع الفلاحي الجزائري ؟

2-فرضيات البحث:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، قمنا بصياغة جملة الفرضيات التالية:

1/ تعتبر مساهمة قطاع التأمين الفلاحي في رقم أعمال سوق التأمين بالجزائر ضعيفة ومحدودة.

2/ يساهم التأمين الفلاحي في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بالجزائر بنسب متباينة.

3/ ضعف مساهمة قطاع التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي الجزائري ناتج عن ضعف جانب العرض (أداء شركات التأمين) وضعف جانب الطلب (الطلب على خدمة التأمين الفلاحي من طرف الفلاحين) معا.

4/ يعتبر التأمين الإسلامي من أهم السياسات لترقية قطاع التأمين الفلاحي ولتفعيل دوره في تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر.

3-أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا للبحث في هذا الموضوع لعدة أسباب، منها تخصصنا في اقتصاديات التأمين ورغبتنا بالبحث في المسائل المتعلقة بالقطاع الفلاحي، وكذلك محاولة منا إثراء المكتبة الجامعية التي تفتقر إلى مراجع في مثل هذه المواضيع المتخصصة، حيث تعتبر الدراسات المتعلقة بالموضوع ضئيلة جدا بالمكتبة الجامعية، وسعيا منا كذلك إلى وضع هذا البحث كمنطلق للتوسع فيه أكثر في أبحاث أخرى مستقبلا، هذا بالنسبة للأسباب الذاتية.

أما عن الأسباب الموضوعية، فيعتبر هذا الموضوع من أبراز المواضيع الحديثة نظرا لتوجهات العالم نحو الزراعة والبحث عن كيفية الاستمرارية في الإنتاج الزراعي دون خوف من المخاطر التي قد تحدق بالاستثمار في هذا المجال، كما أن الجزائر تعاني مشاكل عديدة في هذا المجال وبغية تحديد طبيعة المشكل الذي يحد من تطوير التأمين في المجال الفلاحي ليلعب دوره الأساسي في حماية الإنتاج الفلاحي من المخاطر الفلاحية، ارتأينا تناول الجوانب المختلفة لهذا الموضوع.

وبالإضافة للأسباب السابقة الذكر، توجد عدة أسباب دفعتنا لإختيار الموضوع والبحث فيه نذكر منها ما يلي:

-إبراز الدور الفعال للقطاع الفلاحي وقطاع التأمينات اللذان يعتبران من أهم القطاعات المعول عليها من طرف الحكومة لا سيما في هذه المرحلة الصعبة التي يعيشها الإقتصاد الوطني بعد إنخفاض أسعار البترول في الآونة الأخيرة وانفتاح السوق أمام الشركات الأجنبية.
-تحليل أهم الصعوبات والتحديات التي يواجهها التأمين على الأخطار الفلاحية ومحاولة الخروج بأهم الاقتراحات والتوصيات.

4-أهمية الموضوع:

يعتبر التأمين الفلاحي عنصرا أساسيا في القطاع الفلاحي، حيث يعتبر من مقومات عوامل الإنتاج الفلاحي ومن برامج الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي،حيث يؤدي في حال وجوده إلى استمرارية الدورات الإنتاجية الفلاحية وتطوير القوى المنتجة في الريف ومتابعة العمل وضمان استدامة استخدام عوامل الإنتاج الفلاحية، فهو في حد ذاته وسيلة من الوسائل التي يمكن أن تساهم في دفع عجلة التنمية الفلاحية.

كما تكمن أهمية الموضوع بالنظر لدور الـــتأمين الفلاحي في إدارة المخاطر الفلاحية، فيعتبر التأمين من القطاعات المهمة في إقتصاديات الدول، لما له من أهمية إقتصادية كونه يساهم في درئ الخطر والتقليل من الخسائر وتحفيز المستثمرين في مختلف المجالات خاصة المجال الفلاحي موضوع دراستنا، وللأهمية التي تكتسبها المخاطر الفلاحية، وتطورها الملحوظ وما تسببه من آثار ونتائج سلبية على الفلاح والقطاع الفلاحي.

5-أهداف الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع وبناء على أهميته نتطلع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- معرفة مدى تأثر الإنتاج الفلاحي بالتغيرات الحاصلة في قيمة التأمين الفلاحي ونوع العلاقة التي تربيطهما من أجل معرفة ما إذا كان التأمين الفلاحي السبب الرئيسي في تحديد حجم الإنتاج الفلاحي في الجزائر.

كما نسعى من خلال هذه الدراسة للوصول إلى جملة الأهداف التالية:

- التعريف بالمخاطر الفلاحية وإجراءات التأمين عليها.
- إبراز مدى أهمية التأمين الفلاحي في الحد من المخاطر الفلاحية.
- التأكد من وجود علاقة طردية موجبة بين التأمين الفلاحي والقيمة المضافة بالقطاع الفلاحي.
- إبراز موقع فرع التأمينات الفلاحية من إجمالي سوق التأمين، مع إبراز أهمية ودور التأمين الفلاحي للفلاح.
- التعرف على أهم المنتجات التأمينية الفلاحية في الجزائر.
- الخروج بتوصيات قد تسهم في نشر الوعي الثقافي حول أهمية التأمين الفلاحي على الأخطار الفلاحية.

6-منهج البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع وللإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة والتساؤلات الموضوعة سابقا، فإننا سنستخدم المنهج التحليلي، الذي يهدف إلى جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها، تم استخدام المنهج الوصفي الذي يمكن من وصف العلاقة بين متغيري الدراسة التابع والمستقل، وبالإضافة إلى المنهج القياسي الذي يقيس العلاقة بينهما اعتمادا على الأدوات الإحصائية وأدوات القياس الاقتصادي برنامج EVIEWES .

7-الدراسات السابقة:

تطرقت بعض الدراسات إلى موضوع هذا البحث عن طريق دراسة دور التأمين في التنمية الاقتصادية وأخرى كيفية إدارة المخاطر باستعمال التأمين وذلك في بلدان مختلفة.

أولا : تصنيف الدراسات باللغة العربية:

1-محمد طه محمد أحمد، إدارة الأخطار الفلاحية في جمهورية مصر العربية، دكتوراه في التأمين، كلية التجارة،جامعة أسيوط، مصر، سنة ،1993.

تطرقت هذه الدراسة إلى ماهية الأخطار الفلاحية، وواقعها ومدى تأثيرها على البنية الاقتصادية للدولة، وسعى الباحث وهدف إلى التطرق لأهم الطرق والوسائل التي من شأنها الحد أو التقليل من هذه الأخطار الفلاحية وذلك عن طريق إدارة الأخطار الفلاحية بمختلف الطرق والوسائل المتاحة والإستفادة من الخبرات السابقة، أو عن طريق الإحتكاك بشركات التأمين والإستفادة من خبراتها في مجال إدارة الأخطار.

غير أن الدراسة لم تركز على الدور الفعال للتأمين الفلاحي في مواجهة مخاطر القطاع الفلاحي، ولم تتطرق لعلاقة التأمين الفلاحي بالتنمية الفلاحية.

2-ملاخسو بيلال ، أثر التأمينات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990 - 2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2015-2016.

للإجابة على إشكالية الدراسة اعتماد الباحث على المنهج الاستنباطي والاستقرائي، فتطرق إلى تحليل وقياس العلاقة السببية بين التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2010، وتوصل من خلال تحليل نموذج الدراسة باستخدام الاختبارات القياسية لعدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل ولا قصيرة الأجل بين التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر، أي أنا لنمو الاقتصادي لا يؤثر في كل من سوق التأمينات الجزائري.

غير أن الباحث لم يتطرق من خلال دراسته لأثر التأمينات الفلاحية على النمو الاقتصادي ولا على التنمية الفلاحية، كما أنه اكتفى بدراسة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، دون اقتراح حلول.

3- ميليزي محمد الأمين, دور التأمين المصغر في التنمية القطاع الزراعي، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاديات التأمين جامعة سطيف , 2015/2014.

طرح الباحث إشكالية دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي والآليات المعتمدة على ذلك، فأستعمل المنهجي الوصفي والتحليلي ودراسة الحالة، من خلال تفسير العلاقات بين المتغيرات لدراسة مجموعة من المستثمرات الفلاحية بولاية سطيف، حيث أفترض انه تؤثر المخاطر الزراعية بشكل سلبي على الإنتاج الزراعي في غياب التأمين المصغر وكان هدفه من الدراسة هو إبراز أهمية التأمين المصغر في مواجهة المخاطر الزراعية وتوصل الباحث أنه في حالة إذا لعب التأمين المصغر دوره كأداة للإدارة المخاطر يستطيع أن يؤثر بشكل إيجابي على التنمية الزراعية.

غير أن الباحث لم يتطرق من خلال دراسته لأثر التأمين المصغر على تنمية القطاع الزراعي واكتفى باقتراح الفكرة من خلال دراسة فرضية لقدرة التأمين المصغر على تغيير الوضع.

4-نوال سيد احمد زين العابدين , دور التأمين الزراعي في استقرار الإنتاج الزراعي، رسالة ماجستير في الاقتصاد الزراعي، جامعة الخرطوم، 2004.

إعتمدت الباحثة علي المنهج التحليل الوصفي والإحصائي لوصف نتائج العملية الإنتاجية ومدى ارتباط الإنتاج ببعض العوامل، هدفت من خلال الدراسة لمعرفة التقلبات في الإنتاجية لمحصول القطن الذي دخل تجربة التأمين وأثر إدخال خدمة التأمين بقسم وادي شعير على إنتاجيته، وافترضت أن تطبيق التأمين يعمل على زيادة الإنتاج كما أظهرت الدراسة أن إنتاجية القطن في تدني مستمر من خلال الإشارة السالبية معادلة القطن وبعد إدخال خدمة التأمين بشركة شيكان لقسم وادي شعير ظهر أثر ايجابي في تقليل مخاطر لعائدات محصول القطن.

غير أن الباحثة لم تتطرق إلى تأمين الثروة الحيوانية ولمختلف منتجات التأمين الفلاحي، وركزت على التأمين لمنتوج القطن دون غيره من المنتجات النباتية المتنوعة.

ثانيا : تصنيف الدراسة باللغة الأجنبية:

-1-Julie Dany Manta, Magistère Management des Risques des agriculteurs, Thèse professionnelle, paris sud université, Année 2013.

تناولت هذه الدراسة المجال الفلاحي وهدفت إلى إبراز دوره الفعال وأهميته في التنمية الاقتصادية للدول، وركز الباحث في دراسته على مجال إدارة الأخطار الفلاحية، لان إدارة الأخطار الفلاحية هو العامل الأساسي لتطور والرقي بالمجال الفلاحي، وهذا التطور الفلاحي الحاصل يؤثر إيجابيا على الاقتصاد الوطني، حيث تطرقت بهده الدراسة إلى شتى أنواع

والطرق القديمة والحديثة لإدارة الأخطار الفلاحية ومدى تأثير المتغيرات الاقتصادية والتطور التكنولوجي ومساهمته في الحد من الأخطار الفلاحية سواء بالنسبة للفلاح في حد ذاته أو للمجتمع الريفي، وخلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من التطور التكنولوجي الحاصل في مجال الوقاية من الأخطار الفلاحية، إلا أنه تبقى بعض الحالات والكوارث لا يمكن التنبؤ بها أو الوقاية منها وتجنبها وهذا ما يعزز فرضية حتمية اللجوء الى نقل الخطر عن الطريق التأمين.

غير أن الباحثة لم تتناول أهمية وأثر التأمين الفلاحي على التنمية الفلاحية و لم تتطرق إلى العلاقة بين المتغيرين.

-2-Etienne La france, Mémoire de métrise, La gestion des risques La perception des risques des agriculteurs québécois, université Laval, Québec, Canada, Année 2015.

تناولت هذه الدراسة الأخطار الفلاحية وهدفت إلى تسليط الضوء أكثر على كيفية تسيير هذه الأخطار الفلاحية حيث قام الباحث في البداية بالتطرق الى تعريف الأخطار الفلاحية وأنواعها وكل الأمور النظرية المتعلقة بها ثم تعمق في مسببات هذه الأخطار وتصنيفها وتبويبها مما يسمح بدراستها بصفة دقيقة، وهذا ما يسهل من طرق معالجتها من خلال اتخاذ التدابير والإجراءات التي من شأنها التقليل والحد من الأخطار الفلاحية والتقليل منها، وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع الفلاحي من القطاعات الإنتاجية الهامة في اقتصاد، فهو يمثل المصدر الأساسي لدخل الفلاحين وانتاج الغذاء في كل المجتمعات، وهناك ارتباط وثيق بين القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي بحيث يكملان بعضهما البعض ولهذا يجب إستعمال الوسائل الصناعية الحديثة في مواجهة الأخطار الفلاحية المحتملة لأن قطاع الفلاحة من القطاعات الأكثر عرضة للمخاطرة في ظل التغيرات المناخية والبيئية.

أهمل الباحث أهمية التأمين الفلاحي في مواجهة الأخطار الفلاحية المحتملة، وسلط الضوء على

اتخاذ التدابير والإجراءات للتقليل والحد من الأخطار الفلاحية والتقليل منها، واستعمال الوسائل الصناعية الحديثة في مواجهة الأخطار الفلاحية المحتملة.

بمقارنة الدراسات السابقة التي تطرقنا لها مع موضوع بحثي الذي تمحور حول :" **دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر خلال الفترة 2009-2019**" لاحظت أن أغلب الدراسات السابقة تطرقت إلى علاقة ومساهمة قطاع التأمين بصفة عامة وقطاع التأمين الجزائري بصفة خاصة بالاقتصاد الوطني ولكن لم تتطرق لدراسة وتقييم قطاع التأمين الفلاحي الجزائري ودوره في تطوير القطاع الفلاحي من خلال تحليل انتاج فرع التأمينات الفلاحية بالإضافة الى قياس نسبة مساهمته في الاقتصاد الوطني.

8-هيكل البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة وتحقيقا للأهداف المحددة سابقا قمنا بتقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول:

ستناول في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتأمين الفلاحي من خلال تقديم ماهية الخطر الفلاحي من الوجهة التأمينية، الإطار النظري للتأمين الفلاحي، والتعريف بشركات ومنتجات التأمين.

في حين أن الفصل الثاني فنتناول فيه مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، بدراسة الموارد الاقتصادية للفلاحة الجزائرية، دور القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية،والأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين الفلاحي.

الفصل الثالث فخصص لدراسة واقع التأمين الفلاحي في الجزائر بين 2009 و 2019 ، من التطور التاريخي لنشاط التأمينات في الجزائر، ثم دراسة سوق التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2009-2019، ونختم بالصعوبات التي تواجهه.

وبالفصل الرابع نقوم بدراسة أثر التأمين الفلاحي على القطاع الفلاحي بالجزائر خلال فترة الدراسة، من خلال تحليل قيم التأمين الفلاحي، وقياس العلاقة بين التأمين الفلاحي والتنمية الفلاحية،مع طرح آليات للنهوض بسوق التأمين الفلاحي بالجزائر.

ويتم اختتام هذا البحث بخاتمة عامة للموضوع.

9-مجال الدراسة وحدودها:

بعد الانتهاء من الجانب النظري للموضوع تم الانتقال إلى الدراسة التطبيقية، حيث تم الحصول على المعطيات الإحصائية للتأمينات الفلاحية وللقيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة من 2009 إلى غاية 2019 .

حددت هذه الدراسة في إطار مكاني ممثلا في الجزائر باعتبارها بلد فلاحي، وزماني من خلال فترة الممتدة مابين 2009 و 2019 .

10-**مصادر البحث:**

يعتمد البحث على مصادر متنوعة باللغة العربية، الفرنسية والانجليزية، تم الحصول عليها عن طريق البحث المكتبي والبحث في شبكة الانترنت، وهي تختص بمعالجة جوانب الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تشتمل هذه المصادر في **الجانب النظري** على الكتب، المجلات والتقارير،الملتقيات والمؤتمرات،الرسائل والمذكرات، والنصوص القانونية .

أما في **الجانب التطبيقي** فتم الاعتماد على النصوص القانونية والتقارير الصادرة عن هيئات مختصة وموثوقة، وأهمها قانون التأمينات في الجزائر، التقارير التي يصدرها المجلس الوطني للتأمينات والمنشورة على شبكة الانترنت.

11-صعوبات البحث:

وفي الأخير فقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات خلال انجاز هذه الدراسة، ولعل أهمها:

-قلة المراجع المختصة وذات العلاقة المباشرة بالموضوع في المكتبات الجامعية والعامة بالجزائر.

- قلة المراجع في مجال التأمينات الفلاحية.

-قلة المساعدات الإدارية من طرف شركات التأمين لموافاتنا بمختلف الإحصائيات، وانتهاج مبدأ السرية في العمل وبالخصوص الشركات الخاصة منها.

لقد أردنا الإشارة إلى هذه الصعوبات بغية لفت نظر الباحثين من أجلت فاديها مستقبلا، كما نود أن نلفت اهتمام المسئولين ومصادر المعلومات بضرورة تزويد الباحثين بالمعلومات الكافية لتسهيل مهمة إنجاز بحوثهم العلمية، إلا أن كل هذه الصعوبات ما كانت لتطوي عزيمتنا وإصرارنا على إنجاز هذا العمل بالشكل الذي هو عليه.

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي للتأمين الفلاحي

تمهيد:

إن حياة الفرد معرضة إلى العديد من الأخطار التي قد تصيبه في شخصه أو في ممتلكاته، ففي حال تحققها يجد الفرد نفسه غير قادر على تغطيتها من مدخراته الخاصة مهما كانت ثروته نتيجة للخسائر الجسيمة النابذة عنها في كثيرَ من الحالات، وبناء على ذلك كان لزاما على الفرد إيجاد حل لمنع وقوع هذه الأخطار أو على الأقل التخفيف من حجم الخسارة في حال تحققها ومن ثم الشعور بالأمان، وهذا ما وجده في التأمين باعتباره وسيلة لحماية الأفراد والمؤسسات من الخطر عن طريق نقل العبء الناتج عنه إلى جهات أخرى " شركات التأمين" التي تتعهد بتعويض المؤمن له عن الخسارة التي لحقت به مقابل دفع هذا الأخير مبلغ بسيط لا يتناسب وحجم الخطر وهو ما يسمى بالقسط إلى شركة تأمين ويتم توثيق ذلك بعقود التأمين.

إن المستثمرون عامة والفلاحين خاصة مجبرون على اتخاذ القرارات في محيط خطر، فبعد الخطر بدأ يأخذ اليوم أهمية كبيرة في مختلف المجالات حيث أصبح من بين أهم أسس اتخاذ القرارات على كل المستويات، على مستوى الأفراد أو الجماعات، على مستوى المؤسسة أو الدولة باعتبارها وحدات تعيش في بيئة معرضة للأخطار والتي لابد من البحث عن السبل الكفيلة لإدارته، ولأن الفلاحة غالبا ما تتم في محيط مفتوح، ويتم التعامل مع كائنات حية هي الحيوانات والنباتات، فالفلاحين لا يعرفون بشكل أكيد نتائج قراراتهم، وبالتالي من أهم الوسائل لإدارة المخاطر الفلاحية، هو التأمين الفلاحي والذي يساعد على التقليل من حجم الخسارة.

قمنا بتخصيص هذا الفصل لدراسة الإطار المفاهيمي للتأمين الفلاحي، والذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية الخطر الفلاحي من الوجهة التأمينية، وبالمبحث الثاني دراسنا الإطار النظري للتأمين الفلاحي، وتطرقنا في المبحث الثالث إلى شركات ومنتجات التأمين الفلاحي.

المبحث الأول : ماهية الخطر الفلاحي من الوجهة التأمينية

يتعرض الأفراد لأخطار ترتبط بالحياة اليومية والأنشطة التي يقومون بها، ونفس الحال بالنسبة للفلاح (المزارع و/أو مربو المواشي)، أين تحقق هذه الأخطار خسائر نفسية و/أو مادية، فالفلاح بصفة خاصة والفرد بصفة عامة يتميز بمقدرته على التصرف واتخاذ القرارات، لكن نجد عوامل طبيعية قد تحد في بعض الأحيان من مقدرته على التصرف، فرغم التقدم العالمي في الإمكانيات المتاحة للمستثمر الفلاحي وخاصة فيما يتعلق بالتوقع والتنبؤ العلمي الدقيق والتي تساعده على صحة وسلامة اتخاذ القرارات، إلا أن هذا لن يزيح القلق الذي يلازمه عند اتخاذ قراراته.

من خلال هذا المبحث سنتطرق لعنصر الخطر بصفة عامة والخطر في القطاع الفلاحي بصفة خاصة ومن وجهة نظر تأمينية.

المطلب الأول: الخطر في القطاع الفلاحي:

يختلف معنى الخطر في مجال التأمين عن المعاني الأخرى التي نجدها في القانون المدني أو في العلوم الاجتماعية والعلمية، فالتأمين غالبا يكون من أجل تحقيق الأمان للأشخاص الحقيقيين أو المعنويين من الحوادث التي قد تصيبهم في أنفسهم و/أو ممتلكاتهم.

الفرع الأول: مفهوم الخطر الفلاحي وتصنيفاته

تستعمل كلمة خطر في التأمين استعمالات مجازية متعددة للدلالة على معاني مختلفة، فتستعمل بمعنى الحوادث التي إن وقعت تلزم شركات التأمين تعويض الخسارة الناشئة عنها، كما تستعمل بمعنى ثاني وهو في النصوص التشريعية كعبارة (في حالة تحقق الخطر المبرم في

العقد) الواردة بنص المادة الثانية من الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 ، المعدل والمتمم بموجب

القانون 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 .[1]

في الواقع، هناك صعوبات في وضع تعريف محدد للخطر وذلك لأسباب كثيرة نذكر منها[2]:

- أن محل الخطر قد يكون ماديا كضياع الأموال، أو معنويا كخطر الوفاة؛
- أن الخطر ظاهرة سلبية ومن ثم فإن تعريفه يكون أكثر صعوبة من الظواهر الايجابية.

لقد أدت هذه الصعوبات وغيرها إلى تعدد المفاهيم التي أعطيت للخطر، فلا يوجد تعريف محدد متفق عليه بالنسبة للخطر، فقد ظهرت تعريفات مختلفة تتعرض كل منها لظاهرة الخطر من زاوية معينة، حيث اختلفت آراء كتاب التأمين، الاقتصاديين، الرياضيين والإحصائيين حول تعريف الخطر،

- فعرف الخطر على أنه : " عدم التأكد من وقوع خسارة معينة "، بحث اعتمد التعريف على الحالة المعنوية للفرد عند اتخاذه لقراراته، ذلك أنه يقوم على عدم التأكد الذي لا يخضع للقياس في كثير من الأحيان بطريقة موضوعية .[3]

كما عرف أيضا بأنه: " احتمال وقوع خسارة "، وقد اهتم هذا التعريف بأحد شروط الخطر، وهو أن يكون الحادث احتمالي وليس مؤكدا وغير مستحيل الوقوع، أي على الاحتمال وليس على عدم التأكد، ومن نقائص هذا التعريف أنه لم يحدد المقصود بنوع الخسارة.[4]

---

[1] – الجريدة الرسمية، السنة الثانية والثلاثون، العدد 13، مؤرخة في 1995/03/08، ص 03.

[2] – محمد الصيرفي، **رياضيات التأمين**، مؤسسة حورس الدولية، دون بلد،2005، ص 3 .

[3] – إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **الخطر والتأمين: المبادئ النظرية والتطبيقات العملية**، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008، ص 14 .

[4] – المرجع نفسه، ص 14 .

ويعرف الخطر أيضا بأنه: " الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين "، أين أشار التعريف إلى تحديد نوع الخسارة بأنها خسارة مادية.[1]

كما يمكن تعريف الخطر اقتصاديا بأنه: " أي خسائر مادية متوقعة يمكن قياسها، يحتمل أن تصيب الإنسان نتيجة للظروف الطبيعية العامة والخاصة المحيطة به في حياته اليومية، أو نتيجة لقرارات قد يتخذها خلال حالة معنوية تلازمه من التردد وعدم التأكد وتكون مصاحبة له أثناء اتخاذه لهذه القرارات".[2]

يعد الخطر الركن الرئيسي في التأمين[3]، وبالتالي تعريفه من وجهة نظر شركة التأمين هو: " يتمثل الخطر في الفرق بين الخسائر المتوقعة (التي تم على أساسها حساب قسط التأمين الصافي) والخسائر الفعلية التي التزم المؤمن بتعويض حملة الوثائق عنها إذا وقعت".[4]

مما تقدم، فإنه يمكن إعطاء تعريف شامل للخطر من خلال التعاريف السابقة: الخطر هو مجموع الأضرار المادية و/أو المعنوية المحتملة الوقوع نتيجة تحقق حادث معين.

في حين يعرف الخطر الفلاحي:"هو الضرر الذي يصيب الممتلكات والمنتجات الفلاحية، والتي تشمل الأخطار الطبيعية مثل الجفاف، الثلوج، الأمطار الغزيرة، البرد، العواصف، السيول والصقيع، كما تشمل أيضا الآفات المرضية والحشرية والوبائية التي قد تصيب النباتات أو الحيوانات"[5].

---

[1] – إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع سبق ذكره، 2008 ،ص 14 .

[2] – أحمد عبد الله قمحاوي أباظة، **مدخل كمي لإدارة الأخطار ورياضيات المال والاستثمار**، الطبعة الأولى، مطبعة الإشعاع الفنية، دون بلد،2002، ص 12 .

[3] -Yvonne Lambert-faivre: Droit des assurances, 11e édition .Dalloz. 2001. P239.

[4] – مختار محمد الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، **مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2000،ص 15 .

[5] - Robert G. Aumell et autres, **Guide de gestion des risques agricoles**, Conseil canadien de la gestion d'entreprise agricole, Ottawa, 2005, p6.

بعد التعريف بالخطر الفلاحي، فإنه يمكن تصنيف المخاطر الفلاحية حسب مصدر الخطر أو حسب خصائص هذا الخطر، فتصنيفها حسب مصدر الخطر يكون كما يلي :[1]

أ. **مخاطر الإنتاج:** تتسم الفلاحة بنسبة مرتفعة من تقلب نتائج الإنتاج، وبخلاف أصحاب المشاريع الأخرى، فالفلاحين غير قادرين على التنبؤ الدقيقة بكمية الإنتاج، لأن عملية الإنتاج الفلاحي تختلف بسبب عوامل خارجية مثل الطقس والأمراض.

ب. **السعر أو مخاطر السوق:** تقلب الأسعار هي أهم مصادر مخاطر السوق في القطاع الفلاحي، فأسعار السلع الفلاحية (نباتية أو حيوانية) متقلبة بكثرة، بسبب صدمات الأسواق الداخلية والخارجية، فتتأثر أسواق التجزئة للمنتجات الفلاحية من ظروف العرض والطلب المحلي، في حين تتأثر أكثر الأسواق العالمية من خلال أزمات الإنتاج الدولي.

ج. **المخاطر المالية وخطر الائتمان:** أغلب دورات الإنتاج الفلاحية تكون لفترات طويلة، مما يلزم على الفلاح أن يتوقع نفقات لدورات الإنتاج على أن تكون معقولة وقابلة للاسترجاع عند بيعه لهذا المنتج، مما يخلق مشكل التدفق النقدي المحتمل والذي يتفاقم بسبب نقص فرص الحصول على خدمات التأمين والائتمان.

د. **المخاطر المؤسسية:** تعد المخاطر المؤسسية مصدرا من عدم اليقين بالنسبة للفلاحين، وتنشأ عن تغيرات غير متوقعة في القوانين التي تؤثر على النشط الفلاحي، أو في الخدمات المالية، أو على مستوى الأسعار أو الدعم والإعانات.

ه. **مخاطر التكنولوجيا:** الفلاح يكون مسئولا عن كل ما يترتب عن نشاطه الفلاحي، فاعتماد تكنولوجيات جديدة في تحديث الفلاحة مثلا أو إدخال محاصيل معدلة وراثيا يسبب زيادة خطر المسؤولية على المنتج.

---

[1] – Robert G. Aumell et autres, op.cit, p8.

و. **المخاطر الشخصية:** المستثمرة الفلاحية تتعرض إلى المخاطر الشخصية التي تؤثر على حياتها ورفاهية العاملين بها، وكذلك مخاطر خسارة الأصول جراء الفيضانات والجفاف والأضرار المحتملة أو سرقة معدات الإنتاج أو أي أصول أخرى.

في حين تصنف الأخطار الفلاحية حسب خصائص الخطر إلى:[1]

أ. **التباين :** يقصد به درجة الارتباط بين الأسر في نفس المجتمع أو المنطقة، أي المخاطر تتراوح بين مخاطر مستقلة ومخاطر عالية التباين.

ب. **التردد :**اعتمادا على الفترة الزمنية لحدوث الخطر.

ج. **نوع وشدة الخسائر:** سواء كانت الخسائر كنقص في الإنتاج أو في الدخل الموسمي، أو بدرجة الضرر الذي مس الأصول.

ومن هذا، هناك ركنين أساسيين للخطر هما : [2]

-إمكانية القياس الموضوعي للخطر باستخدام نظرية الاحتمالات؛

-اشتراط أن يكون ناتج تحقق الخطر خسارة يمكن تقويمها بوحدات النقود.

الفرع الثاني: مسببات الخطر والعوامل المساعدة لحدوثه:

من المألوف استخدام المصطلحات "مسببات الخطر" و "العوامل المساعدة للخطر" بالتبادل مع بعضهما البعض مع مصطلح الخطر، فيجد التفرقة بين هاذين المصطلحين.[3]

---

[1] – محمد طه،أحمد، **إدارة أخطار المحاصيل الزراعية في جمهورية مصر العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة مصر، 1993، ص 36 .

[2] – محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 4 .

[3] – سامي نجيب، إدارة الأخطار، ج1، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، الشعبة المشتركة لإدارة الأخطار والتأمينات، الاتحاد المصري للتأمين، 1997، ص 18.

أولا: مسببات الخطر

هي المصدر الرئيسي لوجود الخطر، وهي مجموعة الظواهر التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في نتيجة القرارات المتخذة.

ويمكن تصنيف مسببات الخطر إلى نوعين رئيسين: [1]

أ- **مسببات الخطر الطبيعية:** ظاهرة الحريق هي عبارة عن مسبب طبيعي لخطر الحريق بالنسبة للقرارات المتعلقة بالممتلكات التي تتأثر بخطر الحريق، وظاهرة الغرق هي الأخرى عبارة عن مسبب طبيعي لخطر الغرق بالنسبة للقرارات المتعلقة بالسفن.

ب- **مسببات الخطر الشخصية:** هي العوامل التي تنتج عن تدخل الانسان في الأمور الطبيعية والتأثير فيها بقصد أو بدون قصد ويمكن تقسيم مسببات الخطر الشخصية إلى قسمين:

1/مسببات خطر شخصية لا إرادية: هي العوامل التي يتسبب في وجودها الإنسان ولكن بدون تعمد وبدون قصد، مثل الإهمال من طرف الأشخاص المدخنين يعتبر عاملا مساعدا لظاهرة الحريق ويزيد من درجة خطورتها، وكذلك ضعف النظر لدى السائقين يعتبر عاملا مساعدا لظاهرة حوادث السيارات.

2/مسببات خطر شخصية إرادية: هي العوامل التي يتدخل الإنسان عن عمد و بقصد في وجودها وتزيد من الخسائر المترتبة عليها مما يزيد من درجة الخطورة، مثل ظاهرة الانتحار التي تزيد من درجة خطورة الوفاة.

[1] – حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **التأمين وادارة الخطر: النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن،، 2008،ص 12 .

ثانيا: العوامل المساعدة على حدوث الخطر

هي تلك العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى وقوع الخطر أو تزيد من احتمال وقوع الخسارة، أو أن تزيد من حجم الخسارة المادية المتوقعة الناتجة من مسبب خطر معين، ومن أهميتها أنها تساعد شركة التأمين بشأن قبول أو رفض التأمين ضد خطر معين، كما أنه في حالة قبول التأمين على هذا الخطر، تدخل هذه العوامل كعناصر هامة في تحدد شروط العقد والتزام المؤمن له.

كما يمكن تقسيم العوامل المساعدة للخطر إلى ثلاثة أقسام[1]:

أ-عوامل مساعدة موضوعية أو مادية: تتكون من خصائص الشيء موضوع الخطر والتي تزيد من احتمال وقوع الخسارة أو تزيد من حجم الخسارة المادية أو كلاهما معا.

ب-عوامل مساعدة أخلاقية إرادية: هي عوامل تؤدي إلى زيادة احتمال وقوع الخسارة التي تنتج عن خصائص في شخصية المؤمن له، كالميل إلى العنف، أو التعمد في وقوع الخسارة، أو الميل إلى رفع حجم الخسارة للحصول على تعويض كبير من شركة التأمين، أو محاولات غش لشركة التأمين، تعد عوامل مساعدة أخلاقية إرادية أي متعمدة.

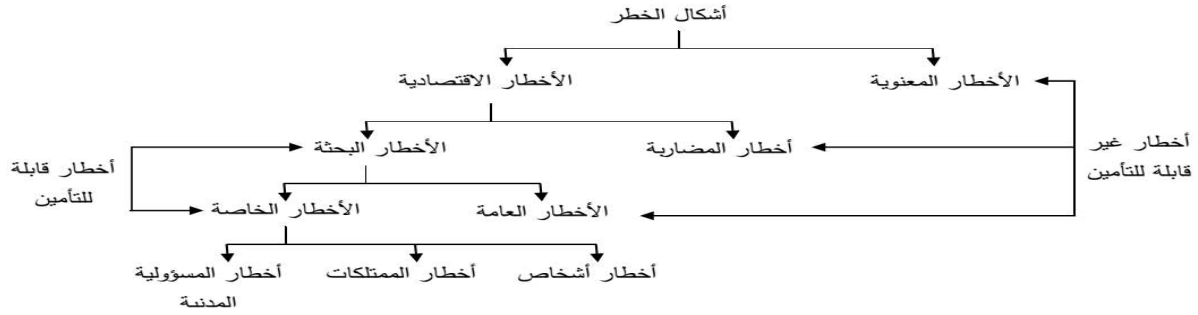
ج-عوامل مساعدة أخلاقية لا إرادية: هي عوامل تكون بسبب الإهمال من جانب المؤمن له الذي يؤدي لحدوث خسائر، فبما أن المؤمن له يدرك أن شركة التأمين ستتحمل الخسائر فهذا يؤدي به إلى تقليل الاعتناء بالشيء موضوع الخطر، مقارنة بحالة عدم التأمين أي يتحمل الخطر وحده.

[1] – أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، دار الحامد، الأردن، 2007، ص 19 .

الفرع الثالث : أشكال الخطر

يواجه الفرد و/أو الفلاح العديد من الأخطار سواء كانت مادية أو معنوية، وتعدد أدى إلى وجود عدة تقسيمات لها، فيمكن تصنيفها إلى عدة أشكال كما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): أشكال الخطر



المصدر : حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة الخطر: النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 2010، ص 19 .

يتضح لنا من الشكل أعلاه، أن الخطر يمكن تقسيمه إلى مجموعتين وهي:

المجموعة الأولى: الأخطار المعنوية والأخطار الاقتصادية:

يمكن تقسيم الأخطار من حيث نتائج تحققها إلى نوعين رئيسيين هما:[1]

أ - **الأخطار المعنوية:** تهتم بدراستها العلوم الفلسفية والاجتماعية والنفسية، تسمى أيضا بالأخطار غير الاقتصادية، وهي متعلقة بالجانب الاجتماعي للأشخاص ولا تؤثر على جوانبهم الاقتصادية أو المالية، ويكون ناتج تحقق مسبباتها في صورة حادث خسائر معنوية لا يمكن تقييمها ماديا، فيكون أثرها على الحالة المعنوية والنفسية للشخص الذي يتحمل هذا الخطر.

ب - الأخطار الاقتصادية: هي تلك الأخطار التي يكون ناتج تحقق مسبباتها في صورة حادث خسائر مالية، وتظهر هذه الأخطار بوضوح بالنسبة لخطر الوفاة المرتبط بفقدان الدخل، أو بالنسبة لخطر الحريق المرتبط بفقدان الممتلكات، وتنقسم إلى قسمين:

[1] - حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 20 - 21 .

1/ أخطار المضاربة: تسمى أيضا بالأخطار التجارية، وهي الأخطار التي ينتج عنها ربح أو خسارة، ففي حالة المتاجرة في الأسواق المالية فإن الشخص معرض للربح إذا ارتفعت أسعار الأسهم، أو معرض للخسارة إذا انخفضت أسعارها، ومن أمثلتها أيضا أخطار المقامرة.

2/ الأخطار البحتة: هي تلك الأخطار التي تكون نتيجتها خسارة مالية فقط وعدم تحقيق الربح كما هو الحال في أخطار المضاربة، فالنتيجة المحتملة لمثل هذه الأخطار قد تكون نتيجة سلبية أي وجود خسارة أو تكون نتيجة متعادلة أي عدم وجود خسارة، ومن أمثلة هذا النوع هلاك الممتلكات بسبب حريق أو الفيضانات والزلازل، وعادة تنتج هذه الأخطار عن ظواهر طبيعية أو عامة، لا يمكن منع تحققها.

المجموعة الثانية: الأخطار العامة والأخطار الخاصة:

حيث تنقسم الأخطار من حيث سبب نشأتها إلى:[1]

أ – **الأخطار العامة:** هي تلك الأخطار التي تؤثر على اقتصاد البلد بشكل عام أو على فئة كبيرة من المجتمع، كنسب التضخم المرتفعة أو البطالة أو الحروب، كما أن الكوارث الطبيعية تعتبر من الأخطار العامة، ومن أمثلة ذلك الزلازل والفيضانات التي تنتج عنها خسائر كبيرة، وعادة ترفض شركات التأمين تغطية هذا النوع من الأخطار.

ب – الأخطار الخاصة: هي تلك الأخطار التي تصيب شخص أو تؤثر في مجموعة صغيرة من المجتمع وفي آن واحد، ومن أمثلة هذه الأخطار، أخطار المرض، الحريق والسرقة، إن مثل هذه الأخطار تؤثر على أفراد محددين، كشخص سرقت سيارته أو كصاحب متجر احترق متجره، وتنقسم الأخطار الخاصة بدورها إلى ثلاثة أنواع وهي[2] :

---

[1] – حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص–ص: 21 – 22 .

[2] – أحمد عبد الله قمحاوي أباضة، مرجع سبق ذكره، ص 12 .

1/ **أخطار الأشخاص:** هي تلك الأخطار التي إذا تحققت مسبباتها في صورة حادث كان موضوع التأثير هو الشخص الطبيعي سواء في دخله أو في حياته أو في صحته أو في أحد أعضاء جسمه، ومن أمثلتها أخطار الوفاة، المرض، العجز، الشيخوخة والبطالة، مما يترتب على تحققها في صورة حادث خسارة كلية أو جزئية، مباشرة أو غير مباشرة.

2/ **أخطار الممتلكات:** هي تلك الأخطار التي إذا تحققت مسبباتها في صورة حادث كان موضوع التأثير هو الممتلكات سواء كانت ثابتة أو منقولة، كالحريق، السرقة، الضياع والغرق، وغيرها من الأخطار التي تتعرض لها الممتلكات والتي إذا تحققت في صورة حادث فإنه يترتب عليها خسائر كلية أو جزئية في تلك الممتلكات، حيث ينتج عنها هلاك الشيء أو نقص قيمته.

كما أن أصحاب الممتلكات أيضا عرضة لخسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لتعرض ممتلكاتهم للخطر، فإذا تحطمت سيارة مثلا في تصادم فإن الخسائر المباشرة هي عبارة عن مصاريف الإصلاح والخسائر غير المباشرة هي في الوقت والمجهود لعملية الإصلاح وفي عدم استخدام السيارة أثناء فترة الإصلاح.

3/ **أخطار المسؤولية المدنية:** هي تلك الأخطار التي إذا تحققت مسبباتها في صورة حادث، فإنها تصيب مسؤولية الشخص المدنية أمام القانون تجاه الغير فيما قد يصيبهم في ممتلكاتهم أو في شخصهم، مما يترتب عليه التزامه بالتعويض لمن وقع عليه الضرر بما يقضي به القانون، ومن هذه الأخطار مسؤولية الطبيب تجاه المريض، مسؤولية صاحب العمل تجاه عماله، ومسؤولية السائق تجاه المشاة وتجاه ممتلكات الغير.

المطلب الثاني: إدارة الخطر في القطاع الفلاحي

من الضروري أن يحتاط الفلاح للخطر والعمل على مواجهة الخسائر المادية والمعنوية المحتملة له بكافة الطرق والتدابير بغرض التحكم في الخسارة بمنع حدوثها أو الحد من آثارها

في حالة تحقق الخطر، نظرا لما يحدثه وقوع هذا الخطر من خسائر مالية جسيمة، فتعتبر إدارة الخطر كعملية للتحكم في الخطر، عن طريق الحد من تكرار حدوثه، والتقليل من حجم خسائره بأقل تكلفة ممكنة، والتي تمر بعدة مراحل حتى نصل إلى خطوة اتخاذ القرار لمواجهة الخطر.

كما نجد عدة طرق لمواجهة الخطر، بتفضل طريقة على أخرى، بالنظر إلى عوامل موضوعية تتمثل في أثر الطريقة المستخدمة على حجم الخسارة المادية المحتملة عند تحقق الخطر، ولعوامل الشخصية تتمثل في الظروف البيئية المحيطة بالخطر وبمتخذ القرار.

الفرع الأول: مفهوم إدارة الخطر :

المقصود بإدارة الخطر، هو: " الإدارة التي تكلف بالتعامل مع الأخطار البحتة ومعالجة آثارها الضارة عند تحققها بأقل التكاليف الممكنة، وعلى هذا الأساس فإن اكتشاف الأخطار وتحليلها ومحاولة إيجاد الوسائل المحددة للتحكم فيها تمثل الجوانب الرئيسية لمهام إدارة الخطر".[1]

إدارة المخاطر الفلاحية هي: " عملية تحديد وتقييم وفهم المخاطر الفلاحية التي تسمح لنا بتحقيق أهداف عملنا رغم هذه المخاطر، وتكمن فعالية تطبيق إدارة المخاطر في توقع الصعوبات المحتملة الوقوع ووضع خطط للحد من تأثيرها " [2].

يرتكز مفهوم إدارة الخطر على مجموعة من الأساليب العلمية التي لا ينبغي إهمالها عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر وذلك من أجل منع أو تقليل الخسائر المادية المحتملة، كما يرتكز هذا المفهوم على خفض التكاليف المصاحبة للخطر ومن أهم هذه التكاليف ما يلي[3]:

---

[1] – أحمد عبد الله قمحاوي أباظة، مرجع سبق ذكره، ص 25 .

[2] –Robert G. Aumell et autres, op.cit, p6.

[3] – أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص–ص: 41–42 .

- التحكم في الخسارة (التحكم في الخطر)؛
- تكاليف الفرصة البديلة؛
- التكاليف المعنوية أو النفسية؛
- الخسائر المادية المصاحبة للخطر؛
- الخسائر الفعلية التي تتحقق نتيجة تحقق الخطر.

ولتغطية الأخطار بأقل خسارة ممكنة، يجب إتباع الخطوات أو المراحل التالية في عملية إدارة الخطر[1]:

- الاكتشاف المبكر للأخطار المحتملة وتحليلها؛
- التقييم المبدئي للخسائر المحتمل حدوثها في حالة تحقق الخطر؛
- اتخاذ القرار المناسب من خلال اختيار أفضل الوسائل لمواجهة الخطر، بالنظر إلى كفاءة

كل وسيلة وتكلفة الطرق البديلة؛

- تنفيذ القرارات فورا، من خلال إتباع سياسة تكوين اختصاصات لمواجهة أخطار معينة أو بنقل الخطر؛
- تقديم برنامج إدارة الخطر ومراجعته سنويا، حتى يمكن تجنب احتمال حدوث أخطار جديدة واختفاء أخطار قديمة.

الفرع الثاني: كيفية إدارة الخطر

يمكن إدارة الخطر من خلال مجموعة من الخطوات نوضحها كما يلي:[2]

---

[1] – محمد عبد الجواد محمود، **أصول التأمين**، دون دار نشر، صنعاء،1985، ص-ص: 26-27 .

[2] – أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 45-49 .

أ. تحديد الهدف:

هي أول خطوة في عملية إدارة الخطر، مع تقرير احتياجات المؤسسة من برنامج إدارة الخطر، حيث تحتاج المؤسسة إلى خطة معينة للحصول على أقصى منفعة ممكنة من جراء نفقات برنامج إدارة الخطر، كما تعتبر هذه الخطوة وسيلة لتقييم الأداء.

فقد تكون التكلفة المنخفضة هدف أساسي لإدارة الخطر، أين يؤدي هذا الهدف إلى إتباع برنامج في إدارة الخطر يكون غير ملائم، قد ينتج عنه تحمل تكاليف ضخمة ناتجة عن الخسائر الكبيرة التي من الممكن أن تتحملها المؤسسة في ظل برنامج غير ملائم.

لذا يجب أن يكون الهدف الأساسي لإدارة الخطر هو حماية كفاءة أنشطة المؤسسة للتأكد من عدم وجود أخطار أو خسائر محتملة تعيق تحقيق أهداف هذه المؤسسة، وهذا الهدف يتضمن أمرين:

-تجنب الخسائر الضخمة التي يمكن أن تعيق المؤسسة من أداء أنشطتها المختلفة أو إفلاسها.

-حماية العاملين بالمؤسسة من أخطار الأشخاص مثل الإصابة أو الوفاة.

ب. تحديد أو اكتشاف الخطر:

يتم ذلك من خلال وجود إدارة داخل المؤسسة "إدارة الخطر والتأمين" تقوم بدراسة مختلف النشاطات بالمشروع من الإنتاج، التخزين، الشراء، البيع، وذلك بهدف إكتشاف الأخطار التي يتعرض لها المشروع، ما إذا كانت هذه الأخطار قابلة للتأمين أو غير قابلة للتأمين، ويمكن تحقيق هذه المهمة عن طريق وجود علاقات وثيقة بين إدارة الخطر والتأمين مع الإدارات الأخرى المختلفة بالمشروع، من خلال تبادل البيانات والتوصيات بين إدارة الخطر والتأمين مع الإدارات الأخرى.

ولتسهيل عملية اكتشاف الخطر بالمشروع، تقوم إدارة الخطر والتأمين بإعداد تبويب شامل للأخطار المختلفة التي يتوقع أن يواجهها المشروع في مختلف مراحل نشاطه، كما يمكن

أن يتم التبويب على أساس موضوع الخسارة، أي أخطار الأشخاص والممتلكات، أخطار المسؤولية المدنية، أو نوع الخطر مباشر أو غير مباشر، بالإضافة إلى تبويب لمسببات الخطر والعوامل المساعدة لوقوعه وأهمية الخطر والطرق المختلفة لمواجهته، ويتم ذلك في المؤسسات الكبيرة عن طريق إعداد دليل الخطر، يتضمن توضيح الأخطار حسب نوعيتها وبيانات أخرى تفصيلية عن مسببات الخطر والعوامل المساعدة للخطر وأنواع الخسائر وأنسب الطرق لمواجهتها، ومن خلال هذا الدليل تختار الإدارة ما يتناسب مع حالتها، وفيما يلي جدول لدليل الخطر لمشروع ما:

جدول رقم (1-1) : دليل الخطر لمشروع ما

موضوع الخطر	-ممتلكات: مباني، آلات ومعدات، أثاث، مواد أولية، بضاعة، نقدية -مسؤولية مدنية: سيارات، إصابات العمال -أشخاص: وفاة، عجز، مرض، تقاعد، بطالة
سبب الخطر	-طبيعية: حريق، زلزال، عواصف، أعاصير، أمطار، انفجار -عامة، اجتماعية، سياسية، اقتصادية: بطالة، حروب، كوارث، اضطرابات - خاصة: سرقة، اختلاس، إهمال، تزوير
العوامل المساعدة للخطر	-فنية موضوعية: أنواع المواد المستعملة، العمليات الصناعية، الظروف المحلية الداخلية والخارجية،المباني وتكوينها. -شخصية إدارية: وجود تأمين فوق الكفاية، ميول انتقامية، منع وقوع خسارة أكبر. -شخصية لا إرادية: إهمال، إرهاق، خلل عصبي، خلل نفسي
أنواع الخسائر المحتملة	-مباشرة: تلف الأصل، هلاك الأصل، تقادم الأصل، الالتزام بالتعويض للغير. -غير مباشرة: توقف العمل، نقص الدخل، مصاريف إضافية، فقدان جمهور العملاء.
أهمية الخسارة	-جسيمة -متوسطة -قليلة
وسائل التحكم في الخطر	-تحمل الخطر -تحويل الخطر عن طرق التأمين -الادخار -الوقاية والمنع -التأمين الذاتي -الاحتياط

المصدر :أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 47.

ج. **تقييم الخطر**

على إدارة الخطر والتأمين تقييم هذه الأخطار التي تم اكتشافها وتحديدها، ويقصد بتقييم الخطر قياس احتمال وقوع خسارة معينة، والخسارة المادية المحتملة ويتطلب هذا التقييم إعطاء

أولويات للأخطار ذات الأثر الجسيم، حيث يتم تبويب الأخطار في مجموعات مثل أخطار جسيمة، أخطار متوسطة، أخطار قليلة، والأخطار الجسيمة هي تلك الأخطار التي قد تؤدي إلى إفلاس المشروع، الأخطار المتوسطة وتشمل الأخطار التي لا تؤدي إلا الإفلاس ولكن قد تؤدي إلى الاقتراض لفرض الاستمرار في الإنتاج، أما الأخطار القليلة تشمل الأخطار التي يمكن مواجهة خسائرها من الدخل الجاري للمشروع.

د. **تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر " اتخاذ القرار" :**

بعد تحديد الأخطار وقياسها تأتي مرحلة اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة كل خطر على حدى، وهناك مدخلان أساسيان للتعامل مع الأخطار التي تواجه الفرد أو المؤسسة وهما:

– مدخل التحكم في الخطر عن طريق الوقاية والمنع.

–مدخل تحويل الخطر.

ويرتكز مدخل التحكم في الخطر على تدنية الخسائر المتوقعة من وقوع الخطر، بينما مدخل تحويل الخطر يرتكز على ترتيب رأس المال اللازم لمواجهة الخسائر الناشئة عن تحقق الأخطار بعد تطبيق مدخل التحكم في الخطر.

وتعد هذه المرحلة من مراحل إدارة الخطر بمثابة مشكلة اتخاذ قرار حيث يجب على مدير الخطر اتخاذ القرار بشأن أنسب الطرق المتاحة في التعامل مع كل خطر على حدى، وأحيانا يتخذ أصحاب المشروع القرار بشأن ذلك وأحيانا قد يوجد خطة مسبقة للتعامل مع الأخطار المختلفة أو معيار يطبق لاختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة خطر معين، وفي هذه الحالات يعتبر مدير الخطر مسئولا عن إدارة برنامج إدارة الخطر أكثر من كونه صانع قرار، ولاتخاذ قرار اختيار وسيلة معينة لمواجهة خطر معين فإن مدير الخطر يأخذ في الاعتبار احتمال وقوع الخسارة وحجم الخسارة المادية المحتملة والعوامل المساعدة للخطر والموارد

المتاحة لمواجهة الخسارة إذا تحققت، ويتم تقييم المزايا والتكاليف لكل وسيلة متاحة لمواجهة الخطر، ويمكن اختيار الوسيلة التي تزيد فيها المزايا على التكاليف "المنفعة أكبر من التكلفة" .

ه. **تنفيذ القرار:**

فمثلا، إذا كان القرار هو تحويل الخطر إلى جهة أخرى هي شركة التأمين فلا بد لنا اختيار المؤمن المناسب والتفاوض معه ثم التعاقد على التأمين ولو كان القرار يقتضي اختيار أسلوب منع الخسارة فلا بد من تصميم برنامج معين لمنع وقوع الخسارة، وإذا ما كان القرار التأميني ذاتي فعلى المشروع أن يقوم بإنشاء إدارة أو صندوق خاص لهذا الغرض.

و. **التقييم والمراجعة:**

إن عملية التقييم والمراجعة ضرورية لاكتشاف الأخطاء قبل أن تصبح هذه الأخيرة مكلفة، كما أن عملية التقييم والمراجعة ضرورية كون إدارة الخطر والتأمين لا تعمل في بيئة ساكنة، وذلك كون الأخطار تتبدل وتتغير وتختفي أحيانا وتنشأ أخرى.

الفرع الثالث: طرق مواجهة الخطر

تنوعت طرق مواجهة الخطر بصفة عامة و الخطر الفلاحي منها، بحيث هناك تفضيل طريقة على أخرى، ومن أهم هذه الطرق:[1]

أ. **تجنب الخطر:** أحيانا يرفض الفرد و/أو الفلاح قبول خطر معين، وهذا راجع لعدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة مثل تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري أو عدم امتلاك عقارات حتى لا يتعرض لخطر السرقة، ولكن هناك أخطار لا يمكن تجنبها مثل خطر الوفاة، فيعد تجنب

[1] – برعي عثمان الشريف عبد العزيز، **تقويم أثر إعادة التأمين على إدارة الأخطار المكتتبة لدى شركات التأمين المباشر– دراسة تطبيقية على شركة التأمين الإسلامية في السودان للفترة من2005–2014**، رسالة دكتوراه، 2016،ص 39–42.

الخطر أسلوبا سلبيا للتعامل مع الأخطار، مع أنه تصلح هذه الطريقة أو تناسب القرارات التي يكون فيها إحتمال وقوع الحادث كبيرا وحجم الخسائر المحتملة كبيرا أيضا.

ب. **تخفيض الخطر:** يقصد به التقليل من ظاهرة عدم التأكد الذي يلازم الفرد عند إتخاذه للقرار، ويتوقف نجاح هذه السياسة في الوصول إلي طرق دقيقة للتنبؤ بإحتمال تحقق الحادث وحجم الخسائر الناتجة عنه وهناك عدة طرق لتخفيض الخطر أهمها:

-طريقة الفرز والتنويع: تعتبر هذه الطريقة أحد الطرق الرئيسية لتخفيض الخطر؛

-طريقة تجميع الأخطار: تستخدم هذه الطريقة عندما تكون الخسارة المادية المتوقعة كبيرة ولا يمكن لصاحبها تحملها بمفرده ولا يستطيع التنبؤ بها بدقة كافية.

ج. **تحمل الخطر:** تستخدم هذه طريقة في حالة العلم بالإخطار المعرض لها، ونظرا لتوفر القدرة المالية على مواجهتها أو لإنخفاض قيمتها عند حدوثها، يقرر تركها لتحدث ثم تتحمل نتائجها، وبناء على ذلك فإن سياسة تحمل الخطر يتم تطبيقها بعدة صور هي:

1-تحمل الخطر بدون إحتياط: تستخدم هذه السياسة في الحالات التالية:

- عدم الإلمام بالأخطار وبالتالي فالشخص يفاجأ بتحقق خسائر لم تكن في الحسبان؛
- عدم توفر القدرة المالية أو السيولة اللازمة لإستخدامها في مواجهة الخسائر في حالة تحققها؛
- إنخفاض قيمة الخسائر المترتبة على تحقق الخطر؛
- تقدير المشروع للخسائر المتوقعة وإحتمالاتها بأقل مما ينبغي.

2-تحمل الخطر مع تكوين مخصص: في بعض الحالات ونظرا لتوافر عدد كبير ومتماثل من الوحدات المعرضة للخطر فالفرد قد يجد نفسه في موقف يستطيع أن يتبأ وبدرجة عالية من الدقة بإحتمالات وقيم الخسائر المتوقعة، وبذلك يتم تكوين مخصصات لمواجهة الخسائر المترتبة عن هذا الخطر، ويشترط لتطبيق هذه طريقة:

– توافر عدد كبير من المتماثلة المعرضة لنفس الخطر؛

– إنتشار الوحدات المعرضة للخطر جغرافيا، أي عدم تركزها في مكان واحد؛

– توافر القدرة المالية على إحتجاز مبلغ من كل خطر، يتم إحتجازه لمواجهة الخسائر دون أن يؤثر ذلك على إستمرارية المشروع.

د. **سياسة الوقاية والمنع:** يقصد بها توفير كل الوسائل والإحتياطيات لمنع وقوع الحوادث أو خفض إحتمال وقوعها أو التقليل من حجم الخسائر المتوقعة، كتركيب أجهزة الإنذار للإعلان الباكر عن الحرائق أو السرقات، أو تركيب أجهزة إطفاء الحرائق للحد منها أو تقليل حجم وقيمة الخسائر في حالة حدوثها.

ه. **سياسة تحويل الخطر:** يقصد هنا البحث عن طرف آخر نحمله الخسائر المترتبة عن تحقق الأخطار، قد يكون هذا الطرف متخصصا في إدارة الأخطار والتعامل معها، مثل شركات التأمين، أو لا يكون متخصصا في إدارة هذه الأخطار، وإنما يتم تحويل الخطر إليه كشرط إضافي ضمن شروط عقد أصلي، مثل تحويل خطر تعرض المنزل لحادث حريق من المالك إلى المستأجر، ففي العقد الأصلي تم إضافة تحويل الخطر كشرط إضافي لعقد الإيجار وليس المقصود منه تحويل الخطر.

و. **التأمين:** من الجانب الإقتصادي هو "أداة لإدارة الخطر وتقليل المخاطر التي يتعرض لها أفراد المجتمع وإستثماراتهم"، فهو من بين صيغ إدارة الخطر، يعتمد على التكافل بين أفراد المجتمع عن طريق شركات متخصصة بتنظيم وظيفة التكافل بطرق علمية منظمة.

الجدول الموالي

يوضح أهم استراتيجيات إدارة المخاطر الزراعية:

الجدول رقم (1-2) : إستراتيجيات إدارة المخاطر الزراعية

		آليات رسمية	آليات غير رسمية	
			قائمة على السوق	الدعاية المنصوص عليها
الإستراتيجيات القبلية	على مستوى المزرعة	-تجنب التعرض للمخاطر -تنويع المحاصيل قدر الإمكان - مزج الزراعة مع تربية المواشي -تنويع مصادر الدخل -المحافظة على حد أدنى من تراكم المخزون سواء من المحاصيل أو الأصول السائلة -اعتماد تقنيات الزراعة الحديثة		-الإرشاد الزراعي -توريد البذور الجيدة -تطوير نظم إدارة الآفات -تقوية البنى التحتية (السدود وشبكات الري)
	تقاسم المخاطر مع الآخرين	-تقاسم المحاصيل -تبادل المعدات الزراعية -إنشاء صندوق مشترك للمخاطر الرسمية	-عقود التسويق -العقود الآجلة -التأمين	
الإستراتيجيات البعدية	التأقلم مع الصدمات	-خفض أنماط الاستهلاك -خفض الوظائف خاصة الأسرية -بيع الأصول -الهجرة -إعادة توزيع العمالة المساعدات المتبادلة	-القروض	-المساعدات الاجتماعية -إعادة جدولة القروض -التأمين الفلاحي -إرخاء إجراءات شراء الحبوب -توريد الأعلاف -التحويلات النقدية

Source: Raghvendra Singh**, Agricultural Livelihoods and Crop Insurance in India**, GIZ, New Delhi, January, 2013,p 5

من الجدول، نجد استراتيجيات قبلية وأخرى بعدية لمواجة الأخطار الفلاحية، فالقبلية تكون على مستوي المستثمرة أو بتقاسم الخطر مع الغير، بينما البعدية فتكون بالتأقلم مع

الاصطدام ومواجهة الخطر، و هدا بالاستعانة بأساليب رسمية و/أو, غير رسمية حسب ما يوضحه الجدول.

المطلب الثالث: الأخطار الفلاحية القابلة للتأمين:

يحق للفرد أو للفلاح أن يقوم بالتأمين على كل مصلحة له قصد المحافظة عليها من وقوع أي نوع من الأخطار، وهذا ما وضحه المشرع الجزائري بموجب أحكام قانون التأمين حيث نصت المادة 621 من القانون المدني على أنه: "تكون محلا للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود على الشخص من دون وقوع خطر معين" ، وتؤكد المادة 29 من قانون التأمين على أنه : "يمكن لكل شخص له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في حفظ مال أو عدم وقوع خطر أن يؤمنه"، لكن هناك مخاطر غير قابلة للتأمين نظرا لحجم الضرر المترتب عنها وعدم القدرة على التكفل بها من طرف شركات التأمين، أو يكون محل هذه المخاطر غير مشروع، ونفس الحال معمول به بخصوص التأمين الفلاحي.

الفرع الأول : شروط قابلية الخطر الفلاحي للتأمين:

التأمين الفلاحي عبارة عن عملية تعاونية لمواجهة الأخطار الفلاحية المختلفة، إلا أن هناك أخطار لا يقبل التأمين عليها لغياب جملة من الشروط الأساسية والفنية في الخطر حتي تكون صالحة للتأمين وأهم هذه الشروط:

أولاً -الشروط الأساسية :تتمثل الشروط الأساسية فيما يلي[1]:

1-أن يكون الخطر محتمل الحدوث :

[1] – فلاق صليحة، **متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي – تجارب عربية**–، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015،ص-ص: 19-20.

يقتضي هذا الشرط بأن يكون الخطر في النشاط الفلاحي احتمالي الوقوع، بمعنى ألا يكون مستحيل الوقوع وألا يكون مؤكد الوقوع، فإذا كان الخطر مستحيل الوقوع فإنه لا توجد حاجة للتأمين منه، وإذا كان الخطر مؤكد الوقوع فإنه لا بد أن يدفع المؤمن له أي الفلاح مبلغاً مساوياً لقيمة الخسارة التي سوف تحدث نتيجة تحقق هذا الخطر.

فالخطر الفلاحي المحتمل حدوثه يقع بين التأكد التام والاستحالة، أي يكون احتمال حدوثه أكبر من الصفر وأقل من الواحد، حتى يمكن التعامل معه تأمينياً أي قبول التأمين الفلاحي عليه.

2-تحقق الخطر في المستقبل : يجب ألاّ يكون الخطر الفلاحي المؤمن قد وقع في الماضي أو حتى أثناء إبرام العقد، ويشترط لصحة العقد أن يكون وقوع الخطر مستقبلاً أي في فترة لاحقة لإبرام عقد التأمين الفلاحي، حيث أنه لكي يكون الخطر احتمالي يجب أن يقع في المستقبل، فالشيء موضع التأمين الفلاحي يجب أن يكون سليماً عند التعاقد على التأمين حتى يكون الحادث المراد التأمين عليه أمر مستقبل الحدوث.

3-ألاّ يقع الخطر بإرادة المؤمن له : ويقع هذا الشرط بأن لا يكون تحقق الخطر الفلاحي المؤمن عليه نتيجة لعمل إرادي بحت من جانب المؤمن له أو المستفيد من التأمين.

ثـــــانياً -الشروط الفنية : تتمثل الشروط الفنية فيما يلي[1]:

1-إمكانية قياس الخطر كمياً : لقبول العملية التأمينية وتحديد التزامات المؤمن له، يجب أن يكون الخطر الفلاحي المراد تغطيته قابلاً للقياس، باستخدام الطرق الرياضية والإحصائية من أجل قياس احتمال وقوعه وتقدير الخسارة المحتملة، فبمقتضى قانون الأعداد الكبيرة فإنه بتوفر عدد كبير من الوحدات المعرضة لنفس الخطر في سنة معينة وتوفر إحصاءات دقيقة عن سنوات ماضية فيما يتعلق بعدد الوحدات المعرضة لنفس الخطر وكذلك عدد الوحدات التي تحقق الخطر

[1] – فلاق صليحة، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 20-22 .

بالنسبة لها فعلاً، يتم وضع احتمالات لتحقق الخطر في المستقبل ومن ثم استخدام احتمال تحقق الخطر في حساب قسط التأمين الفلاحي.

2-ألاّ يكون الخطر مركزاً أو عاماً : أي عدم قبول التأمين على الخطر الفلاحي إذا كان مركزاً، لأن تحقق حدوثه يؤدي إلى كارثة مالية ومن ثم قد يساعد على إفلاس المؤمّن، فعدم عمومية أو تركز الخطر يعني:

أ -ألاّ تكون جميع الوحدات المؤمن عليها من نفس الخطر واقعة في منطقة جغرافية واحدة.

ب -ألاّ يتركز التأمين في وحدات ذات قيمة ضخمة لأن ذلك سوف يؤدي إلى دفع تعويضات ضخمة في حالة تحقق الخطر المؤمن عليه.

ج -ألاّ يكون الخطر من النوع الذي يصيب جميع الفلاحين في نفس الوقت مثل خطر الفيضانات، غير أن بعض شركات التأمين تقبل تغطية مثل هذه الأخطار ولكونها من الشركات ذات الاحتياطات المالية الضخمة، كما أنها تطلب أقساط تأمين كبيرة بما يتناسب مع درجة الخطر.

3-أن تكون الخسائر الناتجة عن تحقق الخطر مادية : عقد التأمين من عقود التعويض، أي أن الفلاح المؤمن يقوم بدفع أقساط تأمين مسبقا، على أن تقوم شركة التأمين بتغطية الخطر الفلاحي، فإذا تحقق الخطر المؤمن عليه، يقوم المؤمّن أي شركة التأمين بدفع التعويض المستحق إلى المؤمن له وهو الفلاح، والمتمثل في الخسارة المادية التي لحقت به، هذا في حالة الخسارة الناتجة عن تحقق الخطر مادية، أما إذا كانت نتيجة الخطر خسارة نفسية أو معنوية، فإنه يصعب تقدير التعويض عن الضرر الذي يصيب المؤمن له حيث لم يتم الوصول بعد لمقاييس ثابتة لتحديد الخسارة الناتجة عن الأخطار المعنوية، ورغم ذلك فإنه في حالات معينة كالوفاة فرغم أنها تؤدي إلى خسارة معنوية ظاهريا، إلا أنها تتضمن خليط من الخسارة المعنوية والخسارة

المادية تتمثل في فقدان الدخل الذي كان يحققه الفلاح المتوفي لمن يعولهم، وللقضاء على صعوبة قياس الخطر المعنوي، فشركات التأمين تترك للمؤمن له حرية تحديد مبلغ التأمين (التعويض) والذي يتحدد على أساسه قسط التأمين.

4-ألاّ يكون الخطر من الصعب إثبات وقوعه : أي امكانية إثبات ثلاثة أشياء عند تحقق الخطر هي: حدوث خسارة مادية للمؤمن له، تحديد مكان وقوع الخطر، تحديد زمان وقوع الخطر.

5-عدم التعارض مع الصالح العام :يجب أن يغطي التأمين الأخطار التي تحمي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ولا تمثل تهديدا للنظام أو مخالفة التشريع القائم، كما لا يجوز التأمين على كل ما هو مخل بالآداب مثل: التأمين على زراعة الممنوعات.

الفرع الثاني : الأخطار الغير قابلة للتأمين

كقاعدة عامة، يكون محلا للتأمين كل شيء يهدد الإنسان في حياته وفي ذمته المالية، وهذا ما أخذ به القانون المدني الجزائري في مادته 621 التي تقول بأنه " تكون محلا للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة للشخص من عدم تحقق الخطر"، وهو ما أكدته المادة 29 من قانون التأمين، حيث ذهبت إلى القول بأنه " يمكن لكل شخص له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في حفظ مال أو في عدم وقوع خطر أن يؤمنه"، وبالموازنة مع هذا، نجد أخطار غير قابل للتأمين لدى الشركة المعنية، وهذا بحكم درجة جسامة الضرر الناجم عن الحادث أو بحكم أن هذه الأضرار التي تتكفل بالتعويض عنها جهات أخرى غير شركات التأمين.[1]

الحوادث تقاس بمقياس الاحتمال ومقياس الخسارة.

[1] جديدي معراج، **مدخل لدراسة قانون التأمين في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 6، الجزائر، 2010، ص 47.

بالنسبة لمقياس الاحتمال، فإن درجة الاحتمال لأي حادث تتراوح بين درجة الصفر إلى درجة 100 %، فإذا كان الاحتمال يساوي الصفر، هنا لا وجود للخطر لاستحالة تحقق الحادث المرتبط، فإذا كنت درجة الاحتمال أكبر من الصفر برزت حالة عدم التأكد من وقوع الحادث وظهر عنصر الخطر إلى الوجود، وعند بلوغ درجة الاحتمال نصف المسافة أي 50 %، ففي هذه النقطة تتساوى فرص تحقق الحادث مع فرص عدم تحققه، فإذا تجاوزت درجة الاحتمال نقطة الوسط، رجحت كفة وقوع الحادث، فيصبح الخطر المتعلق به غير قابل للتأمين، وعلى أساس هذا المقياس تستبعد مؤسسات التأمين الحوادث التي يتجاوز احتمالها نقطة الوسط الفاصلة، كما يمكنها التوصل إلى درجة الاحتمال بشكل تقريبي عن طريق الإحصاء للحوادث القابلة للقياس ودراسة الظروف والعوامل التي تتحكم بها.

أما بالنسبة لمقياس الخسارة، فإن المؤمن يستبعد الحوادث التي تنشأ عنها خسائر منتشرة لا تقتصر على وحدة تأمينية معينة، وإنما تنتشر وتشتمل العديد من الوحدات في وقت واحد.

على ضوء هذين المقياسين تقوم شركات التأمين على استثناء الأخطار التي تكون الحوادث المتعلقة بها عالية الاحتمال، أو الخسائر الناتجة عنها هي من الخسائر المنتشرة، ومن هذه الأخطار نذكر ما يلي:

- لا يمكن تأمين الحيوانات الموجودة داخل منطقة فيها وباء ؛[1]

- التفجيرات النووية والإشعاع النووي والتلوث الشعاعي، وغيرها من الحوادث التي تدخل في التعامل مع الطاقة النووية؛[2]

[1]- المادة 50 من الأمر 07-95، المعدل والمتمم بقانون 04-06 المتعلق بالتأمينات، ص 11

[2]- المادة 102 من الأمر 07-95، المعدل والمتمم بقانون 04-06 المتعلق بالتأمينات، ص 16

– المؤمن لا يضمن الأضرار التي يتسبب فيها تأثير الحرارة أو الاتصال المباشر الفوري للنار أو لإحدى المواد المتأججة إذا لم تكن هناك بداية حريق قابلة للتحول إلى حريق حقيقي[1].

– إذا حدد الخطر المؤمن عليه وجب أن يكون بذلك بكل دقة ووضوح، فقد يلجأ الطرفان إلى استبعاد أخطار معينة من نطاق التأمين، لذلك يتعين أن يكون هذا الاستبعاد واضحا؛

– الحرب: المؤمن لا يتحمل مسؤولية الخسائر والأضرار التي تتسبب فيها الحرب إلا إذا أتفق على خالف ذلك[2] ، وتشمل جميع الأعمال الحربية بين دولتين أو أكثر، وسواء كانت دولة المؤمن أو المؤمن له طرفا في هذه الحروب أم لم تكن.

نستنتج من خلال دراسة هذا الفرع أنه رغم أن المشرع نص في المادة 29 من قانون التأمين: أنه يمكن لكل شخص له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في حفظ مال أو عدم وقوع خطر أن يؤمنه، إلا أنه حصر عمليات التأمين من خلال المرسوم التنفيذي رقم 95–338 مؤرخ في 30 أكتوبر 1995، ما يبين أنه ليس جميع أنواع الخطر قابلة للتأمين، فيجب توفر جملة من الشروط في الخطر حتى يكون قابلا للتأمين .

[1]– المادة 44 من الأمر 07–95، المعدل والمتمم بقانون 04–06 المتعلق بالتأمينات، ص 10

[2]– المادة 39 من الأمر 07–95، المعدل والمتمم بقانون 04–06 المتعلق بالتأمينات، ص 10

المبحث الثاني: الإطار النظري للتأمين الفلاحي

إن التأمين ليس نشاطا حديث العهدة بل نشأ قديدا وتطور إلى أن وصل إلى الصورة التي هو عليها الآن وما يزال في تطور مستمر مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية حيث أصبح واسع الانتشار وبأنواع متعددة.

فيعتبر هذا المبحث بمثابة مدخل عام لدراسة التأمين والتأمين الفلاحي، حيث حاولنا من خلاله التعرف أولا على التأمين في المطلب الأول، ثم المرور إلى التأمين الفلاحي في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فتم تخصيصه للتعرف على محاسن وعيوب تطبيق التأمين الفلاحي.

المطلب الأول : ماهية التأمين

يعتبر نظام التأمين من أهم الوسائل لمواجهة الأخطار المتنوعة التي يتعرض لها الإنسان، والذي ينتج عن تحقق مسبباتها خسارة مالية أو معنوية قد تصيبه أو تصيب أسرته أو تصيب غيره، ومنه سنركز على:

الفرع الأول :تعريف التأمين :

لقد اختلفت التعاريف الخاصة بمفهوم التأمين نظرا لاختلاف من يعرفها كونه من رجال التأمين أو من الاقتصاديين أو الرياضيين أو من القانونيين، وللإحاطة بمفهوم التأمين ينبغي تعريفه من جميع الجوانب.

التأمين في اللغة :اشتق من مادة أمن، وأصل الأمن طمأنة النفس وزوال الخوف، والأمن في أصله يستعمل في سكون القلب، وهو ضد الخوف.[1]

---

[1] –أحمد محمد لطفي، **نظرية التأمين :المشكلات العملية والحلول الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، ط 1، الإسكندرية، 2007، ص 10 .

1-التأمين عند رجال القانون:

حاول المشرع الجزائري إعطاء تعريف للتأمين، حيث جاء في المادة 619 من القانون المدني على أن: " التأمين عقد يلتزم المؤمن (l'Assureur) أن يؤدي إلى المؤمن له (l'Assuré) أو إلى المستفيد(Bénéficiaire) مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن[1]." ، ومن مميزات هذا التعريف ما يلي:

-جاء شاملا لجميع العناصر القانونية للتأمين، من خلال إبراز أطراف عقد التأمين، (المؤمن والمؤمن له أو المستفيد) وكذلك عناصر التأمين (الخطر والقسط وقيمة التأمين).

-شاملا لكل أنواع التأمين (ينطبق على تأمين الأضرار وكذلك على تأمين الأشخاص) وهذا لتجنبه الإشارة إلى الصفة التعويضية لعقد التأمين.

من التعريف السابق نوضح أطراف عقد التأمين كما يلي:

-**المؤمن** : هو الهيئة أو الشركة التي تقوم بدفع مبلغ التأمين أو التعويض في حالة تحقق الخطر المؤمن عليه، كما يمكن التعبير عنه من خلال أنه الطرف الذي يتعهد بدفع مبلغ معين (التعويض) للطرف الثاني أو من يعينه في حالة تحقق خطر معين مقابل حصوله على القسط المتفق عليه.[2]

[1] – جديدي معراج، مرجع سبق ذكره، ص 12 .

[2] – أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 15.

-**المؤمن له :** المؤمن له كطرف في التأمين يمثل عادة صفات ثلاث، صفة طالب التأمين الذي يبرم عقد التأمين مع المؤمن، وصفة الشخص المهدد بالخطر المؤمن منه، وصفة المستفيد الذي سيستحق مبلغ التأمين ويمكن توضيح هذه الصفات كما يلي[1]:

-طالب التأمين، هو الشخص الذي يتعهد بتنفيذ الالتزامات المقابلة لالتزامات المؤمن، أي الشخص الذي يكون ممثلا في العقد، سواء أبرمه بنفسه أو من ينوب عليه، فهو الذي يلتزم بدفع الأقساط وإعلان بيانات الخطر كما يلتزم بإعلان تحقق الخطر للمؤمن.

-المؤمن له، وهو الشخص الذي يتهدده الخطر المؤمن منه.

-المستفيد، وهو الشخص الذي سيقبض قيمة التعويض عند تحقق الخطر المؤمن ضده، ويتم تعيينه من قبل المستأمن في عقد التأمين، وفي معظم الأحيان يكون المستأمن هو نفسه المستفيد، وفي هذه الحالة يكون هناك طرفان فقط لعقد التأمين.[2]

يمكن القول أن التعريف الذي جاء به المشرع الجزائري أخذ تركيزه على الجانب القانوني وإغفاله للجانب التقني وهذا ما ركز عليه الاقتصاديون في تعريفهم للتأمين.

2-التأمين عند الاقتصاديين:

يعتمد الاقتصاديون بشكل كبير على القوانين الرياضية، إذ عرف نايت Knight التأمين على أنه: " عمل من أعمال التنظيم والإدارة وذلك لأنه يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات المتشابهة لتقليل درجة عدم التأكد وذلك بالتعامل في مجموعات من الحالات بدلا من التعامل في حالات منفردة [3]" .

---

[1] – أحمد محمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[2] – أحمد صلاح عطية، **ماهية شركات التأمين**، الدار الجامعية، ط1 ، مصر، 2003، ص 99.

[3] – علي المشاقبة وآخرون، **إدارة الشحن والتأمين**، دار صفاء، ط 1، عمان– الأردن، 2003، ص 54 .

من التعريفات الاقتصادية الأخرى للتأمين نذكر[1]:

-تعريف فريدمان وسافاج، حيث يعرفان التأمين بقولهم: " إن الفرد الذي يقوم بشراء تأمينات من الحريق على منزله، يفضل تحمل خسارة مالية صغيرة ومؤكدة " قسط التأمين " بدلا من أن يبقى متحملا خليطا من احتمال ضعيف لخسارة مالية كبيرة (قيمة المنزل كاملة واحتمال كبير بأن لا يخسر شيئا) وهذا يعني أنه يفضل حالة التأكد عن حالة عدم التأكد" .

-ويعرفه شاكل تعريفا يبرز اهتمامه بالنواحي الرياضية التي يعتمد عليها التأمين في القياس فيقول: " إن ظاهرة الأعداد تحول عدم العلم إلى العلم، كما تحول الشك أو الخوف إلى التأكد ".

إن تعاريف الاقتصاديين للتأمين اعتمدت على أهمية قانون الأعداد الكبيرة (الذي ينص على أنه كلما زادت عدد الوحدات المعرضة للخطر كلما اقتربت النتائج الفعلية من النتائج المتوقعة) في التقليل من درجة الخطر بطريقة تسهل كيفية التعامل مع الأخطار، وأهملت العلاقة القانونية للتأمين التي تتم من خلال إبرام العقد.

3-التأمين عند كتاب التأمين:

على أساس وظيفة التأمين، يمكن تعريف هذا الأخير على أن : " التأمين وسيلة اقتصادية يمكن عن طريقها استبدال خسارة كبيرة محتملة بأخرى صغيرة مؤكدة، والتي تتمثل في قسط التامين"، يشير هذا التعريف إلى أن الوظيفة الأساسية للتأمين هي توفير عنصر الأمان من الخطر، فالتأمين لا يمنع وقوع الخسارة، لكنه يعوض عن تلك الخسارة المالية التي يمكن أن تلحق بالفرد نتيجة لوقوع حدث معين، أو يقلل من حجمها.[2]

[1] – رمضان أبو السعود، **أصول التأمين**، دار المطبوعات الجامعية، ط 2، الإسكندرية، 2000، ص 35.

[2] – مختار محمود الهانسي، ابراهيم عبد النبي حمودة، مرجع سبق ذكره، ص 42.

فتعددت تعريفات كتاب التأمين للتأمين نذكر ما يلي[1]:

-عرف Williams & Hines التأمين على انه: " الطريقة التي يتم بواسطتها تجميع الأخطار المعرض لها مجموعة من الأشخاص أو المنشآت عن طريق تحصيل الاشتراكات (الأقساط) التي تعتبر بمثابة رأس المال الذي يدفع منه التعويضات" .

- وعرفه د عادل عبد الحميد عز بأنه : " وسيلة تهدف بصفة أساسية إلى حماية الأفراد والهيئات من الخسائر المادية الناشئة عن تحقق الأخطار المحتملة الحدوث والتي يمكن أن تقع مستقبلا وتسبب خسائر يمكن قياسها ماديا ولا دخل لإرادة الأفراد أو الهيئات في حدوثها."

- كما عرف ويليت Willet بأنه : " مشروع اجتماعي يهدف إلى تكوين الاحتياطات لمواجهة الخسائر التي يتعرض لها رأس المال وذلك عن طريق نقل عبء الخطر من أفراد كثيرين إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص."

4-تعريف شامل:

نظرا لوجود أنواع مختلفة للتأمين، ولاختلاف المبادئ التي يقوم عليها كل نوع، فإن ذلك أدى إلى صعوبة وجود تعريف دقيق وشامل للتأمين، إلا أنه يمكن القول أن أي تعريف للتأمين يجب أن يستند بالدرجة الأولى إلى الجانب القانوني ثم التركيز على الجانب التقني.

إن التعريف الشامل للتأمين يشمل التعريف القانوني والفني وهذا ما نجده بـــتعريف الفقيه M.Joseph Hémard والذي يعرف التأمين بأنه : "عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين على تعهد لصالحه أو لصالح الغير في حالة تحقق خطر معين من المؤمن الذي يأخذ على عاتقه

[1] -إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **التأمين ورياضياته مع التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التامين**، دار نشر الثقافة، مصر-الإسكندرية، 2003، ص-ص: 26 -28 .

مجموعة من المخاطر، ويجري المقاصة بينها وفقا لقوانين الإحصاء"[1]، يعد من أشهر وأفضل التعاريف لإمكانية تطبيقه على جميع أنواع التأمين بالإضافة إلى أنه ركز على كل من:

-الجانب القانوني، بإظهار العناصر الضرورية لعقد التأمين (الخطر، القسط، قيمة التأمين).

-الجانب التقني من خلال التعاون بين مجموعة من المؤمن لهم، إجراء المقاصة بين مجموعة من الأخطار المحتملة الوقوع، والاستعانة بعوامل الإحصاء عند إجراء المقاصة.

من خلال ما سبق نعرف التأمين بأنه : عقد يبرم بين شركة التأمين وبين المؤمن له، بحيث تلتزم شركة التأمين بأداء مبلغ التأمين للمؤمن له أو المستفيد من العقد عند تحقق الخطر المؤمن ضده، مقابل التزام المؤمن له بدفع قسط التأمين أي مبلغ معين لشركة التأمين.

الفرع الثاني : العناصر الأساسية للتأمين

يقوم التأمين على ثلاثة عناصر رئيسية وهي:

أ. الخطر المؤمن منه:

يُعرَّف الخطر على أنه : " ذلك الحادث الذي يصيب الأشخاص والممتلكات، ويؤدي في حال وقوعه إلى خسائر مادية أو معنوية، أو كليهما معا" [2]، والذي تم التطرق له في المبحث الأول.

ب. القسط (مقابل التأمين) :

تختلف أسعار التأمين عن أسعار السلع والخدمات الأخرى، بأنه لا يحددها العرض والطلب، ولكن تحددها شركات التأمين إما منفردة أو متجمعة في شكل إتحادات التأمين، وفي بعض الأحيان تتدخل الدولة في تحديد السعر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

---

[1] -François Couilbault, Constant Elishberg, **Les Grandes Principes de l'Assurance**, Edition l'Argus, 9 éme édition,France_paris_ , 2009, p 35.

[2] -هاني جراع إرتيمه سامر محمد عكور، **إدارة الخطر والتأمين- منظور إداري كمي واسلامي**، دار الحامد، ط 1، عمان-الأردن، 2010، ص 15 .

يمثل القسط (سعر الخدمة التأمينية) La Prime أو الاشتراك (يقال لما يكون المؤمن له شريكا مع شركات التأمين التعاوني) Cotisation، ذلك المبلغ من المال الذي يدفعه المؤمن له مقابل تعهد المؤمن بتغطية المخاطر.

هو المقابل المالي الذي يقوم المؤمن له بدفعه للمؤمن من أجل تغطية الخطر المؤمن منه[1].

عند تحديد القسط يجب أن تتوافر فيه الشروط الآتية: [2]

-يجب أن يكون القسط كافيا : بمعنى أن يكفي القسط لتغطية تكلفة الخطر ومصروفات الشركة وتحقيق هامش ربح للشركة.

-يجب أن يكون القسط عادلا : بمعنى أن تتحمل وحدات الخطر المتجانسة قسطًا موحداً وأن يختلف القسط حسب درجة الخطورة، فلا يجب أن يتساوى قسط التأمين المستوفى من مصنع مواد كيماوية ومصنع آخر لتصنيع الطوب لأن الخطر في المصنعين غير متكافئ.

-يجب أن يكون القسط معقولا : بمعنى يكون سعر الخدمة التأمينية غير مبالغ فيه بما يحقق فرصة المنافسة بين شركات التأمين.

إن القسط الذي يقوم بدفعه المؤمن له لشركات التأمين يمر بعدة مراحل، ويراعى عند حساب هذا القسط نوع التأمين، فالقسط يتكون من جزأين : القسط الصافي والأعباء أو المصاريف التي تضاف إلى القسط لتكوين القسط الإجمالي.

إلا أنه وبصفة عامة يتحدد القسط كما هو مبين في الجدول الموالي:

---

[1] – عبد الله مبروك النجار، **عقد التأمين ومدى مشروعيته بالفقه الإسلامي**، دراسة مقارنة، الطبعة 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص 48.

[2] –أسامة عزمي سلام ،شيقري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 115 .

الجدول رقم (1-3) : كيفية حساب قسط التأمين

	القسط الخالص: يسمى كذلك بقسط الخطر، قسط التوازن أو القسط التقني ويقصد به ذلك المبلغ الذي يغطي فقط الخسائر الناجمة عن تحقق الخطر بغض النظر عن المصاريف التي يتكبّدها المؤمن والأرباح، ويأخذ عند حساب القسط الخالص معدل حدوث الخطر والتكلفة المتوسطة للخسارة وفقا للصيغة الرياضية التالية : القسط الخالص = معدل حدوث الخطرX التكلفة المتوسطة للخسارة
+	التحميلات : تتمثل فيما يلي: -مصاريف التحصيل : تتعلق أساسا بعمولات وسطاء التأمين(وكلاء عامون وسماسرة). -مصاريف التسيير : ويقصد بها النفقات التي تتحملها شركة التأمين من أجل قيامها بعملها، كإيجار الأماكن التي تزاول فيها نشاطها، أجور العاملين، أتعاب الخبراء، نفقات الإدارة،...
=	**القسط الصافي:** يسمح بتغطية كل من الخسائر الناتجة عند تحقق الخطر ومصاريف التسيير والتحصيل التي تتحملها شركات التأمين.
+	المصاريف الإضافية : تسمى كذلك مصاريف الوثيقة وتكون عادة جزافية وحسب أهمية القسط الصافي.
+	الرسوم : هي ضرائب غير مباشرة تدفع لحساب الدولة وتحسب على أساس القسط الصافي والمصاريف الإضافية، حسب الصيغة التالية: الرسوم = (القسط الصافي + المصاريف الإضافية) x معدّل الضريبة
=	**القسط الكلي:** يعبر عن التكلفة الكلية للخدمة التأمينية، هو المبلغ الإجمالي الذي يقوم المؤمن له بدفعه لشركة التأمين.

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على:

François Couilbault , Constant Elishberg,op.cit, p p 57-59

ج. قيمة التأمين:

تمثل القيمة المالية التي يلتزم المؤمن بدفعها للمؤمن له أو المستفيد عند تحقق الخطر المؤمن منه والمبين في وثيقة التأمين، ويختلف تحديد قيمة التأمين أي التعويض حسب نوع التأمين كما يلي:

1- **تحديد مبلغ التأمين في حالة تأمينات الأشخاص :** هي الحالة التي يكون فيها الخطر المؤمن ضده متعلقا بذات الإنسان وليس بذمته المالية، حيث تتحدد قيمة التأمين سلفا وفقا للعقد المبرم بين

المؤمن والمؤمن له.[1]

[1] - مصطفى محمد الجمال، **أصول التأمين (عقد الضمان)**، الطبعة 1، منشورات الحلبي، بيروت، 1999، ص 84.

يتحدد مبلغ التأمين في هذه الحالة بناء على اتفاق بين المؤمن والمؤمن له، وهو عبارة عن مبلغ جزافي قد يكون في رأس مال، أو ريع، أو في شكل مداخيل شهرية، إذ ينص في الوثيقة على مبلغ التأمين صراحة وهذا لاستحالة تحديد قيمة الخسارة عند تحقق الخطر المؤمن منه، ويتم دفع هذا المبلغ (مبلغ التأمين) بالكامل عند تحقق الخطر المؤمن منه.

2- تحديد مقدار التعويض في تأمينات الأضرار : تمثل قيمة الأضرار التي تلحق بالذمة المالية للمؤمن له في حال تحقق الخطر المؤمن منه [1] ، مثل تأمينات الممتلكات بصورها المتعددة (الحريق، السرقة، هلاك المزروعات، موت الماشية ...) وتأمينات المسؤولية أي مقدار ما يلتزم به المؤمن له من جراء انعقاد مسؤوليته، فيتم تحديد قيمة التعويض في هذه الحالة بناءا على قيمة الخسارة الفعلية، بشرط أن لا تزيد قيمة التعويض عن مبلغ التأمين المحدد في الوثيقة، وهذا الأخير قد يختلف عن قيمة الشيء المؤمن عليه وفقا للحالات التالية والمبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-4) : حالات تحديد قيمة التعويض في تأمينات الأضرار

الحالة	مبلغ التأمين أكبر من قيمة الشيء المؤمن عليه	مبلغ التأمين يساوي قيمة الشيء المؤمن عليه	مبلغ التأمين أصغر من قيمة الشيء المؤمن عليه
التسمية	التأمين فوق الكفاية	التأمين الكافي	التأمين دون الكفاية
قيمة التعويض	قيمة التعويض = الخسارة الفعلية		تطبق القاعدة النسبية

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على: د.إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته مع التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 45 – 46 .

حيث أن تطبيق القاعدة النسبية كالتالي:

قيمة التعويض = قيمة الخسارة الفعلية x (مبلغ التأمين / قيمة الشيء المؤمن عليه)

عموما مبلغ التأمين يعبر عن التزام شركة التأمين اتجاه المؤمن له، فكيفية تحديد هذا المبلغ تتغير حسب نوع التأمين المكتتب فيه، بحيث يتم تحديده أثناء إبرام العقد كما هو الحال في تأمينات الأشخاص أو يحدد بناءا على قيمة الخسارة الفعلية الناتجة أثناء وقوع الخطر المبين في العقد.

[1] – مصطفى محمد الجمال، مرجع سبق دكره، ص 77 .

الفرع الثالث : الأسس الفنية للتأمين

تتلخص الأسس الفنية للتأمين في ثلاث عناصر وهي:[1] التعاون بين المستأمنين، المقاصة بين المخاطر وقوانين الإحصاء.

يقوم التأمين على التعاون بين المؤمن لهم ويتولى المؤمن تنظيم هذا التعاون، حيث يخذ على عاتقه مجموعات الأخطار ويجري المقاصة بينها مستعينا في ذلك بقوانين ومبادئ الإحصاء:[2]

أ. التعاون بين المستأمنين:

يقوم التأمين أساسا على التعاون بين المؤمن لهم، بحيث إذا انتفى هذا التعاون لا نكون بصدد عملية تأمين، وفكرة التعاون تتضمن اجتماع عدد من الأشخاص الذين يتعرضون لمخاطر معينة لكي يساهموا في تغطية ما يقع لهم من تلك الأخطار.

فيتفادى الأشخاص نتائج الأخطار التي يتعرضون لها ويحققون لأنفسهم الأمان، إذ بفضل هذا التعاون توزع آثار الأخطار وتتشتت بمساعدة كل المشتركين في العملية التأمينية بحيث يصير العبء الذي يتحمله كل فرد منهم خفيفا، وذلك بالنظر إلى الأضرار التي تترتب عن تحقق الخطر.

التعاون هو الفكرة الأساسية التي يقوم عليها التأمين بمختلف صوره، فتختلف درجة وضوح التعاون باختلاف شكل الهيئة التي تمارس التأمين، فنجده واضحا في شركات التأمين ذات الطابع التعاوني أين يقوم الأعضاء بدور المؤمن والمؤمن له بنفس الوقت، إلا أن التعاون موجود أيضا

---

[1] – محمد حسين منصور، **أحكام التامين**، دار الجامعة الجديدة، مصر الإسكندرية، 2004، ص 23 .

[2] – إبراهيم أبو النجا، **التأمين في القانون الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص ص 114-115.

في التأمين ذي القسط الثابت وإن كان في ذلك أقل وضوحا، حيث تقوم مؤسسة التأمين بدور الوسيط بين المؤمن لهم الذين لا يعرفون بعضهم، مما يؤدي إلى عدم وضوح فكرة التعاون الذي يجمع بينهم.

ب. المقاصة بين المخاطر:

إذا كان التأمين يقوم على التعاون بين المؤمن لهم وكان المؤمن يقوم بتنظيم هذا التعاون، فانه يجب أن يكون هناك عدد كبير من المؤمن لهم لكي تتحقق الغاية المقصودة من هذا التعاون، فالمقاصة بين الأخطار هي في حقيقة الأمر عملية تنظيمية يقوم بها المؤمن بقصد توزيع عبء الأخطار على المؤمن لهم (المستفيدين)، ولإجراء عملية المقاصة بين المخاطر ينبغي توافر عنصرين أساسيين هما:

1- تجانس المخاطر: يعني تكون المخاطر متشابهة فيما بينها نوعا ما، مما يستدعي تقسيمها إلى أنواع مختلفة، بحسب طبيعتها، أي لا يمكن إجراء المقاصة ببن مخاطر متباينة من حيث الطبيعة كالحريق والوفاة، أو بحسب موضوعها، أي يمكن تجميع المخاطر حسب موضوعها كحالة التأمين عن خطر الحريق فنميز بين حريق العقارات وحريق المزارع، أو بحسب القيمة، فجب إجراء المقاصة بين مخاطر ذات قيم متقاربة وغير متفاوتة، أو بحسب المدة، فمثلا لا يمكن الجمع بين التأمين لمدى الحياة والتأمين المؤقت.

2- كثرة المخاطر: يقصد وقوعها بنسبة معينة أي أنه يهدد عدد كبير من المؤمن لهم إلا أنه لا يقع إلا لعدد قليل منهم، وذلك حتى يتسنى للمؤمن التوفيق بين الأقساط المجمعة والمبالغ الملزم بدفعها.

ج. قوانين الإحصاء:

تقوم شركة التأمين بإحصاء عدد الأخطار التي وقعت من قبل ومقدار الخسائر الناجمة عنها، وتتوقع على ضوء ذلك (قوانين الإحصاء) النسب المحتملة لتلك الأخطار والخسائر خلال سنة قادمة وتحسب التعويضات المتوقعة ثم تقسمها على المؤمن لهم كل حسب نصيبه، حيث يدفع هذا المبلغ كقسط للشركة مضافا إليه المصاريف الخاصة التي تتحملها والعمولات ونسبة من الأرباح وهذا من أجل تحقيق التوازن لأنشطة الشركة.

فلا يكفي أن يجمع المؤمن الأخطار ويجري المقاصة بينها، ولكن ينبغي أن يتم تنظيم ذلك طبقا لقوانين الإحصاء، بحيث يمكن أن يتحدد سلفا ولو على وجه التقريب معدل وقوع الأحداث ومتوسط تكاليفها، فعن طريق الإحصاء يستطيع المؤمن أن يعرف مقدما الأخطار التي يحتمل وقوعها ما يمكن أن يلتزم بتغطيته، فيمكنه تحديد مقدار الأقساط التي يجمعها من المكتتبين، فكلما كانت الإحصائيات والنسب الإحصائية دقيقة كلما ساعد ذلك في الحصول على نتائج أقرب إلى الحقيقة، مما يكون له أثره على نجاح المؤمن في تحقيق الدور الذي يقوم به على أكمل وجه.

المطلب الثاني: ماهية التأمين الفلاحي

يواجه القطاع الفلاحي الكثير من المخاطر التي من شأنها أن تحدث أضرارا كبيرة بهدا القطاع، فيتكبد الفلاحين خسائر فادحة، مما يهدد الأمن الغذائي ويعيق التنمية الفلاحية، ولذلك تعتبر الحماية التأمينية للإنتاج الفلاحي من المستلزمات الحيوية لاستمرار واستقرار القطاع.

الفرع الأول: تعريف التأمين الفلاحي وظروف نشأته

قبل التطرق إلى موضوع التأمين الفلاحي، ينبغي الإشارة إلى أنه يسمى كذالك بالتأمين الزراعي في بعض البلدان العربية، فالفلاحة تشمل زراعة الأرض و تربية المواشي، ومصطلح فلاح يشمل المزارعين ومربو الحيوانات.

نشأة وتطور التأمين الفلاحي:[1]

خلال الفترة الممتدة بين خمسينيات وثمانينيات القرن العشرين، كان هناك تقدم كبير في برامج التأمين على المحاصيل الفلاحية في القطاع العمومي في أمريكا اللاتينية وآسيا وهي برامج مرتبطة عادة بقروض الإنتاج الموسمي لصغار الفلاحين.

ونفس البرامج الحكومية تم تطبيقها في بلدان الإتحاد السوفياتي منذ التسعينات، نتيجة لتدهور برامج القطاع العمومي وتراجع أثرها على الفلاحين، كذلك قامت عدة حكومات بتشجيع التأمين الفلاحي من خلال القطاع التجاري الخاص والذي غالبا ما يكون بدعم مالي حكومي في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يعد التأمين الفلاحي مكملا لأدوات أخرى ترمي إلى ضمان استقرار مداخيل المنتجين، في العادة تقوم الحكومات بوضع اهتمامها الكبير على إدارة الإنتاج الفلاحي وأسواق المدخلات الفلاحية كأداة لاستقرار مداخيل المنتجين من خلال آلية دعم الأسعار، إعانات المدخلات وآليات أخرى.

في نظر الحكومات، التأمين الفلاحي هو مكمل لتلك الأدوات التقليدية من خلال مجابهة أخطار الإنتاج وباستثناء بعض البلدان كالولايات المتحدة، فإن التأمين الفلاحي لا يقوم بتغطية تقلبات الأسعار.

---

[1] – world bank,2011,pp22 – 23

– في الحديث عن نشأة التأمين الفلاحي، إن الفكرة (التأمين الفلاحي) تعود للفرنسي بنجامين فرانكلين في العام 1788م اثر تعرض المزارعين الفرنسيين لكوارث طبيعية فجاء النداء بضرورة التفكير في التأمين الفلاحي علي تكاليف إنتاج المحاصيل كأفضل وسيلة لمقابلة تلك الكوارث إذا ما تكرر حدوثها، أعقب ذلك أول تغطية لتأمينات فلاحية عبر الولايات المتحدة ثم تبعتها أوربا عبر مؤسسات تجارية وتعاونية وكان لمنظمة الفاو الفضل في إنشاء أول معهد للأبحاث الزراعية في عام 1920م لمواجهة تحديات معوقات الإنتاج الزراعي[1]، وفي الجزائر، بدأت تجربة التأمين الفلاحي سنة 1962، من خلال التعاونيات الفلاحية المسيطر عليها من قبل الحكومة.[2]

–ينقسم التأمين الفلاحي الي قسمين هما تأمين المحاصيل الزراعية وتأمين الثروة الحيوانية.[3]

– التأمين الزراعي هو أحد الأدوات المالية المستخدمة لإدارة المخاطر المختلفة التي قد تنشأ في الإنتاج الزراعي. وهي تعمل عن طريق نقل المخاطر المرتبطة بالزراعة إلى طرف ثالث عن طريق دفع قسط التأمين الذي يعكس التكلفة الحقيقية طويلة الأجل للمؤمِّن الذي يتحمل تلك المخاطر. وبعبارة أخرى، فإن وكالة التأمين قادرة على تجميع المخاطر من خلال قبول أقساط مناسبة من عدد كبير من العملاء.[4]

–التأمين الفلاحي هو وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الزراعي لعناصر المخاطرة، بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المزارعين المشاركين،

---

[1]– رفعت فتح الله وأخرون، **التأمين الزراعي في العراق**، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 1978،ص 21

[2]– علي جودة الشرفات، **التأمين الزراعي**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص 19.

[3] -http://www.shiekanins.sd/services/2

[4] - Myong Goo KANG, **Innovative agricultural insurance products and schemes**, AGRICULTURAL MANAGEMENT, MARKETING AND FINANCE OCCASIONAL PAPER, N° 12, FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS, Rome, 2007, p1 .

كما ان التامين الفلاحي لا يقتصر على التامين على المحاصيل فقط، بل أنه يشمل أيضا الماشية، الخيول والغابات، والاستزراع المائي والبيوت البلاستيكية الزراعية.[1]

- يعتبر التأمين الفلاحي بمثابة وسادة لامتصاص الصدمات التي يتعرض لها الزرّاع ومربو الأنعام من جراء الكوارث التي تكون فوق طاقته ويوفر بذلك شبكة أمان لدى وقوع المخاطر،ويعتبر الهدف الأساسي للتأمين الزراعي هو المساعدة في استقرار وتأمين احتياجات المجتمع الزراعي بتقديم مجموعة من التغطيات لمحاصيل وممتلكات المزارع ولنفسه وأسرته.[2]

- تعريف التأمين الفلاحي حسب المشرع الجزائري:

جاء المشرع الجزائري بالتأمين الفلاحي في القسم الثالث من قانون التأمين تحت عنوان التأمين من هلاك الحيوانات والأخطار المناخية، وحينما أعد عمليات التأمين وحصرها في المرسوم رقم 95-338 المؤرخ في 30 اكتوبر 1995 [3]، جاء في المادة 02 من هذا المرسوم تحت بند التأمين من الحريق الأخطار الزراعية إلى جانب الأخطار الصناعية والأخطار البسيطة، وجاء أيضا تحت بند العاصفة الأخطار الزراعية إلى جانب الأخطار الصناعية والبسيطة.

---

[1]- سعال سمية، حمول طارق ، **الدور الإستراتيجي للتأمين في دعم سياسة تسيير وإدارة القطاع الفلاحي "الإشارة لحالة الجزائر"**، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد-2 العدد 1 جانفي 2018، ص 177 . أنظر أيضا The World Bank, Assurance Agricole, 07/05/2014, p06 .

[2] - صديق رمضان، عمار الضو، **التأمين الزراعي. شيكان في وجه العاصفة**، تاريخ النشر : 2012/08/09، تاريخ الاطلاع: 2018/05/25، متوفر بالموقع :
https://www.sudaress.com/alsahafa/49712

[3]- جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 65 لسنة 1995.

-حسب نص المادة 49 من قانون التأمين الجزائري نجد أن المؤمن يضمن بموجب عقد التامين فقدان الحيوانات الناتج عن حالة موت طبيعية أو عن حوادث وأمراض، وسيري الضمان حتى في حالة قتل الحيوان بغرض الوقاية.

-وتضيف المادة 52 من قانون التأمين بأنه يمكن ضمان أخطار البرد والعاصفة والجليد وثقل الثلج والفيضانات وفقا لشروط عقد التأمين، فالتأمين ضد البرد يكون على خطر البرد الذي يمس المحصول من وقت ظهور الثمر، مثل البقول والخضر والأعلاف وحتى البيوت البلاستيكية.

أما التأمين ضد العاصفة فيضمن المؤمن بموجبها العاصفة المتبوعة برياح والتي تسبب خسارة كلية أو جزئية في كمية الانتاج ويضمن حتى الأضرار التي تسببها الأمطار الغزيرة، أما فيما يتعلق بالفيضان فالمؤمن يضمن كل الخسائر في كمية الانتاج بسبب الفيضان أو خروج الأودية عن مجراها.

ويضمن المؤمن أيضا أخطار الجليد التي يسببها لنباتات، وكذلك أخطار الثلوج التي تمس النباتات، ويضمن أيضا خطر الزوابع الرملية أي جميع الأضرار المنجرة عن الريح الساخن وتؤثر على المنتوج الفلاحي .[1]

إن المحاصيل الزراعية غير المخزونة والمزروعات والأراضي والقطيع الحي خارج المباني، كلها مستثنات من مجال تطبيق أحكام المواد من 01 الى 06 من الأمر 12-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 [2] (المتعلق بالزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وبتعويض الضحايا) لأنها تخضع لأحكام خاصة.

[1]- أنظر الشروط العامة لمختلف عقود التأمين التي يبرمها الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

[2]- جريدة رسمية العدد 52 لسنة 2003، المتعلق بالزامية التأمين على الكوارث

وقد جاء المرسوم التنفيذي 95-416 المؤرخ في 09 ديسمبر 1995، ليحدد شروط ضمان الأخطار الفلاحية [1]، ويضيف المشرع أن هذا التأمين يمكن أن يشمل المباني والمحاصيل الزراعية [2]، إضافة إلى الهياكل والتجهيزات والعتاد والزجاج والسقوف، وكل الخسائر التي تلحق النباتات المغروسة [3]، ونص المؤمن على أنه اذا تعلق التأمين بالمحاصيل الزراعية فان قيمتها تحدد بمقدار متوسط المردود المصرح به عند اكتتاب عقد التأمين، ويمكن أن تضاف لها اذا اقتضى الأمر كلفة المنشآت والتجهيزات[4].

في حالة تحقق خطر المبين في عقد التأمين الفلاحي، يجب على المؤمن له (الفلاح) أن يعلم شركة التأمين في ظرف 24 ساعة بالنسبة لهلاك الماشية أما بالنسبة للتأمين من البرد فتحدد مهلة التصريح بأربعة 4 أيام [5]، ويجب على هذه الأخيرة أن تعين خبير في أجل أقصاه 7 أيام على الأكثر من تاريخ تسلم التصريح بالحادث.[6]

ويمتاز التأمين الفلاحي بالآتي:

-قسط التأمين عبارة عن تبرع أو مساهمة من المؤمن له في صندوق التكامل وذلك لتخفيف آثار المخاطر عن نفسه وعن بقية الفلاحين.

-يتوزع الفائض علي المشاركين.

-قد يوجه الفائض إلى مشاريع خيرية أو صحية أو تعليمية ذات مردود إجتماعي.

---

[1]- جريدة رسمية العدد 75 لسنة 1995 ، المتعلق بتحديد شروط ضمان الأخطار الفلاحية

[2]- المادة 03 من المرسوم 95-416 .

[3]- المادة 04 من المرسوم 95-416 .

[4]- المادة 05 من المرسوم 95-416 .

[5]- تطبيقا لنص المادة 15 من الامر 95-07 .

[6]- تطبيقا لنص المادة 07 من المرسوم 95-416 .

ومنه يمكن أن نعرف التأمين الفلاحي على انه : تأمين احتياجات القطاع الفلاحي بتقديم مجموعة من التغطيات للمحاصيل وثروت الحيوانية وممتلكات الفلاح ولنفسه وأسرته، وبالتالي المساهمة في التنمية الفلاحية، فهو وسيلة من وسائل إدارة الخطر بالنسبة للفلاح من أجل تحقيق الإنتاج وهو وسيلة لتعويضهم عن الخسائر التي قد تنجم بالرغم من إتباعه الأساليب الإدارية السليمة في زراعة الأرض أو في تربية الحيوان.

الفرع الثاني: أهمية وفوائد التأمين الفلاحي

تأتي أهمية التأمين الفلاحي من خلال : [1]

– تمكين الزرّاع من التوسع في الإنتاج باستقطاب موارد إضافية عن طريق الائتمان فالتأمين الفلاحي يعتبر ضمانة مؤكدة لتمويل الإنتاج الفلاحي؛

– يوفر الخبرة الفنية المدربة والحلول لبعض مشاكل النشاط الفلاحي عن طريق الأبحاث التي تقوم بها شركات التأمين بغرض إدارة المخاطر وتقليل الخسائر، ومن ذلك أيضاً نقل وتوطين التقنية العالمية، أو تقديم حلول مفصلة لبعض المخاطر أو تصميم حلول لمشاكل الإنتاج؛

– يعمل على إيجاد حد أدنى من الدخل للفلاح ويحقق له الاستقرار فتتهيأ الظروف للتنمية المضطردة والمستدامة؛

– يساعد على التوسع الفلاحي بتشجيع الاستثمار في الريف وبالتالي زيادة الدخل القومي للبلاد؛

– يساعد على توفير واستقرار إمدادات الغذاء في البلاد مما يؤدى للاستقرار الاجتماعي والسياسي؛

– يزيد من الاستثمارات في الريف وبذلك تقل الهجرة من الريف الى المدن؛

[1] – صديق رمضان، عمار الضو، مرجع سبق ذكره.

– تتمثل أهمية تأمين المحاصيل في حماية الزارع والمنتج وتعويضه عن الخسارة التي تلحق بالإنتاج بسبب الجوائح الطبيعية؛

– تقديم الضمان المطلوب للمصارف لتوفير التمويل لرفع الإنتاجية وتجاوز قضايا الإعسار؛

– تحسين وضع الفلاحين ودعم استقرارهم الاقتصادي؛

– تنمية روح التكافل ومضاعفة المدخرات القومية؛

– تقليل الصرف الحكومي على بند درء آثار الكوارث؛

– حماية الأمن القومي وتقليل المخاطر ووقف الهجرة والنزوح من الريف للمدن؛

– تشجيع التنمية في الريف وفي المناطق الإنتاجية .

كما يهدف التأمين الفلاحي إلى المساعدة في استقرار وتأمين احتياجات الفلاح وذلك بتغطية محاصيله وممتلكاته ضد الكوارث الطبيعية وتتمثل الأهمية المباشرة من التأمين الفلاحي في :[1].

- الحفاظ على النشاط الفلاحي، مع الحفاظ على الموارد الفلاحية والريفية؛
- يساعد في تقليل الإعتمادات الحكومية المرصودة لدرء الكوارث؛
- يهيئ فرصة حقيقية للشراكة بين الفلاحين والقطاع الخاص من جهة والحكومة من جهة أخرى.

الفرع الثالث: أنواع التأمين الفلاحي:

يعتبر التأمين الفلاحي بمثابة توفير وعاء ادخاري واستثماري مناسب للفلاحين، فهو يؤمن على ممتلكاتهم الفلاحية، محاصيلهم ومنتجاتهم لمواجهة مختلف المخاطر والكوارث الطبيعية.

[1] – فلاح عز الدين، **التأمين مبادئه وأنواعه**، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع ، ص ص 22 23،

تتمثل أهم أنواع التأمين الفلاحي فيما يلي[1]:

التأمين من مخاطر العواصف (Tempêtes)، التأمين من مخاطر الفيضانات (Inondation)، التامين ضد الثلج (neige)، التأمين ضد الشمس (insolation)، التامين ضد السيروكو (seroco)، التامين الشامل للدواجن (multirisque avicole) ، التامين ضد هلاك الحيوانات، التأمين من مخاطر الجفاف (Sècheresse) ، التأمين من مخاطر الجراد (Criquet) ، التأمين من مخاطر المط ر الغزير(Pluie Excessive)، التأمين من مخاطر البرد (Grêle)، التأمين من مخاطر الأمراض والأوبئة (Maladie Epidémie) ، التأمين من مخاطر الحريق (Incendie)، التأمين من المخاطر المالية(خسائر في المداخيل والعوائد).

إضافة إلى بعض المخاطر الأخرى، كعقود التأمين ضد هلاك الماشية والمحاصيل الزراعية، كما يمكن تعداد أنواع للتأمين الفلاحي على النحو التالي:

1-تأمين الناتج : يتوفر هذا التأمين في المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية، يواجه هذا التأمين مشكلة في قياس الناتج، حيث قد يكون الناتج في دورات شديدة السرعة مثل إنتاج الحليب، أو ببطئ شديد مثل تربية الماشية، ولأنه لا يوجد وقت محدد للحصاد في الإنتاج الحيواني، مما يجعل التأمين فيها أكثر صعوبة، وتأمين الناتج عادة ما يتسم بالاسم مثل تأمين القمح ضد الصقيع، ويمكن أن يكون التأمين على أساس الناتج حسب المساحة (كمية الإنتاج في مساحة معينة)، ويرتبط التأمين على الناتج بمشكلة توجيه الموارد الإنتاجية أو تخصيصها للمنتجات التي يمكن التأمين عليها.

2-تأمين الأسعار : هذا النوع من التأمين يحتاج إلى توافر البيانات الحقيقية عن أسعار المنتجات، ولتجنب مشكلة التحديد العكسي يجب أن يتم تقدير الأسعار على أساس السوق الحالية

[1] – سعال سمية، حمول طارق، مرجع سبق ذكره، 2008، ص 177 .

أو على أساس الأسعار المستقبلية، وعموما تحديد إمكانية التأمين على الأسعار يرتبط بمدى توافر القدرة على التأمين، فعدم وجود الأسواق المستقبلية ووجود قدرة كافية على إعادة التأمين يساعد على وجود التأمين على الأسعار كأحد المنتجات في سوق التأمين .

3-تأمين الدخل : يمكن أن يكون هذا النوع من التأمين أكثر جاذبية للفلاحين من الأشكال التأمينية الأخرى، حيث أنه يتعامل مع الخسائر التي تؤثر على دخل الفلاح بشكل مباشر، إلا أن هذا النوع يواجه مشكلة التحديد العكسي حيث أن الخسائر المحتملة لا تحدث نتيجة حوادث محددة بل تعتمد إلى حد كبير على كيفية إدارة الفلاح لأعماله، بالإضافة إلى أن الفلاح يمكنه أن يعظم من عوامل تؤثر على دخله (تأمينات العاملين، استثمارات وتجديدات)، هذا ما يجعل شركة التأمين لا تستطيع حساب احتمال توزع العائد المتدني وبالتالي لا يتسنى لها تحديد قيمة أقساط مناسبة[1].

4-تأمين العائد : وهو خليط من تأمين الناتج وتأمين الأسعار، هذا النوع يتميز بكونه أرخص من النوعين السابقين كل على حدا، حيث عادة ما تنخفض مخاطر العائد المتدني فقد يعوض الناتج المنخفض بالأسعار المرتفعة والعكس صحيح.

كما يضمن المؤمن في التأمينات الفلاحية أخطار مختلفة باختلاف طبيعة ونوع النشاط الفلاحي الذي يمارسه طالب التأمين(تربية الحيوانات أو زراعة الأرض) ، ومن بين الضمانات التي تغطيها عقود التأمينات الفلاحي:[2]

- تأمين المعدات والآلات الفلاحية؛

---

[1] – طاهري فاطمة الزهراء، **دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية**، مجلة العلوم الإنسانية،، جوان 2011، 22، ص 376

[2] – أنظر :المواد من 02 إلى 06 من المرسوم التنفيذي رقم 416 – 95 الصادر بتاريخ 09 ديسمبر1995 ، الذي يحدد شروط ضمان الأخطار الزراعية وكيفياته، الجريدة الرسمية العدد76 ، المؤرخة في سنة 1995 .

- تأمين متعدد أخطار البيوت البلاستيكية؛

- تأمين الأشجار المثمرة والنخيل؛

- تأمين أخطار البرد والحريق والآفات الزراعية والكوارث الطبيعية؛

- تأمين موت الدواجن وهلاك الحيوانات.

الجدير بالذكر أن شركة التأمين تضمن هذه الأخطار وغيرها بشروط حددها المشرع الجزائري بموجب المرسوم التنفيذي رقم 416 - 95 المؤرخ في 09 ديسمبر 1995 والذي يحدد شروط ضمان الأخطار الزراعية وكيفياته .

كما نجد أن التأمين الفلاحي يضم أخطار أخرى[1]:

-خطر حريق المحاصيل الزراعية وحريق المستثمرة وكل الأخطار التابعة لها، والتأمين من الحريق هو تأمين يغطي كافة الخسائر التي تتعرض لها الممتلكات، وتشمل المباني والممتلكات الشخصية نتيجة الحريق والصواعق وما يسمى بالأخطار المتحالفة أي الأخطار التي تأتي تكميلاً لتغطية الحريق مثل الزلازل والبراكين؛

-سرقة عتاد المستثمرة الغير متحرك؛

-طعون الجيران وذوي الحقوق.

المطلب الثالث : محاسن وعيوب تطبيق التأمين الفلاحي:

يحظى التأمين الفلاحي باهتمام واسع في مختلف بلدان العالم، خاصة الدول المتقدمة، ويأتي هذا الاهتمام كون أن الزراعة وتربية المواشية نشاطات متعلقة بأهم احتياجات الفرد

[1]- بن دخان رتيبة، **عقد التأمين كآلية قانونية لحماية العقار الفلاحي**، مداخلة مقدمة لفعليات الملتقى المغاربي الأولحول العقار الفلاحي في المغرب العربي بين الحماية والاستثمار، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الشاذلي بن جديد الطالف، يومي 12-13 مارس 2018، ص6.

بحياته وبقائه، وكذا طبيعة الأخطار التي تتعرض لها العملية الزراعية وحجمها الكارثي في غالب أحيان، فإن توفير حماية واسعة لهذا النشاط من هذه الأخطار يعتبر أحد أساليب مواجهة المشكلة، وفي حالة تبني برنامج تأمين فلاحي مناسب قابل للتطبيق يقبل به الفلاحون وله فرص كبيرة للنجاح في البلد، فإن ذلك يؤدي إلى الكثير من النتائج الايجابية، كما أنه تطبيقه السليم قد يواجه مجموعة من الصعوبات.

الفرع الأول: محاسن تطبيق التأمين الفلاحي:

في حالة تبني برنامج تأمين فلاحي مناسب قابل للتطبيق يقبل به الفلاحون، فإن هذا يؤدي إلى الكثير من النتائج الإيجابية نذكرها كالتالي:[1]

1-يسهل وصول صغار الفلاحين للمؤسسات المقرضة لأنه يصبح كضمان لقروضهم كبديل عن الضمانات التقليدية .

2- تعزيز استدامة مؤسسات الإقراض الفلاحي عبر تقوية المقدرة التسديدية للمقرضين المؤمن على مزروعاتهم وممتلكاتهم.

3-إعطاء ثقة أكبر للفلاحين بتبني أساليب تكنولوجية حديثة تساعد على زيادة وتحسين الإنتاج.

4- يعتبر الدعم المقدم من الحكومات لقطاع التأمين دعما مقبولا عالميا من خلال موافقة منظمة التجارة الدولية عليه، وهذا بالتالي يحسن من القدرة التنافسية للمنتج الفلاحي المحلي في مواجهة المستورد من البلدان المتقدمة، والتي تقدم دعما كبيرا لفلاحيها من خلال التأمين.

[1] – عماري زهير، عامر أسامة، مداخلة بعنوان **دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية**، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000 – 2012، يوم دراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الإكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي حالة الجزائر، جامعة سطيف، يوم 04 جون، ص8

5-يعمل على تكريس ظاهرة الاحتفاظ بسجلات على مستوى المزارع وسجلات فلاحية على مستوى الدولة وشركات التأمين، مما يشكل قاعدة بيانات دقيقة ومفيدة من أجل توسيع قاعدة المؤمنين والمحاصيل المؤمنة وتحسين أو تطبيق أساليب متقدمة في التأمين.

الفرع الثاني: عيوب تطبيق التأمين الفلاحي :

من الصعوبات التي يمكن أن يواجهها التطبيق السليم والصحيح لبرامج التامين الفلاحي نجد[1]:

أولا :الخطر الأخلاقي : هو من أهم المخاطر التي تواجه التأمين الفلاحي بمختلف أنواعه، إذ يقوم المؤمن له بعدم تفادي المخاطر، أو عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية محصوله من المؤثرات المناخية، أو حماية حيواناته من الأمراض، لأنه يرى أن التعويض أكثر إغراء له، كما قد يقوم أحيانا بالمطالبة بتعويضات لا يستحقها ويغش في موقع أرضه أو في المحاصيل التي زرعها، أو أن يتأخر في التبليغ لخداع لجنة تقدير التعويضات وغيرها.

ثانيا :الاختيار العكسي : يعني التأمين على المخاطر العالية الخطورة دون التامين على المخاطر القليلة الخطورة.

ثالثا :استعمال تعويضات التأمين لتسديد القروض الفاشلة وغير المسددة : يحدث ذلك للدول النامية بصورة اكبر، عند ربط التأمين بمؤسسة الإقراض، إذ يمكن لذوي النفوذ وكبار السياسيين من الحصول على تعويضات قد لا يستحقونها نتيجة لنفوذهم وتأثيرهم على مؤسسة التأمين، ويستعملونها في تسديد قروضهم التي لم تسدد لسنوات عديدة.

---

[1] – عامر أسامة، **دور التأمين في دعم التنمية الزراعية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2012-2013**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول استدامة الآمن الغذائي في الوطن العر ي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 09 .

رابعا :ضعف المعلومات الإحصائية عن الإنتاجية والمناخ : يتطلب نجاح برنامج التأمين توفر سلسلة من الإحصائيات عن المناخ والإنتاجية للمحاصيل الفلاحية المختلفة وقاعدة شاملة للبيانات عن كل ما يتعلق بالعملية الإنتاجية الفلاحية.

خامسا :انخفاض مستوى النضج الثقافي والاجتماعي والسياسي وعدم توفر بيئة قانونية مناسبة لتطبيق برامج التأمين : إن نجاح أي برنامج تأمين يقتضي توفر قدر كاف من النضج السياسي والثقافي والقانوني من أجل استيعاب وفهم مبادئ ومتطلبات نجاح وأهمية التأمين، وأهمها تسديد الالتزامات المطلوبة في انتظار التعويضات، وأن تتوفر لدى جميع المعنيين الإحساس بالمسؤولية والشعور بأن نجاح مؤسسة التأمين لا يكون بمدى ما يحصلون عليه من تعويضات وإنما هو رهن بمدى تعاونهم ودعمهم لها.

سادسا :ضعف القدرات الإدارية والتقنية وغياب التجربة التأمينية : نجاح التأمين مرهون بقدرة الجهات المسئولة على العمل وفق مبادئ الإدارة الرشيدة والمصداقية والعدل في التطبيق والتنفيذ.

سابعا :تحصيل أقساط التأمين : هي من أصعب وأخطر المشاكل التي تواجه شركات التأمين الفلاحي، وخاصة عندما يكون التأمين إجباريا لجميع الفلاحين، فتحصيل الأقساط يحتاج إلى متابعة مستمرة تنطوي على تكاليف إدارية عالية، قد تكون هناك مماطلة من البعض أحيانا وعزوفا عن دفع الأقساط، مما يؤدي بشركة التأمين للخطر، وقد تكون هناك بعض الأساليب لتحصيل الأقساط إذا كان الفلاح مقترضا من بنك فلاحي، إذ يمكن أن تضاف قيمة الأقساط إلى قرضه، أما إذا لم تتوفر مثل هذه الوسائل فإن تحصيل الأقساط يعتبر من أكثر الأمور صعوبة في أي معادلة تأمينية وخاصة إذا كانت مؤسسة التأمين حكومية وينظر إليها كما ينظر إلى القروض الفلاحية بأنها مال عام يمكن إساءة استعماله.

المبحث الثالث : شركات التأمين:

تكمن حقيقة التأمين الفلاحي في الاحتياط للمستقبل والتسلح ضد الأخطار المختلفة التي تقع للفلاح نفسه أو ممتلكاته، وتوكل هذه المهمة لشركات معينة هي شركات التأمين على الأضرار حيث تأخذ على عاتقها مسؤولية تحمل الخسائر الناجمة عن تحقق الخطر مقابل تلقيها للأقساط التي تدفع من طرف المؤمن لهم، وهذا ما نفصله بهذا المبحث، ومن ثما نتطرق إلى منتجات التأمين الفلاحي التقليدية والحديثة، وحسب نوع النشاط إلى منتجات تأمين الثروة النباتية والثروة الحيوانية، وكل نوع ينقسم بدوره إلى منتجات تشترك في كونها قائمة على أساس الضرر.

المطلب الأول : مفهوم شركات التأمين

نتناول في هذا المطلب تعريف شركات التأمين وخصائصها، الشروط الواجب توفرها في شركات التأمين، وأخيرا مصادر أموال هذه الشركات.

الفرع الأول :تعريف شركات التأمين وخصائصها

أ-تعريف شركات التأمين:

تُعرف شركات التأمين على أنها: " نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجا، فهي مؤسسة للتأمين تقدم الخدمة (المنتج التأميني) لمن يطلبها، كما أنها مؤسسة مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها" [1].

[1] – سليمان الجيوسي، محمد الطائي، **تسويق الخدمات المالية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة –مصر، 2010 ، ص 72 .

وفي هذا الصدد نذكر مفهوما للمنتج التأميني والذي يعرف على أنه : " الخدمات الغير ملموسة التي تقدمها شركات التأمين لحامل الوثيقة التأمينية وما تمثله تلك الوثيقة من منفعة متمثلة بالحماية والأمان والاستقرار والممثل بتعويض الشركة المؤمن لهم من الخسائر المتحققة عند وقوع الخطر المؤمن منه[1]".

من الملاحظ أن التعريف ركز على كون شركات التأمين مؤسسات خدمية تقوم بمنح تغطيات تأمينية للأخطار التي يواجهها المؤمن لهم وفي نفس الوقت تعتبر مؤسسات وساطة مالية من خلال تحصيل الأقساط من المؤمنين لهم واستثمارها في أوجه مختلفة.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن شركات التأمين الفلاحي هي مؤسسات خدمية و مالية، تقوم بتغطية أخطار الفلاحين مقابل قسط يدفعونه إلى هذه الشركات، أين تقوم باستثمار هذه الأقساط في أوجه استثمارية مضمونة بهدف مواجهة التزاماتها المستقبلية اتجاه حملة الوثائق.

ب- خصائص شركات التأمين:

تتميز شركات التأمين بمجموعة من الخصائص نحددها فيما يلي[2] :

-شركات التأمين من بين المؤسسات المالية الأكثر خضوعا للقوانين خصوصا في مجال استثمار رؤوس الأموال، بتحديد نسب في مجالات محددة مصرح بها في النصوص واللوائح القانونية، مع ضرورة الالتزام بها، بهدف ضمان قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها، لأن عجزها يخلف نتائج اقتصادية واجتماعية مضرة لمجموع المؤمن لهم.

-تتميز شركات التأمين عن باقي المؤسسات المالية بتقديم خدمات تأمينية لزبائنها في شكل عقود معاوضة (يقصد بعقد المعاوضة أن يأخذ كل من طرفي العقد مقابلا لما أعطاه، فالمؤمن

---

[1] – هاني جراع إرتيمه ، سامر محمد عكور، مرجع سابق، ص 144 .

[2] – ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين**، إيتراك، ط 1، مصر، 2002، ص ص 7 – 8 .

يأخذ القسط، وفي حالة وقوع الخطر يأخذ المؤمن له قيمة التأمين) من ناحية، واستثمار الأموال المحصل عليها قصد الإيفاء بتعهداتها وتحقيق ربح من ناحية أخرى، لهذا فهي تصنف ضمن المؤسسات المالية التعاقدية بتعهدات متبادلة بين الشركة المؤمنة للخطر والمؤمن له.

-تتميز الخدمة التي تقدمها شركات التأمين بأنها آجلة وليست آنية، مما يتطلب طرق خاصة في تنظيم وإدارة منشآت التأمين خصوصا في مجال التسويق والدعاية والإعلان.

-لا تخضع أسعار التأمين لقوانين العرض والطلب، إذ يتميز سعر الخدمة التأمينية بالثبوت والذي يرجع إلى الاعتماد على الأسس الرياضية والاحتمالات، بالإضافة إلى الخبرة السابقة.

-صعوبة تحديد نتيجة الدورة بالنسبة لشركات التأمين والذي يكون بشكل تقديري وذلك بسبب تخطي مدة بعض عقود التأمين للسنة المالية، وبالتالي عدم إمكانية تحديد الالتزامات المالية والمصاريف المترتبة عن تلك العقود، مما قد يؤثر على المركز المالي للشركة.

-انعكاس دورة الإنتاج فيها، حيث لا يتسنى لشركة التأمين معرفة مداخيلها إلا في المستقبل، لأن خاصية طول أجل التزاماتها اتجاه العملاء سار للسنوات القادمة من تاريخ الاكتتاب، بمعنى أن قيمة العائد لا يمكن تحديدها إلا بصفة استدلالية (بناء على خبرة الشركة) .

إن مثل هذه الخصائص والتي تميز شركات التأمين عن الشركات الأخرى أدت إلى تدخل الدول في تنظيم أعمال هذه الشركات سواء من حيث الشكل القانوني لها أو كيفية إدارة أموالها أو القوائم المالية التي يتعين إعدادها بصفة دورية وفي نهاية السنة المالية.

الفرع الثاني : الشروط الواجب توفرها في شركات التأمين :

هناك شروط يجب توفرها في شركات التأمين حتى تتمكن بالاكتتاب في عقود التأمين، والتي تختلف من دولة لأخرى تبعا للظروف الخاصة بتلك الدول، وعموما يمكن ذكر أهم القواسم

المشتركة والشروط العامة التي يجب توفرها في شركات التأمين فيما يلي :[1]

-**إجازة أو رخصة التأمين :** تسمى كذلك بالاعتماد، وتعتبر بمثابة إذن قانوني تتحصل عليه شركات التأمين لكي تتمكن من ممارسة هذا العمل وتحمل تبعاته؛

-**رأس المال :** يشترط في شركات التأمين أن لا يقل رأس مالها عن حد معين، وهذا الأخير يختلف من بلد لآخر وتبعا لنوع وحجم التأمين الذي تقوم به؛

-**السجلات والدفاتر :** يشترط على شركات التأمين أن تحتفظ بمجموعة من السجلات التي يتم من خلالها قيد العمليات التأمينية وحقوق المؤمنين لهم والأقساط؛

-**العمل على استثمار الأقساط :** تعتبر شركات التأمين وعاءا ادخاريا كبيرا، كونها تقوم بتجميع حجم كبير من الأموال من أقساط المؤمنين لهم واستثمار هذه الأموال في استثمارات مختلفة؛

-**الالتزام اتجاه المؤمن لهم :** تلتزم شركات التأمين بدفع جميع المستحقات العينية والنقدية عليها عند حلول آجال الاستحقاق أو تحقق الأخطار المؤمن منها؛

-**الوديعة :** هي عبارة عن مبلغ أو رهن يتم إيداعه لدى السلطات النقدية في الدولة حماية لحقوق المؤمنين لهم في حالة إفلاس أو عجز شركات التأمين عن دفع التعويض المستحق.

وعموما فإن الشروط التي تفرضها الدول على شركات، ما هو إلا دليل على سعي هذه الدول لتنظيم هذه الصناعة وجعل شركات التأمين دائما في حالة ملاءة جيدة للوفاء بالتزاماتها.

الفرع الثالث : مصادر أموال شركات التأمين

تتعدد مصادر أموال شركات التأمين كما يلي:

[1] – علي المشاقبة وآخرون، مرجع سابق، ص ص 79 – 80 .

1-أموال وحقوق المساهمين:

تسمى بحقوق الملكية، تعتبر هذه الأموال (أموال وحقوق المساهمين) هامش الأمان الأخير لحملة الوثائق للحصول على مستحقاتهم التأمينية، إلا أن هذه الأموال تمثل نسبة ضئيلة جدا من حجم الأموال الموجه للاستثمارات في شركات التأمين، وتتمثل هذه أموال في[1]:

-**رأس المال المدفوع :** يتمثل في الجزء المدفوع من رأس المال المصدر والمكتتب فيه، ويجب الإفصاح عن الجزء غير المدفوع منه سواء كان أقساطا لم تستحق بعد أو مبالغ غير مسددة نتيجة تأخر المساهمين في سدادها في مواعيدها المحددة؛

-**الاحتياطات :** هي عبارة عن الأموال التي يتم احتجازها من الأرباح إما لتدعيم المركز المالي للشركة أو لمواجهة أي ظروف غير متوقعة مستقبلا مثل الكوارث؛

-**الأرباح المحتجزة :** تتمثل في الفائض المحتجز من أرباح السنة المالية الحالية والذي يرحل للسنة المالية التالية.

2-أموال وحقوق حملة الوثائق:

هي الأموال التي تُحتجز من الأقساط المحصلة لتكوين المخصصات التقنية* (المخصصات التقنية هي مبالغ مالية تشكلها شركات التأمين لتغطي التزاماتها اتجاه حملة الوثائق والمستفيدون من العقود) وذلك لمواجهة الالتزامات المتوقعة لشركة التأمين مستقبلا اتجاه حملة الوثائق.

والمخصص التقني يختلف عن الاحتياطي من عدة جوانب نحددها فيما يلي[2]:

---

[1] – أحمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التأمين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 120 .

* أنظر في ذلك : François Couilbault et Constant Elishberg,Op.cit, p134.

[2] – ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص 43 .

-الاحتياطي هو عبء على الأرباح يحتجز إما لتدعيم المركز المالي للشركة أو لمواجهة خسائر أو التزامات غير مؤكدة الحدوث، أما المخصص فهو جزء من إيرادات الشركة يحتجز لمقابلة خسائر معينة أو التزامات مؤكدة الحدوث ولكن يصعب تحديد قيمتها بدقة.

-الاحتياطي يتوقف على النتيجة النهائية لأعمال الشركة ويتم تكوينه فقط إذا وجد أرباح ولا يتم تكوين في حالة تحقق خسائر، ولكن المخصص لا يتوقف على نتيجة النشاط إذ يتم خصمه من الإيرادات قبل الوصول للنتيجة الصافية.

-الاحتياطي حق من حقوق المساهمين ولهم الحق في المطالبة به إذا زاد عن الحد القانوني أي أنه جزء من رأس المال المملوك للشركة، أما المخصص فيعتبر التزام على الشركة لحملة الوثائق.

وتنقسم أموال وحقوق حملة الوثائق إلى مجموعتين وذلك حسب فروع التأمين كما يلي: [1]

-**أموال تأمينات الأشخاص :** أهم مصادر أموال تأمينات الأشخاص هو المخصص الرياضي، وتعتبر أموال هذا المخصص طويلة الأجل نظرا لطول مدة وثائق التأمين على الحياة.

-**أموال تأمينات الأضرار :** تتمثل أهم مصادر أموال تأمينات الأضرار في نوعين رئيسيين من المخصصات التقنية وهما: مخصص الأخطار السارية، ومخصص الكوارث قيد التسديد.

3-أموال مستحقة للغير:

يطلق عليها المخصصات الأخرى الغير تقنية والتي تخصص لمقابلة خسائر معينة أو ديون معدومة، وتسمى كذلك الأموال الغير مرتبطة بالنشاط التأميني، وتتمثل هذه الأموال في المبالغ المستحقة لشركات التأمين إعادة التأمين وللوكلاء، والمنتجين وأرصدة أي حسابات جارية دائنة

[1] - ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق ، ص 240 .

أو دائنين متنوعين والأرباح القابلة للتوزيع، وهذه الأموال قصيرة الأجل وتمثل نسبة ضئيلة جدا مقارنة بموارد الأموال الأخرى والمجتمعة لدى شركة التأمين[1].

عموما فإن مصادر أموال شركات التأمين متعددة، إلا أن أموال وحقوق حملة الوثائق تمثل نسبة كبيرة بالنظر إلى مجموع أموال شركات التأمين، ولهذا وجب الرقابة على استثمار هذه الأموال والتي تعتبر ملك لحملة الوثائق.

المطلب الثاني : المنتجات التقليدية للتأمين الفلاحي:

نفصل في هذا المطلب منتجات التأمين الفلاحي التقليدية بين تأمينات الثروة النباتية وتأمينات الثروة الحيوانية.

الفرع الأول : منتجات تأمين الثروة النباتية:

تتنوع منتجات التأمين التقليدية الخاصة بالثروة النباتية نفصلها كما يلي:

أ. تأمين الخطر الاسمي والواحد:Single and named peril insurance :

يقوم هذا النوع من التأمين بتغطية الضرر الفعلي الناجم عن أخطار فردية مستقلة مثل :النار، البرد، العواصف أو الصقيع، ويشير تأمين الخطر الاسمي إلى تغطية أربع مخاطر محددة على وجه الخصوص المذكورة ، ويمكن تمديد العدد إلى ستة في بعض الحالات كـــــــحالة ترابط خطرين

أو أكثر(مثل الفيضانات و الأمطار الغزيرة أو الرطوبة).[2]

---

[1] – عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، **الأسواق والمؤسسات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 367 .

[2] –Myong Goo Kang , op.cit, P 3

من خصائص تأمين الخطر الاسمي(على أساس الضرر) نذكر مايلي:[1]

-يتم الاتفاق على المبلغ المؤمن عليه في بداية العقد ويمكن أن يكون مبني على أساس تكاليف الإنتاج أو العائد(الغلة) المتوقع من المحصول؛

-يتم تحديد الخسائر كنسبة مئوية من الأضرار التي يتكبدها المؤمن كما يحددها الخبير؛

-يتم حساب التعويض كنتيجة للنسبة المئوية للأضرار والمبلغ المؤمن عليه؛

- يتم تطبيق خصم أو اقتطاع في النهاية للحد من الادعاءات والتصريحات الكاذبة بهدف تشجيع إدارة المخاطر بشكل أفضل.

ب. تأمين الخطر المتعدد:Multi-peril or all risk insurance

ففي هذا النوع من التأمين يحدد المبلغ المؤمن من خلال العائد المتوقع، حيث تكون التغطية بنسبة 50 % إلى 70 % من العائد أو المحصول المتوقع، والذي يحدد استنادا إلى معدل الإنتاج الفعلي للسنوات السابقة أو الاعتماد على معدل الإنتاج الفعلي في المنطقة التي يقام فيها النشاط الفلاحي، في حين أن المبلغ المؤمن يكون على أساس سعر السوق المستقبلي للمحصول أو على أساس المبلغ المقترض إذا قام الفلاح بتمويل النشاط الفلاحي عن طريق القرض.

يقوم تأمين الخطر المتعدد (على أساس العائد) بتغطية كل المخاطر التي يمكن أن تؤثر على العائد (المحصول)، إلا إذا استثنيت بعض المخاطر من وثيقة التأمين، حيث تدفع تعويضات للفلاحين في حالة تدني العائد من المحصول عن عتبة محددة من قبل، وتكون مساوية لقيمة الفرق بين العتبة والعائد الحالي.[2]

---

[1] -Ramiro Iturrioz ,**Assurance Agricole** , La Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement / Banque Mondiale, 2009 , P 9

[2] - Myong Goo Kang , op.cit, P 4

يتميز هذا النوع من التأمين بتوفير تغطية شاملة للفلاح وبالتالي التكاليف تكون مرتفعة نسبيا مقارنة بتأمين الخطر الاسمي، وعلى هذا نجد أن البلدان التي اعتمدت التأمين المتعدد المخاطر تقوم بتدخلات نوعية لدعم التأمين الفلاحي نظرا لإخفاق السوق ويتم ذلك في شكل دعم أقساط الفلاحين، إعانة شركات التأمين لتغطية بعض التكاليف الإدارية المتعلقة باكتتاب عقد تأمين فلاحي.

الفرع الثاني : تأمين الثروة الحيوانية:

يتم تصنيف المخاطر التي تواجه الفلاحين على مستوى الثروة الحيوانية إلى قسمين : مخاطر إنتاجية و مخاطر السعر، موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (1-5) : أنواع المخاطر التي تواجه الثروة الحيوانية

مخاطر إنتاجية	مخاطر السعر
الموت الطبيعي أو الموت بحادث	ضعف البنية التحتية للمناطق الريفية (الطرق) ، التحكم في سلسلة التوريد.
الأمراض: •ارتفاع معدلات المرض بسبب الأوبئة •توقف انتاج الحليب بسبب الأمراض	
مشاكل الإمدادات وتوفير المواد أولية : •نقص العلف للحيوانات. •نقص المياه (الجفاف).	التقلبات في أسعار الحيوانات و المنتجات

Source: Craig churchill and Michal Matul, **Protecting The Poor A Microinsurance Compendium**,OIT And Munich Re Foundation, Volume 2, Germany, 2012, p 259

يعود سبب تأخر الاهتمام بعملية التأمين على الثورة الحيوانية في البلدان النامية للنقاط التالية:[1]

-ضعف الطلب على هذا النوع من التأمين وإعطاء الأولوية للقطاع النباتي في معظم الدول؛

[1] - علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 126.

-نقص البيانات الضرورية في الكثير من الدول وإن وجدت فإنها غير كافية أو غير دقيقة؛

-تبني التعاونيات الفلاحية عمليات التأمين الحيواني في مرحلتها الأولية على عكس الشركات التأمينية المتخصصة وذلك لانخفاض الربحية.

تصنف منتجات تأمين الثروة الحيوانية حسب السوق إلى ثلاثة أنواع : الحوادث والموت، الأمراض الوبائية والأحياء المائية.

أ. تأمين الحوادث والموت :

يهدف هذا النوع من التأمين إلى حماية الفلاح من الخسائر الناتجة عن الموت، الأضرار الإنتاجية العرضية أو لأسباب طبيعية، الحريق ،الفيضانات، البرق ،القوى القاهرة والأفعال الشخصية الأخرى الخارجة عن مسؤولية الفلاح، كما يمكن توسيع التغطية إلى الذبح الإلزامي للماشية لأسباب إنسانية وكذا الأمراض الغير وبائية.

يكون التأمين على أساس فردي أو قطيع، ويعتبر تأمين القطيع الأكثر انتشارا نظرا لانخفاض قيمة القسط التأميني مقارنة بالتغطية الفردية، كما يمكن توفير التغطية الفردية للأخطار كتأمين الموت العرضي للماشية والذي يغطي الموت العرضي للحيوان دون المخاطر الأخرى أو تغطية جميع المخاطر(التغطية الشاملة) وتسمى التأمين الشامل لموت الماشية دون الأمراض الوبائية. يستند المبلغ المؤمن عليه إلى القيمة السوقية للحيوان ويمكن أن يتم خفضه حسب العمر، نوع الحيوان، المنطقة والوظيفة التي يقم بها.

ب. الأمراض الوبائية :

يعتبر هذا النوع من التغطية من أصعب المنتجات التأمينية نظرا لصعوبة التحكم فيه والحصول على الدعم الدولي من شركات إعادة التأمين، فهو يهدف إلى تعويض المؤمن من

حوادث الموت الناتجة عن الأمراض الوبائية التي تصيب منطقة كبيرة وبالتالي عدد كبير من الحيوانات، لذلك تم تبنيه في عدد قليل من الدول ويستند أساسا إلى دعم حكومي.

ج. الأحياء المائية :

يضم تربية الحيوانات المائية في المياه الداخلية، البرك والمياه الساحلية، وهو يغطي عادة الخسائر الناتجة عن الموت أو فقدان المخزون السمكي بسبب الأحداث المناخية، الأمراض، التلوث وتكاثر الطحالب.

المطلب الثالث : المنتجات الحديثة للتأمين الفلاحي:

تركز أدوات التأمين الفلاحي الحديثة على معالجة مشاكل التأمين الفلاحي التقليدي، ومن أشهر هذه الأدوات ما يسمى بمنتجات التأمين القائمة على أساس مؤشر والتي أعطت دفعة قوية لشركات التأمين للاستثمار في مجال التأمين الفلاحي بالبلدان النامية.

الفرع الأول : الخطر الأساس

يعتبر " الخطر الأساس" التحدي التقني الرئيسي للتأمين القائم على مؤشر، فالخطر الأساس يشير إلى الفرق الذي قد يحدث بين الخسارة الفعلية التي يتكبدها الفلاح والخسارة التي يحددها المؤشر، مؤدية سواء إلى التعويض عن الخسائر الغير موجودة أصلا أو إلى عدم التعويض عن الخسائر الموجودة فعلا.

ينتج هذا الخطر أساسا كنتيجة لمخاطر الأمراض والأوبئة، الرياح، الفيضانات، الصقيع، البرد والأحول المناخية المركزة التي يصعب تحديدها عبر المؤشر المناخي والتي تسبب كوارث، بالإضافة إلى سلوك الفلاح (مواقيت الزراعة مثلا) الذي يمثل ثاني أكثر مخاطر الأساس شيوع.

يقسم الخطر الأساس من الناحية النظرية إلى ثلاثة أنواع من المخاطر وهي :

-**المكاني :** على سبيل المثال، اعتماد قريتين على نفس محطة الطقس مما قد يؤدي إلى خسائر.

- **الزماني :** قد يكون هناك فرق زماني بين وقوع الحدث واكتشافه عن طريق المؤشر أو العكس.

- **الخسارة المحددة :** يمكن أن يكون المؤشر غير مترابط مع العائد الفعلي حيث لا يمكنه التقاط جميع العوامل المؤثرة على المحاصيل.

الفرع الثاني : منتجات تأمين الثروة النباتية الحديثة :

أ. التأمين بمؤشر العائد في منطقة(مؤشر مباشر)

في التأمين على أساس التعويض، العائد المؤمن هو العائد(الغلة)الخاص بالفلاح (المؤمن)، في حين أنه في هذا النوع من التأمين فالعائد المؤمن هو متوسط العائد المحدد سلفا أي المرجعي في منطقة جغرافية معينة لكل الفلاحين ويمكن لحجم المنطقة أن يمتد من قرية إلى منطقة بأكملها. هذا النوع من التأمين بمؤشر يسمح للفلاح بإنشاء وثيقة تأمين متعددة الخطر لإمكانية تغطيته لكل المخاطر (المناخية، الأوبئة، الأمراض،...الخ) والتي تستند إلى الخسائر في المحصول في منطقة معينة، وكونه لا يعتمد على التعويض الفردي للفلاح، فهذا يساهم في تجنب مشاكل الخطر الأخلاقي، كسوء الاختيار وارتفاع تكاليف المعاملات بالإضافة إلى التحفيز لتحسين الإنتاجية إلى مستويات أعلى من متوسط عائد المنطقة بغرض زيادة الاستفادة في حالة التعويض.

يتميز هذا النوع من التأمين بمجموعة من الخصائص الايجابية منها والسلبية، نذكرها فيما يلي:[1]

1- الإيجابيات:

-يحد من المخاطر الأخلاقية وسوء الاختيار؛

-التعويض على أساس متوسط العائد في المنطقة، وليس العائد الفردي للمزارعين، وبالتالي لا يمكن للأفراد التأثير على المحصول؛

-توفر البيانات أو السلاسل الزمنية للعائد على مستوى المقاطعات في معظم البلدان؛

-آثار التأمين (في حالة تأمين جميع مخاطر النقص في المحصول مثلا)، فهو الأنسب في الحالات التي يكون فيها الخطر متماثل (الجفاف مثال) له نفس الآثار على الوحدة المؤمنة (مقاطعة أو منطقة)؛

-ليس هناك حاجة لإجراء عمليات تفتيش للمزارع الفردية أو لجمع بيانات العوائد الفردية؛

-ليس هناك حاجة لتقييم الخسائر الفردية التي تستغرق الكثير من الوقت تكون مكلفة؛

-الجمع بين تخفيض نسبة التعرض للخسائر في المحصول وتخفيض التكاليف الإدارية، هذا يؤدي إلى توفير تأمين بأقساط منخفضة مقارنة بتلك المعنية بالمزارعين الفرديين.

2-السلبيات:

-ظهور الخطر الأساس يعتمد على مدى الترابط الإيجابي للعوائد الفردية للفلاحين مع مؤشر العائد للمنطقة؛

---

[1] – Olivier Mahul and Charles J. Stutley, **Government Support to Agricultural Insurance "CHALLENGES AND OPTIONS FOR DEVELOPING COUNTRIES"**, The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, 2010, p 78

-لا يقام تأمين المحصول (العائد في المنطقة) في المناطق العالية الخسائر بسبب المخاطر المحلية؛

-يعمل تأمين العائد بشكل أفضل في المناطق المناخية المتجانسة أين تكون النظم المحصولية للمؤمن موحدة، (مثلا يكون نفس المحصول، أوقات الزراعة، الممارسات الإدارية ؛

-طرق قياس العائد والتقارير قد لا تكون دقيقة مما يثير الشكوك حول العوائد التاريخية للمنطقة؛

-الاعتماد على عينات غير ممثلة والتحيز قد يتحول لمشكل كبير في تحديد متوسط العوائد في المنطقة؛

-يضطر الفلاح في كثير من الأحيان إلى الانتظار من 3 أشهر إلى 6 أشهر بعد الحصاد حتى تنشر النتائج والتعويضات التي يتعين دفعها عند الحاجة.

هذا النوع من التأمين (التأمين بمؤشر العائد في منطقة) يأخذ شكلين:[1]

1/الشكل الأول: خطة مخاطر المجموعة (Group risk plan GRP) :

ظهرت وثيقة التأمين للعائد على أساس المنطقة، لأول مرة في الولايات المتحدة الأميركية سنة 1995 تحت اسم خطة مخاطر المجموعة، ووفقا لوكالة إدارة المخاطر لوزارة الفلاحة الأمريكية تعتبر هذه الخطة "تحول وانطلاق دراماتيكي من نهج التأمين التقليدي لحماية المحاصيل" مع أقل وثائق وأوراق ممكنة وأقل تكلفة.

صممت وثيقة التأمين على أساس أنه إذا انخفض العائد (المحصول) في المنطقة كلها فهذا يعني انخفاض العائد لدى معظم الفلاحين في تلك المنطقة.

[1] – Myong Goo Kang , op.cit, P 20

من قواعد التغطية في هذا النوع من التأمين (خطة مخاطر المجموعة) الاعتماد على العائد العام في منطقة الفلاح باستخدام مؤشر محدد بدلا من الاعتماد على السجلات الفردية للخسارة أي أنه يمكن عدم تغطية الخسارة الفردية للمحصول إذا كان العائد في المنطقة لا يعاني من مستوى مماثل للخسارة، وبالتالي فإن هذا النوع من التأمين يفضله الفلاحون الذين يتبعون نمط المنطقة من حيث العائد في المحاصيل.

يقوم الفلاح باختيار مستوى تغطية لكل تركيبة محصول/منطقة، كما يختار المبلغ الذي يريد تأمينه في كل هكتار من بين خمسة مستويات (70، 75،80، 85، 90 %) من عائد المنطقة، والذي يحسب اعتمادا على بيانات السنوات السابقة، مع إجراء تعديل حسب توجه العائد، أما التعويض فيتم عندما ينخفض عائد الفلاح عن النسبة التي اختارها سابقا.

2/الشكل الثاني: حماية الدخل من مخاطر مجموعة (Group Risk Income Protection) :

يعتبر هذا النوع من التأمين خيارا إضافيا للفلاح من أجل حماية محاصيله، حيث أن التغطية تكون على أساس الإيرادات في المنطقة المحسوبة بالاستناد إلى العائد من المحصول وسعره المستقبلي في وقت الحصاد، والتعويض يكون في حالة إذا تدنى مستوى الإيرادات في الهكتار عن مستوى الإيرادات الذي اختاره الفلاح وتتراوح نسب التغطية من 70 إلى 90 %، كما أن هذا التأمين مخصص فقط للذرى والصويا .

ب. التأمين بمؤشر الطقس(Weather index insurance) :

يعود أصل التأمين بمؤشر الطقس إلى سوق المشتقات المناخية الدولية، حيث تتحوط الشركات الكبرى من المخاطر المناخية، ويكمن سر الاهتمام بهذا المنتج في الاعتقاد التام بكون منتجات التأمين التقليدية لم تكن مجدية وغير قابلة للاستمرار في البلدان النامية، حيث التسويق وصغر حجم الفلاح يمثل عائقا رئيسيا أمام التنمية المستدامة لمنتجات التأمين الفلاحي التجاري.

ولكي يلعب هذا المؤشر دوره في تحديد الخسائر بدقة، يجب أن يستند إلى مقياس موضوعي (كهطول المطر، سرعة الرياح ودرجة الحرارة مثلا) .

يجب على متغير الطقس الذي من شأنه أي يكون مؤشرا أن يلبي الخصائص التالية[1]:

-يمكن ملاحظته وقياسه بسهولة؛

-موضوعي؛

-شفاف؛

-يمكن التحقق منه بشكل مستقل؛

-يمكن التبليغ عنه في الوقت المناسب؛

- متسق مع مرور الوقت؛

-مجرب على منطقة واسعة.

إن تطبيق مؤشر الطقس يكون أكثر تناسبا مع المخاطر المترابطة جدا (كالجفاف ودرجة الحرارة) التي تحدث بشكل مستقل على عكس المخاطر المحلية والمركزة (كالبرد أو الحريق) التي لا تتلاءم مع التأمين بمؤشر.

يتم دفع تعويضات وفقا لجدول مواعيد محدد في وثيقة التأمين استنادا إلى مؤشر مناخي (كنسبة هطول المطر مثلا) في مدة محددة مسبقا، فإذا كانت النسبة أقل من المؤشر يتم تعويض الفلاح مباشرة حسب النقص.

يعد تصميم عقود منتجات التأمين بمؤشر معقد للغاية، ويرجع ذلك جزئيا إلى الجهد المطلوب لتحديد مؤشر الطقس الذي يرتبط إلى حد كبير مع الخسارة الفلاحية، وبالتالي التقليل من خطر

[1] - World Bank staff and consultants,**Weather Index Insurance For Agriculture**,The International Bank for Reconstruction and Development , USA, 2011,p 15

الأساس، فمن الممكن لحامل وثيقة تأمين بمؤشر أن يتلقى تعويضات حتى وإن لم تمسه الخسارة أو ألا يتلقى تعويضات في الحالة التي تمسه الخسارة، وأكثر من ذلك يمكن للفلاح الحامل لنفس وثيقة التأمين أن لا يتلقى تعويضات إذا مسه خطر الجفاف ولم يسجل الجفاف على مستوى محطة الطقس المرجعي.[1]

تتعدد طرق ومناهج للحد من هذه المخاطر، منها الحد من تأمين المخاطر ذات التردد المنخفض وكذا المخاطر المناخية العالية جدا التي تؤثر على معظم الأفراد في المنطقة، فمن المرجح في هذه الشروط أن تكون الخسائر الفردية أكثر ارتباطا للحدث المتعلق بمحطة الطقس المؤمنة.

تختلف تطبيقات التأمين الفلاحي على أساس مؤشر طقس حسب المستويات (المستوى الكلي، المتوسط والجزئي)، فيمكن أن يتخذ دور الأداة التي تدعم التخفيف من حدة الكوارث الطبيعية التي تعاف بأصول الفلاحين من جهة، ومن جهة أخرى يلعب دور الفاعل المحوري لدفع عجلة النمو وتنمية الاقتصاد الوطني، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1-6) :تطبيقات التأمين بمؤشر حسب المستويات كأداة للدعم في حالة الكوارث وكوسيلة للتنمية

		التأمين بمؤشر كأداة دعم في حالة الكوارث	التأمين بمؤشر كوسيلة للتنمية
المستوى الكلي	الحكومة	الحكومة تحتمي من الاضطرابات: السيولة المبكرة / الإنفاق على الإسعافات الأولية	الحكومة تعيد تأمين شركات التأمين
	المنظمات الإنسانية	تمول عملياتها من خلال عقد لنقل الخطر استنادا لمؤشر أو توفر تغطية عن طريق وثيقة تأمين على الحياة تشغل بمؤشر	/
المستوى المتوسط	مقدمو الخدمات المالية	الحكومة يمكن أن تستخدم البنوك، المؤسسات المالية، موردين المدخلات وجمعيات الفلاحين والمنظمات غير الحكومية لتوزيع التأمين ضد الكوارث.	يكتتب وثيقة تأمين لمحفظة أو وثيقة تأمين جماعية ثم يعيد بيعها بالتجزئة للفلاحين مرتبطة بقرض.
	جمعية الفلاحين		تكتتب وثيقة تأمين جماعية ثم يعيد بيعها بالتجزئة للفلاحين مرتبطة بقرض
	موردو المدخلات		تكتتب وثيقة تأمين جماعية ثم يعيد

[1] - P. Hazell, J. Anderson, N. Balzer, A. Hastrup Clemmensen, U. Hess et F. Rispoli, **L'assurance basée sur un indice climatique: potentiel d'expansion et de durabilité**,FIDA,Rome,2010,p 29

			بيعها بالتجزئة للفلاحين مرتبطة بشراء مدخل
	المنظمات الغير حكومية		تكتتب وثيقة تأمين جماعية ثم يعيد بيعها بالتجزئة للفلاحين
المستوى الجزئي	الفلاحون	يستفيد الفلاح من تغطية واضحة ضد خطر محدد جيدا و يكون دفع القسط أساسا من طرف الحكومة	يكتتب الفلاح وثيقة تأمين في إطار حزمة من الخدمات (قرض، التكنولوجيا، المعلومات الفلاحية).

Source: P. Hazell, et autres,op.cit, p 22

يتميز هذا النوع من التأمين بمجموعة من الميزات الإيجابيات والسلبيات كما يلي[1]:

1-الإيجابيات:

-**الشفافية :** تسمح عقود التأمين بمؤشر عادة لحامل البوليصة بالوصول إلى المعلومات المتعلقة باحتساب الدفعات مما يعزز الثقة؛

-**عدم وجود تسوية للخسائر على مستوى المزرعة :** تعتبر الميزة الرئيسية للتأمين بمؤشر، نظرا لكون عملية تسوية الخسائر جد معقدة ومكلفة وفي بعض الأحيان تفتقد للمصداقية في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض؛

-**نقص سوء الاختيار** : يظهر سوء الاختيار عندما تخفي الأطراف المحتمل تأمينها معلومات حول الخطر المحتمل والغير متوفرة عند شركة التأمين، مما يجعل التقييم أكثر عرضة للخطأ، فالتأمين التقليدي يشجع على تغطية المخاطر العالية ويتم احتساب القسط بناءا على معدل الخطر، في حين أن التأمين بمؤشر يستوجب توفر نفس ظروف تسوية الخسائر لجميع الفلاحين المؤمنين داخل منطقة محددة بغض النظر عن الخطر المحدد المعرضين إليه، وبالتالي تستفيد شركات التأمين والعملاء من انخفاض سوء الاختيار؛

[1] - William Dick and Others, **Weather Index-based Insurance in Agricultural Development**, The International Fund for Agricultural Development,2011,p 21-22

-**عدم وجود الخطر الأخلاقي :** يظهر الخطر الأخلاقي عندما يقوم الأفراد بالانخراط في أنشطة خفية التي من شأنها أن تزيد تعرضهم للخطر كنتيجة لشراء وثيقة تأمين، أو محاولة التأثير على نتيجة المطالبات والتعويضات.

فهذه الأنشطة الخفية يمكن أن تجعل شركة التأمين تتعرض لمستويات أعلى من الخطر المتوقع عندما تم تأسيس معدلات الأقساط، غير أنه مع التأمين بمؤشر الطقس لا جدوى من التأثير على المطالبات نظرا لطبيعة التعامل مع جميع الأفراد في منطقة محددة على حد السواء؛

-**يتناول المخاطر المترابطة :** تعمل منتجات التأمين بمؤشر على أفضل وجه حين تكون المخاطر مترابطة، ففي منتجات التأمين التقليدي مثلا، يشكل خطر الجفاف تحديا للتأمين؛

-**التعويض السريع :** قياس بيانات محطة الطقس دون معالجة وتسوية خسائر الحقل يسمح بالتعويض السريع.

2-السلبيات:

-**الخطر الأساس :** يشكل الخطر الأساس في التأمين بمؤشر الطقس عائقا رئيسيا، فهو الفرق بين الخسارة التي يعاني منها الفلاح والتعويض الذي يتلقاه، فيمكن أن ينتج عن خسارة الفلاح للعائد دون تلقي تعويضات أو العكس أي تلقي تعويضات دون تعرض الفلاح لأي خسارة، فالتأمين بمؤشر يعمل بشكل أفضل إذا كانت الخسائر متجانسة في منطقة محددة ومرتبطة بشكل كبير مع الخطر المؤشر؛

-**مخاطر محدودة :** في العادة يغطي التأمين بمؤشر خطر مناخي واحد أو في بعض الأحيان خطرين، فعلى الرغم من انخفاض التكلفة مقارنة بـــتأمين الخطر المتعدد على أساس العائد (نوع من تأمين تقليدي) إلا أن المنتج قد لا يوفر تغطية واسعة بما يكفي لتلبية احتياجات إدارة المخاطر؛

-**الاستنساخ :** المحفزات، الحدود والإضافات لمنتوج معين لا بد من تعديلها حتى تعكس المعلمات المناخية لكل محطة طقس، ويستلزم تصميم منتجات تأمينية مختلفة لأنواع المحاصيل المختلفة، فالتأمين بمؤشر الطقس يتطلب عمل تقني متميز في تثبيته حتى يضمن الاستمرارية؛

-**الحاجة للقدرات التقنية والخبرات :** لاسيما خلال مرحلة التصميم الأولي للمنتجات الجديدة، في علم الأرصاد الجوي الفلاحي وتفعيل المنتجات؛

-**نقص في البيانات المناخية :** التأمين بمؤشر يعتمد أساسا على وفرة وجودة البيانات المناخية التي تختلف من بلد إلى آخر، ونقص هذه الأخيرة في البلدان النامية يشكل عقبة رئيسية.

ج. مؤشر الإنحراف العادي للنمو النباتي (Normalized Difference Vegetation Index):

هذا المؤشر يروج له كوسيلة من وسائل التغلب على نقص معلومات الطقس، كما يتميز بالارتباط الوثيق مع المتغيرات المناخية.

هو منتج قمر صناعي حيث يقوم بقياس نشاط واخضرار النباتات على سطح الأرض حتى يتسنى لنا الحصول على الوصف الصحي النباتي في أي وقت من الأوقات، كما أن قيمه تعكس العديد من المتغيرات التي تؤثر على نمو المحاصيل مما يؤدي إلى فهم أكثر شمول لصحة المحاصيل مما هو عليه في المؤشر على أساس متغير أو متغيرين للطقس، كما أن بياناته متاحة دن انقطاع للعالم بأسره.[1]

يمكن استخدام هذا المؤشر الذي يعتمد على صور الأقمار الصناعية كمؤشر لظروف النمو النباتي في مناطق واسعة في جميع أنحاء العالم، ولا يستعمل فقط للتمييز بين غطاء واستخدام الأراضي، على سبيل المثال الغطاء النباتي، المناطق المخضرة، التربة العارية، الماء

[1] - Megan K. McLaurin And Calum G. Turvey, **Applicabillty Of The Nomalized Difference Vegetation Index In Index-Based Crop Insurance Design**, Cornell University,2011,p4

والجليد، وإنما يستعمل أيضا لقياس حالة النمو النباتي للتمييز بين الغطاء النباتي الصحي والنباتات الجافة أو الميتة.[1]

يتم تعويض الفلاح المؤمن استنادا إلى الانحراف السلبي للقيم الفعلية في المنطقة المؤمنة خلال فترة التغطية وفقا لجداول للتعويضات متفق عليه مسبقا حسب كل منطقة جغرافية.

هو مقياس للفرق في الانعكاس بين نطاقين للطول الموجي الأحمر (RED) والقريب من الأشعة تحت الحمراء (NIR) وفقا للمعادلة : (NIR – R) / (NIR + R) ، ويأخذ القيم بين (-1) و (1) [2] ، فتوفر بيانات هذا المؤشر (NDVI) موثوقة وعالية الدقة وأن إمكانية استخدامها كمؤشر لإنتاجية المحاصيل يجعل منها مصدر مناسب للبيانات التاريخية لتستعمل لأغراض التأمين الفلاحي، وفيما يلي جدول يوضح معنى القيم التي يأخذها مؤشر الإنحراف العادي للنمو النباتي (NDVI) للغطاء النباتي:

جدول رقم (1-7) : القيم النموذجية لـــمؤشر الإنحراف العادي للنمو النباتي NDVI لمختلف أنوع الغطاء

نوع الغطاء	للطول الموجي الأحمر (RED)	الأشعة تحت الحمراء (NIR)	مؤشر الإنحراف العادي للنمو النباتي (NDVI)
كثافة الغطاء النباتي	0.1	0.5	0.7
التربة العارية الجافة	0.269	0.283	0.025
السحب	0.227	0.228	0.002
الثلوج والجليد	0.375	0.342	0.046-
المياه	0.022	0.013	0.257-

Source: Diego Arias and others, **NDVI Pasture index-based insurance for Livestock Producers in Uruguay,** The World Bank , Uruguay, 2013, p 20

يتميز هذا النوع من التأمين بمجموعة من الميزات الإيجابيات والسلبيات كما يلي[3] :

[1] - Diego Arias and others, **NDVI Pasture index-based insurance for Livestock Producers in Uruguay** , The World Bank , Uruguay, 2013, p 20

[2] - Megan K. McLaurin And Calum G. Turvey, op.cit ,p14

[3] - Diego Arias and others, op.cit, p p 21-22

1-الإيجابيات:

-خفض سوء الاختيار والمخاطر الأخلاقية لأن التعويض يستند إلى قيم هذا المؤشر (NDVI) والتي من الصعب جدا التلاعب بقيمها من قبل الفلاحين؛

- يمكن أن يصمم هذا النوع من التأمين (NDVI) لحماية مختلف المصالح القابلة لتأمين الفلاحين بشكل فردي (التأمين على المستوى الجزئي)، التجمعات الإقليمية (التأمين على المستوى المتوسط) والحكومات (المستوى الكلي)؛

- إمكانية توفير هذا التأمين (NDVI) لمربو المواشي الصغيرة، نظرا لاستناد هذا النوع من التأمين على قيمة مقاسة متفق عليها على أن تعمل كمؤشر وضعي للخسائر التي يتكبدها الفلاح المؤمن، ولا توجد حاجة لإجراء تفتيش أو خبرة للفلاح وتقييم الخسائر الفردية، مما يخفض من تكاليف التأمين للوحدات الفلاحية الصغيرة؛

- هيكل شفاف لهذا المنتج التأميني (NDVI) والذي من شأنه تسهيل عملية فهم صيغة العقد؛

- التغطية المكانية الكاملة والمتسقة بتكلفة منخفضة.

2-السلبيات:

-أجهزة الاستشعار حساسة جدا لغطاء السحب ولتداعيات الرماد البركاني الذي من شأنه أن يفرق ويبعثر الأشعة الحمراء مما يؤدي إلى تخفيض قيم المؤشر(NDVI) أو إلى فقدانها تمام؛

-جودة ودقة الصورة لأجهزة الاستشعار تعتبر عامل معطل خصوصا في حالة تغطية تأمينية للمراعي، فأول جهاز استشعار لهذا المؤشر (NDVI) يسمى (LANDSAT) في تسعينيات يعطي صور واضحة لمنطقة ذات 5 كم × 5 كم بيكسل ، وتقلصت عام 2000 إلى 250 مترا × 250 مترا وفي حالة هذه الدقة للصور يمكن وضع تغطية تأمينية للمراعي على نطاق واسع لأي منطقة محددة، إلا أنه يستحيل توفير تغطية فردية للفلاح؛

-في هذا التأمين، يعبر الخطر الأساس على الفرق في الخسارة بين ما تشير إليه قيم المؤشر (NDVI) عبر القمر الصناعي في منطقة محددة والخسارة الحقيقة التي تكبدها الفلاح؛

-مشكلة تطرير مؤشرات المؤشر (NDVI) ، فاستخدام الأراضي للفلاحة النباتية نادرا ما تكون من نوع غطاء نباتي واحد وبالتالي فإن قيمة المؤشر (NDVI) المقاس بأجهزة الاستشعار عن بعد هو مجموع يعكس جميع النباتات وجميع أنواع الغطاء النباتي، كما قد يغير الفلاح نمط استخدام الأراضي مع المرور الوقت وزراعة مختلف المحاصيل.

د. تأمين الإيراد (على شكل فردي) :

يمكن للإيرادات أن تكون ضعيفة حتى وإن كانت الغلة من المحاصيل غير ذلك، وبغرض معالجة هذا الخلل ظهرت أداة جديدة لإدارة هذا النوع من المخاطر هي تأمين إيرادات المحاصيل.

ظهر هذا المنتج في الولايات الأمريكية في أواخر التسعينيات، يضمن هذا المنتج تأمين مستوى معين من الإيرادات بدلا من الإنتاج فقط، فهو يحمي من الانخفاض في كل من أسعار وغلة المحاصيل بالاعتماد على أسعار الأسواق والعائد الفعلي (الغلة) للمزرعة، فهو مزيج بين التأمين التقليدي القائم على أساس التعويض والتأمين الحديث القائم على أساس مؤشر .

حسب وكالة ادراة المخاطر التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية، يعرف المنتج والذي يتضمن 4 أنواع كما يلي :[1]

- تغطية إيرادات المحاصيل (Crop Revenue Coverage) ؛
- تأمين الايراد (Revenue Assurance)؛

[1] - Gary Schnitkey , **Choosing Among Crop Insurance Products**, University of Illinois at Urbana-Champaign ,Usa, august 1999,p1

- حماية الدخل (Income protection؛

- حماية الدخل من مخاطر مجموعة (Group Risk Income Protection) ، والذي تم التطرق إليه من قبل في التأمين القائم على أساس مؤشر العائد في المنطقة.

1/ النوع الأول: تغطية إيرادات المحاصيل (Crop Revenue Coverage) :

لحساب تغطية الإيرادات الخاصة بالفلاح والتأمين تستخدم في هذه التغطية، الأسعار المستقبلية في مجلس شيكاغو للتجارة والإنتاج الفعلي التاريخي للغلة (متوسط عائد المحاصيل لـــ 10 سنوات).

يتم تحديد سعر سوقي قاعدي في شهر فيفري باستخدام متوسط السعر الشهري للعقود الآجلة للمحاصيل الجديدة، الذرة (العقود الآجلة لديسمبر) والصويا (العقود الآجلة لنوفمبر) ، في حين أنه يتم تحديد سعر سوقي للحصاد عن طريق حساب متوسط أسعار العقود الآجلة للمحاصيل الجديدة خلال شهر أكتوبر لكل من الذرة والصويا.

يكون حساب الإيراد الذي يراد تأمينه كالتالي :

الإيراد المؤمن = الأعلى سعر (السوق القاعدي أو سوق الحصاد) × (متوسط عائد المحاصيل لـــ 10 سنوات) × (مستوى التغطية المختارة 50 % أو 80 % .

الإيراد الحالي = العائد الحالي للمحاصيل (الغلة) × (سعر سوق الحصاد) .

التعويض = الإيراد المؤمن – الإيراد الحالي .

2/ النوع الثاني : تأمين الايراد (Revenue Assurance) :

يتم صياغة وثيقة تأمين الإيراد بنفس طريقة النوع الأول (تغطية إيرادات المحاصيل)، مع وجود اختلافين هما :[1]

-يستعمل متوسط أسعار العقود الآجلة في ديسمبر للذرة خلال شهر نوفمبر لحساب سعر الحصاد بدلا من شهر أكتوبر.

-تشمل وثيقة تأمين الإيراد، خيار السعر القاعدي، ويحدد الإيراد المراد تأمينه انطلاقا من أسعار العقود الآجلة لشهر فيفري فقط دون غيرها حتى وإن ارتفعت أسعار العقود الآجلة عن طريق الحصاد، غير أن الفلاح يمكنه أن يختار اكتتاب وثيقة تأمين إيراد مع خيار سعر الحصاد، حيث يرتفع الإيراد المؤمن في حالة ما إذا كانت أسعار الحصاد أعلى من أسعار فيفري تماما كما في النوع السابق (تغطية إيرادات المحاصيل) ، تكون قيمة القسط أعلى عند خيار سعر الحصاد مقارنة بخيار السعر القاعدي.

3/ النوع الثالث : حماية الدخل (Income protection) :

يتم احتساب الإيراد المؤمن، الإيراد الحالي والتعويض في وثيقة تأمين حماية الدخل بنفس طريقة وثيقة تأمين الدخل (النوع السابق)، باستعمال خيار السعر القاعدي، حيث أن الفرق الوحيد بهذا النوع (حماية الدخل)، متوفر فقط لوحدات المؤسسات بحيث تجمع كل المساحات الزراعية في وثيقة تأمين واحدة، هذا يؤدي إلى تخفيض قيمة قسط التأمين لكن يتطلب أن تكون الخسائر أكثر انتشارا قبل إجراء دفع التعويض، كما تقدم هذه الوثيقة مستويات تغطية بين 50 % و 75 % من إجمالي الإيرادات المتوقعة[2].

4/ النوع الرابع : حماية الدخل من مخاطر مجموعة (Group Risk Income Protection)

نجد شرحه بالرجوع إلى التأمين القائم على أساس مؤشر العائد في المنطقة .

---

[1] – Gary Schnitkey , op.cit,p2

[2] - Vincent H. Smith, **Federal Crop and Crop Revenue Insurance Programs:Income Protection**, Montana Univ, Briefing No. 11 ,Usa,2001 , p 63

بعد التطرق لمنتجات التأمين النباتي (التي تغطي المحاصيل) التقليدية ولحديثة ، نلاحظ تشابه كبير فيما بينها، إلا أنه يوجد فرق جوهري بينها نشرحه في الجدول الموالي:

جدول رقم (1-8) : مقارنة بين منتجات التأمين النباتي (المحصول) :

	الخطر تأمين المتعدد	تغطية إيرادات المحاصيل	تأمين الايراد	حماية الدخل	خطة مخاطر المجموعة	حماية الدخل من مخاطر مجموعة
يوفر حماية ضد	العائد (الغلة) الفردي	الإيراد الفردي	الإيراد الفردي	الإيراد الفردي	العائد في مقاطعة	الإيراد في مقاطعة
الوحدة هيكل المتوفر	.قاعدي .اختياري .مؤسسة .مزرعة كاملة	.قاعدي .اختياري .مؤسسة	.قاعدي .اختياري .مؤسسة .مزرعة كاملة	مؤسسة	وحدة واحدة في كل مقاطعة	وحدة واحدة في كل مقاطعة
التعويض ينجم عن الخسائر في	الإيراد (الغلة و/أو الأسعار)	الإيراد	الإيراد	الإيراد	مستوى الغلة في المقاطعة	مستوى الايراد في المقاطعة

المصدر: Leanne Lundy and Cory G. Walters, **Understanding Crop Insurance: What Every Producer in Kentucky Needs to Know**, University of Kentucky,2009,p5

الفرع الثالث :تأمين الثروة الحيوانية :

أ. تأمين الثروة الحيوانية على أساس مؤشر(Index based livestocki insurance)

تكون كتابة عقود هذا التأمين بمؤشر توقعي لنسبة موت الثروة الحيوانية أو الماشية، حيث يتم دفع التعويضات إذا فاقت نسبة الموت النسبة المتوقعة في الوقت المحدد سالفا حسب المبلغ المؤمن، وتحدد النسبة انطلاقا من البيانات المتوفرة على مدى سنوات أو بالاستناد إلى المؤشر السابق (مؤشر الإنحراف العادي للنمو النباتي NDVI)، الذي يحدد عتبة التعويض.

إن هذا النوع من التأمين من شأنه أن يعوض جميع الفلاحين المؤمنين في نفس المنطقة بنفس النسبة بغض النظر عن معدل وفيات حامل الوثيقة وفقا للعتبة، فهذا لا يزيد من تحفيز الفلاح على التخفيف من الخسائر، كما من شأنه أيضا أن يعزز المنافسة بين الفلاحين لإبقاء الماشية على قيد الحياة بمعدل أقل من المتوسط، لأنه ببساطة سيتلقى التعويضات، فمن أجل الحد من هذا، صممت طريقة بديلة لدفع التعويضات، تتمثل في تقسيم التعويضات إلى درجات بمجرد تجاوز المؤشر العتبة، فكانت معادلة التعويض كالتالي :

التعويض = نسبة الموت المحددة في العقد × المبلغ المؤمن (قيمة الحيوانات) .

وتم تعديلها لتصبح على صيغتها الجديدة :

التعويض = (معدل الوفيات – العتبة) × قيمة النقطة .

فعلى سبيل المثال، إذا تم تعيين معدل وفيات بـــــــ 10% كعتبة للتعويض، فكل درجة مئوية فوق هذا المستوى تعتبر " نقطة " بحيث يرتبط مستوى الدفع بكل نقطة.

ب. تأمين أسعار الماشية :

صممت منتجات هذا النوع لتوفير تغطية للأسعار فقط، فإيرادات الماشية تتأثر بتقلبات أسعار السوق أكثر منه من تقلبات الإنتاج، حيث نجد نوعين من منتجات تأمين الماشية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر مرجعا لهذا النوع من التأمين الغير متوفر في باقي بلدان العالم.

1/ النوع الأول : حماية خطر الماشية (Livestock Risk Protection) :

يقضي هذا النوع من التأمين بالحماية من خطر تدني قيمة الأبقار والخنازير في الأسواق تحت سعر التغطية، والذي يستند إلى سوق التبادلات بشيكاغو، حيث تبرم عقود بيع الأبقار وبالتالي يحدد كمؤشر أو عتبة للتعويض، إذ يمكن للفلاح الاختيار بين عدة مستويات للتغطية بين 70 %

و 95 % ، وكذا فترات التأمين التي تناسب وقت تسويق أبقارهم وذلك لتوفر بيع تأمين خطر السعر للماشية على مدى طول السنة.

2/ النوع الثاني : هامش الربح الإجمالي للماشية (The Livestock Gross Margin) :

يوفر هذا النوع من التأمين الحماية ضد الخسارة في هامش الربح الإجمالي للأبقار الحلوب (القيمة السوقية للحليب ننقص منها تكاليف العلف)، الأبقار الموجهة للاستهلاك (القيمة السوقية للماشية ننقص منها تكاليف العلف) أو الخنازير، ويعتمد هذا النوع من التأمين على العقود الآجلة لتحديد هامش الربح المتوقع والفعلي، ويكون التعويض في نهاية الشهر (11) إن كان الفرق ايجابي بين هامش الربح الجمالي المؤمن والفعلي.

خلاصة :

إن مفهوم التأمين ليس بمفهوم جديد فقد وجد عبر العصور، ولقد عرف من وجهات نظر مختلفة، إلا أن جوهره هو تنظيم يضم عددا من الأشخاص يجمعهم هاجس التحسب لخطر معين سعيا لتوفير الضمان والاستقرار لمن يلحق به هذا الضرر عن طريق توزيع عبئه على الجميع، وفي ظل التطور الذي شهده قطاع التأمين في الحياة المعاصرة، تعددت الأضرار التي يتعرض لذا الإنسان ومن ثم اختلفت صور وأنواع التأمين، هذا ما أدى إلى نشوء التأمين الفلاحي، إذ يعتبر التأمين الفلاحي خاصة في عصرنا هذا العصب الحقيقي للتنمية الفلاحية والتنمية الريفية مما يجعل أهميته تزداد يوما بعد يوم، وتتمثل أهميته في كونه يساهم في تحسين أوضاع الفلاحين والمنتجين وتشجيعهم على الشعور بالمسؤولية، وأيضا يساهم في محاربة البطالة، زد على هذا فإن التأمين الفلاحي يساعد في التقليل من الحوادث وتحقق المخاطر الفلاحية عن طريق مختلف الأبحاث التي تقوم بها شركات التأمين التي تعد السبيل الذي يلجأ إليه الفلاح للتصدي للمخاطر التي تواجه.

كما نجد مخاطر غير قابلة للتأمين نظرا لحجم الضرر المترتب عنها وعدم القدرة على التكفل بها من طرف شركات التأمين على الأضرار، التي تأخذ على عاتقها مسؤولية تحمل الخسائر الناجمة عن تحقق الخطر مقابل تلقيها للأقساط التي تدفع من طرف المؤمن لهم.

وتتنوع منتجات التأمين الفلاحي باختلاف نوع العقار، فلكل نوع تأمين خاص به، فالمحصولات الزراعية لها تأمين، والحيوانات لها تأمين خاص بها.

الفصل الثاني
مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني

تمهيد:

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في عملية التنمية في معظم دول العالم وخاصة الدول النامية، وذلك من خلال إسهامه بتوفير الموارد الاقتصادية الفلاحية، سواء على صعيد المحاصيل الزراعية أو المنتجات الحيوانية وبالتالي التأثير على الاقتصاد الوطني.

ومن خلال هذا قمنا بتخصيص الفصل لدراسة مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، أين تناولنا في المبحث الأول الفلاحة والتنمية الفلاحية، وبالمبحث الثاني فقمنا بدراسة الموارد الاقتصادية للفلاحة والعوامل المؤثرة فيها، وفي المبحث الثالث، تناولنا دور القطاع الفلاحي في التنمية، وأخيرا تم التطرق في المبحث الرابع للأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين الفلاحي.

المبحث الأول : الفلاحة والتنمية الفلاحية

تعدّ التنمية الفلاحية أحد استراتيجيات التنمية الاقتصادية، باعتبارها تخدم القطاع الفلاحي، وتلبي حاجات باقي القطاعات الاقتصادية، وبناءً على هذا يتمّ تسليط الضوء في هذا المبحث على أهمّ أسس ومرتكزات إستراتيجية التنمية الفلاحية.

المطلب الأول: التأصيل النظري للفلاحة والنشاط الفلاحي

قبل الخوض في الحديث عن التنمية الفلاحية كإستراتيجية تنموية، يتوجّب أوّلا التعرّف على النشاط الفلاحي، ومن ثمّ التطرّق إلى أهمّ المفاهيم الأساسية المرتبطة بالفلاحة ونشاطها.

الفرع الأول: النشاط الفلاحي وطبيعته

الفلاحة كانت من أهمّ الحرف التي ساعدت الإنسان على الاستفادة من الظروف المحيطة به لكسب رزقه، حيث كانت معرفة الإنسان للفلاحة خطوة واسعة نحو الرقي والاستقرار، وسبيلا للوصول إلى ممارسة الفلاحة في صورتها الحالية، وذلك بعد أن كان الإنسان يقوم بالتقاط الثمار من الغابات وصيد الحيوانات في جماعات، والتنقل وراء قطعان الماشية لممارسة النشاط الفلاحي في المناطق الملائمة بيئيا وجغرافيا، كما كانت حاجات الإنسان للغذاء والكساء بمثابة الدوافع الأولية لعملية استئناس أكثر النباتات والحيوانات نفعا له. [1]

[1]– نعمة لله أحمد رمضان، زكي إيمان محمد محب، **مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة** ، مركز الإسكندرية للكتاب :الإسكندرية، مصر، 1995، ص 17 .

توجد العديد من المحاولات الخاصة بإيجاد تعريف موحد بالفلاحة، بحيث تم تعريفها على أنها: [1] "جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني، وذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان" . كما تعرف أيضاً على أنها:"علم وفن صناعة وإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان".

وتعرف المنشأة الفلاحية: هي المزرعة أو الوحدة الإنتاجية الزراعية التي تضم عناصر الإنتاج المختلفة التي يجري استغلالها في انتاج المحاصيل الزراعية أو الحيوانية .[2]

إنّ المفهوم الواسع للفلاحة أصبح لا يقتصر على عملية العناية بالأرض فقط، بل تعدّتها إلى أمور أخرى نتيجة لتنويع وتجديد نشاط الفلاح، فأصبحت تشمل الأعمال المنتجة التي يقوم بها الفلاحون للنهوض بعملية الإنتاج، وتحسين عمليات نمو النبات والحيوان، وذلك بقصد توفير المنتجات النباتية والحيوانية المطلوبة للإنسان.[3]

وبهذا فهي تتضمّن كلّ عمل يتمّ من خلاله السيطرة على قوى الطبيعة والتحكّم فيها بقصد إنتاج المزروعات والحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية.[4]

ويضمّ النشاط الفلاحي العمليات التالية: [5]

-زراعة الأرض لإنتاج المحاصيل النباتية سواءً الحقلية منها أو البستانية؛

---

[1] – قرومي حميد، معزوز زكية، **دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة المدية، ، 28و 29 أكتوبر، 2014، ص 6.

[2] – محمد طه محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 6 .

[3]– الزعبي عاكف، **مبادئ التسويق الزراعي** ، ط1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 74.

[4]– شافعي محمود عبد الهادي وآخرون، **مدخل إلى الاقتصاد الزراعي** ، ط1 ، مكتبة الأقصى :عمان، الأردن،1986، ص 57 .

[5]– عارف جواد سعد، **الاقتصاد الزراعي** ، ط1 ، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 84.

-اقتناء الحيوان الموجّه لإنتاج الألبان واللحوم والصوف والجلود؛

-تربية الدواجن والنحل؛

-أيّ عمل يجرى بالمزرعة أو متّصل بالعمليات الفلاحية المختلفة كإعداد المحصول إلى السوق وتسليمه للمخازن والعملاء أو إلى شركات النقل لتصديره إلى الخارج.

الفرع الثاني: خصائص ومجالات النشاط الفلاحي

يختلف النشاط الفلاحي ويتنوّع حسب البيئة التي يمارس فيها، وكذلك حسب الإمكانيات المتوفّرة لمزاولته، فقد ساهمت هذه العوامل في جعل هذا النشاط يكتسب خصائص معيّنة تميّزه عن باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وفيما يلي نذكر أهمّ هذه الخصائص:[1]

1-صعوبة تحديد كمية الإنتاج في الفلاحة:

من الصفات المميزة في الإنتاج الفلاحي هي تقلّب وتغير كمية الإنتاج من سنة إلى أخرى ومن موسم إلى آخر، بسبب تأثير العوامل الجوّية والطبيعية، ولهذا يعتبر من الصعوبة التنبّؤ بالمحصول السنوي من الإنتاج.

2-تعرّض الفلاحة لمخاطر كثيرة:

الفلاحة أكثر عرضة من النشاطات الاقتصادية الأخرى للمخاطر الناجمة عن الجفاف والفيضانات والأوبئة والأمراض النباتية والحيوانية، بينما الصناعة يمكنها لدرجة كبيرة من حماية نفسها من التقلبات الجوّية، هذا بالإضافة إلى عدم تعرضها للأوبئة التي تتعرّض لها الفلاحة.

3-التخصيص المكاني:

[1]- عارف جواد سعد، **الاقتصاد الزراعي** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 89-92 .

يحتاج النبات والحيوان باعتبارهما كائنات حية إلى بيئة طبيعية محدّدة، سواءً من حيث التربة الملائمة والمياه أو من حيث عوامل المناخ، لذا يصبح الإنتاج الفلاحي غير ممكن إلّا في مناطق معينة، وفي حالة كانت مناطق الإنتاج بعيدة عن مناطق الاستهلاك يحتاج الأمر إلى خدمات إضافية مثل النقل والتخزين وغيرها، ممّا يطيل قنوات التسويق، ويزيد من تكاليف وصول المنتوجات إلى المستهلكين.[1]

4-تعدّد وصغر الوحدات الإنتاجية في الفلاحة:

تتكوّن الفلاحة بصورة عامّة من عدد كبير من الوحدات الإنتاجية الصغيرة، ومعظمها يسيّرها أفراد يشتغلون بمساعدة أعضاء أسرهم، وقد يوجد إلى جانب ذلك بعض الوحدات الإنتاجية الكبيرة (المزارع الكبيرة) التي تمتلكها الشركات أو الجمعيات التعاونية، وبسبب التنظيم الصغير في الفلاحة أصبح عدد المنتجين فيها كبيرا جدّا مقارنة بالصناعة والتجارة، إذ أنّ تعدّد المنتجين في محيط الفلاحة وانتشارهم على مساحات واسعة يصعّب عليهم التحكّم في كمية الإنتاج والأسعار، في ظلّ استحالة اجتماع الفلاحين كلّهم في الدولة واتّفاقهم على سياسة موحّدة.

5-صعوبة التمويل الفلاحي:

يعدّ إمداد الفلاحين بالقروض اللازمة لاستمرارهم في الإنتاج أصعب بكثير من تمويل الصناعة، وذلك بسبب المخاطر الكثيرة التي تتعرّض لها الفلاحة في إنتاجها، وقد يرجع ذلك لسببين:

- الضمان الأول لسداد القروض الفلاحية هو الإنتاج النباتي والحيواني، وهذا الإنتاج يتكوّن من محاصيل بيولوجية قد تتعرّض للتلف في مراحل نموها وتحضيرها وخزنها ونقلها؛

- أسعار المحاصيل الفلاحية تتغير بين الارتفاع والانخفاض من غير أن تستقرّ على حالة واحدة لمدّة طويلة من شأنها أن تبعث على الاطمئنان في أداء السلعة عند أجلها.

[1]- الزعبي عاكف، مرجع سبق ذكره، ص 42.

6-تباين مخرجات الفلاحة بين دول العالم:

تمتاز المخرجات الفلاحية في الدول المتقدمة بالزيادة المنتظمة من سنة إلى أخرى، وبنسب تفوق الزيادة في عدد السكان في الغالب، والملاحظ أنّ الإنتاج الفلاحي الكلي في الدول النامية والفقيرة لا يتزايد بنسب تعادل نسبة زيادة السكان فيها، وقد يكون السبب وراء هذا الاختلاف أنّ الدول المتقدمة تستخدم تكنولوجيا فلاحية متقدمة تتطور باستمرار، بينما الدول النامية والفقيرة لا تستطيع تطوير إنتاجها الفلاحي إلى الحدّ الذي يعادل الزيادة السنوية الكبيرة في السكان، ممّا يؤثّر سلبا على مستوى المعيشة السائدة فيها، والذي يعرف تدهورا مستمرا.[1]

7-موسمية الإنتاج الفلاحي:

يخضع الإنتاج الفلاحي كثيرا لعوامل المناخ، وهذا ما يؤثّر على المنتوجات الفلاحية النباتية بشكل مستمر، ويترتّب عنه توفر منتوجات فلاحية في فترة أو فترات معينة في السنة دون غيرها، ممّا يتسبّب في نشوء فائض في عرض السلعة في فترة الإنتاج عن عرضها خارج هذه الفترة.[2]

ويعتمد على تقسيم المجالات الإنتاجية في الفلاحة إلى الأنشطة التالية[3]:

-الإنتاج النباتي: يرتبط بالإنتاج النباتي كل ما يتعلق بالحرث والبذر والتشجير؛

-الإنتاج الحيواني: هو النشاط المتعلق بإنتاج اللحوم والجلود والألبان والصوف؛

---

[1]- سرحال مي دمشقية، **السياسات الزراعية العربية ودورها في رفع كفاءة التجارة الزراعية**، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية حول **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة :التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة** المنعقد يوم 2006/09/27 ، تونس، ص 54 .

[2]- الزعبي عاكف، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[3]-يحى عيسى، **قرار الاستثمار الزراعي، دراسة عينة من مشاريع الاستثمار الزراعية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1998، ص 135.

-الإنتاج الداجني: يرتبط بإنتاج اللحوم البيضاء والبيض؛

-الإنتاج السمكي: يرتبط بإنتاج اللحوم الزرقاء.

الفرع الثالث: أنماط النشاط الفلاحي

تختلف طرق الفلاحة من دولة إلى أخرى نتيجة لوفرة أو ندرة الأراضي الصالحة للزراعة، أو نتيجة اختلاف وتباين السياسات الفلاحية، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين العديد من أشكال الممارسات الفلاحية من خلال أربعة معايير أساسية هي:

- **أولا - معيار التطوّر:**

ينقسم النشاط الفلاحي حسب هذا المعيار إلى نشاط تقليدي ونشاط حديث.

1- **النشاط الفلاحي التقليدي:** هو نظام إنتاج فلاحي يتميز بضعف المردود، إذ يطبق على مساحات فلاحية شاسعة، وهو منتشر خصوصا في دول العالم الثالث، كما يشغّل يد عاملة وفيرة مع محدودية المكننة والتكنولوجيا.[1]

2-**النشاط الفلاحي الحديث:** في هذا النوع تزداد سيطرة الإنسان على الموارد الفلاحية الطبيعية، إذ يتمّ استخدام أدوات فلاحية أكثر تطور، وتزرع أنواع عديدة من المحاصيل، ويتم تنويع المنتجات الفلاحية بإتّباع الأساليب الحديثة لتنظيم الإنتاج، وتطبيق الطرق العلمية لرفع الإنتاج وتطوير سلالات النباتات والحيوانات، كما تستخدم كذلك وسائل ريّ حديثة ومتطورة، ويتميز المجتمع الفلاحي في هذه الحالة بالاستقرار.[2]

---

[1]- الداهري عبد الوهاب مطر، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، ط1، مطبعة العاني، العراق،1969، ص 47.

[2]- نعمة لله أحمد رمضان، زكي إيمان محمد محب، مرجع سبق ذكره، ص 27 .

➢ **ثانيا - معيار المساحة:**

ينقسم النشاط الفلاحي حسب هذا المعيار إلى:

1- النشاط الفلاحي الكثيف: ينشأ هذا النشاط الفلاحي في الأماكن التي يزدحم بها السكان وترتفع قيمة الأراضي الفلاحية مع وفرة الأيدي العاملة والندرة النسبية للأراضي الفلاحية[1] ، بمعنى أنّه الأسلوب الذي تنتهجه الدول في زراعة الرقعة المحدودة بطريقة تمكنها من زيادة إنتاجية الوحدة الزراعية، بغرض إشباع الحاجات الغذائية والأساسية للأعداد المتزايدة من السكان، ولذلك نجد أنّ الدولة تشجّع على زراعة الأرض عدّة مرات وبأكثر من محصول على مدار السنة الواحدة، كما تلجأ إلى استخدام المخصّبات لزيادة غلّة الوحدة الزراعية، كما أنّ نمط الفلاحة الكثيفة الذي يوجد في الدول المكتظّة بالسكان والآخذة في النمو، تختلف عن تلك التي تمارس في الدول المتقدّمة، ذلك في أنّ الأولى لا تلجأ إلى استخدام المكننة نظرا لوفرة الأيدي العاملة الرخيصة، وبالتالي لا تستخدم الوسائل العلمية الحديثة، بعكس الدول المتقدّمة التي ترتفع بها مستويات الأجور فتلجأ إلى استخدام الأساليب العلمية الحديثة والمكننة.[2]

2- النشاط الفلاحي الواسع: يوجد هذا النوع في المناطق التي تتوفّر على مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، ويتميّز باستخدام الأساليب العلمية الحديثة والمكننة، نظرا لوفرة عنصر الأرض ورأس المال والخبرة الفنية اللازمة لتحقيق أعلى معدّلات الإنتاجية، ونظرا لوفرة إنتاج هذه المناطق، فإنّها عادة ما تصدّر فائض حاجتها للعالم الخارجي، ويساعدها على ذلك الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتخفيض نفقات إنتاجها وتعظيم أرباحها، كما تتفادى خطورة الاعتماد على محصول واحد في حال انخفاض أسعاره أو انخفاض الطلب عليه، كما

---

[1] – عارف جواد سعد، **الاقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[2] – مصطفى أحمد فريد، **الموارد الاقتصادية**، مؤسسات شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2006 ، ص ص 25،26.

يتميّز هذا النوع من النشاط الفلاحي بإتباع الدورات الزراعية التي تحافظ على خصوبة التربة بعكس الفلاحة الكثيفة التي تجهد هذه الخصوبة.[1]

- **ثالثا - معيار الاستقرار:**

ينقسم النشاط الفلاحي حسب هذا المعيار إلى:

1- النشاط الفلاحي المستقر:

في هذا النوع من النشاط تستمرّ رقعة الأرض في الإنتاج الفلاحي لمدة طويلة طالما يقوم الإنسان بزراعة المحاصيل المناسبة ويستخدم الطرق العلمية الملائمة والمخصبات بالقدر المطلوب، كما يتّصف هذا النوع بالاستقرار والاستمرار. [2]

2- النشاط الفلاحي المتنقّل:

يكمن في انتقال الفلاح إلى رقعة جديدة من الأرض يبدأ عليها من جديد إذا تبين له أنّ إنتاجية أرضه في تدهور لعدم إتباعه الأصول الزراعية السليمة، أو لأنّ التربة من نوعية رديئة[3]، وأهمّ ما يميزه :[4]

-الاعتماد على الأدوات الفلاحية البسيطة؛

-التنقل من رقعة أرض إلى أخرى؛

-يعتمد على التساقط المستمر للأمطار؛

-الاقتصار على زراعة بعض البقول والنباتات؛

-يتميز بالإنتاج بهدف الاكتفاء الذاتي ولأغراض الاستهلاك الذاتي.

---

[1]- مصطفى أحمد فريد، مرجع سبق ذكره ، ص 26.

[2]- المرجع نفسه، ص 77.

[3]- المرجع نفسه ، ص 78.

[4] – نعمة لله أحمد رمضان، زكي إيمان محمد محب، مرجع سبق ذكره، ص 27 .

➢ **ربعا - معيار التخصّص:**

ينقسم النشاط الفلاحي وفق هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع:

1-النشاط الفلاحي المتخصّص:

يتميز هذا النوع بالتخصّص في زراعة محصول معين، ويمكن أن يكون التخصّص في أكثر من محصول فلاحي، ولكن أغلبية الدخل النقدي يأتي من محصول معين، كما أنّ إنتاج هذه المزارع يكون في الغالب مخصصا للتصدير.[1]

2- النشاط الفلاحي المتنوّع:

ينتج الفلاح في ظل هذا النمط الفلاحي بعض ما يحتاج إليه وكذلك بعض المحاصيل الأخرى، فهو بذلك لا يعتمد كلية على محصول رئيسي واحد، وفيما يلي أهمّ مزايا التنويع في الإنتاج:[2]

-الاحتفاظ بخصوبة الأرض عن طريق إتباع نظام الدورات الزراعية؛

-يمكن زراعة أكثر من محصول واحد خلال الموسم الفلاحي؛

-يمكن الاستفادة من العمال والآلات والحيوانات طوال العام، ذلك لأنّ زراعة محاصيل متنوعة يستند إلى نفس أدوات الإنتاج في فترات مختلفة، مما يؤدي إلى نقص تكلفة الإنتاج؛

-يصبح دخل الفلاح في ظل نمط التنويع موزّعا على مدار السنة بدلا من أن يتحقق مرة واحدة، ومزايا ذلك من الناحية الاقتصادية والاجتماعية متعددة، منها ترشيد الإنفاق وعدم اللجوء إلى الاقتراض، والتقليل من البيع بأسعار منخفضة؛

-يتألف دخل الفلاح في ظل هذا النمط الفلاحي من حصيلة بيع منتوجاته الفلاحية المختلفة، فإذا انخفض سعر أحد أو بعض المحاصيل فليس بالضرورة أن تنخفض أسعار بقية المحاصيل.

---

[1]- عجمية محمد عبد العزيز، إسماعيل محمد محروس، **الموارد الاقتصادية**، ط1 ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1980، ص 79 .

[2]- المرجع نفسه، ص ص 83،84 .

3- النشاط الفلاحي المختلط:

هو النشاط الذي يهتمّ بإنتاج محاصيل نباتية ومنتجات حيوانية، ويتمّ التنسيق بينها بواسطة خطة مزرعية، ويكون الدخل ناتج من بيع المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية .

إنّ هذا النوع من المزارع يكون متكاملا، وهذا النوع يماثل المزارع المتنوعة غير أنه يمتاز عنها بوجود خطة مزرعية منسّقة.[1]

الفرع الرابع: علاقة الاقتصاد الفلاحي بالاقتصاد العام

يعدّ الاقتصاد الفلاحي أحد العلوم الاجتماعية التي تقوم على دراسة النشاط الإنساني المتعلّق بالقطاع الفلاحي وعلاقة ذلك بالمجتمع، فهو يبحث في استخدام الموارد الطبيعية لإشباع حاجات أفراد المجتمع من خلال العمليات الفلاحية.[2]

إنّ الاقتصاد الفلاحي تربطه علاقة قويّة بالاقتصاد العام، حيث أنّ أهداف الاقتصاد الفلاحي لا تختلف من حيث الأساس عن أهداف الاقتصاد العام، غير أنه يهتم بالدرجة الأولى بمعرفة فعاليات أصحاب مهنة الفلاحة، فهو يسعى لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المرتبطة بالفلاحة.

وعلى هذا الأساس، لا يمكن للفلاحة أن تنمو وتتطوّر بدون تطوّر ونموّ الفعاليات الاقتصادية الأخرى، فهي تعدّ جزءا متمّما للفعاليات الاقتصادية في البلد ولا يمكن فصلها عنها، إذ تخضع الفلاحة إلى التطورات الاقتصادية للبلد، وذلك بإمكانية تزويد قطاع الفلاحة بما يحتاجه لأجل تطوره، وبهذا أصبح مجال الاقتصاد الفلاحي لا يقتصر على دراية إدارة وتنظيم المزرعة فقط، بل تعدّاها إلى مواضيع اقتصادية أخرى كدراسة الأسواق الداخلية والتجارة الخارجية

---

[1]- عارف جواد سعد، **الاقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[2]- الشرفات علي جدوع، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن،2006، ص 5.

والدورات الاقتصادية، دراسة الخدمات التسويقية، الضرائب، الأسعار وغيرها من المواضيع الاقتصادية المهمّة التي أصبحت من الأمور التي يحتاجها الاقتصادي الفلاحي ومعرفة نظرياتها وآثارها أو تطبيق مبادئها على الفلاحة، ومن هنا تجد أنّ هناك ترابط بين أهداف ومجال الاقتصاد الفلاحي والاقتصاد العام.

وعليه، فالاقتصاد الفلاحي ما هو إلا متمّم للاقتصاد العام ولا يختلف عنه، ولكنّه يزيد عن الاقتصاد العام بتركيزه على العلوم الفلاحية الفنية والتطبيقية كعلم المحاصيل الحقلية، علم تربية الحيوان، علم التربة، الهندسة والمكننة الفلاحية، حيث يستفيد من هذه العلوم بالعوامل الفاعلة في تحسين كمية ونوع الإنتاج الفلاحي، ومنه إيجاد أفضل الوسائل المناسبة لحلّ المشاكل التي تعترض طريق نموّ الفلاحة.[1]

المطلب الثاني: ماهية التنمية الفلاحية

تستحوذ قضية التنمية بكّافة فروعها الاقتصادية والاجتماعية على الجانب الأكبر من الاهتمام، وتعتبر التنمية الفلاحية أحد جوانب التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الفلاحية

لقد تباينت وتعدّدت الآراء حول هذا المفهوم، ويمكن رصد مختلف التعاريف الواردة حول التنمية الفلاحية على النحو الآتي:

[1]– الداهري عبد الوهاب مطر، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 32–33.

– « التنمية الفلاحية هي العملية التي يتمّ من خلالها تحقيق أقصى ناتج فلاحي ممكن، أو هي إعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج فلاحي ممكن » [1] ؛

– « التنمية الفلاحية هي عملية إدارة لمعدّلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسّط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إمّا من خلال زيادة رقعة الأراضي المزروعة(التنمية الأفقية)، أو من خلال تكثيف أرس المال وضخّ جرعات من التقدّم التكنولوجي(التنمية الرأسية) » [2] ؛

– « يقصد بالتنمية الفلاحية تنمية الإنتاج الفلاحي، إمّا بالعمل على زيادة رقعة الأرض الفلاحية باستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاجية الأرض أو بهما معا، حيث أنّ زيادة إنتاجية الأرض يكون بتحسين ظروف زراعتها من حيث انتقاء المحاصيل التي تتلاءم مع طبيعة الأرض، واختيار البذور ومكافحة الآفات الزراعية، وكذا استخدام الآلات الزراعية، كما تشمل تنمية الإنتاج الحيواني والسمكي » [3] ؛

– « تعبّر إستراتيجية التنمية الفلاحية على التخطيط بعيد المدى، والذي يتضمّن تحقيق أهداف إستراتيجية ترتكز في نقطتين، أولهما تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، وثانيهما حسن استغلال الموارد المتاحة بما يحقق تعظيم العائد منها »[4] ؛

---

[1]– النجفي سالم التوفيق، **التنمية الاقتصادية الزراعية**، ط 2، دار الكتب للطباعة والنشر :جامعة الموصل، العراق، 1987، ص 25.

[2]– لقوشة رفعت، **التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور**، ط1، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1998، ص11.

[3]– البراوي راشد، **الموسوعة الاقتصادية**، ط1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر،1971، ص20.

[4]– مبروكي الطاهر، **الأمن الغذائي في المغرب العربي**، مجلة الباحث(العدد9) ، جامعة ورقلة،2011، ص 193.

– « التنمية الفلاحية هي أحد جوانب التنمية الاقتصادية، وهي عبارة عن كافّة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية»[1] ؛

– « التنمية الفلاحية هي كلّ السبل المعتَمدة في زيادة الإنتاج الفلاحي، ابتداءً من تنظيم العلاقات الفلاحية في الريف إلى استخدام الموارد وتوفير المقوّمات، فضلا عن السياسات الفلاحية التي تعتمدها الدولة » [2] .

يمكن التمييز بين أسلوبين رئيسيين للتنمية الفلاحية لزيادة الإنتاج الفلاحي هما :

– أسلوب التنمية الفلاحية الرأسية (التوسع الرأسي)، والذي يتمحور حول زيادة المردودية أو الطاقة الإنتاجية لنفس الرقعة المزروعة، أي دون التوسع وإضافة مساحة جديدة، ويتّم اتباع هذا الأسلوب في البلدان التي يزيد فيها عدد السكان وتقل فيها المساحة المزروعة؛

– أسلوب التنمية الفلاحية الأفقية (التوسع الأفقي)، و يتمثّل هذا الأسلوب بـــالتوسع في الرقعة المزروعة، وهذا عن طريق استصلاح أراضي جديدة.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الفلاحية

تسعى التنمية الفلاحية إلى تحقيق العديد من الأهداف، أهمّها: [3]

– توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، وتحقيق الأمن الغذائي وبتكلفة مناسبة؛

– تصحيح أو تخفيض الخلل الموجود في الميزان التجاري، و العمل على توفير العملة الصعبة؛

---

[1]– البيلاوي حازم، **التنمية الزراعية مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية**"، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر،1967، ص 22.

[2]– الهاشمي رضا مطر، **التنمية الزراعية في قضاء عفك–دراسة في المقومات والمعوقات**، مجلة القادسية للعلوم الانسانية (المجلد الثامن، العددان3–4) ، جامعة القادسية، العراق، 2005، ص3 .

[3]– الشرفات علي جدوع، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 11–12.

– تنفيذ برامج استثمارية طموحة تخصّ القطاع الفلاحي، وتوظيف كافّة عناصر الإنتاج في خدمتها؛

– توفير الظروف العامّة الملائمة لتنمية القطاع الفلاحي، ومنها توفير درجة كبيرة من الاستقرار والطمأنينة، وذلك لتشجيع الاستثمار في النشاط الفلاحي؛

– زيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة المواطنين، زيادة على تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحدّ من اللا مساواة في توزيع الدخول على الفاعلين في عملية التنمية الفلاحية؛

– التوسّع في برامج التدريب في النشاط الفلاحي، وذلك لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدرّبين في هذا النشاط، ممّا يؤهّلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الفلاحية؛

– حصر إمكانات التنمية الفلاحية، وحصر العوائد المتوقّعة من استخدام هذه الإمكانات؛

– السعي لتوفير الأساليب الفعّالة، واتّخاذها في تسريع وتيرة النشاط الفلاحي، وصولا لتحقيق التنمية الشاملة.

وبصفة عامة، عند وضع أهداف التنمية الفلاحية يجب مراعاة الأمور التالية : [1]

–وضع الأهداف بشكل يحّدد المتطلّبات ذات الأولوية القصوى من عملية التنمية الفلاحية، بحيث يتّم تنفيذ هذه المتطلبات قبل غيرها؛

–صياغة الأهداف بشكل يعمل على استغلال كافّة عناصر الإنتاج ما أمكن خلال العمليّة الإنتاجية؛

–تحديد المستوى المطلوب من الطاقات البشرية والفنية والإدارية وغيرها، والتي تلزم لإنجاز

[1]– الشرفات علي جدوع، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي–الواقع، العوائق، سبل النهوض** ، ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 11 .

أغراض التنمية الفلاحية؛

-العمل على تحديد وقياس مدى التقدم الذي تحقّقه برامج التنمية الفلاحية.

الفرع الثالث: التنمية الفلاحية والتنمية الريفية

التنمية الريفية ليست مرادف للتنمية الفلاحية، وإنما تشكل جزءا من التنمية المتكاملة، فالتنمية الفلاحية تركز على كل ما يهمّ القطاع الفلاحي، بينما التنمية الريفية فتهتم بجميع جوانب الحياة في منطقة الريف، والفلاحة هي تنمية قطاعية لا تغطي جميع جوانب التنمية الشاملة للريف، وبالتالي ليس العمل الفلاحي هو وحده الذي يكسب الفرد صفة الريفية، بل الحياة الاجتماعية في هي المسؤولة عن ذلك، إلا أنه لا ننكر أهمية الفلاحة في الوسط الريفي، فهي النشاط والمحرك الأساسي للتنمية الريفية، والتي بدورها يتحقّق الأمن الغذائي للمناطق الريفية وينتقل هذا الاكتفاء إلى المناطق الحضرية، كما أنّ دور الفلاحة في المحافظة على الاستقرار الاجتماعي يتمثل في الحماية الاجتماعية لسكان الريف، بناء رأس المال البشري والمحافظة عليه في المجتمعات الريفية ومنع الهجرة المفرطة إلى المدن، وعلى هذا الأساس، فإنّ التنمية الريفية تشترك مع مصطلح التنمية الفلاحية في أهمية زيادة الإنتاج الفلاحي، ولكنها تتميز عنها بأنها تهتمّ بتحسين توزيع الدخل والخدمات العامة الموجّهة لصالح الفقراء من سكان الريف، ويؤكد على هذا الفرق الخبير الاقتصادي ميشيل تودارو قائلا : "إنّ التنمية الريفية لا يمكن ببساطة أن تقتصر أهدافها على مجرد تحقيق النمو الفلاحي والاقتصادي، بل ينبغي أن ننظر إليها بمعيار التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، مع التركيز على تحقيق العدالة في توزيع الدخل، وفي تحسين الصحة والتعليم والغذاء والإسكان، وبشكل يلبي طموحات أهل الريف" [1] .

[1]- تودار ميشيل، **التنمية الإقتصادية**، تعريب ومراجعة :محمود حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، القاهرة، مصر، 2006، ص 391 .

الفرع الرابع : السياسة الفلاحية والاصلاح الفلاحي

تعبر السياسة الاقتصادية عن خطة محددة تهدف إلى تحقيق أهداف معينة في فترة زمنية معينة، حيث تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتتضمن مجموعة من السياسات الصناعية والفلاحية والثقافية والخدماتية وغيرها .

في حين تعبر السياسة الفلاحية عن: " الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة لصالح القطاع الفلاحي وهي تمثل في الوقت نفسه أسلوب إدارة الدولة للقطاع الفلاحي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الفلاحية " [1] .

ومن العناصر الأساسية الواجب توفرها بكل سياسة فلاحية نذكر : [2]

-أن تكون السياسة الفلاحية صادرة عن هيئة حكومية أو شبه حكومية تسمى بالهيئة العامة؛

-يجب أن تكون للسياسة الفلاحية أهداف وغايات؛

-تحتاج السياسة الفلاحية إلى وسائل لتحقيق الأهداف بأقل تكلفة وجهد؛

-عند اختيار الوسائل والإجراءات المطلوبة لتحقيق الأهداف، يجب الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية.

كما يختلف محتوى السياسات الفلاحية من دولة إلى أخرى، مما يؤدي إلى اختلاف أداء القطاع الفلاحي، فلكل سياسة فلاحية أهداف معينة، على غرار تثمين الإمكانات والقدرات الفلاحية المتاحة، والعمل على استغلالها أحسن استغلال، مع زيادة القدرات الإنتاجية للأراضي الفلاحية، وتوفير الائتمان اللازم للنشاطات الفلاحية.

---

[1]- رحمة منى، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص11.

[2]- الداهري عبد الوهاب مطر، **السياسة الزراعية-اقتصاديات الإصلاح الزراعي**، ط2، مطبعة العاني، بغداد، العراق، 1976، ص35 .

يعتبر وضع سياسة فلاحية من أكثر الأمور التي لها أهمية خاصة في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، فالتحديات التي تواجه القطاع الفلاحي وتعيق تطوره تتطلب تبني إستراتيجية الإصلاح الفلاحي، وذلك عبر جملة من السياسات الفلاحية التي تهدف إلى الحد من الصعوبات التي يواجهها هذا القطاع.

إن تحديد مفهوم الإصلاح الفلاحي كان يرتكز على الملكيات العقارية، وكيفية حيازة الأرض وتقسيمها على صغار الفلاحين، وذلك من أجل ضمان تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية العامة [1] ، والمفهوم الجديد للإصلاح الفلاحي هو تعديل هيكلي يتمحور حول صياغة الأهداف التنموية، ووضع البرامج والسياسات الفلاحية والاقتصادية التي تؤثر على معدلات التنمية، أي أن الإصلاح الفلاحي لم يعد تركز على حيازة الأرض فحسب، وانما في كيفية الاستغلال الأمثل لهذه الأرض الفلاحية .

وللإصلاح الفلاحي أهدافا عامة تنبع من خلال الدور الاقتصادي للقطاع الفلاحي، إذ تشترك فيها أغلب الإصلاحات الفلاحية في الدول النامية، ومن بين الأهداف العامة : [2]

-إقامة علاقات إنتاجية جديدة غير استغلالية، مما ينجم عنه رفع مستوى الفلاح الثقافي والصحي والمهني للتخلص من الجهل والأمية، بالإضافة إلى تبادل التجارب والخبرات بين الفلاحين والجمعيات التعاونية؛

-رفع مستوى المهارة الفنية في استعمال الآلات والمحسنات الزراعية والمبيدات، واتباع الطرق العلمية الحديثة؛

---

[1]- الهلالي عبد الرزاق، **المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر: القاهرة، مصر، 1968، ص40.

[2]- الداهري عبد الوهاب مطر، **التحليل الاقتصادي لعمليات الإنتاج الزراعي**، ط 2، مطبعة العاني، بغداد، العراق، 1969، ص 42.

-زيادة الإنتاج الفلاحي وتنويعه، وزيادة مقدار مساهمته في تكوين الدخل؛

-تقليص البطالة وتحسين مستوى معيشة الفلاحين، مما يساعد على تحسين قوتهم الشرائية؛

-الإسهام في تطوير الصناعة وتقليص استيراد المنتجات الفلاحية.

المطلب الثالث : استراتيجيات دعم القطاع الفلاحي

من خلال هذا المطلب سيتم استعراض مختلف الاستراتيجيات المهمة التي تساهم في دعم القطاع الفلاحي وتطويره في سياق تحقيق التنمية الفلاحية.

الفرع الأول : ماهية الدعم الفلاحي والتأمين الفلاحي

من بين استراتيجيات الدعم للقطاع الفلاحي نجد التأمين الفلاحي والذي تطرقنا إليه بالتفصيل في الفصل الأول ، يكفي أن نتطرق إلى ماهية الدعم الفلاحي.

يعرف الدعم بأنه : " مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها، وبما يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال كالقروض والمساعدات أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة أو سلعة (دعم عيني)، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول" [1].

[1]- يوسف قات، **الدعم الزراعي ضمن إطار الاتفاقية بشان الزراعة**، مؤسسة التسويق الزراعي، مديرية الدراسات والمعلومات ، 2000، ص 03.

تعرف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية الدعم الفلاحي بأنه: " القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الزراعة، والتي تزيد دخول المزارعين وتخفض تكاليف إنتاجهم، وبغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج ودخل المزرعة أو إستهلاك المنتجات الزراعية " .

ترمي سياسة الدعم الفلاحي إلى ترقية القطاع الفلاحي عن طريق تشجيع استثمارات صغار الفلاحين، فحرصت معظم الدول إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية يمكن حصرها فيما يلي [1]:

1- مساندة الفلاحين لتدعيم قدراتهم التنافسية: يساهم الدعم الفلاحي في تخفيض تكاليف الإنتاج لدى المنتجين الفلاحيين، ودعم قدراتهم التنافسية في مواجهة الواردات من المنتجات الفلاحية، وذلك بتدعيم تكاليف الإنتاج بمعدلات كبيرة.

2- تشجيع ريادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الفلاحية: اعتماد الدول النامية على القطاع الخاص في إحداث التنمية الفلاحية، وذلك بتقديم كل التسهيلات، وهي إستراتيجية إقتصادية تعمل بها كل الدول المتقدمة، فيكون دور الدولة في التركيز على تقديم الخدمات والبنيات الأساسية، فقد عمدت الدول النامية لتقديم كل الحوافز للقطاع الخاص للنهوض بالقطاع الفلاحي وتنميته، وبهذا انتهجت معظم هذه الدول سياسة فلاحية رشيدة، تمثلت في منح الأراضي الفلاحية البور بالمجان وتقديم الإعانات المختلفة والقروض الميسرة، وذلك وفق سياسة تهدف إلى دفع الاستثمار في النشاط الفلاحي.

---

[1]- غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية-فرع التحليل الاقتصادي-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3 ،الجزائر، 2012، ص ص112- 113 .

3- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي:

يمكن استخدام الدعم الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي سواء بتوفير الغذاء عن طريق زيادة الإنتاج المحلي، وبالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي، أو بالحصول على الغذاء على أساس أن الدعم الإنتاجي يعمل على تخفيض أسعار المستهلكين.

4- تحقيق التنمية الاجتماعية:

أغلب سكان الدول النامية لهم ارتباط مباشر بالعمل الفلاحي، فاهتمت هذه الدول بتنمية القطاع الفلاحي بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية، من خلال توفير فرص العمل والارتقاء بدخل الفرد ورفع مستوى معيشته خاصة في المناطق الريفية، وذلك بتطوير استخدام الموارد المتاحة للاستغلال الفلاحي عن طريق استصلاح أراضي جديدة، وتقديم الدعم والحوافز الاقتصادية.

5- تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة:

يعتبر تحقيق فائض في الإنتاج الفلاحي وتصديره من أهم أهداف سياسة الدعم الفلاحي، خاصة في النشاطات الفلاحية التي يمكن أن تزيد من حجم الإنتاج فيها، والتي لها طلب كبير في الأسواق العالمية، ويطبق الدعم من خلال استخدام الإعانات المالية والتعريفات والحواجز غير الجمركية، مما يؤدي إلى زيادة الموارد من العملات الصعبة لاستخدامها في استيراد المواد الأساسية التي لها عجز فيها، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي لسكان هذه الدول.

الفرع الثاني : التمويل الفلاحي

معظم الفلاحين بحاجة دائمة إلى مبالغ مالية للقيام بالعملية الإنتاجية وممارسة نشاطهم الفلاحي، مما يؤدي بهم إلى الاقتراض، لأن الإيرادات في القطاع الفلاحي بطيئة بسبب طول الدورة الإنتاجية، بالإضافة إلى تطور وسائل الإنتاج الفلاحي واستخدام الآلات والأسمدة هي من أهم

العوامل التي تلزم على الفلاح الحصول على أموال للقيام بالعملية الإنتاجية، إذ تعد من الأسباب الضرورية التي تؤدي به إلى اللجوء إلى الاقتراض.

فالتنمية الفلاحية لا تقوم إلا بتوفر موارد مالية لازمة للنشاط الفلاحي واستمراره، فالمخاطر الكثيرة التي تتعرض لها الفلاحة في إنتاجها تتطلب تمويلها قصد إزالة العوائق التي تعيق تطويرها، ويقصد بالتمويل: " الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها لأغراض الاستثمار، وهو عملية تشمل كل نواحي الحياة، ومختلف أنماط المشروعات الصغيرة منها والكبيرة، ولذلك فهو العصب الأساسي لعملية التنميـــــــة " [1].

لـــــــــتمويل التنمية معنى حقيقي ومعنى نقدي، فأما المعنى الحقيقي يتمثل في توفير موارد حقيقية من سلع وخدمات لازمة لسد حاجات المشتغلين في مشاريع التنمية، أما المعنى النقدي للتمويل فيتمثل في المصادر التي تسمح للدولة بتحصيل موارد نقدية، أو بالأحرى مصادر الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية للتنمية، وبالتالي تكوين رؤوس أموال [2].

يمكن تقسيم مصادر الأموال التي تستخدم لتحقيق التنمية الفلاحية إلى مصادر تمويل ذاتية، تتمثل في استخدام مدخرات الأرباح، أي الاعتماد على القدرات المالية الذاتية دون اللجوء إلى مصادر أخرى، والى مصادر تمويل خارجية، وتكون باستخدام المدخرات المتاحة في السوق المالية، سواء كان محلية، متمثلة في مصادر خاصة تتضمن مدخرات الأفراد، التجار والبنوك التجارية، أو المصادر العامة والتي تشتمل المؤسسات الحكومية كالبنوك والجمعيات التعاونية، أو أجنبية نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية، كالمعونات الدولية الخارجية .

---

[1]– عزام ادريس، **مشكلات إدارة التنمية**، ط 1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2010، ص89.

[2]– عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (دون ذكر السنة) ، ص ص 451– 452 .

الفرع الثالث : التسويق والإرشاد الفلاحي

التسويق والإرشاد الفلاحي من أهم الموضوعات ذات العلاقة بالقطاع الفلاحي، حيث يعتمد نجاح هذا القطاع بشكل رئيسي على نجاح عمليات الإرشاد والتسويق الفلاحي.

يعبر عن التسويق الفلاحي بأنه: " ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الفلاحية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها، بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الفلاحية " [1] ، كما يعرف التسويق الفلاحي كذلك على أنه: " أداء كامل أنشطة المشروع التي تتعلق بتدفق السلع الفلاحية والخدمات من مراكز الإنتاج الفلاحي إلى المستهلك " [2] ، فنجد أن الدور الأساسي للتسويق الفلاحي هو نقل المنتجات الفلاحية من المنتج إلى المستهلك المحلي أو الأجنبي.

في حين، يعتبر الإرشاد الفلاحي أسلوبا تعليميا عاما للفلاح في غير المدرسة، والقصد منه مساعدة أهل الريف على مساعدة أنفسهم، إذ يتعلمون فيه عن طريق الإقناع الأخذ بما توصي به معاهد الأبحاث ومحطات التجارب الفلاحية، وبما يؤدي في النهاية إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الدخل والارتقاء بمستوى معيشتهم [3].

من خلال التعريف يمكننا القول بأنه من أهداف الإرشاد الفلاحي هو زيادة دخل الفلاح (مزارع و/أو مربو الحيوانات) عن طريق تطوير الإنتاج وتحسين وسائله بالاستخدام الأمثل لمختلف عناصر الإنتاج الداخلة في النشاط الفلاحي، وتوعية سكان الريف وجعلهم أكثر إدراكا وقدرة على تحديد مشاكلهم وإيجاد حلول لها مع إمكانية اتخاذ القرارات الحاسمة، وتوسيع

---

[1]– عبيدات محمد، **التسويق الزراعي**، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2000، ص 17 .

[2]– الزعبي عاكف، مرجع سبق ذكره، ص 41 .

[3]– العادلي أحمد السيد، **أساسيات علم الإرشاد الزراعي**، دار المطبوعات الجديدة، مصر، 1972، ص 03 .

معارفهم وتثقيفهم بكل ما هو جديد ومفيد من المعارف والخبرات في النشاط الفلاحي من زراعة الأرض وتربية الحيوانات.

الفرع الرابع : استراتيجية التنمية المبنية على أولوية الفلاحة

تعّد إستراتيجية التنمية الفلاحية أحد أهّم إستراتيجيات التنمية الاقتصادية، حيث ترّكز على النمو الفلاحي ومعّدلاته، وتهدف أساسا إلى زيادة عرض المنتجات الفلاحية، وتنطلق من خلفية مفادها أن ضعف مستوى الإنتاج الفلاحي يعتبر من العوائق التي تعترض التنمية، وأّنه لتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي يجب تشجيع القطاع الصناعي ذو العلاقة بالقطاع الفلاحي، حيث أن القطاع الفلاحي يعتبر مصدرا للمواد الخام بالنسبة للكثير من الصناعات من جهة كصناعة النسيج والصناعات الغذائية، ويعتبر مستهلكا لمخرجات صناعات متعّددة من جهة أخرى كالآلات، الأسمدة، أنظمة الري، مّما يعّزز قدرة القطاع الفلاحي على الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي[1].

فالقطاع الفلاح بشقيه النباتي والحيواني، يمثل القطاع الأكبر في معظم الدول النامية، ولهذا تتطلّب عملية التنمية الفلاحية في هذه الدول تحقيق فائض في الإنتاج الفلاحي يكفي لسّد حاجيات السكان وتحقيق اكتفاء ذاتي، مّما يساهم في إزالة العوائق التي تكبح عملية التنمية الاقتصادية، وذلك بإعطاء دفعة قوية لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

[1]– أبو الخير كمال حمدي، **استراتيجيات التنمية الزراعية**"، مكتبة عين شمس: القاهرة، مصر، 1997، ص 172 .

المبحث الثاني: الموارد الاقتصادية للفلاحة الجزائرية والعوامل المؤثرة فيها

يعتمد القطاع الفلاحي على عّدة عوامل أو موارد تتفاعل فيما بينها لتميز أوجه النشاط الفلاحي، إذ تعتبر ركيزة أساسية للعملية الإنتاجية بالقطاع الفلاحي، كما أن توفّرها وتنّوعها يؤّدي إلى زيادة وتنّوع الإنتاج الفلاحي.

المطلب الأول: الموارد الطبيعية

تتضّمن العوامل الطبيعية ما يلي: الموقع الجغرافي والمناخ، الموارد الأرضية والموارد المائية.

الفرع الأول: الموقع الجغرافي والمناخ

أ. **الموقع الجغرافي:**

نميز بين نوعين من المواقع، الموقع المطلق الذي يتحّدد بخطوط الطول ودوائر العرض، والموقع النسبي الذي يتحّدد في ضوء موقع مكان أو إقليم بالنسبة لمكان أو إقليم أخر.

ويعّد الموقع من أهم العوامل البارزة التي تؤثّر في تطّور الحياة الاقتصادية والسياسية والحضارية، وحتّى الأهمية الإستراتيجية للأقاليم، فالقرب من مناطق الاستهلاك مثلا له دور كبير في تحديد الإنتاج وتسويقه[1] ، كما يؤثّر الموقع الجغرافي على مدى إمكانية القيام بمشروعات معّينة للتوسع في النشاط الفلاحي كإقامة السدود، إنشاء الأسواق، مّد شبكات السكك الحديدية والطرق البرية [2] .

[1]– بكري كامل، يونس محمود ومبارك عبد النعيم، **الموارد واقتصادياتها**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1986، ص 76

[2]– نعمة لله أحمد رمضان، زكي إيمان محمد محب، مرجع سبق ذكره، ص 21.

ب. المناخ:

مناخ إقليم يقصد به معدل حالة جو هذا الإقليم خلال فترة طويلة من الزمن (من 10 الى 35 سنة) حيث يتّم تفسير الحقائق العامة للمناخ بدراسة المعدل الفصلي لكل من درجات الحرارة والضغط وكميات تساقط الأمطار واتجاه الرياح خلال هذه الفترة الطويلة، أّما الطقس فهو عبارة عن حالة الجو خلال فترة قصيرة جدا غالبا لا تزيد عن 24 ساعة.

يعتبر المناخ من أهّم العوامل التي تؤثّـــــر في الإنتاج الفلاحي، فالمناخ السائـــد في إقليم معّين يؤثّـــــــــــر من ناحية توزيع الغطاء النباتي الطبيعي في هذا الإقليم، كما أّنه يؤثر بطريقة غير مباشرة على توزيع المحاصيل الفلاحية وأنواعها، وذلك من خلال تأثيره على تكوين التربة واختلاف أنواعها وخصوبتها، وكذا توزيع الحيوان وغذائه، ويؤثّر أيضا في توزيع السكان ونشاطهم، فقد يتقّيد الإنسان في زراعته بمحاصيل معّينة بظروف مناخية معّينة، كما قد تؤّدي الظروف المناخية إلى عدم حيازة مساحة كبيرة من الأرض في نطاق الاستغلال الفلاحي أو أي استغلال اقتصادي أخر لفترة طويلة خلال السنة، ولدراسة أثر المناخ في الإنتاج الفلاحي يتوّجب الرجوع إلى دراسة عناصره المختلفة من درجة حرارة، ضغط، رياح و رطوبة [1] .

الفرع الثاني: الموارد الأرضية

تشمل الموارد الأرضية: الأراضي الفلاحية، الغابات، المراعي.

أ. الأراضي الفلاحية:

إن المقصود بالأرض ليس فقط سطح الأرض، ولكن ما فوق سطح الأرض وما تحته، أي ما تتضّمنه الأرض من موارد اقتصادية يزداد الطلب عليها، نظرا للحاجة كبيرة إليها.

[1]– نعمة الله أحمد رمضان، زكي إيمان محمد محب، مرجع سبق ذكره، ص 21.

والموارد الاقتصادية التي تتمثل في سطح الأرض هي الرقعة الزراعية والأراضي الممكن زراعتها، وما تحت سطح الأرض هي المواد الأولية، فهي لا توجد بنفس الوفرة في جميع المناطق، بل يتفاوت توزيعها جغرافيا [1] .

على الرغم من تراجع الأهمية النسبية لدور الأرض في نشاط الإنتاجي الفلاحي لصالح العمل والإدارة والمدخلات الفلاحية الحديثة، إلا أن الأرض الفلاحية تبقى ببعدها الكمي (المساحة)، وخاصة النوعي (الخصوبة الطبيعية) تشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الفلاحي، ومنها تبدأ الخطوات الأساسية الأولى لتطوير هذا الإنتاج، كما أن الأرض الفلاحية تعد ثروة إستراتيجية لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة.

نجد مجموعتان من العوامل تؤثّران بشكل متعاكس في مساحة الأرض الفلاحية، فالمجموعة الأولى تؤثّر إيجابا وتؤّدي إلى زيادة المساحة (توسع أفقي في أراضي خصبة، ري واستصلاح أراضي صحراوية) ، والمجموعة الثانية تؤثّر سلبا، ويمكن أن تؤّدي إلى تدهور وتآكل أو تصحر الأرض الفلاحية، وبالتالي انحصار مساحتها (التوسع العمراني، الانجراف والتعرية)، كما أن تباين الظروف والعوامل المناخية كالرطوبة والحراراة، واختلاف التكوين الفيزيائي والبيولوجي للتربة وتفاوت عمقها من مكان إلى آخر، أمور تؤدي إلى التباين في الخصوبة الطبيعية، وبالتالي في الطاقة الإنتاجية، وهذه الخصوبة بدورها تتغير ايجابيا أو سلبّيا، وذلك تبعا لنوعية وطبيعة نشاط الإنسان الذي يتعامل مع الأرض.

كما يضيف التدخل الإيجابي في الأرض (عملا وتسميدا ودورة زراعية وريا وصرفا وادارة مناسبة ...) إلى الخصوبة الطبيعية للتربة خصوبة مكتسبة يمكن أن تنموا باستمرار مع تقدم وتحسن التقنيات والمدخلات الفلاحية، إلا أن الاستغلال السيئ للأرض يؤدي إلى استنزافها

[1]– مصطفى أحمد فريد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

وإضعاف الخصوبة الطبيعية للأرض والى تدميرها أحيانا [1] .

ب. **الغابات:** تعتبر الغابة عنصرا حيويا مكّملا ومتكاملا مع النشـــاط الفلاحـــي والريفي العام، ويأتي دور الغابـــــة البيئي في المقّدمة بالنسبة لخطر التصحر، وهو دور تنظيم وحماية وتلطيف المناخ، والتخفيف من تقلباته وتنقية الهواء من الغبار والغازات، بامتصاصها لكميات كبيرة من غاز ثاني أكسيد الكربون، خاصة عندما تكون في طور النمو والتكوين، كما تساهم الغابات كذلك في تثبيت التربة وتحسين بنيتها واغنائها بالمواد العضوية والدبال، وزيادة قدرتها على الاحتفاظ بالماء، وتحول دون انتشار التصحر، وبالتالي المساهمة في تحسين المحاصيل الفلاحية، كما أن للغابات وظيفة انتاجية اقتصادية، فهي مصدر لكثير من المواد الأولية أهّمها الأخشاب، وثّمة منتجات أخرى غير الأخشاب كالفلّين وبعض الزيوت ذات القيمة الغذائية، ويضاف إلى هذا، القيمة الإنتاجية والاقتصادية غير المباشرة، باعتبارها أعظم مستودع طبيعي للموّرثات (الجينات) التي تشّكل المادّة الجوهرية لتطوير الفلاحة وزيادة دخلها، وضمان تجديد ذاتها باستمرار[2] .

ج. **المراعي:** تكمن أهمية المراعي الطبيعية في مدى مساهمتها في توفير العلف للقطعان الرعوية من الثروة الحيوانية [3]، وبهذا فتنمية الأراضي الرعوية تعمل على تكثيف الإنتاج الحيواني، مما يساهم في توفير مصادر الغذاء وتحسين نوعيته.

وتجدر الإشارة إلى أن المراعي الطبيعية وخاصة تلك الواقعة في المناطق الجافّة هي من أكثر المصادر الطبيعية التي تعرضت خلال عقود ماضية إلى تدهور شديد بسبب سوء

---

[1]– وزان صالح، **تنمية الزراعة العربية–الواقع والممكن**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1998، ص 94.

[2]– المرجع نفسه، ص 367 .

[3]– لمخادمي عبد القادر رزيق، **الأزمة الغذائية العالمية–تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص 76 .

الاستغلال، والذي أدّى إلى إزالة الغطاء النباتي الطبيعي وانجراف التربة، حيث تحوّلت مساحات شاسعة من المراعي إلى أراضي جدباء فقدت كل مقوّمات النجاح [1]، وبالتالي ينبغي حماية المناطق الرعوية، كاستصلاح هذه المناطق، وتحسين أوضاعها عن طريق تنظيم عملية الرعي واستخدام المواد الكيميائية لأجل خصوبة تربتها مما يؤدي إلى زيادة في نمو الأعشاب..

الفرع الثالث: الموارد المائية

الماء هو من أهّم الموارد الطبيعية على الإطلاق، حيث يعتبر مصدر الحياة للكائنات الحّية وعاملا أساسيا ترتكز إليه حياة الإنسان وكافة أنشطته الاجتماعية والاقتصادية، وعلى الأخص في مجال الفلاحة، فالموارد المائية موجودة في كل مكان ولكن بكميات متفاوتة، بحيث لا يوجد تنافس عليها، ولا يكلّف الحصول عليها شيئا، ومن ثّم لا يصاحب عملية إنتاجها أو توزيعها أي مشكلة اقتصادية، مما جعلها سلعة مجانية في بعض المناطق، أما في الوقت الحالي وبسبب التلوث البيئي وتلّوث الموارد المائية والطلب المتزايد عليها ساهم في ندرة المياه النقية، مما ترتّب عليه ارتفاع تكاليف استخراجها والإجراءات اللازمة للمحافظـــة عليها، فأصبحت المياه موردا اقتصاديا تتطلّب تحّمل تكلفة في أغلب الأوقات والأماكن بعدما كانت مجانية في الماضي[2].

[1]– لمخادمي عبد القادر رزيق، مرجع سبق ذكره، ص 76 .

[2]– بكري كامل، مندور أحمد، **الموارد الاقتصادية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان،1989، ص 10 .

ويحتل النشاط الفلاحي المرتبة الأولى عالميا في استهلاك المياه مقارنة بباقي الأنشطة، إذ يستهلك ما يقارب 70 % من إجمالي المياه في العالم، وتصل إلى 90 % في المناطق الجافة. [1]

وتتعدد مصادر المياه في الطبيعة إلى أنواع عديدة: المصادر التقليدية (مياه الأمطار والأنهار والمياه السطحية والجوفية) ، والمصادر غير التقليدية (تحلية مياه البحر ومياه التنقية) .

أولا- المصادر التقليدية : تشمل مياه الأمطار والمياه السطحية والجوفية، وهي مصادر اعتاد الإنسان على التعامل معها واستغلالها من قديم الأزل نظرا لسهولة الحصول عليها وانخفاض تكلفتها، وفيما يلي أهّم المصادر التقليدية للمياه [2] :

1-الأمطار : تشكل الأمطار إحدى المصادر الأساسية للموارد المائية السطحية (الأنهار، الوديان الموسمية ودائمة الجريان) ، كما تمثّل المصدر الرئيسي للمياه الجوفية المتجّددة، وكذلك مصدرا رئيسيا للإنتاج المرتبط بالغابات والمراعي والمحاصيل المطرية، ومن خصائصها أّنها تحتاج للدراسة من موسم إلى آخر ومن سنة إلى أخرى من ناحية التذبذب والتغّيرات، لأّنها تنعكس مباشرة على طبيعة وسريان المياه السطحية والجوفية المتجّددة.

2-المياه السطحية : وتشّكل النسبة الكبرى في الحصول على المياه، وتضّم في مجملها مياه الأنهار والبحيرات العذبة والمحيطات والبحار، وتضّم كذلك الثلوج بأعلى قمم الجبال، أّما مياه الأنهار والبحيرات والوديان فهي في الأصل مياه الأمطار، ويعتمد عليها في زراعة مساحات

---

[1]- أبو قديس هاني أحمد، **استراتجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية**"، سلسلة دراسات استراتيجية (العدد 93) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 13 .

[2]- كنيدة زليخة، حسيني ابتسام، "**التسعير الاقتصادي للموارد المائية-مابين اشكالية السعر وحقيقة القيمة**، الملتقى الوطني الأول حول **حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي** المنعقد يومي 27 و 28 ماي 2013 ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة ، الجزائر، ص 5 .

واسعة في مختلف أنحاء العالم، حيث يتّم التحّكم في المياه عن طريق إقامة السدود وإنشاء شبكات المصارف الصحية.

3-المياه الجوفية : هي تلك المياه الموجودة تحت منسوب سطح الأرض، وهي في الأصل جزء من مياه الأمطار والأنهار أو المياه الناتجة عن انصهار الجليد، وتتسّرب إلى باطن الأرض عبر المسامات والفراغات مكونة طبقة من المياه الجوفية.

ثانيا- المصادر غير التقليدية: عدم قدرة المصادر التقليدية للموارد المائية بتلبية الاحتياجات الضرورية والمتزايدة لاستمرار الحياة وتحقيق متطلبات التنمية، أّدى إلى ضرورة البحث عن مصادر أخرى ووضع إستراتيجيات لتوزيعها على كافّة المستخدمين، بسبب محدودية الموارد المائية التقليدية، التزايد المستمّر في التعداد السكاني، بالإضافة إلى ظاهرة الجفاف.

ومن أهّم المصادر غير التقليدية للموارد المائية [1] :

1-تحلية مياه البحر : يقصد بها عملية إزالة كل أو جزء من الأملاح الزائدة والمعادن من المياه، وقد يشير هذا المصطلح إلى إزالة الأملاح والمعادن الذائبة في الماء، ويتّم تحلية المياه ليصبح من الممكن استخدامها في الحياة العملية كالفلاحة والشرب والصناعة، وبالتالي يمكن اعتبارها موردا مائّيا يعتمد عليه لتوفير المياه العذبة وضمانا أكيدا لتفادي نقصها في المستقبل.

2-معالجة المياه المستعملة (تنقية المياه) : صب الاهتمام في السنوات الأخيرة حول إعادة استخدام المياه المستعملة بهدف الحّد من تلوث البيئة والمحافظة على المصادر المائية المتاحة، حيث أصبحت معالجة المياه المستعملة من المصادر الأساسية للمياه، فمياه الصرف سواء كانت صحي أو فلاحي أو صناعي يمكن معالجتها بتقنيات حديثة، وإعادة استعمالها في ري الأراضي

[1]- كنيدة زليخة، مرجع سبق ذكره، ص ص 5-6 .

الزراعية أو في المجالات الصناعية، بدلا من تصريفها مباشرة في المسطّحات المائية، ممّا يتسبّب في مشاكل خطيرة تؤدّي إلى هدر جزء مهّم من الموارد المائية المتاحـــة.

المطلب الثاني: الموارد البشرية

يعتبر الإنسان من أكثر موارد الإنتاج أهمية، فهو المستخدم للموارد وهو المنتج للسلع والخدمات، وهو المستهلك لهذه السلع والخدمات، فتحت تصرّفه الإمكانيات (الوسائل) من جهد ومكننة، إذ يمّكناه من تحسين هذه الوسائل وزيادة كفاءتها، ومن أجله يتحقّق الهدف، وهو الوصول إلى قدر معّين من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، ويعّد السّكان مصدرا لليد العاملة التي تقوم عليها المراحل المختلفة للنشاط الاقتصـــــــادي، وكذلك مصدرا للقّوة الشرائية (الأسواق التي تصرف فيها هذه السلع والخدمات)، حيث تعتبر من أهم العوامل المحّددة لتطور النشاط الاقتصادي بصفة عامة، والنشاط الفلاحي بصفة خاصة [1].

تتمثّل هذه الموارد في حجم ونوعية القوى البشرية المتاحة، حيث تعرف برأس المال البشري، كما أّنها تستمّد مصادرها من عنصر السكان الموجودين بالرقعة الجغرافية، إذ لا يجب الاهتمام فقط بأعدادهم ومعدل تزايدهم، بل يجب الاهتمام أيضا بدراسة العوامل المؤثّرة في نوعية العنصر البشري[2] ، وعلى هذا الأساس، فإن الموارد البشرية في أي مجتمع، يمكن أن تشّكل دافعا للتنمية أو عاملا مثّبطا ومعّوقا لها.

فإذا توافرت لدولة ما الموارد الطبيعية، ولكّنها تفتقر إلى وجود الموارد البشرية المؤّهلة نوعّيا والمتوافرة كّميا، فإّنها تعجز عن تحقيق التنمية، وعلى العكس حيث يلاحظ أن الدولة التي

---

[1]– نعمة لله أحمد رمضان، زكي إيمان محمد محب، مرجع سبق ذكره، ص ص 23– 24 .

[2]– عبد الحميد عبد المطلب، شبانه محمد، **أساسيات في الموارد الاقتصادية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 39.

تتمتّع بأعلى مستويات التقّدم الاقتصادي في العالم، هي التي تمتلك موارد بشرية نشطة ومدّربة ومؤهلة ابتكارية، فعلى الرغم من ندرة الموارد الطبيعية في هذه الدولة إّلا أّنها نجحت في إحراز معّدلات عالية من النمو الاقتصادي، ويرجع في الأساس إلى وجود المورد البشري الكفء والفعاّل، وهذا عكس الدول الإفريقية التي لا تحرز معّدلات نمو اقتصادي مرتفعة، بل تحقّق معّدلات منخفضة رغم توافر الموارد الطبيعية بها، إّلا أّنها تفتقر افتقارا شديدا إلى الموارد البشرية المدّربة والمؤهلة والنشطة، رغم معّدلات النمو السكاني المرتفعة فيها [1] ، وعلى صعيد آخر، فإن سياسة العمالـــة الفلاحية تتعلّق بكفاءة استخدام الموارد الحالية وعدالة توزيع الدخل، فهي ترتبط بالحوافز والأجور وتوزيع الدخول في قطاع الفلاحة والقطاعات الأخرى، وأيضا تنظيم التدريب والإرشاد الفلاحي.

في ذات السياق، فإن غياب سياسة واضحة للعمالة بالقطاع الفلاحي له تأثير سلبي على كفاءة هذه العمالة في معظم الدول كمشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمال للنشاطات الفلاحية، نتيجة غياب الحوافز التي تقّدمها الفلاحة، إلى جانب انخفاض الدخل والمستوى المعيشي في الفلاحة والريف بشكل عام، مّما يؤدي إلى النزوح والهجرة هروبا من الظروف المعيشية القاسية.

فتطّور القطاع الفلاحي مرتبط بالمدخلات التقنية الحديثة، وبالإدارة الفعالة والتخطيط الملائم، وهي كلّها ثمرات معارف عملية تقنية متطّورة، هذا ما يبرز أهّمية التعليم والتأهيل بدءا من تعليم وإرشاد الفلاحين وإعداد المهندسين المتخصصين والباحثين بالمجال الفلاحي.

[1]– عبد الحميد عبد المطلب، شبانه محمد، المرجع نفسه، ص 41.

كما برز في هذا الشأن بالبلدان النامية إغفال واضح لأهمية الموارد البشرية في الفلاحة وأهمية الاستثمار في تنمية هذا المورد الهام، ويعود السبب في ذلك إلى [1]:

-الفترة التي تستغرقها عملية الاستثمار في تنمية الموارد البشرية الفلاحية غالبا ما تكون طويلة، وبالتالي لا تبرز نتائج هذا الاستثمار خلال وقت قصير،

-غياب دراسات كافية تدل على وجود علاقة كمية مقّدرة بين الاستثمار في تنمية الموارد البشرية الفلاحية والناتج القومي، إذ أن الاهتمام بهذا الجانب لم يبرز إّلا مؤخرا،

-تركيز معظم الاقتصاديين في دراساتهم حتى وقت قريب على دور رأس المال المادي في عملية التنمية الفلاحية، وتبريرهم بأن رأس المال يعتبر العامل الأكثر حسما في هذه العملية.

المطلب الثالث: العوامل الرأسمالية

المقصود برأس المال هو مجموعة العوامل الإنتاجية المطلوب استعمالها في العمليات الفلاحية، حيث تعتبر بمثابة مدخلات تشمل المكننة الفلاحية، الأسمدة والمبيدات، الثروة الحيوانية، والتي في مجموعها تكّون جزءا من الرأس المال الفلاحي، فهذه الأخيرة تدخل في الفلاحة بكميات ونسب مختلفة على حسب مرحلة الفلاحة التي يمّر بها البلد [2].

الفرع الأول : المكننة الفلاحية

المكننة في القطاع الفلاحي أمر ضروري لتطّوره، إذ يتيح إدخال المكننة إمكانية التوسع الزراعي الأفقي باستغلال أكبر قدر من الأراضي الصالحة للزراعة، وإذا تعلّق الأمر باستصلاح

[1]- فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط 1 ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 192- 193 .

[2]- عماري زهير، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة-(1980-2009)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص 131.

أراضي جديدة، فإن المكننة لا تطرح باعتبارها اختيار بين أساليب فنية مختلفة للإنتاج ولكن كضرورة، كما أن إحلال الآلات في انجاز العمليات الفلاحية محل الإنسان والحيوان يؤّدي إلى زيادة انتاجية الأرض بنسبة معتبرة.

وترجع الزيادة الناتجة عن استخدام المكننة الفلاحية إلى العناصر التالية [1] :

-إمكانية تنفيذ العمليات الفلاحية في المواعيد، وتزداد أهمية هذا العامل بازدياد كثافة الدورة الزراعية حيث يضيق الوقت؛

-كفاءة الآلات العالية في إعداد التربة كالقدرة على الحرث العميق وتفتيت الطبقات الصّماء؛

-تحسين العمليات الفلاحية الأخرى، إذ من الملاحظ أن هناك ترابط قوي بين درجة المكننة وبين استخدام الوسائل الفنية الأخرى وقبول الإرشاد الفلاحي؛

-قوة وتشعب الروابط التأثيرية للقطاع الفلاحي في علاقته بالقطاعات الأخرى، حيث تتناسب ودرجة تطّور وسائل وتقنيات الإنتاج فيه.

كما يعتمد استخدام المكننة الفلاحية على ثلاثة عوامل [2] :

-مدى كبر حجم المزرعة الذي لا يعيق استخدام الآلات الحديثة؛

-مدى توفّر رؤوس الأموال للحصول على الماكينات؛

-مدى إدراك الفلاحين واستعدادهم لاستعمال هذه الأساليب الجديدة.

---

[1]- زبيري رابح، **الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص 217 .

[2]- زكي إبراهيم عبد الرحمان، **الموارد الاقتصادية**، دار الجامعات المصرية، مصر، 1976، ص 48 .

الفرع الثاني : استخدام الأسمدة

الأسمدة مواد تنحل في الماء وتضاف إلى التربة الزراعية للحصول على محصول أوفر وأجود، فهي تعتبر عنصرا ضروريا لكل زراعة متطّورة، كما أّنها أهّم العوامل لزيادة الإنتاج، إذ أن تكثيف الإنتاج الزراعي يتطلّب الرفع من خصوبة التربة الزراعية، واستعمال الأسمدة قد يرفع من درجة خصوبة التربة، وبالتالي الرفع من مردوديتها.

فمنها الأسمدة العضوية التي تعمل على تحسين الصفات الطبيعية للتربة وتزيد من خصوبتها، وتكون إّما أن تكون من مصدر نباتي أو حيواني أو كليهما، وهناك الأسمدة الكيماوية التي تحتوي على عنصر واحد أو على مجموعة من العناصر الغذائية، حيث تمّد التربة الزراعية بعناصر يحتاج إليها نمو النبات مثل البوتاسيوم، الآزوت، الفسفور، كما أّنها تؤدي لحدوث تفاعلات كيميائية في التربة الزراعية ينتج عنها مواد تعّوض التربة عّما فقدته نتيجة زراعتها المتكررة، وتتميز أيضا بسهولة استعمالها وسرعة استفادة النبات منها.

كما أن معظم الدراسات أثبتت أن تكاليف تسميد الأراضي بالأسمدة لا تتجاوز 10% من جملة تكاليف الإنتاج، بينما يشّكل التسميد 50 % من كفاءة الإنتاج، ولا تقتصر أهمية التسميد على زيادة الإنتاج فقط كما هو شائع لدى أغلب الفلاحين، بل تعمل أيضا على تحسين صفاته، فقد ثبت أن العناية بالتسميد يمكن أن ترفع نسبة البروتين في القمح[1] .

يعّد استعمال الأسمدة العضوية في الزراعة الجزائرية محدودا جّدا، ويكاد يقتصر على زراعة الخضر، أّما استعمالها في زراعة الحبوب فهو ضئيل بحسب عدد مزارع الحبوب، وهذا يرجع إلى سوء استغلال مخلّفات الثروة الحيوانية التي تشكل المصدر الرئيسي لهذا النوع من الأسمدة، وكذا نقص الوعي بأهّمية بقايا النباتات كسماد عضوي وغياب التسميد الأخضر.

[1]– عماري زهير، مرجع سبق ذكره، ص 147.

الجهة الوحيدة والمخّولة لإنتاج الأسمدة الكيماوية في الجزائر هو مجمع "أسميدال" نظرا للضرورة الأمنية، كما يقوم بتوزيعها وتخزينها بالإضافة إلى عمليات التجارة الخارجية [1].

الفرع الثالث : الثروة الحيوانية

توفر الثروة الحيوانية يعتبر من مقّومات التنمية الفلاحية، إذ أّنها تؤّدي أدوارا كثيرة أهّمها[2]:

-توفير فرص العمل للفلاح ولأفراد أسرته؛

-دورها كمستودع للثروة؛

-شكل من أشكال التأمين؛

-إعادة تدويرها للمخلفات وبقايا المحاصيل أو الصناعات الفلاحية؛

-تحسينها لبنية التربة وخصوبتها؛

- الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع الغذائية الرئيسية كاللحوم والحليب والبيض، مّما يساهم في إرساء الأمن الغذائي.

الفرع الرابع : الموارد المالية

يعتبر التمويل أداة مهّمة وضرورية للعملية الإنتاجية، حيث يساهم في إنعاش القطاع الفلاحي، كما يسمح توفّر الأموال اللازمة باقتناء مستلزمات عملية الإنتاج، وكذلك الاستمرار في المشاريع الفلاحية والتوسع فيها [3].

---

[1]- المرجع نفسه، ص 148.

[2]- عماري زهير، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[3]- نظر في ذلك المبحث الأول من الفصل الثاني، حيث تّم التطّرق بشيء من التفصيل للتمويل الفلاحي، لذا لم يكن الحديث مطّولا في هذا الموضع.

المبحث الثالث: دور القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية

يؤدي القطاع الفلاحي دورا مهما في عملية التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي سيتم الوقوف عليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: الدور الاقتصادي للقطاع الفلاحي

تؤثر الفلاحة اقتصاديا على مختلف القطاعات الإنتاجية الأخرى بالمجتمع، إضافة إلى أن هذا التأثير لا يقتصر على المجتمعات الفلاحية أو الريفية التي يقوم سكانها بممارسة النشاط الفلاحي، بل يتعداها إلى باقي التجمعات البشرية الحضرية منها والقروية، ومن الوظائف الاقتصادية للفلاحة نوضحه فيما يلي.

الفرع الأول: تكوين الناتج المحلي الخام

تساهم الفلاحة كغيرها من الأنشطة الأخرى في خلق القيمة المضافة الكلية في الاقتصاد القومي للبلد، فهي تؤثر على نمو إجمالي الناتج القومي لبلد ما، ويمكن أن تقاس مدى أهمية هذه المساهمة طبقا لمؤشر نسبة القيمة المضافة المتولدة في هذا النشاط إلى إجمالي الناتج المحل.

فتقل هذه النسبة كلما زاد تطور الاقتصاد القومي وزادت الإنتاجية في القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وهذا ما يحدث في الدول الصناعية المتقدمة.

بمعنى آخر، أن هذه النسبة مرتفعة في الدول النامية ومنخفضة جدا في الدول المتقدمة، كما أنها تختلف في نفس الدولة من مرحلة تطور معينة للاقتصاد القومي إلى مرحلة أخرى [1].

[1]– أبو السعود محمد فوزي، نعمة الله أحمد رمضان و عايد عفاف عبد العزيز، **الموارد واقتصادياتها**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، (دون ذكر السنة) ، ص 265 .

الفرع الثاني: توفير الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي

يعرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه: " حصول كل الناس في البلد المعني وفي كل الأوقات على غذاء كاف لحياة نشيطة وسليمة، وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله" [1] ، و تعرفه المنظمة العالمية للغذاء والزراعة (الفاو) بأنه " توفر الإمكانية الفيزيائية والاقتصادية والاجتماعية لكافة البشر للحصول على الغذاء الكافي والصحي الذي يؤمن العناصر الغذائية الضرورية للقيام بفعاليات الحياة الصحية ". فالأمن الغذائي يتطلب توفر الجوانب التالية [2]:

-توفر كميات كافية من الغذاء بنوعية جيدة؛

-توفر إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد والأسر؛

-توفر شروط التغذية الجيدة بما فيها الوجبات المنتظمة، الصحية، الماء النظيف، الشروط الصحية والصحة العامة.

إن مفهوم الأمن الغذائي يقوم على ثلاثة مرتكزات هي [3]:

-وفرة السلع الغذائية؛

-وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم؛

-أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

---

[1]- الونداوي نشأة مجيد حسن، **التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل العوامل الداخلية والخارجية والبيئية**، مجلة تكريت للعوم الإدارية والاقتصادية (المجلد 6 ، العدد 20)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2010، ص 144.

[2]- عمراني سفيان، معطى الله خير الدين، **الإصلاحات الفلاحية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر- دراسة نقدية**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث والدراسات، فلسطين 2015، ص14.

[3]- المرجع نفسه، ص 16.

يتعدى مفهوم الأمن الغذائي مفهوم الاكتفاء الذاتي، هذا الأخير يمثل سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا، فدرجة الاكتفاء الذاتي تقيس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي، سواء تم إنتاجه محليا أو تم استيراده من الخارج، لذلك فهي تقيس درجة الاعتماد على الذات، وعندما تساوي 100 % نقول أنه تحقق الاكتفاء الذاتي، ويحدث هذا عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك، كما أنه يحدث عدم الاكتفاء الذاتي عندما يزيد المتاح للاستهلاك عن الإنتاج المحلي، ويسمى العجز الغذائي أو الفجوة الغذائية [1].

للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في تحقيق ذلك، إذ يقوم بتوفير السلع الفلاحية الغذائية النباتية والحيوانية، سواء من خلال التوسع الرأسي أو الأفقي، حيث يؤدي كل منهما إلى زيادة حجم الناتج من السلع الفلاحية لمقابلة الطلب المتزايد عليها، سواء من الناحية الكمية أو النوعية.

كما أن التوسع في القطاع الفلاحي يساهم في ارتفاع دخول الفلاحين، وبالتالي زيادة الطلب على المواد الغذائية لاسيما وأن مرونة الطلب الدخلية في مثل هذه الاقتصاديات مرتفعة جدا، ولهذا يتعين أن تكون الزيادة المتحققة في الإنتاج الفلاحي بمعدلات أعلى من معدلات الزيادة في الطلب على الغذاء، كما أن التوسع في الإنتاج الفلاحي يجب أن يواجه الزيادة الحاصلة في السكان، وكذلك الزيادة الحاصلة في الدخول الناجمة عن التنمية الاقتصادية عموما والفلاحية بشكل خاص [2].

وفي هذا الإطار، يمكن أن يساهم القطاع الفلاحي في إحداث ثلاثة مستويات للأمن الغذائي [3]:

---

[1]– عمراني سفيان، معطى الله خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2]– القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 166.

[3]– إبراهيم مصطفى، نعمة الله أحمد رمضان، غزلان محمد عزت محمد و محمد أسامة أحمد، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 196 .

أ-**مستوى الكفاف :** يتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة، ويتوافق مستوى الكفاف مع مفهوم حد الفقر إذا ما قورن مستوى الدخل بالإمكانيات المتوفرة للحصول على الحد الأدنى من الغذاء، ويُعبر مستوى الكفاف من الغذاء عن البعد الاستهلاكي لمشكلة الأمن الغذائي.

ب-**المستويات الوسطى :** تتمثل في المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف ولا يصل إلى المستوى المحتمل، ويعبر هذا المستوى عن القدرة على التخلص من سوء التغذية، ويتم ذلك عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع.

ج-**المستوى المحتمل :** يتمثل في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية، أي كفالة الحد الأدنى المرغوب فيه من السعرات الحرارية وفقا للمعايير الدولية.

على هذا الأساس، يحدث الوضع الغذائي غير الآمن المؤقت عندما يكون الناس غير قادرين على الحصول على غذاء كاف مؤقتا، والأسباب الشائعة لهذا الوضع هو الكوارث الطبيعية كالجفاف، الحروب، الفيضانات، الحشرات، عدم استقرار الغذاء، فقدان فرص العمل وانخفاض الأجور... [1] ، بينما الوضع الغذائي غير الآمن المزمن هو مشكلة متجذرة وواسعة الانتشار، تحصل عندمـــا تعاني العائلات من فشل مزمن في الحصول على غذاء كاف، وهذا الوضع يزيد من تعرض الناس لمشاكل عديدة، إذ يمكن أن يساهم في تخفيض انتاجية العامل ويثبط النمو

[1]- القريشي محمد صالح تركي، **علم اقتصاد التنمية**،ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 288.

الاقتصادي، ويعيق جهود العائلات والدول من أجل التخلص من الفقر، كما قد تهدد استقرار الحكومات من خلال حدوث اختلالات في الأمن [1].

الفرع الثالث: توفير مناصب الشغل

يوفر القطاع الفلاحي فرصا كبيرة للعمل، خاصة أنه لا يتطلب سوى الحد الأدنى من المهارات مقارنة بأنشطة العمل الأخرى، بحيث يظهر العمل بهذا المجال في صورتين، الأولى تتمثل في العمالة المباشرة، أي العاملين المشتغلين في الوحدات الإنتاجية، والثانية تمثل في العمالة غير المباشرة، وهم العمال في الصناعات التحويلية للمحاصيل الفلاحية أي التصنيع الفلاحي الغذائي، صناعة المعدات الفلاحية كالعتاد الأسمدة، والتسويق للمواد الفلاحية.

تهدف التنمية الفلاحية إلى توفير فرص العمل للمشتغلين بالفلاحة وفي مجال تخصصها، فهي بذلك تؤثر بشكل كبير في زيادة الدخل للعامل والمجتمع، وخاصة إذا كانت العمالة الفلاحية لها تدريب ومعرفة باستخدام وسائل العمل، كما تتم عملية إضافة فرص العمل بالتوسع الأفقي في زراعة أراضي جديدة وإقامة مشاريع لها علاقة بالفلاحة، أو رفع إنتاجية العامل من خلال التدريب واكتساب التقنيات الحديثة، كما يمكن الاستفادة منها في القطاعات الأخرى من خلال فائض الأيدي العاملة في الفلاحة [2].

إن تنمية القطاع الفلاحي من خلال تنفيذ سياسة فلاحية فعالة باستخدام الموارد المتاحة والآلات والتقنيات الحديثة، يمكن من تحقيق كفاءة إنتاجية عالية للعمل في القطاع الفلاحي،

---

[1]– المرجع نفسه، ص 289 .

[2]– راتول محمد، مداحي محمد، **دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة والتقليل من حدة البطالة–حالة الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، الملتقى الدولي الثالث حول **استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** المنعقد يومي 15–16 نوفمبر 2011 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 9 .

ويساهم في توفير حجم من العمالة للقطاعات الإنتاجية الأخرى كالقطاع الصناعي والتجاري والخدماتي، وذلك عند تقلص حاجة الفلاحة إلى اليد العاملة وانتشار البطالة المقنعة بسبب العمل الموسمي، مما يساهم في تلبية حاجة القطاعات الأخرى التي تحتاج عملية التنمية فيها إلى التوسع في اليد العاملة.

وأثبتت التجربة التاريخية بأن الفلاحة مثلت المصدر الأساسي للأيدي العاملة التي توفرت لتطوير القطاعات الأخرى منذ الثورة الصناعية وحتى الآن، الأمر الذي يؤكد أن نسبة المشتغلين في القطاع الفلاحي من مجموع المشتغلين في الاقتصاد تقل مع استمرارية العمل من أجل تحقيق التنمية، وأن هذه النسبة تنخفض إلى حد كبير بعد تحقيق هذه العملية، أي في حالة تحقيق التقدم الاقتصادي تصل العمالة الفلاحية إلى مستويات منخفضة جدا في الدول المتقدمة لصالح زيادة نسبة العاملين في القطاعات الأخرى، وبالذات الصناعة التحويلية والخدمات، وانسجاما مع مقتضيات التطور ومتطلباته [1].

الفرع الرابع : دعم التنمية الصناعية

إن أهمية القطاع الفلاحي تنبع من مساهمته الكبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث يلعب القطاع الفلاحي الدور الأكبر في توفير المواد الخام للقطاع الصناعي وخاصة للصناعات الغذائية والنسيجية وغيرها، وهذا ما يؤدي إلى تطوير الصناعة وتوسيعها وتعزيز الروابط بينها وبين الفلاحة، كما أن توفر المواد الأولية يغني عن الحاجة إلى الاستيراد وتحمل التكاليف الباهظة من قبل الاقتصاد ككل والصناعة بشكل خاص، وبالتالي يوفر النقد الأجنبي للبلد، لهذا

[1]– فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، الطبعة 1 ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2004، ص 119 .

فإن القطاع الفلاحي يساهم بشكل أساسي وفعال في تطوير تنمية الصناعة من خلال توفير المواد الخام لها.

وفي سياق آخر، فإن التوسع في القطاع الفلاحي يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية، وهذا يمثل حافزا على توسيع الطلب على السلع المصنعة، وبالتالي توسيع حجم السوق المحلي للسلع، الأمر الذي يشجع القطاع الصناعي على توفير جميع المستلزمات التي يحتاجها القطاع الفلاحي كالأسمدة والمبيدات والآلات والمعدات الفلاحية، كما أن نقل الإنتاج الفلاحي إلى مختلف مناطق البلد سوف يعمل على توسيع وتطوير وسائل النقل والاتصالات، وكذلك الحال عند نقل السلع المصنعة إلى المناطق الريفية، مما يساهم في توسيع ونمو القطاع الصناعي ذاته، زيادة على ذلك، تقوم الصناعة بإنتاج وتوفير الطاقة الكهربائية التي يستخدمها القطاع الفلاحي في الإنتاج، وهذا ما يساهم في تطوير وتوسيع الإنتاج، وبالتالي تحسين مستوى حياة المجتمع، وبهذا فان تطور الصناعة يساهم في تطور الفلاحة [1].

الفرع الخامس : إنعاش التجارة الخارجية وتمويل التنمية

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية في توفير العملات الأجنبية من التصدير، إذ يتركز عادة على عدد محدود من السلع الفلاحية، وبهذا فإن الفائض الفلاحي المصدر إلى الخارج يولد النقد الأجنبي، مما يساهم في تلبية احتياجات التنمية من استيراد السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج إلى جانب السلع الاستهلاكية، وعليه فإن الطريقة الأفضل لتكوين رأس المال تكون عبر زيادة العوائد من الصادرات الفلاحية [2].

[1]– القريشي مدحت، مرجع سبق ذكره، ص ص 168–170 .

[2]– المرجع نفسه، ص 167 .

فالسبب الرئيسي في ظاهرة الاعتماد الشديد للعديد من الدول على التجارة الخارجية لهذا النشاط سببه الهياكل الاقتصادية المتخصصة التي ورثتها هذه الدول اليوم، وهو ما يتجلى في كل من الصادرات والواردات من المنتجات الفلاحية، ويفسر ذلك على أن التخصص في هيكل الإنتاج الفلاحي يعني الاقتصار على محصول أو عدد قليل من المحاصيل، حيث تمثل المصدر الرئيسي لحصيلة النقد الأجنبي، بالإضافة إلى الاعتماد على الخارج في الحصول على منتجات ومحاصيل أخرى كثيرة لا تنتج محليا كالاعتماد على واردات الغذاء مثلا، وبهذا فالتخصص دافع للاعتماد على الخارج في جانب الصادرات والواردات، ولا شك أن هذا المبدأ يستقيم تماما مع فكرة "المزايا النسبية" وقيام التجارة الدولية بتعظيم النفع المشترك لأطراف التبادل، ولعل هذا السبب الذي كان حجة أنصار تحرير التجارة وتخفيض الحواجز الجمركية والتخلص من الحواجز غير الجمركية لتبادل السلع والخدمات بين دول العالم وأقاليمه المختلفة [1].

وعلى هذا الأساس، يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في توفير الموارد النقدية واستخدامها في توفير الاحتياجات الأساسية للتنمية، وذلك من خلال التوسع في إنتاج المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية من ميزات نسبية في إنتاج بعض المحاصيل الفلاحية وتوجيهها لأغراض التصدير [2].

كما أن نمو وتوسع القطاع الفلاحي يساهم في زيادة دخول الفلاحين والعاملين في هذا القطاع، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة عوائد الحكومة من الضرائب المفروضة على الأرض وعلى دخول الفلاحين [3].

---

[1]– أبو السعود محمد فوزي، نعمة الله أحمد رمضان و عايد عفاف عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 271.

[2]– غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3]– القريشي مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 168 .

للفلاحة دورا في تحقيق نسبة من التمويل الوطني للتنمية الاقتصادية، ففي دول العالم الثالث يتحقق انتقال الإدخار الفلاحي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى سواء عن طريق الضرائب أو الرسم على الصادرات، فبالنسبة للدول التي تلجأ إلى فرض رسوم على الصادرات الفلاحية، هذه الآلية تسمح لها بتحقيق مداخيل، وخاصة عندما تكون هذه الصادرات معتبرة بالنسبة لإجمالي الصادرات الوطنية .

المطلب الثاني : الدور الاجتماعي للقطاع الفلاحي

تؤثر الفلاحة على الحياة الاجتماعية للسكان بالقرى والأرياف، إذ لا يقتصر هذا التأثير على المناطق الفلاحية وحدها، بل يمتد إلى كافة المدن والمناطق السكانية، ويشمل هذا التأثير الجوانب التالية [1]:

الفرع الأول : المساهمة في تقليص معدلات الفقر

للفلاحة سجل حافل وراسخ كأداة لتقليص الفقر، بحيث يحقق النمو الفلاحي تحسينات كبيـــرة لأفقر السكان ولاسيما في أفقر الاقتصاديات الأكثر اعتمادا على الفلاحة، ويتبين من التقديرات المشتركة بين مختلف البلدان أن لنمو إجمالي الناتج المحلي الناشئ عن قطاع الفلاحة فعالية في تقليص الفقر تعادل على الأقل ثلثي فعالية النمو الناشئ عن القطاعات غير الفلاحية.

ومثال ذلك أن إحدى الدراسات تبين أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1 % بسبب الفلاحة يزيد نفقات 30 % من الفقراء مالا يقل عن 2,5 مرة مقارنة بالنمو الذي تحققه سائر قطاعات الاقتصاد، كما تكشف دراسة أخرى على أنه بفضل النمو الفلاحي نقُص عدد الفقراء

[1]- عماري زهير ، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-49 .

الذين يعيشون على دولار واحد يوميا بـــ 2,3 مرة مقارنة بالنمو الذي تحققه القطاعات غير الفلاحية.

الفرع الثاني : تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر

تتأثر المدن والمراكز الحضرية بالنصيب الأوفر من مشاريع التنمية في مختلف البلدان وخاصة في الدول المتخلفة والنامية، وقد نتج عن ذلك وجود تباين واضح بين مستويات التنمية في المدن والأرياف، ومما لا شك فيه أن تطوير الفلاحة والاهتمام بها سيؤدي إلى تنفيذ العديد من المشاريع التنموية الفلاحية في المناطق الريفية، مما يساهم في العمل على تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر.

الفرع الثالث: توفير الخدمات الأساسية في القرى

عندما تكون الجهود موجهة نحو تطوير الفلاحة في القرى، فإن ذلك لن يكون قاصرا على الإنتاج الفلاحي وما يرتبط به من مشاريع، بل أن السكان الفلاحيين سينالهم نصيبهم من هذا التطوير والمتمثل فيما سيتم استحداثه أو توفيره من خدمات أو تحسين للخدمات القائمة، ومثال ذلك الخدمات التعليمية والصحية وخدمات الطرق والكهرباء والمياه والاتصال وغيرها من الخدمات الضرورية اللازمة لاستحداث التنمية الفلاحية والريفية المطلوبة في القرى.

الفرع االرابع: الحفاظ على العادات والتقاليد القروية

تتصف المجتمعات القروية بسمات ثقافية مميزة، من أهمها التمسك بالعادات والتقاليد الحميدة وعـــدم التخلي عنها، خاصة ما يرتبط منها بشخصية المجتمع الدينية والاجتماعية، ومما يساهم في تعزيز هذه الصفة تشجيع الفلاحة والفلاحين وتنفيذ مشاريع تنموية ريفية تدفعهم نحو الاستقرار بقراهم وزيادة ارتباطهم بالأرض الفلاحية والعمل الفلاحي، وهذا بدوره يساعد في

الحفاظ على العادات والتقاليد القروية وخاصة المرغوبة منها وذات العلاقة بالحفاظ على هوية المجتمع الثقافية والدينية، وبالتالي التقليل من الآثار السلبية للحملات الثقافية الأجنبية المخالفة لعقائد المجتمع وعاداته وتقاليده.

المطلب الثالث : الدور البيئي للقطاع الفلاحي

الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها من الأولويات التي تسعى المجتمعات إلى تحقيقها، بسبب ارتفاع المخاطر التي يتعرض لها الفرد نتيجة تدهور البيئة، فالفلاحة تساهم وبشكل كبير في تحقيق التوازن البيئي، ومن الآثار الإيجابية للفلاحة على البيئة، الحد من التلوث من خلال زيادة الغطاء النباتي والحد من التصحر بزراعة الغابات وغرس الأشجار، أو أن تساعد الفلاحة في مكافحة الاحتباس الحراري، لكونها مجال لصرف الكربون من خلال الغطاء النباتي أو التربة التي تملك قدرة قصوى للتخزين، كما بعض السلبيات الناتجة عن الاستخـــدام غير المتقـــن للموارد الفلاحية، مما يستوجب تطبيق أساليب التنمية الفلاحية المستدامة، والتي من شأنها الحفاظ على الموارد وعدم استنزافها، وفيما يلي من الفروع، سنتطرق إلى التنمية الفلاحية المستدامة وأهدافها وكذا آليات تحقيقها.

الفرع الأول : مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة

إن مفهوم التنمية الفلاحية اتسع ليشمل بالإضافة إلى البعد الاقتصادي والاجتماعي ضرورة مراعاة البعد البيئي، ومن ثم أصبح هذا المفهوم هو التنمية الفلاحية المستدامة، فلقد تعددت التعاريف بشأنها، وفيما يلي بعض التعاريف الواردة حول مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة:

-تعرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO ، التنمية الفلاحية المستدامة على أنها: " إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية، وتوجيه التغييرات المؤسسية والتقنية نحو تلبية المتطلبات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمستقبلية، فمثل هذه الإستراتيجية يجب أن تعمل على صيانة الموارد الأرضية والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية وعدم تدهور البيئة، كما يجب أن تكون ملائمة تقنيا ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا" [1].

من خلال التعريف، تركز مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة حول أهم الموارد الطبيعية التي تدخل ضمن إطار وهدف الاستدامة، وهي الموارد الأرضية والمائية، المورثات النباتية والحيوانية التي تحافظ على توازن البيئة وعدم تدهورها.

-تعرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية التنمية الفلاحية المستدامة بأنها : " هي إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية، وبمنظور أشمل، فهي التنمية التي يتم عبرها " [2]:

- ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية مع إنتاج وتوفير منتجات فلاحية أخرى؛

- توفير فرص عمل مستمرة ودخل كاف، بما يضمن بيئة عمل وحياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الفلاحي؛

---

[1]- الأشرم محمود، **التنمية الزراعية المستدامة**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007، ص 50 .

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007 "** ، الخرطوم، السودان، 2008، ص 38 .

– حفظ وصيانة وتنمية القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية والموارد المتجددة، من غير الإخلال بالدورات الايكولوجية الأساسية والتوازن الطبيعي وتدمير الموروثات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الريفية والتلوث البيئي؛

– تقليل هشاشة القطاع الفلاحي للعوامل الطبيعية والاقتصادية السيئة والمخاطر الأخرى، وذلك لتقليل الآثار السالبة، ومن ثم دعم وتنمية الاعتماد على الذات.

يشير هذا التعريف إلى ضرورة العدالة بين الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة، وهذا بالحفاظ على الموارد الطبيعية الفلاحية المتاحة، مما يضمن تحقيق تنمية فلاحية مستدامة.

– " التنمية الفلاحية المستدامة هي مجموعة الإجراءات والسياسات التي تُقدم لتغيير بنيان وهيكل القطاع الفلاحي بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الفلاحية، وأيضا تحقيق زيادة في الانتاج والانتاجية الفلاحية، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني، وتحقيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع في الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة" [1] .

وعلى هذا الأساس، تتصف التنمية الفلاحية بالاستدامة عندما تسعى إلى تلبية الاحتياجات الغذائية للأجيال الحالية واللاحقة، وتعمل على توفير فرص عمل مستدامة ولائقة، كما يجب أن تكون إنسانية تعتمد على منهج علمي شامل، مع المحافظة على القدرات الانتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية ومستوى تجديدها، بمعنى أن تكون سليمة من الناحية الايكولوجية.

[1]– أبو النصر بهجت محمد، **دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية**، المؤتمر الدولي حول **التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي** المنعقد خلال الفترة (14 – 16) أكتوبر 2003، عمان، الأردن، ص 4 .

ويمكن لهذه المعايير المختلفة أن تتعارض، فقد يحدث تعارض بين الحاجات الحالية والمستقبلية، وأيضا بين تلبية الحاجات الفورية والمحافظة على قاعدة الموارد، كما قد يسعى الفلاح إلى الحصول على دخل مرتفع من خلال رفع أسعار منتجاته الفلاحية، في حين تُعطي الحكومة الأولوية لتوفير قدر كاف من الغذاء بأسعار في متناول أفراد المجتمع، وسيلزم دائما الاختيار بين البدائل المتاحة في ظل المصالح المتعارضة.

وفي التنمية الفلاحية كثيرا ما تقع زيادة الإنتاج على رأس سلم الأولويات، إلا أن هناك حد أعلى لإنتاج الأنظمة البيئية، وإذا تجاوزنا هذا الحد فسيتآكل النظام البيئي وينهار تدريجيا، مما يستوجب المحافظة على التوازن من الناحية البيئية [1].

الفرع الثاني : أهداف التنمية الفلاحية المستدامة

تتمثل الأهداف العامة للتنمية الفلاحية المستدامة في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أ. **الأهداف الاقتصادية:**

تتمثل الأهداف العامة لإستراتيجية التنمية الفلاحية المستدامة على الصعيد الاقتصـــادي في[2]:

-توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لعمل القطاع الخاص للقيام بدور أكثر فاعية في التنمية الفلاحية والاستثمار في القطاع الفلاحي؛

-زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج وتقديم الدعم الفني والحوافز المادية للتوسع في إنتاج السلع ذات المردود المرتف؛

---

[1]- أبو منديل غسان، **واقع الثروة الحيوانية في الأراضي الفلسطينية**"، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي 2010 ، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين، 2012، ص 70 .

[2]- عارف جواد سعد، **التخطيط والتنمية الزراعية** ، الطبعة 1 ،دار الراية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2010، ص ص 96- 97 .

-زيادة كفاءة الزراعة المطرية بتنويع النظام المحصولي و إدخال زراعات عالية القيمة، وتعزيز التكامل بين الإنتاجين الحيواني والنباتي؛

-وضع أهداف إستراتيجية للنهوض بمجال المراعي والأعلاف كحماية المراعي وتنظيم الرعي، وأيضا تطوير المناطق الرعوية؛

-توفير فرص ومجالات عمل جديدة في القطاع الفلاحي.

-موازنة العرض من الانتاج المحلي مع الطلب في الأسواق، مع العمل على حماية المنتجات المحلية من المنافسة غير المشروعة، وبالتالي تحسين القدرة التنافسية للمنتجات في السوق المحلي والأسواق التصديرية، بهدف تشجيع الإنتاج لغايات التصنيع والتصدير؛

-الاستثمار في الصناعات الفلاحية من خلال تخصيص الأراضي المطلوبة لإقامة هذه الصناعات مقابل إيجار رمزي، وتوفير الخدمات الأساسية لمواقع هذه الصناعات من مياه وكهرباء وطرق، بالإضافة إلى منحها الإعفاءات الضرورية؛

-زيادة الناتج الفلاحي ورفع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي؛

-تحسين البحوث والمختبرات المتعلقة بتربية الحيوانات وتطويرها، وزيادة دخول المربين؛

-وضع بنك معطيات للمعلومات والإحصائيات الفلاحية، بحيث تعكس البيانات الفلاحية من حيث دقتها وشمولها الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للموارد أو المحاصيل التي تتناولها؛

-تطوير البنى التحتية والخدمات التسويقية، وذلك بوضع سياسات فعالة لتسويق المنتوجات الفلاحية.

ب. الأهداف الاجتماعية:

تكمن الأهداف الاجتماعية لإستراتيجية التنمية الفلاحية المستدامة في النقاط التالية [1]:

-الحد من الهجرة الريفية، ووضع برامج خاصة لتمويل المشاريع الأسرية؛

-زيادة مساهمة المرأة في التنمية الفلاحية، مع خلق فرص عمل لسكان الريف وخاصة النساء؛

-إعادة توزيع عوائد التنمية لصالح سكان الريف من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.

ج. الأهداف البيئية :

بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، هناك أهداف بيئية تسعى إلى تحقيقها التنمية الفلاحية المستدامة أهمها [2]:

-المحافظة على الموارد الأرضية والمائية والغطاء النباتي، واستغلالها ضمن حدود قدرتها على التجدد من أجل إدامة قدراتها الإنتاجية، وتمكينها من المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛

-زيادة مساحة الأراضي المستغلة فلاحيا، واستصلاح أراضي جديدة كالأراضي الصخرية والمنحدرة، وبالتالي محاولة دعم الفلاحة الجبلية؛

-حماية البيئة من خلال مراقبة التغيرات البيئة ومكافحة التصحر؛

-تحسين قدرات قطاع الفلاحة على تدارك التداعيات البيئية المحتملة واستيعاب نواتجها؛

-المحافظة على التنوع الحيوي النباتي واستغلاله في أنظمة الإنتاج المختلفة، والتوسع بإقامة المحميات الطبيعية الرعوية، وتطوير النظم الفلاحية؛

-تحسين الصفات الإنتاجية للموارد الحيوانية، مما يعمل على زيادة إنتاجيتها وتحسين النوعيـــة؛

-وضع وتنفيذ برامج للاستخدام الآمن للمبيدات؛

---

[1]- عارف جواد سعد، **التخطيط والتنمية الزراعية**، مرجع سبق ذكره، ص 97 .

[2]- عارف جواد سعد، **التخطيط والتنمية الزراعية**، مرجع سبق ذكره، ، ص ص 97، 98 .

-النهوض بمجال الصحة الحيوانية، من خلال وضع برامج للمسوحات للأمراض الوبائية الحيوانية، وتشخيص أمراض الحيوانات، مع رفع كفاءة المحاجر البيطرية والحد من انتقال الأمراض الوافدة، مع وضع خطة طوارئ لمكافحة الأمراض الوبائية.

الفرع الثالث: آليات تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة

في ضوء التحديات المستقبلية للتنمية الفلاحية المستدامة، تم وضع آليات معينة لتعزيز متطلباتها، وذلك في إطار إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025) ونوضح هذه الآليات فيما يلي [1]:

أ. ترشيد استخدام الثروة المائية :

يعد المورد المائي أهم عنصر في محددات التنمية الفلاحية المستدامة، ويتجسد ذلك من خلال تحسين إدارة وصيانة الموارد المائية، تنمية التعاون في مجال استثمار الأحواض المائية المشتركة والتوعية المائية من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في القطاع الفلاحة.

ب. تنمية وحماية الأراضي الفلاحية :

ويتم ذلك من خلال اتباع العناصر التالية:

-التوسع الأفقي للبيئات الفلاحية الملائمة، حيث الوفرة النسبية للموارد الأرضية والمائية؛

-المحافظة على البيئة الفلاحية، شاملة الأراضي والغطاء النباتي والحياة البرية؛

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين** (2005-2025) ، جامعة الدول العربية، 2007، ص ص 14-18 .

-الاهتمام بالدراسات والبحوث المشتركة لمكافحة التصحر الحد من تدهور الأراضي؛

-تنسيق السياسات والتشريعات العربية الخاصة باستعمال الأراضي في الأغراض الفلاحية، وكذا الحد من الزحف العمراني والاستخدامات غير الفلاحية والرعي الجائر.

ج. التطوير والتحديث التقني للفلاحة :

يتم التطوير والتحديث التقني للفلاحة بإتباع الأساليب التالية :

-دعم قدرات الفلاحين لتبني وتطبيق التقنيات الحديثة؛

-تدعيم ممارسة التنمية الرأسية للإنتاج الفلاحي من خلال توفير متطلبات التطور والتحديث لقطاعات ونظم الإنتاج والتسويق والخدمات المساندة لها؛

-تنسيق الجهود القطرية، خاصة لتشجيع الابتكار والإبداع في مجالات تطوير تقنيات الفلاحة وحفظ حقوق الملكية؛

-دعم تطوير نظم البحث الفلاحي .

د. بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية :

ويمكن تحقيق ذلك من خلال النقاط التالية:

-الاهتمام ببناء الأطر والكوادر اللازمة لدفع مسارات التنمية الفلاحية المستدامة على مختلف المستويات: الفلاحون، الحرفيون والمهنيون، الباحثون، واضعو السياسات ومتخذو القرارات؛

-توفير بيئة العمل المناسبة للإبداع والارتقاء بالإنتاجية وتحقيق الاستقرار بالقطاع الفلاحي ككل؛

-تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة، من خلال صياغة وتحليل السياسات واتخاذ القرارات، التعامل مع القضايا والمتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة.

ه. تنشيط التجارة الفلاحية كمحرك للتنمية :

هذا بإتباع الاستراتيجيات التالية:

-زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية في الأسواق المحلية للنفاذ إلى الأسواق الخارجية؛

-تنويع الصادرات الفلاحية بما يتفق مع الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية؛

-تشجيع القطاع الخاص على إقامة مشروعات قطرية مشتركة في مجالات التسويق والتصنيع الفلاحي؛

-تطوير الخدمات المساندة للتجارة الخارجية الفلاحية، بما فيها نظم المعلومات التجارية، التمويل، خدمات الموانئ، النقل، التخزين والمنافذ الجمركية لتسهيل التجارة.

و. المساهمة في ازدهار الريف :

يتمثل الاهتمام بالريف والمساهمة في تنميته في الجوانب التالية:

-استحداث برامج وطنية وإقليمية متكاملة موجهة للحد من الفقر في الريف؛

-الاهتمام بالأنشطة الريفية الاقتصادية المولدة للدخل، مع التركيز على تطوير تقنيات مناسبة للاستفادة من النواتج الثانوية للمنتجات الفلاحية؛

-تطوير أداء مؤسسات الدعم للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وبصفة خاصة في مجال التمويل والتسويق، التدريب وتنمية المهارات، تقديم الدعم المباشر في حالات الكوارث؛

-خلق وزيادة فرص العمل بالريف، والتصدي لظاهرة البطالة الموسمية في الفلاحة؛

-دعم مشروعات التنمية الريفية المتكاملة، والارتقاء بمستوى المرافق والخدمات في الوسط الريفي؛

-تصميم وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية المتكاملة القائمة على المشاركة الشعبية؛

-الارتقاء بمستوى التعليم الأساسي في الريف، وإحداث برامج للقضاء على الأمية؛

-دعم وزيادة مشاركة المرأة الريفية في التنمية الفلاحية المستدامة.

ي. الفلاحة المستدامة وبرامج الثورة الخضراء كأسلوب في التنمية الفلاحية المستدامة:

يعتبر أسلوب الفلاحة المستدامة من الأساليب الفلاحية الرفيقة بالبيئة، حيث تعتمد على عدد من الأنماط والعمليات الفلاحية المختلفة التي تحافظ على الموارد الفلاحية، وتعمل على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية بما فيها المياه والتربة والنباتات والحيوانات، كما يعتمد على التكامل النباتي والحيواني في مكوناته المختلفة، بالإضافة إلى تعزيز التنوع الحيوي، وتحسين خصوبة التربة، فمنتجاته الفلاحية آمنة بيئيا وخالية من الكيماويات المختلفة، وبخاصة المبيدات والأسمدة[1]، ومن جهة أخرى، تضمنت برامج الثورة الخضراء إجراءات التحسينات في التقاوي والبذور، والاستفادة من علوم الهندسة الوراثية في توفير سلالات نباتية وحيوانية جيدة، وكذلك تضمنت استحداث مبيدات كيماوية أكثر كفاءة وأقل تأثيرا على الأرض الفلاحية، بالإضافة إلى نظم الري والحرث والتسويق ومؤسسات الخدمات الائتمانية، والأنشطة المساعدة للنشاط الفلاحي.

ومن الجدير بالذكر، ظهرت منذ بداية الستينات في إطار ما يعرف بالثورة الخضراء العديد من الأبحاث، حيث ركزت معظمها على إدخال أصناف محسنة ذات إنتاجية مرتفعة، وخاصة بالنسبة لزراعات القمح والأرز، وقد حققت نتائج مشجعة في العديد من المناطق، حيث تم تسجيل زيادة كبيرة في الإنتاج الكلي لهذه المحاصيل، مع تحقيق نقص ملموس في تكاليف

[1]- عايش محمد، **إعادة استعمال المياه الرمادية في الزراعة المستدامة**، المؤتمر الدولي حول **التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي**، الأردن، يومي (14-16) أكتوبر 2003، ص ص 7- 8 .

الإنتاج، ونشير أن مفهوم الثورة الخضراء لم يقتصر على مجرد إدخال تحسينات تكنولوجية في مجال الفلاحة، ولكنه تضمن أيضا جهود تحسين التربة وزيادة إنتاجية المدخلات الفلاحية [1].

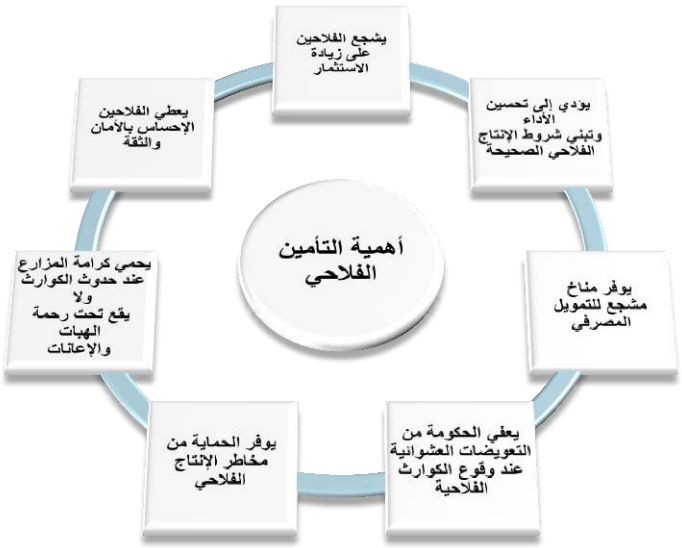
[1]– أبو السعود محمد فوزي، نعمة الله أحمد رمضان و عايد عفاف عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص 283– 284 .

المبحث الرابع : الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين الفلاحي

يراعي التأمين الفلاحي إلى جانب المصلحة الفردية للفلاح، المصلحة العامة، وذلك من خلال كسب الفلاح للطمأنينة، إضافة إلى ذلك فإن التأمين الفلاحي يعمل على تقوية الاقتصاد الوطني وبالتالي يصبح عامل إنتاج وذلك من خلال المحافظة على وسائل الإنتاج الأخرى وبالتالي على المردودية الإقتصادية، فهو يلعب دورا ديناميكيا في الاقتصاد وذلك من خلال تقديم الضمانات لرأس المال والعمل لاستمراريته بتوفير كفالة التعويض عما قد يتعرض له من خسارة.

هناك أهمية مباشرة للتأمين الفلاحي والمتمثلة في تخفيف الخسائر التي يتكبدها الفلاح في المواسم الرديئة وهذا ما يساعد على استقرار دخل الفلاحين مما ينعكس إيجابيا على قطاع الفلاحة وعلى الاقتصاد الوطني، كما تكمن أهميته في نقاط أخرى نوضحها في الشكل الموالي:

الشكل (2-1): أهمية التأمين الفلاحي



المصدر : محمد أبو حيدر ، **وضع الأسس لإطلاق التأمين الزراعي**، مؤتمر التأمينات الاجتماعية للعاملين في قطاع الزراعة والاقتصاد غير النظامي، 4-6 أكتوبر ،2016، بيروت، ص 96 .

المطلب الأول : الأهمية الاقتصادية للتأمين الفلاحي

كلما كانت نسبة قطاع التأمين مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة كلما دل ذلك على أن اقتصادها قوي وحديث، هذا ما جعل فوارق كبيرة تظهر بين البلدان فيما يخص تطور قطاع التأمين والأهمية الاقتصادية له.

يعمل التأمين الفلاحي على دعم التنمية الاقتصادية (والفلاحية) من خلال:

أولا :الدور الاستثماري للتأمين الفلاحي

إن الشركات والمشاريع الاقتصادية في ظل غياب التأمين تحتاج إلى تكوين احتياطات لمواجهة الخسائر المحتملة التي قد تلحق بها، ولكن في ظل وجود نظام التأمين فإن مثل هذه الاحتياطات توجه إلى الاستثمار في مشروعات إنتاجية تعمل على التنمية الاقتصادية، هذا من جهة،[1] ومن جهة أخرى تقوم شركات التأمين بتجميع الأقساط واستثمارها في مجالات متعددة وبهذا تصبح شركات التأمين كوسيط يقوم بجمع الأموال (الأقساط) التي يقدمها المُؤمن لهم لتعيد استثمارها، وفي النهاية يحصل المستفيد على التعويض الذي يتمثل في الأقساط المجمعة مضافا إليها جزء من عائد الاستثمار[2].

ونفس الحال ينطبق على المستثمرات الفلاحية، ففي ظل غياب التأمين الفلاحي تحتاج هي كذلك لتكوين احتياطات لمواجهة الخسائر المتوقعة، وبوجود التأمين الفلاحي توجه هذه الاحتياطات وتحول لاستثمارات في القطاع الفلاحي.

---

[1] – مختار محمد الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، مرجع سبق ذكره ، ص 46 ..

[2] – منير إبراهيم هنيدي، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية، 1999 ، ص-ص : 401 – 402 .

ثانيا :تشجيع قيام المشروعات الاقتصادية والفلاحية المختلفة

إن التأمين يعمل على تشجيع المستثمرين ورجال الأعمال على القيام بالمشاريع الاقتصادية التي تعود بالنفع على المجتمع والتي عادة ما تكون درجة المخاطر بها مرتفعة، وذلك من خلال الحماية التي يقدمها نظام التأمين ضد الخسائر التي تترتب على تحقق الكثير من الأخطار التي يواجهها الأفراد والمشروعات [1] ، ومنه فالتامين الفلاحي يعمل على تشجيع المستثمر الفلاحي للقيام بالمشاريع الفلاحية من خلال الحماية ضد الخسائر المترتبة عن تحقق الخطر ،كما أن عملية التعويض عند تحقق الخطر تساهم في إعادة تشكيل رأس المال المنتج بما يضمن استمرار المشروعات الاقتصادية والفلاحية.

فإنه (التأمين) بذلك يشجع الأفراد والمنشآت بالدخول في مجالات إنتاجية جديدة أو بالتوسع في مجالات إنتاجهم الحالية دون تردد، وبالتالي مساعدتهم في الوصول إلى مزايا الإنتاج الكبير، كما يعمل على زيادة القدرة الإنتاجية [2] لهذه المشروعات.

ثالثا :تكوين رؤوس الأموال

يظهر هذا الدور للتأمين الفلاحي على مستوى السوق المالي، فهو يعمل على تجميع الأموال عن طريق الاحتياطات الفنية، ووجود هذه الأخيرة يفسر دورة الإنتاج العكسية في التأمين، أي تحصيل القسط يكون قبل أداء الخدمة، وبذلك تنشأ تعهدات تجاه المُؤمن لهم، فمن الطبيعي توظيف شركات التأمين لهذه الاحتياطات في صور متعددة (أسهم، سندات وعقارات) وبالتالي

[1] – عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتامين**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ، ص 114 .

[2]-Guy Simonet, la comptabilité des entreprises D'assurance 5eme édition, Paris, 1998, P19.

المساهمة في تمويل مختلف المشاريع المنتجة، في حين تتدخل الدولة في تسيير احتياطات شركات التأمين بتوجيه جزء من أموالها إلى الإقراض العمومي.

رابعا :تدعيم عملية الائتمان

مما لاشك فيه أن اتساع الائتمان في دولة ما، فيه تدعيم للحياة الاقتصادية بها، ويلعب التأمين الفلاحي ولتأمين بصفة عامة في هذا المجال دور أساسي، فمن المؤكد أنه لا يمكن لصاحب المال إقراض ماله إذا لم يطمئن على أن موضوع الضمان غير مهدد بالفناء نتيجة تحقق خطر ما، ويقوم التأمين بتوفير هذا الضمان في حالة تحقق الخطر بالنسبة لموضوع الضمان المشار إليه ومن هنا كانت أهمية دور التأمين في تسهيل واتساع الائتمان.

إن زيادة عمليات التأمين الائتمان في دولة ما هي تدعيم للحياة الاقتصادية بها، فالتأمين الفلاحي يلعب دورا أساسيا ومهما في تسهيل منح القروض الفلاحية التي تعتمد عليها المشاريع التنموية بالقطاع الفلاحي، وذلك من خلال الحماية التي يقدمها لعمليات التمويل التي تقوم بها البنوك سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، فهو يسهل عمليات الائتمان من خلال الضمانات التي يقدمها للموردين، كما يسمح لمكتتبيه بتقديم قروض للزبائن والذي يعد أساسا تأمين القرض الفلاحي الذي يضمن للدائنين حقوق الدفع .

فالتأمين عامل من عوامل الائتمان وضمان الاستثمارات ويتجلى نلك من خلال توفيره لضمانات تجعل المقرضين في أمان على أموالهم كما تسهل للمدين عملية الاقتراض، فالتأمينات وسيلة تساعد على تحقيق الائتمان لكي يحصل كل طرف على حقه كاملا[1].

خامسا :الدور الادخاري

يعتبر التأمين أحد أهم أدوات تجميع المدخرات، حيث يعتبر التأمين على الانتاج الفلاحي وسيلة

[1] رمضان أبو السعود، **التأمينات الشخصية والعينية**، منشأة المعارف، الإسكندرية ،1995، ص ص 16-17.

ادخارية خصوصا في الدول النامية نظراً لما يميز التأمين من صغر أقساطه نسبيا، تجعل بمقدور الكثير من الفلاحين في أغلب الدول التي تتميز بانخفاض مستوى الدخل للادخار للمستقبل من خلال التأمين، باعتباره ادخاراً إجبارياً وأقل عرضة لخطر التوقف عن الادخار أو سحب ما تكَون من مدخرات.

سادسا :المساهمة في توسيع نطاق العمالة والتوظيف

يعمل التأمين بقطاعاته المختلفة على امتصاص جزء كبير من العمالة في المجتمع ذلك بأن التوسع في التأمين يقتضي توفر حد أدنى من العمالة بأنواعها المختلفة، فنية وإدارية ومهنية في فروعه المختلفة[1] من تأمين فلاحي وغيره من الفروع، من إداريين ومهندسين وعمال في المراكز الرئيسية للشركات وفروعها ووكلاتها المختلفة بما يساهم في توسيع مجال التوظيف والعمالة.

سابعا: أثر التأمين الفلاحي على المستثمرة الفلاحية

يظهر أثر التأمين في القطاع الفلاحي من خلال فرع التأمين الفلاحي، حيث تفرض شركات التأمين بعض الإجراءات الوقائية من قبل الفلاح (المؤمن له) والتي تحول دون حدوث أخطار على المواشي أو على المحاصيل الزراعية كإلزامه باستخدام المبيدات الحشرية، الأمر الذي يمنع أو يخفف من الخسائر في المحاصيل الزراعية وهو ما ينعكس بدوره على القطاع الصناعي من خلال تزويده بالمواد الأولية اللازمة للصناعات القائمة على الفلاحة.

إن التأمين الفلاحي يشجع الفلاح على استخدام التكنولوجيا في الفلاحة، فمعظم الفلاحين في البلدان النامية يعملون في مساحات محدودة للإنتاج والدخل لا يتجاوز حد الكفاف، ويترددون في استخدام التكنولوجيا خوفا من نواحي عدم اليقين التي ينطوي عليها الارتفاع بمستويات الديون

[1] إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، **مبادئ التأمين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ، ص 115-116 .

والإنفاق، ويأتي دور التأمين الفلاحي في هذا الجانب للفلاح بعدم تحمله أية خسائر مما يشجعه على شراء التكنولوجيا واستخدامها في عمله، كما أن مساهمة التأمين الفلاحي في التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي تظهر من خلال مساهمته في تنفيذ السياسة الزراعية للدولة، فالفلاح يلجأ إلى توزيع محاصيله بغرض حماية نفسه من الخسارة الكبيرة التي قد تلحق به في حال زراعته لمحصول واحد كبير وتعرض هذا المحصول للتلف، كما أنه يعمد إلى زراعة ما يتناسب مع حاجته المادية والغذائية دون الاهتمام إلى المحاصيل الزراعية الإستراتيجية، أما مع توفر التأمين الفلاحي على المحاصيل الزراعية الإستراتيجية فإنه لا يتردد في زراعتها وفقا لخطة الدولة وسياستها الزراعية.

ثامنا : العمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادية :

يلعب التأمين دوراً أساسياً كوسيلة لتحقيق التوازن التلقائي بين العرض والطلب في الاقتصاد القومي، ففي أثناء الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الإجتماعية الإلزامية مما يساعد على زيادة المدخرات الإجبارية بما يحد من الموجة التضخمية –خاصة في الدول النامية– وهذا الإجراء يساعد على التقليل من الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية لأنه يعمل على التقليل من حجم الدخل الممكن التصرف فيه عن طريق اقتطاع قيمة الاشتراكات لمثل هذه التأمينات من دخول الأفراد الذين شملتهم التغطية التأمينية، ومن جهة أخرى فإن من وسائل التحكم في التضخم، زيادة حجم العرض من السلع والخدمات والتي توازي ارتفاع حجم الطلب[1].

[1] Bouzidi abdelmadjid, Comprendre la mutation de l'économie Algérienne, édit, Societé National de Comptabilité SNC, Algre, 1993, P49-50.

وبالتالي يعمل التأمين ونفس الشيء بالنسبة للتأمين الفلاحي على توفير حصيلة معتبرة من الموارد المالية ليعاد استثمارها في مشاريع منتجة مما يزيد من حجم السلع والخدمات المعروضة في السوق والتي تساهم في تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

المطلب الثاني :الأهمية الاجتماعية للتأمين الفلاحي

تتجسد في التأمين الفلاحي عدة منافع اجتماعية من خلال الوظائف الأخلاقية والنفسية التي يقوم بها وينميها لدى الفلاحين.

-يؤدي التأمين وظيفة نفسية تتمثل أساسا في إزالة الخوف وتحقق الأمن والأمان بحيث يصبح الفرد يشعر بالارتياح والاطمئنان على مستقبله الشخصي والأسري والمهني، الأمر الذي يجعله يقبل ويبادر إلى ممارسة نشاطاته بمعنويات مرتفعة تحذوها روح الإبداع، فالتأمين استطاع أن يغير العلاقة بين الشخص والخطر.[1]

-لقد امتد الدور الاجتماعي للتأمين بعيدا حيث أصبحت مؤسسات التأمين تهتم بالتوعية والمساعدة، فلم يبقى دورها يقتصر على تقديم التعويضات المادية عند حدوث الخسائر فقط، بل تعداه إلى تأدية خدمات من شأنها تسهيل حياة المؤمن لهم من خلال استثمارها في مراكز مكافحة الحرائق وسن القوانين المنظمة للمرور لتقليل حوادث النقل والمرور، إضافة إلى إنشاء مراكز للعلاج، وبالموازاة مع كل هذا فقد تم التحكم في التكاليف مما أدى إلى تخفيض أقساط التأمين[2] ، وهو ما يعني استفادة شرائح عريضة من المجتمع بما فيها الفلاح عن طريق التامين الفلاحي.

[1] François Ewald, Jean-Herné Lorenzi, **encyclopédie de L'assurance**, Economica, Paris, 1998, P : 8.
[2] Ecole national d'assurance, **manuel international de l'assurance**, Ed: économica, Paris, 1998, P :11

– لقد أثبت التأمين اليوم قدرته على محاربة ومواجهة بعض المشاكل الاجتماعية الخطيرة والمتفشية بكثرة في مجتمعات اليوم والتي لم تستطع السلطات العمومية القضاء عليها، فبفضل تأمينات الأشخاص مثلا، ترسخت لديهم سلوكات حسنة عن طريق شعورهم بروح المسؤولية واتساع نطاقها وكذا الاحتياط للمستقبل مما ساعد في التصدي لبعض الآفات الاجتماعية الخطيرة كالإجرام والسرقة والإدمان وكافة أعراض الانحراف الاجتماعي[1].

– التأمين في شكله التعاوني يؤدي إلى تماسك المجتمع عن طريق حقيق التحاب والتواد والتآخي بين الأفراد ، كما يساهم في تحصين المجتمع من آثار المصائب والنكبات[2].

أولا :محاربة الفقر

تبرز الأهمية الاجتماعية للتأمين الفلاحي من خلال الدور الذي يلعبه في محاربة الفقر الذي يترتب عن البطالة والمرض والعجز، ويكون ذلك عن طريق التأمين الاجتماعي، أو الخسارة في الممتلكات بسبب الحريق أو السرقة أو عن طريق التأمين التجاري مما جعل بعض الدول تعمل على تنظيمه وتشجيعه بإعفاء أقساطه من الضرائب أو تخفيف معدلات الضرائب عليها.

ثانيا :تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث

إن ما يتميز به التأمين الفلاحي، أن المؤمن له (الفلاح) لا يستحق التعويض إذا ما كان هناك إرادة للمؤمن له في تحقيق الخطر المؤمن منه، كما أنه في بعض أنواع التأمين لا يستحق المؤمن له تعويضا إلا إذا زادت الخسارة عن حد معين، ووجود مثل هذه الشروط والتحفظات بالتأمين الفلاحي تنمي لدى الفلاح الشعور بالمسؤولية لتجنب تحقق الخطر المؤمن منه بقدر الإمكان هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن شراء الفلاح لعقد تأمين حياة يوفر لأسرته معاشاً

[1] Dennis- Lambert, **économie des assurances**, Armand colin, paris, 1994, P : 369.

[2] محمد عثمان شبير، **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، ط 3، دار النفائس، الأردن، 1999، ص ص : 101–102 .

يضمن لها الحياة الكريمة بعد مماته، ويعتبر ذلك تنمية للشعور بالمسؤولية تجاه أسرته، وهكذا نجد أن التأمين الفلاحي ينمي الشعور بالمسؤولية لدى الفلاح تجاه نفسه، وأسرته ومجتمعه، وفي الجانب الأخر نجد أن الإحصائيات التي تقوم بها شركات التأمين حول الأخطار والعوامل المرتبطة بها وتحليلها لهذه الإحصائيات يمكن من التعرف على الأسباب المباشرة لوقوع هذا الخطر، مما يحقق قدما في إمكانية تفاديه ومنع وقوعه ولا يعود ذلك بالفائدة عليها وعلى المؤمن لهم فقط بل يعود بالفائدة على المجتمع ككل.

المطلب الثالث : علاقة التأمين الفلاحي بالمتغيرات الاقتصادية

أولا:علاقة التأمين الفلاحي بالتضخم

يلعب التأمين و التأمين الفلاحي دورا مهما في الحد من التضخم الذي تسببه زيادة الكتلة النقدية المتداولة وذلك من خلال مساهمته في تحقيق التوازن بين العرض والطلب، ففي حالة الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الإجبارية، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة المدخرات الإجبارية بما يحد من التضخم –خاصة في الدول النامية – فهذا الإجراء يساعد على التقليل من الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية لأنه يقلص من حجم الدخل الممكن التصرف فيه عن طريق اقتطاع الأقساط للتأمين الإجباري.

أما في فترات الكساد يعمل التأمين بصفة عامة على زيادة التعويضات المستحقة للمؤمن لهم وبالتالي ارتفاع مستوى الإنفاق على السلع والخدمات، كما أن توفير التأمين للموارد المالية واستثمارها في المشاريع المنتجة يزيد من حجم هذه السلع والخدمات المعروضة في السوق والإجراءات السابقة للدولة تساعد على زيادة الطلب الفعال وبالتالي القضاء على الكساد وتتضح

هذه الظاهرة بصورة محسوسة في الدول الرأسمالية التي تتعرض لهزات اقتصادية عنيفة نتيجة للدورات الاقتصادية من رواج وكساد.[1]

ثانيا: علاقة التأمين الفلاحي بميزان المدفوعات

للتأمين أثر معتبر في ميزان المدفوعات[2] ، باعتبار أن هذا الأخير يبرز حركة المعاملات الدولية وما تحويه من صادرات وواردات، ومن هذا المنطلق فإن الدول المصدرة للخدمات التأمينية يستفيد ميزان مدفوعاتها من الثمن المقابل لها، أما الدول المستوردة لهذه الخدمات فإن ميزان مدفوعاتها يتحمل أعباء سنوية تدفع للحماية التي قدمت لها من الدول المصدرة (المؤمنة).

يمثل التأمين بكل فروعه بندا من بنود ميزان المدفوعات وبالتحديد في ميزان حركة رؤوس الأموال، حيث تسجل فيها أقساط إعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية بموجب الاتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين في الخارج، وتأثير التأمين في ميزان المدفوعات يرتبط أيضا بالعمليات المرتبطة بالاستثمارات المباشرة التي تقوم بها شركات إعادة التأمين الوطنية في الخارج أو شركات إعادة التأمين الأجنبية في الداخل، بالإضافة إلى تحويل احتياطي التأمين الناتج عن فروع الشركات الأجنبية في السوق المحلية أو تحويل احتياطي التأمين عن فروع الشركات الوطنية في السوق الأجنبي.

ثالثا: علاقة التأمين الفلاحي بالدخل الوطني

تظهر أهمية التأمين في الاقتصاد من خلال العلاقة بين مبلغ أقساط التأمين للفرد الواحد والناتج المحلي الخام، أي نسبة أو حصة التأمين من الناتج المحلي الخام للدولة أو ما يسمى بمعدل

---

[1] – براهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع سبق ذكره ، ص–ص: 80–81.

[2] أحمد شكري الحكيم، **التأمين وإعادة التأمين في اقتصاديات الدول النامية**، مكتبة الأنجلو– مصرية، مصر، 1971، ص ص: 331–334.

النفاذية، (معدل النفاذية و يسمى كذلك معدل الاختراق = مجموع الأقساط المجمعة في قطاع التأمين /الناتج المحلي الخام PIB) .

بصفة عامة تكون الدولة متطورة وأكثر حداثة عندما تكون حصص التأمين في الناتج الداخلي مرتفعة بينما تكون الدولة متخلفة أو أقل تقدما عندما تكون حصص التأمين في الناتج المحلي الخام لديها منخفضة أو غير معتبرة، كما يساهم التأمين الفلاحي والتأمين عامة في تكوين الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة، تقاس هذه الأخيرة بالفرق بين رقم أعمال قطاع التأمين أي مجموع الأقساط الصادرة خلال سنة معينة ومجموع المبالغ المدفوعة إلى الغير.

رابعا: علاقة التأمين الفلاحي بالتشريعات والضرائب :للتشريعات والإعفاءات الضريبية أثر بالغ في زيادة الإقبال على منتجات التأمين من جهة المستهلكين وزيادة العرض من جهة مؤسسات القطاع، وكمثال ذلك إلزامية بعض التأمينات وما ينجر عن ذلك من زيادة الإيرادات، إضافة إلى تخفيض سعر التأمين نظرا للكثرة العددية، فالدولة تقبل بالتنازل عن جزء من مداخيل الضريبة لكنها تعلم أن ما تخسره سيعود عليها بفوائد واستثمارات من خلال شيوع التأمين[1].

المطلب الرابع:تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على التأمين الفلاحي

إن للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة آثار على التأمين الفلاحي، وكذا على فعالية شركات التأمين في تقديم الخدمات التأمينية، فمنها ما يؤثر بالإيجاب ومنها ما يؤثر بالسلب.

[1] السيفي بديع أحمد، **الأسس الفنية لرصيد التغطية وللسياسة السعرية في التأمين**، التأمين العربي، الأمانة العربية للاتحاد العام العربي للتأمين، العدد 62 ،مصر، سبتمبر ،1999 ، ص ص: 10-11 .

أولا: حالة الاستقرار المالي والاقتصادي والسياسي

إن الاستقرار المالي والاقتصادي والسياسي في أي دولة يعتبر من العوامل المساعدة على تطور أي قطاع وقطاع التأمين من بين هذه القطاعات، وخاصة فرع التأمين الفلاحي، لأن ذلك الاستقرار يخلق نوعا من الثقة لدى الفلاحين بأن القوة الشرائية لنقودهم لن تتأثر بمرور الزمن.

كما أن الاستقرار بأنواعه يزيد في النشاط الاقتصادي كالفلاحة، مما ينتج عنه آثار ايجابية على زيادة الطلب على خدمات وخصوصا الخدمات التأمينية.

ثانيا: التقلبات الاقتصادية وحالة الركود والأزمات

تنتج عن هذه الأوضاع آثار سلبية على الخدمات التأمينية بكافة أنواعها، ونميز بين حالتين، حالة الكساد وحالة التضخم [1] ، بالإضافة إلى أثر البطالة والحروب.

أ. **في حالة الكساد:**

ينخفض حجم مبيعات شركات التأمين وذلك بسبب تعذر بعض المؤمن لهم عن سداد الأقساط، أو تراجع بعض العملاء المحتملين عن خططهم في شأن شراء وثائق التأمين، وكذلك انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات وهذا راجع للتوقف عن سداد فوائد السندات أو ربما قيمة السندات ذاتها، كذلك الانخفاض في عائد الأسهم العادية نتيجة لانخفاض أرباح الشركات يكون أمرا محتملا وفي مثل هذه الظروف تنخفض مستويات الأسعار في سوق رأس المال وتنخفض معها القيمة السوقية لمكونات المحفظة الاستثمارية لشركة التأمين، بالإضافة إلى زيادة مخاطر تصفية الوثائق ومخاطر الاقتراض وذلك في محاولة المؤمن لهم الحصول على دخل يعوضهم عن انخفاض الدخل الذي نجم عن الكساد أو عن انخفاض القيمة الشرائية للنقود.

[1] – منير إبراهيم هنيدي، مرجع سبق ذكره، ص–ص: 425–427.

ب. **في حالة التضخم:** يزداد حجم التعويضات كما هو متوقع، فقد يرجع لحدوث كارثة معينة، كما قد يرجع إلى حدوث خطأ في تقدير الحجم الحقيقي للأخطار وقيمة التعويضات، وفي المقابل ينخفض حجم مبيعات شركات التأمين وذلك بسبب إحجام الأفراد عن شراء وثائق التأمين، على أساس أن استثمار ما يعادل الشق الادخاري من قيمة أقساط التأمين من خلال المؤسسات المالية الأخرى كالبنوك مثلا، من شأنه أن يزيد من قيمة الأصل المستثمر بدرجة أكبر، مقارنة بالقيمة النقدية لوثيقة التأمين التي يمكن للمؤمن له الحصول عليها والتي عادة ما تحسب على أساس معدل فائدة متواضع على الشق الادخاري من قسط التأمين.

ج. **في حالة البطالة:** لحماية العمال من الخسائر الاقتصادية يقتضي على مؤسسات التأمين أو الدولة القيام بعملية التأمين ضد البطالة، حيث يتم التوفير للعمال حماية أساسية للدخل عندما يتعطلون عن العمل مؤقتا نتيجة تسريحهم، فبواسطة التأمين يتم الحفاظ للعمال المسرحين على استهلاكهم في أوقات الشدة، وهذا ما لاحظناه في الآونة الأخيرة مع انتشار وباء كورنا.

فأقساط التأمين ضد البطالة تنخفض بزيادة عدد العمال العاطلين مما يدفع بمؤسسات التأمين بالتعويض لهم، هنا تزداد نسبة تقديم التعويضات وبالتالي تنخفض الموارد المالية لها.

د. **في حالة الحروب** : تمتنع شركات التأمين عن قبول التأمين ضد الأخطار التي تنتج عن الحروب، ولذلك تلجأ الحكومة إلى أن تقوم بدور المؤمن ضدها لأن التأمين ضدها أمر ضروري من الناحية الاجتماعية وبالتالي تجعل التأمين إجباريا على جميع المواطنين فيتجمع لديها من أقساط التأمين ما يساعدها على تعويض كل من يتضرر وبالتالي تزيد مواردها المالية[1].

[1]– هيكل عبد العزيز فهمي، **مقدمة في التأمين**، دار عريب، بيروت، لبنان، 1987 ، ص 18.

خلاصة :

يشكل القطاع الفلاحي قطاعا استراتجيا في الاقتصاد الوطني، نظرا لأهمية الفلاحة كمصدر أساسي للغداء والمواد الأولية، وكقطاع يستوعب نسبة عالية من العمالة، حيث يعتبر العصب الحساس الذي يؤثر و يتأثر بالقطاعات الأخرى بدرجة كبيرة.

وتهتم التنمية الفلاحية المستدامة بالبعد الاقتصادي للتنمية من خلال استدامة الحصول على العوائد المالية من الفلاحة، وبالبعد البيئي بالمحافظة على البيئة وتقليل تأثير النشاط الفلاحي على الموارد الطبيعية، وبالبعد الاجتماعي بالحصول على إنتاج غذائي صحي لجميع المستهلكين مع حفظ حقوق الأجيال المستقبلية واستمرارها، مما يجعل التنمية الفلاحية المستدامة نظاما شاملا ومتكاملا.

وبشكل عام، تسعى التنمية الفلاحية المستدامة إلى إنتاج غذاء صحي وكافي من خلال الاستخدام الحكيم والرشيد للموارد الطبيعية، وتحقيق التوازن بين الإنتاج الفلاحي والمحافظة على الموارد الطبيعية، وتعتبر التنمية الفلاحية مستدامة عندما تكون ممارستها سليمة بيئيا وناجعة اقتصاديا، وعادلة اجتماعيا، وملائمة ثقافيا و إنسانيا، وتعتمد على منهج علمي شامل.

ولعل الإصلاح الفلاحي هو المنهج الذي تأخذ به العديد من الدول لتصحيح الاختلالات على مستوى قطاعها الفلاحي، ووفقا لذلك تضع الحكومات خططا وبرامج تنموية وفق ما يناسب إمكاناتها ومواردها المتاحة، من أجل دفع عجلة التنمية الفلاحية وتحقيق التنمية المستدامة، إذ تتبع في ذلك العديد من الاستراتيجيات تدخل في إطار الدعم الفلاحي، أهمها التأمين الفلاحي .

تكمن أهمية التأمين الفلاحي الاقتصادية في المساعدة على استقرار المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي من حيث الأموال والعاملين ،إذ أنه (التأمين الفلاحي) يضمن تعويض الخسائر الناتجة عن وقوع الأخطار التي تتأثر بها هذه المشاريع (منح الضمانات للمستثمرين

في القطاع الفلاحي)، هذا الضمان يوفر لأصحاب المشاريع الشعور بالاطمئنان ويجنبهم تخصيص جانب من رأسمالهم لمواجهة المخاطر المختلفة وفيما يخص العاملين يكون هذا الاستقرار نتيجة لتأمينات الأخرى التي يستفيدون منها، بالإضافة للأهمية الاجتماعية لمتمثلة في إزالة الخوف وتحقق الأمن والأمان بحيث يصبح الفلاح يشعر بالارتياح والاطمئنان.

الفصل الثالث
واقع التأمين الفلاحي في الجزائر

تمهيد:

لقد شهد سوق التأمين الجزائري تحولات عميقة نتيجة تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق، وقد مست الإصلاحات الاقتصادية مختلف القطاعات، إلا أن التحول الحاسم في السياسة التأمينية الجزائرية تجلى بصدور الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي1995 والذي بموجبه بدأت مرحلة تحرير سوق التأمين والاندماج في الاقتصاد العالمي وما تبعه بعد ذلك من تعديل عن طريق القانون 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 وهو ما يؤكد إدراك القائمين على السياسة التأمينية للدور البارز الذي يؤديه التأمين في الاقتصاديات الحديثة.

رغم ذلك فإن سوق التأمين الفلاحي الجزائري لم يرتقي إلى مستوى الطموحات والرهانات بالنظر إلى تواضع وهامشية مردوديته، حيث لم تصل شركاته العمومية والخاصة إلى تجاوز نسبة 4% من رقم أعمال سوق التأمين، وهذا بسبب جملة من المشاكل والعراقيل التي يعاني منها القطاع، والتي تتطلب تكاثف جهود جميع الأطراف والفاعلين لإيجاد الحلول وتجاوز العقبات.

ومن خلال هذا الفصل سنتناول واقع التأمين الفلاحي في الجزائر ولذلك تم تقسيمه إلى:

المبحث الأول:التطور التاريخي لنشاط التأمينات في الجزائر

المبحث الثاني:دراسة سوق التأمين الفلاحي في الجزائر

المبحث الثالث:الصعوبات التي تواجه قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر

المبحث الأول: التطور التاريخي لنشاط التأمينات في الجزائر

عرفت الجزائر خدمة التأمين منذ القدم شأنها شأن الدول الأخرى، لكن كنظام عرفته بعد دخول الاستعمار الفرنسي حيث شهد قطاع التأمين في الجزائر تطورات عديدة منذ نشأته، حيث خضع لتنظيمات وقوانين فرنسية، لكن غداة الاستقلال واصلت الجزائر العمل بهذه التنظيمات والقوانين ولم يمنعها ذلك باتخاذ إجراءات وإصلاحات على هذا القطاع العام. وبغية الإلمام بجوانب هذا المبحث والإحاطة بحيثياته سنستعرض نشأة الصناعة التأمينية في الجزائر، إذ يعد التأمين أحد الركائز الرئيسية للاقتصاد الوطني وقد شهد إصلاحات مر بها يمكن إيجازها وتلخيصها من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: المرحلة الاستعمارية (قبل 1962) :

يرتبط وجود نظام التأمين في الجزائر بوجود الاستعمار ومؤسساته التي تسيير هذا النشاط، حيث ظهرت أول مؤسسة تأمينية تعاونية سنة 1861 وكانت متخصصة للتأمين ضد الحرائق، ولقد تميزت هذه الفترة بوفود المستوطنين إلى الجزائر مما أدى إلى زيادة عددهم ومعاملاتهم، فمع بداية القرن العشرين ارتفع الطلب والحاجة إلى التأمين ضد المخاطر التي تهددهم سواء في شخصهم أو أملاكهم م[1] .

واستجابتا لهذا الطلب عمدت فرنسا على إنشاء عدة وكالات تأمين تتولى مهمة ممارسة وتنظيم عمليات التأمين، بحيث عرفت هذه الفترة سريان القانون الفرنسي المتعلق بالتأمينات على الجزائر باعتبار التعامل معها كمقاطعة فرنسية، كتلك القوانين المترتبة من استغلال الموارد المنجمية والزراعية وحوادث المرور والتأمين على الحياة، فصدر أهم قانون فرنسي في13

[1]-Boualam Tafiani, **les assurances en Algérie**, **etude pour une meilleur contributif a lastratégie dedévelopement**, office de publication universitaire, Alger,1978, p 23.

جويلـــيا 1930 الذي يعد من أقدم القوانين المنظمة لعقد التأمين المتعلق بالتأمين البري والذي لم يطبق في الجزائر إلا سنة 1933 بمقتضى المرسوم الصادر عن السلطة الفرنسية بتاريخ 10 أوت 1933 الذي يقضي بذلك، إذ تكمن أهمية هذا القانون في تنظيم عقود التأمين بصورة محكمة، ويعتبر أول محاولة من قبل المشرع الفرنسي في هذا المجال[1] .

تميزت هذه المرحلة بكون القطاع كان مشغلا من طرف شركات أجنبية (أغلبها شركات فرنسية) بلغ عددها آنذاك 270 شركة تأمين[2]، حيث قام المشرع الفرنسي بإصدار مجموعة من القوانين والنصوص التنظيمية من بينها: [3]

-قانون 13 جويلية 1930 المتعلق بعقد التأمين والذي بقي قيد الاستخدام حتى بعد الاستقلال وإلى غاية صدور الأمر رقم 79/29؛

-مرسوم 14 جوان 1938 والذي يتضمن رقابة الدول على التأمين؛

-مرسوم 17 أوت 1941 الذي ينظم عمل الشركات التأمين، تعلق بالتعويضات والاحتياطات الإلزامية لشركات التأمين ورأسماله؛

-المرسوم المؤرخ في 06 مارس 1947 الذي يقضي بإنشاء التأمين بصفة فعلية في الجزائر ولكن ما يخدم المصالح الفرنسية في الجزائر كما يتضمن تكوين لائحة إدارية عامة لمراقبة مؤسسات التأمين بالجزائر.

على الرغم من هذه القوانين واللوائح المستمدة من التشريع الفرنسي فإن المستعمر لم يكن قد خص الجزائر بعد بقوانين تنظم سوق التأمين بها، وبقي هذا الوضع إلى غاية سنة

---

[1]-حديدي معراج، **محاضرات في قانون التأمين الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، بالجزائر، 2005 ، ص-ص: 15-16 .

[2]- المرجع نفسه، ص 8 .

[3]-Boualam Tafiani, op.cit,p24.

1947 حيث تم تكوين لائحة إدارية عامة والتي تسببت في إحداث غوص على السوق الجزائري مما اضطر المشرع الفرنسي إلى وضع تنظيمات لتصحيح الوضعية تتمثل في مجموعة من قوانين ومراسيم:

-مرسوم 06 مارس 1947 والذي يتعلق بتنظيم الإدارة العامة من أجل مراقبة شركات التأمين في الجزائر، فالجديد في هذا النص أنه قدم امتيازا للحاكم العام للجزائر، فكل القرارات المتعلقة بالتنظيم المهني للتأمينات في الجزائر يتطلب قبل كل شيء استشارة الحاكم العام للجزائر، كذلك بالنسبة للمؤسسات التأمينية حيث يمكنها العمل في السوق عن طريق وكلاء وذلك بعد حصولها على الاعتماد من الحاكم العام للجزائر، ويمثل هذا المرسوم إدخالا حقيقيا للتأمين إلى الجزائر، ويتجلى من خلال الاهتمام الكبير للمشرع بترسيخ سوق تأمين مستقر[1] .

-مقرر 05 ماي 1945 الذي يتم بموجبه إنشاء لجنة استشارية جزائرية للتأمينات لها صلاحيات تتمثل في تنظيم السوق واقتراح أحكام تطبيقية للنصوص العامة للدولة المستعمرة الفرنسية "عن طريق استشارة الحاكم العام للجزائر" .

-مقرر 28 أوت 1947 تضمن تحديد النسبة المئوية الإلزامية للتعويضات والاحتياطات التقنية لشركات التأمين التي تنشط في الجزائر.

-مرسوم 04 ماي 1956 المرافق لقرار الجنة الجزائرية والمتعلق بتنظيم حازم لنصوص التأمينات بدلالة الغرض منها وليس حسب تحصيلاتها.

فكل هذه التنظيمات واللوائح ما هي إلا وسيلة مراقبة محلية لسوق التأمين الجزائري تضاف إليها النصوص المعتمدة في الدولة الفرنسية والتي تم تطبيقها في الجزائر في إطار سياسة الاندماج المنتهجة من طرف فرنسا، وما ميز سوق التأمين الجزائري خلال هذه الفترة

[1]–Boualam Tafiani, op.cit, p29.

هو سيطرة الشركات الفرنسية حيث أنه من بين218 شركة عاملة في السوق سنة 1952 ، كانت هناك 127شركة فرنسية و 3 شركات جزائرية والباقي شركات أجنبية، حيث أن هناك 13 شركة تحصل على 50% من الأقساط و 5 شركات على 30% من الأقساط وهو ما يعني أن سوق التأمين في الجزائر كان شبه محتكر.

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الاستقلال (1962 –1995) :

عمدت الجزائر لتطبيق القوانين الفرنسية على جميع القطاعات الاقتصادية نظرا لوجود فراغ قانوني بعد استقلالها مباشرة واستمرت هذه الوضعية إلى غاية إصدار قوانين خاصة بالجزائر، ولتتبع أهم التطورات الحاصلة تم تقسيم هذه المرحلة إلى مراحل متتالية تعكس التغيرات الحاصلة.

أ. المرحلة الانتقالية: (1962 –1966) :

غداة الاستقلال كان من الطبيعي أن ينتاب الاقتصاد الجزائري بجميع قطاعاته حالة من الفوضى وسوء التسيير، راجع لافتقار الدولة للكوادر البشرية المؤهلة قانونيا وإداريا ونقص الإطارات الفنية المؤهلة، وقطاع التأمين كجزء لا يتجزأ من المنظومة المالية الوطنية، هو الآخر لم يخلو من رواسب التأخر والتخلف، لذلك قامت السلطات العمومية بإصدار قانون بتاريخ 31 ديسمبر 1962 نص على استمرار تطبيق التشريع الفرنسي، إلا ما كان منها مخالفا ومنافيا للسيادة الوطنية، فنجم عن ذلك سريان العمل بالنصوص التشريعية والتنظيمية في مجال التأمين سواء أكانت خاصة كالقانون المدني والقانون التجاري، كقانون 1930 المتعلق بالتأمين البري،وقانون 167/63 المؤرخفي 08 جوان 1963 نظر لقلق الدولة المتنامي على مصالحها وإدراكا منها لخطر التأثير والضغط الممارس من قبل الشركات الأجنبية المقدرة ب 270 شركة أغلبها

فرنسية غير خاضعة لأي رقابة داخلية، ومن الجدير بالذكر أن قانون 1963 يمثل بداية النشاط الفعلي للتأمين الجزائري، وذلك من خلال تحويل التأمين من وسيلة لتحقيق الأهداف الشخصية إلى خدمة الصالح العام ومحتوى هذا التدخل القانوني ينص على :

– إنشاء عملية إعادة التأمين وجعلها قانونية وإجبارية لجميع عمليات التأمين المحققة بالجزائر، وهذا من خلال تأسيس الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين CAAR كشركة وطنية؛

–التزام شركات التأمين الأجنبية بشروط يجب أن تراعيها لتمكينها من مزاولة نشاطها وهي تقديم ضمانات بدفع كفالة مسبقة لدى الخزينة، وضرورة طلب الحصول على الاعتماد من وزارة المالية.

ويمكن القول أن أهم ما كان يهدف إليها قانون 1963 تمثل في تكثيف وتكريس رقابة الدولة على استعمال الأموال المجمعة من الأقساط المحصلة علاوة عن التحكم والحد من سياستها الاستعمارية الراسخة والمنتهجة في انتهاز الفرصة لتحويل وتهريب رؤوس الأموال، التي كانت تجنيها كمداخيل وأرباح طائلة نحو الخارج بصورة مستمرة عن طريق عمليات إعادة التأمين، لأن الشركات الفرنسية متواجدة بفروعها في الجزائر ومركزها في فرنسا، والتهرب في العديد من المرات من دفع التعويضات المستحقة لضحايا الحوادث، وبالتالي حرمان الخزينة من ادخار مبالغ هامة، ونتيجة لذلك اتخذت شركات التأمين الأجنبية قرار المغادرة والانصراف والتوقف الفوري عن مزاولة نشاط الاستغلال والانسحاب من الساحة التأمينية باستثناء بعضها دون مراعاة إجراءات التصفية المعمول بها والمنصوص عليها في قانون 1963 ولم يبق سوى 17 شركة، ولسد هذا الفراغ بادرت الحكومة بمقتضى قرار صادر بتاريخ 12 ديسمبر 1963 لاعتماد أربعة (04) شركات وطنية هي:

–الشركة الجزائرية للتأمين SAA كمؤسسة اقتصادية مختلطة جزائرية مصرية؛

-الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمينCAAR ؛

-الصندوق المركزي لإعادة التأمين للتعاونية الزراعية CCRMA ؛

-التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة MAATEC .

حيث شهدت سنة 1964 تموقع جيد للشركات الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين في السوق، وفي جانفي 1964 عرف سوق التأمين الجزائري تواجد الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمينSTAR[1].

ب.مرحلة احتكار الدولة لقطاع التأمين (1966 – 1972) :

ت.شهدت هذه المرحلة عملية تأميم قطاع التأمين في 27 ماي 1966 من خلال إصدار أمرين:

- الأمر 127/66 الذي وضع حدًا لاستغلال التأمين في الجزائر من طرف الشركات الأجنبية وفي هذا الإطار أشارت المادة الأولى منه على أنه: "من الآن فصاعدا يرجع استغلال كل عمليات التأمين للدولة "[2]،واستثنى في المادة الثانية من التأميم شركتي MAATEC وCCRMA.

- الأمر 129/66 الخاص بتأميم شركة الجزائرية للتأمينات SAA ، وبذلك فإنه من بين 17 شركة تأمين تم تأميم شركة SAA فقط، أما الباقي فقد تم تصفيتهم باستثناء التعاونيتين MAATEC وCCRMA .

ج. مرحلة التّخصص (1973– 1979) :

على غرار بقية القطاعات الاقتصادية، اتبعت الجزائر سياسة إعادة تنظيم قطاع التأمين وذلك ابتداًء من سنة 1973، وذلك لجعله مسايرا للتغيرات الاقتصادية ومناسبا للبيئة الحاصلة، حيث تم على إثرها تجسيد قرارات بقي العمل بها إلى غاية سنة 1976[1] .

---

[1] حديدي معراج، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] الأمر رقم 127/66 يتضمن إنشاء احتكار الدولة لعمليات التأمين ،الجريدة الرسمية، العدد 43 الصادرة بتاريخ 31 أوت 1966 .

بموجب الأمر 54/73 في01 أكتوبر 1973، تم إنشاء الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CCR إذ أنها الشركة الوحيدة التي يسمح لها بعملية إعادة التأمين بعد CAAR ، وفي 21 ماي 1973 ، تم إقرار مبدأ التخصص لشركة التأمين التجارية بموجب القرار رقم 828.

-أصبحت CAAR متخصصة في تأمين الأخطار الصناعية (الحرائق، الانفجارات ...) ؛

-أصبحت SAA متخصصة في تأمين الأخطار البسيطة- التأمينات البرية وتأمينات الأشخاص.

حيث منعت الشركات العمومية من اللجوء إلى وسطاء التأمين الخواص وأجبرت بالعمل مع وكالات مباشرة تابعة لإحدى شركات التأمين العمومية[2] .

د. **مرحلة ما قبل تحرير السوق (1980- 1995) :**

منذ إلغاء التشريع الفرنسي في 5 جويلية 1975 والنظام التأميني في الجزائر يعيش فترة فراغ قانوني وذلك إلى أن تم إصدار قانون 80-07 الصادر في 9 أوت 1980، يعد هذا القانون من أهم القوانين الصادرة في تاريخ نظام التأمينات الجزائري لأنه يمثل أول تشريع جزائري يهدف لترقية قطاع التأمين وتطويره، تماشيا مع التوجهات الاقتصادية والسياسية الجديدة آنذاك.

وفي سنة 1982 قامت السلطات بإعادة هيكلة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمينCAAR ، حيث تم انشاء شركة جديدة هي الشركة الجزائرية للتأمينات النقل CAAT، وذلك بموجب مرسوم الصادر في 30 أفريل 1985 والمتخصصة في تأمينات النقل البري والبحري والجوي وهذا نظرا لمكانة تأمين النقل، وفيما يخص الحجم الكلي للأقساط الكلية بحوالي % 16، حيث كان هنالك مشروع لإنشاء شركة مختصة في تأمينات الحياة مشتقة عن شركة SAA ، إلا أن

[1]-Boualam Tafiani, op.cit, p85 .

[2]-Houkthar Nouri, **Un fort potentiel a exploiter**, revue algérienne des assurances, édition parpar l'union algérienne des sociétés d'assurances et de réassurancesUAR,N4, juin 2001,p16.

المشروع كان فاشلا[1] ، أما في سنة 1990 ، تم إلغاء التخصص بالنسبة لشركات التأمين حيث تم تعديل قانونها الأساسي لتتمكن من ممارسة جميع عمليات التأمين وبكل حرية ولقد تجلى تأثير الإصلاحات الاقتصادية ببداية ظهور المنافسة ما بين شركات التأمين.

وحتى تستطيع مؤسسات التأمين وإعادة التأمين في الجزائر مسايرة التحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني بصفة عامة وقطاع التأمين بصفة خاصة، تم إنشاء اتحاد الجزائر لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين وذلك في 22 فيفري 1994 ، وهي عبارة عن جمعية مستقلة جمعت كل مؤسسات التأمين من أجل تنظيم وترقية هذا القطاع وضمان منافسة بين مؤسسات التأمين بالجزائر، ويمكن القول أن صدور الأمر 89-828 كان بمثابة إنهاء لاحتكار الدولة لقطاع التأمين وإلغاء سياسة التخصص وهذا ما دفع شركات التأمين العمومية للخوض في غمار المنافسة وتحريكها للبحث عن أسواق جديدة لضمان مركزها واستمرارها، حيث قامت شركات التأمين الثلاثة الموجودة بتغيير قانونها الأساسي لكي تتمكن من ممارسة كل عمليات التأمين[2] ، وذلك قبل الدخول في مرحلة تحرير السوق.

المطلب الثالث: مرحلة تحرير سوق التأمين الجزائري بعد 1995 :

في إطار التحضير للانتقال إلى اقتصاد السوق قامت الحكومة الجزائرية بتغيير الإطار القانوني لعدد من القطاعات من أجل التماشي مع الوضع الاقتصادي الدولي الجديد، من بين هذه القطاعات نجد القطاع المالي وعلى وجه الخصوص قطاع التأمينات حيث قامت بإصدار الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 ، الذي نص على فتح قطاع التأمين لرأس المال الخاص

[1] مجلة الشركة الجزائرية للتأمينات SAA، العدد 33 ،مارس ، 2000 ، ص 19 .

[2] - BENILLES BILLEL, **L'EVOLUTION DU SECTEUR ALGERIEN DES ASSURANCES**, Colloque international sur : Les sociétés d'Assurances Takaful et les sociétés d'assurances Traditionnelles Entre la Théorie et l'Expérience Pratique, Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion, Université Ferhat Abbas, setif, 25-26 Avril 2011, p2.

الوطني والأجنبي، وبذلك تم إلغاء قانون احتكار الدولة لقانون التأمين والذي أنشئ منذ 1966 ، وعلى ضوء هذا القانون أصبح لشركات التأمين العاملة في الجزائر شكلين هما شركات مساهمة **SPA** وشركات في شكل تعاضديات .

أ. مضمون الأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات :

في إطار الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني، عرف قطاع التأمين منذ سنة 1995 على غرار القطاعات الأخرى صدور الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 ، المتعلق بالتأمينات والذي سمح بتنشيط القطاع وتفعيله من خلال تحريره وانفتاحه على الاستثمار الخاص، حيث تم فتح الباب أمام المستثمرين الخواص جزائريين وأجانب لإنشاء شركات على شكل شركة ذات أسهم أو شركة ذات شكل تعاضدي وممارسة عمليات التأمين بعد الحصول على إعتماد من طرف وزارة المالية، كما سمح هذا التشريع للشركات بـــتوزيع منتجات التأمين عن طريق الوسطاء المعتمدين (الوكلاء العاملين و السماسرة) ، إضافة لذلك عززت الدولة من رقابتها بإنشاء جهاز استشاري يدعى بالمجلس الوطني للتأمينات **CNA** في 25 جانفي1995 بموجب الأمر 07/95 والقيام بالتعديل في هيكل مراقبة نشاط التأمين على مستوى وزارة المالية.

كما تضمن هذا القانون تصنيف نشاط التأمين إلى ستة (06) أصناف[1] :

- التأمينات البرية؛
- تأمينات النقل؛
- تأمينات الأشخاص؛
- التأمينات الفلاحية؛

[1]-revue algérienne des assurances , publication trimestrielle, édite par l'union algérienne des sociétés d'assurances et de réassurances (UAR), N°01 , Mai, 1997,p4.

- تأمينات القرض والكفالة؛
- إعادة التأمين.

كما ألغى هذا الأمر في المادة 278 جميع الأحكام المخالفة له لا سيما[1] :

-القانون رقم 201/63 المتعلق بالالتزامات والضمانة المطلوبة من مؤسسات التأمين التي تمارس نشاطها بالجزائر؛

-الأمر 127/66 المتضمن إنشاء احتكار الدولة لعملية التأمين؛

- القانون 07/80 والمتعلق بالتأمينات.

وبصدور هذا الأمر، اتجهت الجزائر اتجاها جديدا يتميز بتراجع احتكار الدولة لقطاع التأمين وفتح المجال للقطاع الخاص، ضف إلى ذلك أن الأمر 07/95 قام برسم الإطار القانوني لممارسة نشاط التأمين بالجزائر في المجالات التالية، موجزة كما يلي:

-**في مجال شركات التأمين وإعادة التأمين** :كل شركة عمومية أو خاصة كانت ذات رأس مال وطني أو أجنبي مؤهلة لممارسة عمليات التأمين و/أو إعادة التأمين شريطة حصولها على اعتماد من طرف وزارة المالية.

-**في مجال توزيع التأمين** :تم إعادة تأهيل وسطاء التأمين الذين يتقاضون مستحقاتهم حسب المهام، ومساعدة شركات التأمين على الحصول على شبكة حرة مكونة من أعوان عامين معتمدين من طرفها، وكذاعلى سماسرة التأمينات المعتمدين من طرف السلطات العمومية ووكلاء التأمين.

[1]-المادة 278 من الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي1995، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 13، بتاريخ 08 مارس 1995.

-**في مجال التزامات التأمين :** تم تقليص قائمة التأمينات الإجبارية، الأمر الذي يتماشى مع ميكانيزمات اقتصاد السوق فيما يخص حرية إبرام العقود ولم يبق سوى التأمينات على المسؤولية المدنية، بهدف تفادي المنازعات بمعالجة الأضرار الناجمة عن المسؤولية المدنية للمؤمن له.

-**في مجال إعادة التأمين :** فسح المجال تدريجيا أمام الشركات المعتمدة لتمارس عمليات إعادة التأمين، وألزمت شركات التأمين المعتمدة بالتنازل الإجباري للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين **CCR**عن حصة الأخطار التي تعيد تأمينها وحددت نسب التنازل كما يلي:

- 80 % للأخطار الصناعية المرتبطة بالبتروكيمياء، نقل أجسام السفن.
- 40% للأخطار المتعلقة بنقل البضائع المشحونة جوا أو بحرا.
- 25% للأخطار الأخرى.

تبرز لنا أهمية إدخال التنازل القانوني عند انفتاح القطاع، في كون توجيه المحافظ المتنازل عنها نحو هيئة حكومية تتولى مراقبة وإدارة الموارد من العملة الصعبة، يجنب الدولة مواجهة خطر تخلي شركات التأمين المباشرة عن الشركة المركزية لإعادة التأمين **CCR** ، وتوجهها نحو السوق الدولية، وبهذا يحدث نزيف حقيقي لرؤوس الأموال بالعملة الصعبة المتجهة إلى الخارج.

ولقد تبع الأمر 07/95 ، صدور مجموعة من المراسيم نذكر منها :

-المرسوم التنفيذي رقم 338/95 المؤرخ في 06 جمادى الثانية عام 1416 الموافق لـــــ 30 أكتوبر1995، يتعلق بإعداد قائمة عمليات التأمين وحصرها؛

-المرسوم التنفيذي رقم 340/95 المؤرخ في 06 جمادى الثانية عام 1416 الموافق لـــــ 30 أكتوبر 1995، يحدد شروط منح وسطاء التأمين الاعتماد والأهلية المهنية وسحبها منهم، ومكافأتهم ومراقبتهم؛

-المرسوم التنفيذي رقم 341/95 المؤرخ في 06 جمادى الثانية عام 1416 الموافق لـــــ 30 أكتوبر 1995، يتضمن القانون الأساسي للوكيل العام للتأمين؛

-المرسوم التنفيذي رقم 342/95 المؤرخ في 06 جمادى الثانية عام 1416 الموافق لـــــ 30 أكتوبر 1995، يتعلق بالالتزامات المقننة؛

-المرسوم التنفيذي رقم 343/95المؤرخ في 06 جمادى الثانية عام 1416 الموافق لـــــ 30 أكتوبر 1995، يتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء؛

-المرسوم التنفيذي رقم 344/95 المؤرخ في 06 جمادى الثانية عام 1416 الموافق لـــــ 30 أكتوبر 1995، يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين.

-المرسوم رقم 267/96 المؤرخ في 03 أوت 1996 ، المحدد لشروط وطرق منح الاعتماد لشركات التأمين وإعادة التأمين،

إلى جانب الأمر 07/95 هناك مجموعة من الأوامر نذكر منها:

-الأمر رقم 15/74 المؤرخ في 30 جانفي1974، يتعلق بإلزام تأمين السيارات ونظام التعويض؛

-المقرر رقم 01 المؤرخ في 07 جانفي2002، المعدل والمتمم للمقرر المؤرخ في 02 أكتوبر 1996، المحدد للحد الأدنى الواجب إتباعه لكل نوع من التوظيفات لشركات التأمين وإعادة التأمين؛

-القرار رقم 43 المؤرخ في 29 جويلية2002، الصادر عن وزير المالية يتضمن تحويل الاستفادة من مؤمن مباشر **SAA**إلى معيد التأمين **CCR** ، كذلك تأسيس حق امتيازي لفائدة **CCR**على كل التنازلات الاختيارية في حالة تقديمها لشروط أحسن أو معادلة لتلك التي تقدم من قبل معيدي تأمين أجانب؛

-الأمر رقم 12/09 المؤرخ في 26 أوت 2003 ، الذي أسس إلزامية التأمين ضد الكوارث الطبيعية**CAT NAT** ؛

-القانون رقم 04/06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 هـــــ الموافق لـــ20 فيفري 2006، يعدل ويتمم الأمر رقم 07/95 .

ب. القانون رقم 04/06 المتعلق بالتأمين:

يأتي القانون04/06 المعدل والمتمم للأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات بغية توفير ظروف مواتية وتطوير القطاع من حيث التحكم في نشاطه وتفعيل أدائه بما يحقق ترقيته وتطويره من خلال تجسيد أهدافه، وفي هذا السياق انعقدت جلسة لدراسة مشروع القانون المعدل والمتمم للأمر 07/95 المؤرخ في (25 جانفي 1995) يوم الثلاثاء 03 جانفي 2006 ، وتم المصادقة على هذا المشروع يوم الأربعاء 04 جانفي 2006[1] .

تجدر الإشارة إلى أنه تم إلزام شركات التأمين بتطبيق النظام المالي المحاسبي القطاعي الخاص بقطاع التأمين (SCFS) في 2010، حتى تكون الوثائق المالية التي تصدرها شركات التأمين قريبة من ما هو مطبق دوليا، بالإضافة إلى إلزامية الفصل بين نشاط التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص قبل نهاية جوان 2011.

-أهداف القانون 04/06 المعدل والمتمم للأمر 07/95 :

[1]الجريدة الرسمية العدد 15 ، 12 مارس 2006 ، ص 03.

تجسيدا لفكرة تحرير السوق كان لابد من إصلاح آخر، وهو تعديل الأمر 07/95 بموجب القانون 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 ، والذي يهدف إلى:

❖**تفعيل نشاط التأمين وتحسين نوعية خدماته:** ويتم ذلك من خلال:

-وضع إجراءات مدعمة لتطوير تأمينات الأشخاص عن طريق تحسين وتنويع أساليب توزيع المنتج التأميني، حيث يتم ذلك عن طريق وكالات البنوك وقنوات أخرى يحددها التنظيم؛

-حصول المؤمن له وبشكل دوري عند الاكتتاب وخلال مدة صلاحية العقد على المعلومات المتعلقة بالعقد كالضمانات، نسبة مردودية العقد، إجراءات فسخ العقد ؛

-فتح السوق أمام فروع الشركات الأجنبية، والسماح لها بإنشاء فروع لها بغرض إحداث جو تنافسي في القطاع.

❖**تحقيق الأمن المالي للشركات:** وذلك عن طريق:

-التحرير الكلي لرأس مال الشركة وذلك وقت إنشائها؛

-التأكد من مصدر الأموال المخصصة لتمويل رأس مال الشركة؛

-تنظيم مساهمات المؤسسات المالية والبنكية في رأس مال شركات التأمين لتفادي الأخطار النظامية؛

-مراقبة تغير المساهمين في الشركة؛

-تقدير أصول شركات الــتأمين بخبرة خارجية إذا اقتضى الأمر؛

-مصادرة أصول الشركة وتعيين متصرف مؤقت في حالة ما إذا كانت الوضعية المالية للشركة تقتضي ذلك؛

-تم بموجب هذا القانون إنشاء صندوق ضمان المؤمن لهم لتعويضهم في حالة عدم قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها عند تحقق الضرر.

❖إعادة تنظيم عملية الرقابة على نشاط التأمين :

بغرض تفعيل نشاط الرقابة على القطاع، تممن خلال هذا القانون تأسيس لجنة رقابة التأمينات التي تتكفل بمهام الرقابة على مؤسسات التأمين من شركات ووسطاء، حيث تتشكل هذه اللجنة من رئيس يعينه رئيس الجمهورية وممثلين عن المجلس الأعلى، وممثل عن وزارة المالية، وخبير في مجال التأمينات، وتتمثل مهام هذه اللجنة في :

-السهر على قانونية عمليات التأمين وملاءة المتعاملين؛

-التأكد من مصدر الأموال المستخدمة في إنشاء رأس مال شركة التأمين أو رفعه؛

-إحداث ميكانيزمات سريعة لتسوية الملفات العالقة مع وضع عقوبات مالية تبدأ بنهاية المدة المحددة قانونيا؛

- تنظيم دورات تكوينية في الداخل والخارج للإطارات التي تشرف على تطوير وتحديث رقابة القطاع؛

-تضع وزارة المالية تحت تصرف لجنة الرقابة كل الوسائل المادية والبشرية اللازمة، وتبقى مهام التقنين من صلاحيات الحكومة وبالأخص باقتراح من وزارة المالية.

❖دعم الحكم الراشد لشركات التأمين :

من خلال عقود الأداء للمسيرين ووضع آليات قانونية من شأنها ضمان تسيير فعال لإدارة شركات التأمين.

❖تنويع قنوات التوزيع :

لضمان التنويع في قنوات التوزيع يمكن تقديم المنتجات التأمينية من خلال قنوات أخرى كالشبكات البنكية.

المبحث الثاني: واقع سوق التأمين الفلاحي في الجزائر.

للتعرف على أهم المؤسسات التأمينية التي تقوم بالتأمين بصف عامة وبالتأمين الفلاحي كفرع من فروع التأمينات على الأضرار في الجزائر، سنتطرق إليها من خلال هذا المبحث كما سنتعرف على منتجات التأمين الفلاحي وكذا تحليل الطلب على التأمين الفلاحي.

المطلب الأول: هيكل سوق التأمين في الجزائر.

يتكون سوق التأمين الجزائري من[1] :

الفرع الأول: شركات التأمين وإعادة التأمين:

يتكون سوق التأمين الجزائري في نهاية سنة 2019 من 24 شركة، منها 13 شركة تأمين على الأضرار، و08 شركات تأمين على الأشخاص، و03 شركات متخصصة على التوالي في : إعادة التأمين، تأمين القرض على الصادرات وواحدة في تأمين القرض على العقار.

تنقسم شركات السوق الجزائري للتأمين على النحو التالي:[2]

-أربعة 04 شركات عمومية في التأمين على الأضرار؛

-شركتين 02 عموميتين في التأمين على الأشخاص؛

-ست 06 شركات خاصة في التأمين على الأضرار؛

-شركتين 02 خاصتين في التأمين على الأشخاص؛

-تعاونيتين 02 في التأمين على الأضرار؛

-تعاونية واحدة 01 في التأمين على الأشخاص؛

-شركة واحدة 01 مختلطة في التأمين على الأضرار؛

[1] بالاعتماد على التقارير السنوية للسوق التأمين الجزائري 2009 – 2019 .

[2] –Ministère des Finances, Direction Générale du Trésor, Direction Des Assurances, Activité des assurances en Algérie.

-ثلاث 03 شركات مختلطة في التأمين على الأشخاص؛

-ثلاث 03 شركات عمومية متخصصة (إعادة التأمين، القرض على الصادرات والقرض العقاري.)

الجدول رقم (3-1): تقسيم شركات التأمين الجزائرية حسب نوع التأمين

شركات تأمين	تعاونية/تعاضدية	مختلطة	خاصة	عمومية
تأمين الأضرار	-CNMA -MAATEC	-AXA DOMMAGE	-TRUST -2A -CIAR -SALAMA -GAM -ALLIANCE	-CAAR -SAA -CAAT -CASH
تأمين الأشخاص	-LE MUTUALISTE	-AMANA -AXA VIE -L'ALGERIENNE VIE	-CARDIF -MACIR VIE	-CAARAMA -TALA
متخصصة	/	/	/	-CCR -CAGEX -SGCI

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات من المجلس الوطني للتأمينات

1- شركات التأمين العمومية للتأمين على الأضرار:

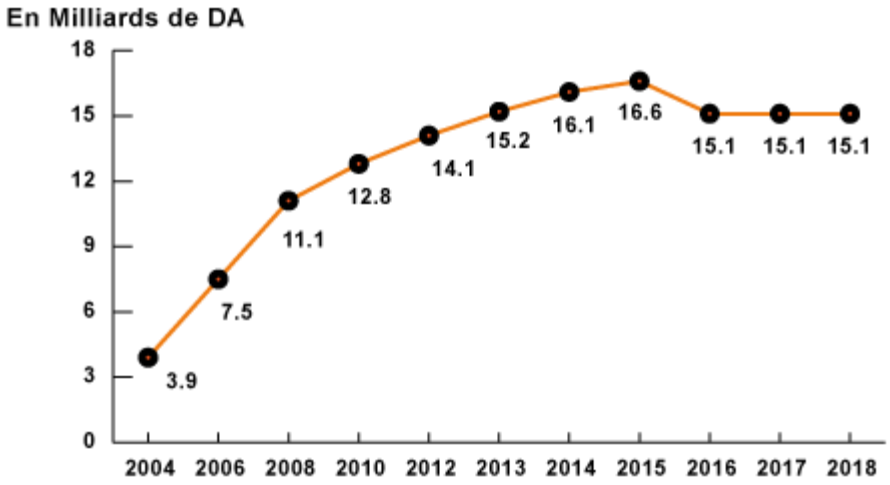
ينشط في السوق الجزائري للتأمين 04 شركات عمومية تتعامل في مختلف فروع التأمين وهي:

- الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAR :

شركة عمومية ذات أسهم نشأت يوم 08 جوان عام 1963 ، و هي ملك للدولة، رأسمالها الاجتماعي يقدر بـــ 17 مليار دينار جزائري،و رقم أعمالها سنة 2018 يقارب 15.1 مليار دج[1].

[1] - https://caar.dz/chiffres/ تاريخ الاطلاع : 06/01/2020

الشكل رقم (3-1) : تطور رقم أعمال الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAR



المصدر: الموقع الرسمي للشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAR تاريخ الاطلاع : 06/01/2020 /https://caar.dz/chiffres

نلاحظ أن رقم أعمال الشركة مستقر من سنة 2016 لسنة 2018 هو 15.1 مليار دج، بعد ما كان 16.6 مليار دج سنة 2015، و الذي يعتبر أكبر رقم حققته الشركة مند نشأتها.

-الشركة الوطنية للتأمين SAA :

شركة عمومية ذات أسهم نشأت يوم 12 ديسمبر عام 1963 ، رأسمالها الاجتماعي يقدر بـــ 16 مليار دينار جزائري، رقم أعمالها سنة 2018 يساوي 143.1 مليار دينار جزائري[1].

رقم أعمال تأمين الأضرار هو 126.1 مليار دينار جزائري لسنة 2018، و نصيب فرع التأمين الفلاحي منه هو 2.474 مليار دينار جزائري، بانخفاض قدر بـــــ 5,72 % ، أي بـــ 150 مليون دينار جزائري مقارنة بسنة 2017 كان 2.624 مليار دينار جزائري. و

[1] – https://la.saa.dz/fr/saachiffres

حصة الشركة من سوق التأمين الفلاحي الجزائري هي 24,82 % لسنة 2018، بعد ما كانت بـــ 18,75 % سنة 2017.[1]

-الشركة الجزائرية للتأمين CAAT :

شركة عمومية ذات أسهم نشأت يوم 30 أفريل 1985 ملك للدولة، رأسمالها الاجتماعي لسنة 2018 يقدر بـــ 20 مليار دينار جزائري، رقم أعمالها سنة 2018 يقدر 24126 مليار دج.[2]

-الشركة الجزائرية لتأمين المحروقات CASH :

شركة عمومية ذات أسهم نشأت يوم 04 أكتوبر 1999 ، ملك للدولة، رأسمالها الاجتماعي يقدر بـــ 2.8 مليار دينار جزائري ، رقم أعمالها سنة 2018 يعادل 9.6 مليار دينار جزائري.[3]

2-الشركات الجزائرية العمومية المتخصصة:

ينشط في الجزائر ثلاث 03 شركات عمومية متخصصة وهي: CCR، CAGEX وSGCI.

-الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR :

شركة عمومية ذات أسهم ملك للدولة، هي الشركة الوحيدة التي ينحصر نشاطها في ممارسة إعادة التأمين، رأسمالها الاجتماعي سنة 2019 يقدر بـــ 22 مليار دينار جزائري و رقم أعمالها سنة 2018 يعادل 32077 مليار دينار جزائري.[4]

---

[1] https://la.saa.dz/fr/saachiffres

[2] -https://www.caat.dz/index.php/pre-sentation/chiffres-cle%CC%81s/chiffres-2017-2018.html

[3] - http://www.cash-assurances.dz/Chiffres-cles

[4] - https://www.ccr.dz/fr/dirigeants-et-staff/variation-du-capital-social-de-la-ccr-2

نتائج الشركة المركزية لإعادة التأمين لسنة 2019:

حققت الشركة رقم أعمال يقدر ب 35655.55 مليون دينار جزائري (299 مليون دولار) بذلك تسجل نمو مقدر ب 11.6 % ، وتم تحقيق صافي أرباح مقدر ب 3116 مليون دينار جزائري أي 26 مليون دولار، في حين سجلت نموا من خلال تعاملاتها مع الخارج يقدر ب 53.34% بالمقارنة مع 2018 ، فيما سجل إرتفاع في إجمالي تكاليف المطالبات ب 55.58 % ، وفي إطار استثماراتها فقد سجلت الشركة نموا يقدر ب 13.09% أي ما يعادل 2491 مليون دج.

-الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX :

شركة أسهم ذات رأسمال مشترك بين البنوك العمومية وشركات التأمين العمومية، تأسست بتاريخ 10 جانفي 1996 لضمان العمليات الموجهة للتصدي، رأسمالها الاجتماعي يقدر ب 450 مليون دينار جزائري.

تتكفل الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات بـــ :

- التأمين لحساب الشركة وتحت رقابة الدولة، الأخطار التجارية؛
- التأمين لحساب الدولة وتحت رقابة الشركة، الأخطار السياسية، أخطار عدم التحويل، وأخطار الكوارث الطبيعية؛
- تقديم النصائح والمساعدة للمصدر وتزويده بالمعلومات الاقتصادية والقانونية.

تأسست بالشراكة بين خمسة بنوك عمومية هي BEA ، BADR ، CPA ، BNA ، BDL ، وخمسة شركات تأمين عمومية هي Caar ، Caat ، Saa ، Ccr ، Cnma .[1]

[1] – D'après le site: www.cagex.dz, Consulté 06/12/2019.

-شركة ضمان القروض العقارية SGCI :

أنشأت بتاريخ 05 نوفمبر 1997 برأسمال مشترك بين البنوك العمومية وشركات التأمين العمومية، رأسمالها الاجتماعي يقدر بـــ 02 مليار دينار جزائري، تتدخل لتأمين التمويلات التي تمنحها البنوك في مجال القروض العقارية، حيث بلغ عدد القروض المؤمنة سنة 2016 بـــــ 25546 قرض من مختلف البنوك. [1]

أنشأت بمساهمة كل من : الخزينة العمومية والبنوك العمومية BEA ، Cnep-Banque ، BADR، CPA ، BNA ، BDL وشركات التأمين العمومية Caar ، Caat ، Saa ، Ccr .

3 – التعاونيات العمومية للتأمين على الأضرار:

ينشط في الجزائر تعاونيتين عموميتين للتأمين على الأضرار هما :الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA ، والتعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة MAATEC .

-الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA :

هو مؤسسة مهنية فلاحية ذات طابع تعاوني لا تهدف إلى تحقيق الربح، تعد أكبر تعاونية في سوق الجزائر ، أنشأت بتاريخ 02 ديسمبر 1972 ، وتسعى لتغطية الأخطار الزراعية ، وتخضع لوصايتها تعاونيات جهوية **CRMA** ، تتصرف هذه التعاضدية في صندوق إنشاء يقدر بـــ 75.8 مليون دينار جزائري، رقم أعمالها لسنة 2017 هو 13011 مليون دينار جزائري[2] ، و قرابة 15 مليار دينار خلال سنة 2020 حسب ما كشف به المدير العام للصندوق السيد شريف بن حبيلس يوم 27 جانفي 2020.[3]

أنشأ هدا الصندوق بتوحيد ثلاثة صناديق و هي:

---

[1] – http://www.sgci.dz/?p=5

[2] – https://cnma.dz/index.php/2016/03/27/activites-financieres/

[3] –http://bourse-dz.com/ara/2606/ , Consulté 22/03/2020.

الصندوق المركزي لإعادة تأمين التعاونيات الفلاحية Ccrma ، الصندوق المركزي للتعاونيات الاجتماعية الفلاحية ، Ccmsa ، وصندوق التعاون الفلاحي للتقاعد Cmar .

-التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة MAATEC :

نشأت بتاريخ 10 ديسمبر 1964 [1]، ويتمثل نشاطها في ممارسة تأمين السيارات وأخطار المنازل لعمال التربية والثقافة، تتصرف هذه التعاونية في صندوق إنشاء يقدر بـــ 553 مليون دج.

4- الشركات الخاصة للتأمين على الأضرار:

في إطار الإصلاح الاقتصادي وتحرير قطاع التأمينات وانفتاحه على المتعاملين الأجانب والخواص، ينشط في السوق الجزائري شركات التأمين الخاصة التالية:

- ترست الجزائر TRUST ALGERIA :

هي أول شركة تأمين وإعادة تأمين خاصة في الجزائر [2] ، تأسست بمشاركة جزائرية – بحرينية– قطرية بتاريخ 10 جانفي 1997 ، رأسمالها الاجتماعي يقدر بـــ 2.05 مليار دينار جزائري ، رقم أعمالها سنة 2015 يقدر بـــ 2152 مليون دينار جزائري.

-شركة السلامة SALAMA :

هي شركة فرع للمجموعة الدولية للتأمين وإعادة التأمين الإماراتية (سلامة الشركة الإسلامية العربية للتأمين) وتسميتها الأولى" البركة والأمان" ، تم اعتمادها عام 2000 ، شركة

[1] – D'après le site:www.maatec.dz, Consulté 05/01/2020.

[2] –D'après le site: www.trust-assurances.dz, Consulté le 05/01/2020.

أسهم برأسمال إماراتي يقدر بـــ 02 مليار دينار جزائري ، رقم أعمالها سنة 2017 يقارب 4788 مليار دج.[1]

-الشركة الدولية للتأمين و إعادة التامين CIAR :

شركة ذات أسهم نشأت بتاريخ 15 فيفري 1997 برأسمال خاص وطني يقدر ب 4.167 مليار دينار جزائري ، رقم أعمالها سنة 2015 يقارب 9079 مليون دينار جزائري.[2]

-الجزائرية للتأمينات a2 :

شركة أسهم نشأت بتاريخ 06 مايو 1997 برأسمال خاص وطني يقدر بـــ 2 مليار دينار جزائري سنة 2019 ،و رقم أعمالها لسنة 2015 يساوي 3594 مليون دينار جزائري، حيث تمارس حاليا جميع خدمات التأمين على الأضرار.[3]

-العامة للتأمينات المتوسطية GAM :

شركة ذات أسهم نشأت بتاريخ 10 سبتمبر 2002 ، برأسمال وطني حاليا رأسمالها أجنبي ممول كليا من طرف صناديق المنح الأمريكية يقدر بـــ 2.74 مليون دينار جزائري ، رقم أعمالها لسنة 2015 هو 3203 مليون دينار جزائري.[4]

-أليانس للتأمينات Alliance Assurance :

تم اعتمادها بتاريخ 30 جويلية 2005 رأسمالها يقدر بـــ 800 مليون دينار جزائري ، رقم أعمالها لسنة 2018 يساوي 5.002 مليار دينار جزائري.[5]

---

[1] – http://www.salama-assurances.dz/?Capacites-techniques

[2] –D'après le site: www.laciar.com, Consulté le 05/01/2020.

[3] –D'après le site: www.2a.dz, Consulté le 05/01/2020.

[4] –D'après le site: gamassurances.com, Consulté le 07/01/2020.

[5] – https://allianceassurances.com.dz/fr/mot-du-pdg/

نتائج السنة المالية 2019 ، فهي كما يلي : قدر رقم أعمال الشركة بـــ 5.2 مليار دينار جزائري أي ما يمثل زيادة قدرها 4% بالمقارنة مع الزيادة المسجلة خلال سنة 2018 ، بالنسبة للنتيجة الصافية قدرت بـــ 482 مليون دينار، ما يمثل زيادة بنسبة 4.3%، مقارنة بسنة 2018 .

وهي تزاول جميع عمليات التأمين على الأضرار، كما أنها أول شركة تأمين خاصة دخلت بورصة الجزائر.

5-الشركات المختلطة للتأمين على الأشخاص

-أكسا للتأمينات الجزائر الأضرار : AXA Assurance Algérie Dommage:

بدأت نشاطها التجاري في الجزائر في 03 أكتوبر 2011 ، برأس مال اجتماعي قدره 3,15مليار دج، تأسست بموجب عقد شراكة بين المجمع الدولي الفرنسي AXA بمساهمة نسبتها 49 % والصندوق الوطني للاستثمار FNI بنسبة 36 % وبنك الجزائر الخارجي BEA بنسبة 15 %.[1]

6- شركات التأمين العمومية للتأمين على الأشخاص:

نجد ضمن هذا النوع من المؤسسات شركتين هما:

-شركة كرامة للتأمين caarama :

هي شركة ذات أسهم أنشأت من قبل الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين Caar سنة 2010، برأس مال قدره 01 مليار دج ، رقم أعمالها لسنة 2015 يساوي 1.8 مليار دينار

[1] -D'après le site:www.axa.dz, Consulté le 18/01/2020.

جزائري، تتكون شبكة شركة" كرامة للتأمين "من 07 مراكز جهوية من 200 وكالة مباشرة وغير مباشرة.[1]

-شركة تالا للتأمين الجزائر Tala Assurances :

هي مؤسسة فرع للشركة الجزائرية للتأمينات Caat ، متخصصة في تأمينات الأشخاص، بدأت نشاطها في جويلية 2011 ، يعود رأس مالها الاجتماعي البالغ 01 مليار دج بنسبة 55 % للشركة الأم Caat ، والباقي موزع بين شركيين هما :الصندوق الوطني للاستثمار FNI بنسبة 30 % ، وبنك الجزائر الخارجي BEA بنسبة 15 % .

7-الشركات المختلطة للتأمين على الأشخاص:

ينشط في السوق الجزائري للتأمين على الأشخاص ثلاث 03 شركات مختلطة (رأس مال عمومي وخاص) :

-شركة تأمين الاحتياط والصحة amana :

أنشأت الشركة تتويجا للتقارب الاستراتيجي الذي حصل في سنة 200/ بين الشركة الوطنية للتأمين Saa وشركة التأمين الفرنسية Mcif ، والبنكين العموميين : بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وبنك التنمية المحلية BDL ، برأس مال اجتماعي قدره 02 مليار دج.[2]

- أكسا للتأمينات الجزائر الحياة AXA Assurance Algérie Vie :

تأسست في 02 نوفمبر 2011 ، برأس مال اجتماعي قدره 01 مليار دج ، بموجب عقد شراكة بين المجمع الدولي الفرنسي AXA بمساهمة نسبتها 49 % والصندوق الوطني للاستثمار FNI بنسبة 36 % وبنك الجزائر الخارجي BEA بنسبة 15% .

[1] -D'après le sitewww.caarama.dz, Consulté 06/01/2020.

[2] - D'après le site:www.amana.dz, Consulté le 09/01/2020.

-الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص -الجزائرية للحياة- L'Algérienne Vie :

اعتمدت" الجزائرية للحياة "في 22 فيفري 2015، لتزاول خدمات التأمين على الأشخاص برأس مال قدره 01 مليار دج، حيث أنشأت بالشراكة بين" شركة تأمين المحروقات CASH " بنسبة 42.5 % و"مجموعة الخليج للتأمين "الكويتية بنسبة 42.5 % و"البنك الوطني الجزائري " BNAبنسبة 15 % .

8- شركة التأمين –التعاضدي- Le Mutualiste:

هي شركة فرع للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA في شكل تعاوني، تأسست في جوان 2011 برأس مال قدره 800 مليون دج ، وهي متخصصة في منتجات تأمين الأشخاص الموجهة أساسا إلى الفلاحين، الأجراء في الصناعة الفلاحية ، الأغذية الفلاحية ، المهن الحرة المرتبطة بالفلاحة، إضافة إلى موزعي المنتجات الفلاحية ، حيث تعتمد هذه الشركة في توزيع منتجاتها على شبكة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

9- الشركات الخاصة للتأمين على الأشخاص:

ينشط في السوق الجزائري للتأمين على الأشخاص شركتين خاصتين هما:

-كارديف الجزائر CARDIF EL DJAZAIR :

تم اعتمادها في 11 أكتوبر 2006 برأسمال خاص ملك للبنك الفرنسي **BNP PARISBAS** ، متخصصة في التأمين على الأشخاص ، يقدر رأس مالها بـــ 450 مليون دينار جزائري ، رقم أعمالها لسنة 2015 يقدر بـــ 1565 مليون دينار جزائري، وهي شركة مختصة في التغطية المرتبطة بالقروض إضافة إلى الاحتياط الفردي[1] ، وهذا من خلال المتوقع ضمن خدمات التأمين المصرفي اعتمادا على شبكة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك.

[1] – D'après le site: www.cardifeldjazair.dz, Consulté le 11/01/2020.

-شركة مصير حياة Macir Vie :

هي شركة جزائرية فرع عن الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين Ciar ، متخصصة في تأمين الأشخاص في ميدان الأسفار، الحياة والصحة ، تأسست في 11 أوت 2011 ، تبعا لإجراء فصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار[1].

الفرع الثاني: الهيئات المكلفة بالتأمينات في سوق الجزائري:

يمكن تقسيم الهيئات والمؤسسات والأجهزة التي تكون السوق الجزائري كما يلي:

1- وسطاء التأمين:

بموجب الأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات ،يمكن لشركات التأمين أن تمارس عمليات التأمين عن طريق الوسطاء المعتمدين، ويتعلق الأمر بـــــ : الوكيل العام للتأمين وسمسار التأمين:

-الوكيل العام للتأمين :

هو شخص طبيعي يمثل شركة التأمين بموجب عقد التعيين المتضمن اعتماده بهذه الصفة، بلغ عددهم 1090 وكيلا عام 2015 .[2]

-سمسار التأمين :

شخص معنوي أو طبيعي، يعد وكيلا للمؤمن له، مهنته ذات نشاط تجاري ويتم اعتماده من طرف إدارة الرقابة لوزارة المالية وهم 35 سمسارا سنة 2015.

2- المجلس الوطني للتأمينات :

بموجب الأمر 07/95 تم إنشاء جهاز استشاري يدعى المجلس الوطني للتأمينات يرأسه الوزير المكلف بالمالية، تم إعادة تشكيلته بموجب المرسوم التنفيذي رقم 137/07 المؤرخ في 19 ماي

[1] – D'après le site:www.macirvie.com, Consulté le 11/01/2020.

[2] -Ministère des finances, Activité des assurances en Algérie, 2015, P 04.

2007 ، يتشكل هذا المجلس من ممثلي المؤمنين، ممثلي الوسطاء، ممثلي المؤمن لهم، ممثلي الدولة وممثلي مستخدمي القطاع.

وتتمثل مهمة المجلس الوطني للتأمينات في : [1]

- تداول كل جوانب نشاط التأمين وإعادة التأمين، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بالمتعاملين المتدخلين في هذا المجال؛
- اقتراح على السلطات العمومية كل إجراء من شأنه ترشيد نشاط التأمين وترقيته؛
- اقتراح كل التدابير المتعلقة بالقواعد التقنية والمالية الرامية إلى تحسين الظروف العامة لنشاط شركات التأمين وإعادة التأمين والوسطاء؛
- اقتراح الإجراءات المتعلقة بالشروط العامة لعقود التأمين والتعريفات، وبتنظيم الوقاية من الأخطار.

3- الاتحاد الجزائري لشركات التأمين و إعادة التأمين :

هو عبارة عن جمعية مهنية تشترك فيها كل شركات التأمين و إعادة التأمين التي تتدخل في السوق الجزائري للتأمين، تم إنشاؤه سنة 1994 ، يهتم بمشاكل المؤمنين فقط، حيث لا يكون عضوا فيها إلا شركات التأمين و إعادة التأمين.

4- صندوق ضمان السيارات :

أنشأ عام 1994 تحت اسم الصندوق الخاص بالتعويضات، ويتضمن تعويض الأضرار الجسمانية الناجمة عن حوادث المرور والتي تخرج عن نطاق تدخل شركات التأمين.

[1] -D'après le site du Conseil National des Assurances, www.cna.dz, Consulté le 06/11/2019.

5- صندوق ضمان المؤمن لهم :

أنشأ بموجب المادة 213 مكرر لقانون 07/95 المعدل والمتمم بالقانون رقم 04/06 الخاص بالتأمينات، يتضمن دوره في تعويض المؤمنين لهم في حالة عدم إمكان شركة التأمين من ذلك.

6- خبراء التأمين :

شركات التأمين و إعادة التأمين تستعين بخبراء التأمين في مجال كل الأخطار بقصد معاينة الأضرار، البحث عن طبيعتها وأسبابها وتقييمها، و هذا استنادا لـــمبدأ " لا تعويض إلا بعد إتمام الخبرة " المكرس في الأمر 15/74 المتضمن إلزامية التأمين على السيارات ونظام التعويضات و القانون 07/95 المعدل والمتمم بالقانون رقم 04/06 الخاص بالتأمينات.

إن اعتماد خبراء التأمين من اختصاص الاتحاد الجزائري لشركات التأمين و إعادة التأمين.

7- لجنة الإشراف (إدارة المراقبة) :

يعد إنشاء هذه اللجنة من التعديلات التي جاء بها القانون رقم 04/06 الخاص بالتأمينات وذلك بغية الإشراف على نشاط التأمين في الجزائر ومراقبته.

تتكون هذه اللجنة من :

-المدير العام للخزينة كرئيس؛

-قاضيين من المحكمة العليا؛

-ممثل وزارة المالية؛

-خبير للتأمين.

8- الوزارة الوصية (وزارة المالية) :

تتدخل الوزارة من خلال احتكارها لأهلية منح الاعتماد لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين من أجل ممارسة نشاطها في السوق الجزائري، ومنح التراخيص بهدف فتح فروع تأمين أجنبية ومكاتب

وممثليات لشركات تأمين و/أو إعادة تأمين في الجزائر ، كما أنها تعتمد الجمعيات المهنية، سواء بالنسبة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين الوطنية والأجنبية، أو للوكلاء العامين والسماسرة.

9- مديرية التأمينات:

مديرية التأمينات كهيئة التابعة لوزارة المالية هي هيكل إداري مدمج ضمن المديرية العامة للخزينة كلفت بما يلي : [1]

- دراسة واقتراح التدابير الضرورية للتغطية المناسبة في مجال تأمين الممتلكات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية؛
- دراسة واقتراح التدابير الموجهة لضبط وترقية ادخار هيئات التأمين وإعادة التأمين؛
- دراسة وتنفيذ التدابير التي من شأنها التشجيع على تطوير التأمين بجميع أشكاله؛
- الإشراف على تسيير الهيئات التي تمارس المهام المتصلة بنشاط التأمين والموضوعة تحت سلطة وزير المالية؛
- متابعة وتقييم مساهمات الدولة في شركات التأمين العمومية و اقتراح أي تدابير ترمي إلى تحسين تسييرها؛
- السهر على الوفاء بدين شركات وتعاونيات التأمين وإعادة التأمين؛
- دراسة ملفات طلبات الاعتماد لشركات وتعاونيات التأمين وإعادة التأمين ووسطاء التأمين؛
- القيام بمركزة وتوحيد وتلخيص العمليات المحاسبية والمالية لنشاط التأمين وإعادة التأمين وإعداد الحصائل الدورية.

-بالإضافة إلى هيئات أخرى، نذكر منها:

* مركزية الأخطار، هي هيئة تابعة لوزارة المالية؛

* المكتب المتخصص بالتعريفة في مجال التأمينات، أنشأ هذا المكتب بهدف إلى إعداد مشاريع التعريفات ودراسة وتحيين تعريفات التأمين المعمول بها؛

[1]- مرسوم تنفيذي رقم 07-364 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007 ، المتضمن تنظيم ادارة المركزية في وزارة المالية، الجريدة الرسمية، العدد 75 ، الصادر بتاريخ 07 ديسمبر 2007 .

* وكالة مكافحة التحايل في التأمينات، هي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم، أنشأت بتشجيع من السلطات العمومية وبمبادرة من شركات التأمين Caar ،Caat و Saa .

الفرع الثالث : شركات التأمين الفلاحي في الجزائر:

يتكون سوق التأمين الجزائري من 13 شركة للتأمين على الأضرار إضافة إلى شركتين متخصصتين ، مقسمة كالتالي:

-أربعة 04 شركات عمومية في التأمين على الأضرار؛

-ست 06 شركات خاصة في التأمين على الأضرار؛

-تعاونيتين 02 في التأمين على الأضرار؛

-شركة واحدة 01 مختلطة في التأمين على الأضرار؛

بالإضافة إلى ,

-شركتين 02 عمومية متخصصة (القرض على الصادرات والقرض العقاري.)

قائمة المخاطر التي يمكن تغطيتها من قبل هذه الشركات محددة بقرار وزارة المالية، وهي كالتالي:

1- الحوادث والأمراض؛
2- أجسام السيارات البرية(عدا السكك الحديدية)؛
3- أجسام عربات سكك الحديدي؛
4- أجسام الطائرات؛
5- أجسام السفن البحرية والبحيرات؛
6- البضائع المنقولة؛
7- الحرائق، الانفجارات والعناصر الطبيعية؛
8- الأضرار الأخرى في الممتلكات؛
9- المسؤولية المدنية للعربات البرية ذات المحرك الواحد؛
10- المسؤولية المدنية للمركبات الجوية؛

11- المسؤولية المدنية العامة؛

12- القروض والكفالة؛

13- خسائر مالية متنوعة؛

14- الحماية القانونية؛

15- إعادة التأمين.

و تم تقسيم عمليات التأمين في ظل التشريع الجديد إلى ستة أصناف هي :[1]

- ✓التأمينات البرية؛
- ✓التأمينات الزراعية؛
- ✓تأمينات النقل؛
- ✓تأمينات الأشخاص؛
- ✓تأمين القرض والكفالة؛
- ✓إعادة التأمين.

من بين هده الشركات، نجد 07 سبعة منها فقط تقوم بالتأمين الفلاحي، وهي:

-شركتين 02 عمومية ؛

-أربعة 04 شركات خاصة ؛

-تعاونين واحدة عمومية.

وبالإضافة إلى السبع 07 شركات التي تقوم بعمليات التأمين الفلاحي، هناك :

- صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحيةFGSA:

انشأ الصندوق بموجب المادة 202 من القانون رقم 20/87 المؤرخ في 1987/12/23 المتضمن قانون المالية لسنة1988 .[2]

[1]-المرسوم التنفيذي رقم 95-338 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، المتعلق بإعداد قائمة عمليات التأمين وحصرها، الجريدة الرسمية، العدد 65، الصادر بتاريخ 31 أتوبر 1995.

[2]- تنص المادة 202 من القانون رقم 20/87 المؤرخ في 1987/12/23المتضمن قانون المالية لسنة 1988 ،جريدة رسمية عدد 54 ، السنة 1988.

يهدف الصندوق إلى تعويض المنتجين الفلاحيين عن الأضرار المادية التي يتعرضون لها بتأثير الكوارث الزراعية كما يرمي إلى تشجيع و تنمية التأمين على المخاطر الزراعية ،ولا يقتصر مجال تدخله على الزراعة و إنما يشمل أيضا قطاع الإنتاج الحيواني.[1]

الكوارث الزراعية، هي تلك الأضرار الغير خاضعة للتأمين أو الغير مؤمن عنها نضرا لطابعها الاستثنائي الذي لا يمكن توقعه أو درءه باستخدام الوسائل التقنية، فهي تصيب مناطق شاسعة لذا يكون التأمين عليها في غاية الصعوبة ،فيحتاج التعويض عن الخسائر المترتبة عنها لتدخل الدولة.[2]

يقوم الصندوق بالتعويض على الخسائر المادية التي تصيب المستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث الفلاحية الغير قابلة للتأمين، وحتى يستفيد المستثمر الفلاحي من تعويضات الصندوق، يجب أن يكون مؤمن لدى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

- صندوق الضمان الفلاحيFGA :

هي عبارة عن هيئة مهنية، تهدف على وجه الخصوص إلى تحقيق كل عمليات التأمين وإعادة التأمين، بالإضافة لمنح قروض بهدف الاستثمار الفلاحي وتقوم بالتعويض عن الأخطار الفلاحية لفائدة أعضاءها الشركاء والمنخرطين أو المستفيدين، لا تهدف إلى تحقيق الربح بقدر ما تحرص على تجسيد روح التضامن والتآزر بين أعضاءها لتشجيع الاستثمارات الإنتاجية وتوسيع المساحات الزراعية المستغلة وكذا تكثيف منتجاتها.

الجدول الموالي يوضح هده الشركات التي تقوم بالتأمين الفلاحي بالجزائر.

---

[1]– المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 158/90 المؤرخ في 1990/05/26 المتضمن تنظيم صندوق الضمان على الكوارث الفلاحية ،جريدة رسمية عدد 22.

[2]– مهيدي نوال، حيتالة معمر،إلزامية التأمين الفلاحي ضمان لإستمرارية الإستثمار في العقار الفلاحي، مقال بمجلة القانون العقاري و البيئة ، Volume 6، Numéro 10، 2018/01/07 ، ص9.

الجدول رقم (3-2): شركات تأمين الأضرار والتأمينات الفلاحية

شركات تأمين	تأمين الأضرار	تأمين فلاحي
تعاونية	**CNMA**	
	MAATEC	
مختلطة	AXA DOMMAGE	
خاصة	TRUST	
	2A	
	CIAR	
	SALAMA	
	GAM	
	ALLIANCE	
عمومية	CAAR	
	SAA	
	CAAT	
	CASH	
	CAGEX	
	SGCI	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات من المجلس الوطني للتأمينات

نلاحظ تواجد % 54 من شركات سوق التأمين الجزائري التي تقوم بتأمينات الأضرار، و 29% من شركات السوق تقوم بعمليات التأمينات الفلاحية، هذا ما نجده قليل مقارنة بأهمية القطاع الفلاحي بالنسبة للاقتصاد الوطني و للمستثمر الفلاحي خصوصا.

المطلب الثاني : منتجات قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر :

عرف قطاع التأمين في الجزائر العديد من التغيرات، تمثلت في انتقال المؤسسات الناشطة في سوق التأمين الجزائري إلى مرحلة الاستقلالية والسماح لها بضمان كل الأخطار، فترتب على ذلك تنوع منتجات التأمين المعروضة أمام المستهلك.

الفرع الأول: منتجات قطاع التأمين في الجزائر

ويمكننا تقسيم منتجات قطاع التأمين إلى ثمانية أصناف وهي :

1- تأمين السيارات :

يستند قطاع التأمين على السيارات في الجزائر على الأمر الصادر في 30 جانفي 1974 ، و التعديل المتمثل في القانون رقم 31/88 المؤرخ في 19 جويلية 1988 ، بالإضافة إلى الأحكام الواردة في قانون التأمين لسنة 1995[1] .

2- تأمين الأخطار المختلفة :

هذا المنتوج يختص الأخطار الرئيسية التي يتعرض لها المؤمن له (الحريق، انفجار، سرقة، الأخطار المهنية، أضرار المياه.....) و يتكون من :

- **التأمين من الأخطار البسيطة :** يغطي هذا العقد الخسائر الناتجة عن أخطار الحريق، والخسائر الناتجة عن أضرار المياه، انكسار الزجاج، السرقة، الأخطار المهنية وغيرها.
- **التأمين من الأخطار الصناعية :** و هي تتضمن الأخطار التي قد يتعرض لها المؤمن له كخطر الحريق، الانفجارات، وانكسار وتحطم الآلات وغيرها.

3-التأمين ضد الحريق و الأخطار الزراعية وهلاك الماشية :

[1] جديدي معراج، مرجع سبق ذكره، ص 140 .

- **التأمين ضد الحريق:**

نضم القانون الجزائري التأمين ضد الحريق، كما هو مبين في النص التالي:

" يضمن المؤمن من الحريق جميع الأضرار التي تتسبب فيها النيران، غير أنه إذا لم يكن هناك اتفاق مخالف، لا يضمن الأضرار التي يتسبب فيها تأثير الحرارة أو الاتصال المباشر الفوري للنار أو لإحدى المواد المتأججة إذا لم تكن هناك بداية حريق قابلة للتحول إلى حريق حقيقي[1] " ، إذ يعتبر التأمين ضد الحريق إلزامي في بعض القطاعات، بحيث يجبر قانون التأمين الجزائري الجديد المؤسسات العمومية، سواء كانت اقتصادية أو مدنية على اكتتاب عقود التأمين ضد الحريق، أما مؤسسات التأمين فقد أجبرها المشرع الجزائري في التأمين ضد الحريق على تعويض مبلغ الخسائر الناتجة عن الحريق، بشرط أن لا يكون المؤمن له سبب في إتلاف الشيء المؤمن عليه، حسب ما هو ورد في النص التالي: " يجب على المؤمن أن يضمن الأشياء المؤمن عليها من كل ضياع أو فقدان أثناء الحريق،غير أن هذا الضمان لا يشمل الأشياء التي تفقد بسبب خطأ من المؤمن له[2] ".

- **التأمين ضد الأخطار الزراعية :**

تضمن مؤسسات التأمين الأضرار التي قد تمس المحاصيل الزراعية، كالفيضانات، الثلوج، الجليد، البرد،...، وذلك بأن يحدد المؤمن طبيعة الأضرار، التي يؤمن عليها في عقد التأمين.

- **التأمين على هلاك الحيوانات :**

يضمن المؤمن من فقدان الحيوانات الناتج عن حالة موت طبيعية، أو عن حوادث، أو عن أمراض، كما يسري الضمان في حالة قتل الحيوانات بغرض الوقاية أو تحديدا للأضرار، إذا تم

[1] المادة 44 من الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 ، ص 10.

[2] المادة 47 من الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 ، ص 11.

ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من المؤمن ، ويفقد المؤمن له حق التعويض في حالة قتل الحيوانات إذا كان بسبب مرض معد أو وباء حيواني، لم يقم باحترام القوانين والتنظيمات الخاصة بصحة الحيوانات، كما أن مؤسسة التأمين تعوض الأضرار والخسائر الناتجة عن هلاك الحيوانات إذا لم يتوقف المؤمن عن دفع أقساط التأمين.

4-التأمين على البضائع المنقولة :

يلزم القانون الجزائري للتأمينات على ضمان كل الأضرار والخسائر المادية التي تلحق البضائع أثناء نقلها، سواء كان نقلها برا أو بحرا أو جوا، وعقد عملية الشحن وعملية التفريغ، فكثيرا ما تفقد البضائع أثناء النقل أو تتلف بسبب الحرارة أو أي ظرف آخر، كما يشمل التأمين على كل البضائع أيا كان نوعها، أو قيمتها لرحلة واحدة أو لعدة رحلات لمدة زمنية قصيرة أو غير محدودة، فإذا كانت البضائع مواد خطيرة كالمتفجرات أو المواد السامة، أو كانت من الأشياء الثمينة مثل المجوهرات، وجب تحديد الشروط الخاصة بالتأمين منها في وثيقة التأمين.

5-التأمين من الكوارث الطبيعية :

إن التأمين من الكوارث أصبح إجباريا بالأمر رقم 12/03 الصادر بـــ 26 أوت 2003، و بدأ التطبيق بـــــ 01 ديسمبر 2004، هذا التأمين يضمن للمؤمن له تعويض الأضرار المادية المباشرة الواقعة على مجموعة أملاكه التي تسبب فيها:

-زلزال، فيضانات، عواصف و رياح، انجراف التربة.

و إجبارية التأمين هنا تخص ما يلي[1] :

-ملكية عقار (مبنى).

[1] المادة 12 من الأمر 12/03 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003، المتعلق بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية.

-مركب صناعي أو تجاري.

6-تأمين الأشخاص :

هو تأمين يتعلق بشخص المؤمن له، فيؤمن نفسه من الأخطار على حياته أو سلامة جسمه أو صحته أو قدرته على العمل، ويتضمن التأمين على الأشخاص أنواعا وصورا مختلفة، أبرزها: التأمين الوفاة، التأمين الحياة، التأمين المختلط، التأمين التكميلي، التأمين لمصلحة الغير.

7-التأمين على القروض المتعلقة بالصادرات :

هو وسيلة من وسائل التمويل المصرفي وأداة تأمينية تسمح للدائنين مقابل دفع أقساط لمؤسسة التأمين من تغطية المخاطر التجارية وغير التجارية للقروض المرتبطة بعمليات التصدير فيما بين الدول، في مدة حتى لو كانت يوما واحدا، كما أنه أداة من أدوات تنمية الصادرات خلال ضمان الائتمان المرتبط بالتصدير بين المشتري المحلي والبائع الأجنبي.

إن مفهوم تأمين القرض حاليا تطور من فكرة تأمين القروض الممنوحة للأفراد إلى فكرة أشمل فأصبح يغطي مجموعة من المخاطر المرتبطة بعمليات التصدير، فيضمن خطر عدم التمويل بين البائع والمشتري، خطر سعر الصرف، الأخطار السياسية، وخطر فسخ العقد بين المتعاملين.

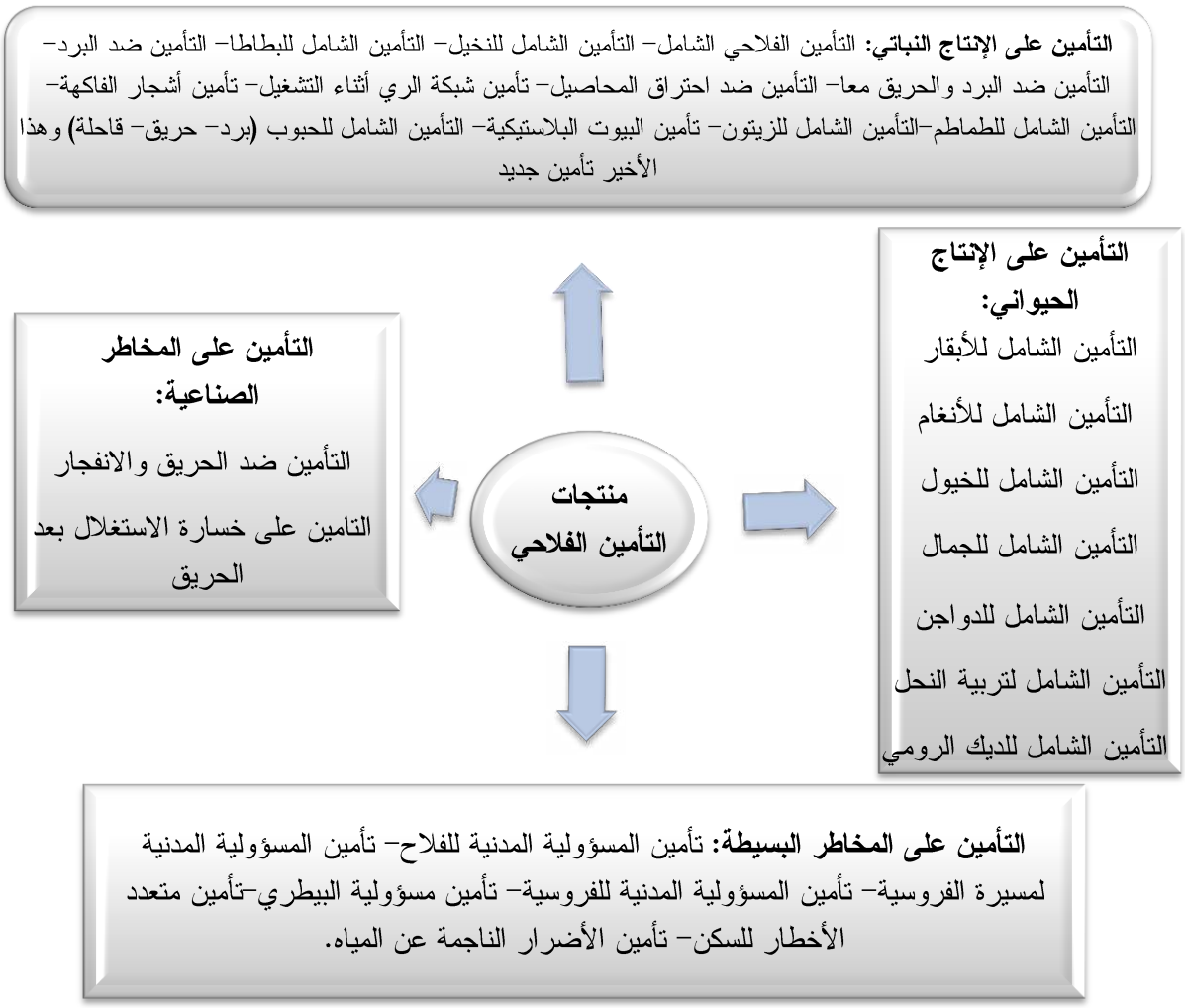
الفرع الثاني: منتجات التأمين الفلاحي في الجزائر

أوكل المشرع الجزائري صلاحية التأمين عن الأخطار الزراعية لعدة هيئات و مؤسسات تختلف مهمتها بإختلاف نوع المخاطر و قيمة الضرر ، تضمنت المادة 52 من الأمر 27/95 الأخطار التي يضمنها عقد التأمين الفلاحي و أحالت تنظيم هذه العملية إلى المرسوم التنفيذي رقم 416/95 المحدد لشروط و كيفيات ضمان الأخطار الزراعية.[1]

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 416/95المؤرخ في 1995/09/09 ، يحدد شروط وكيفيات ضمان الاخطار الزراعية وكيفياته، جريدة رسمية عدد 76 ، السنة 1995.

منتجات التأمين الفلاحي في الجزائر مكونة من خمسة مجموعات، التأمين على الإنتاج النباتي، التأمين على الإنتاج الحيواني، التأمين على المخاطر الصناعية، التأمين على المخاطر البسيطة وكذا التأمين على السيارات الفلاحية، نوضحها في الشكل الموالي :

شكل رقم (3-2): منتجات التأمين الفلاحي في الجزائر



المصدر: أمال فياش، فتحية بوعبانة، واقع التأمين الفلاحي في الجزائر ودوره في استقرار الإنتاج الفلاحي – دراسة قياسية للفترة 2016/2006 ، مجلة الباحث الاقتصادي CHEEC ، المجلد 6 ، العـــــدد 10 ، ديسمبر 2018 ، ص 12 .

تمثل أنواع منتجات التأمين الفلاحي بالجزائر مما يلي[1]:

-التأمين من مخاطر العواصف (Tempêtes)

-التأمين من مخاطر الفيضانات (Inondation)

-التامين ضد الثلج (neige)

-لتامين ضد الشمس (insolation)

-التامين ضد السيروكو (sirocco)

-التامين الشامل للدواجن (multirisque avicole)

-التامين ضد هلاك الحيوانات

-التأمين من مخاطر الجفاف (Sècheresse)

-التأمين من مخاطر المطر الغزير (Pluie Excessive)

-التأمين من مخاطر الجراد (Criquet)

-التأمين من مخاطر البرد (Grêle)

-التأمين من مخاطر الأمراض و الأوبئة (Maladie Epidémie)

-التأمين من مخاطر الحريق (Incendie)

-التأمين من المخاطر المالية (خسائر في المداخيل و العوائد).

إضافة إلى بعض المخاطر الأخرى، كعقود التأمين ضد هلاك الماشية والمحاصيل الزراعية، والتي تناولها المشرع الجزائري بالتنظيم، وتحديدا في المادة 49 من قانون التأمين، وبموجبها يضمن المؤمن (شركة التأمين) تغطية المخاطر الناجمة عن فقدان الحيوانات سواء

[1]- سعال سمية، حمول طارق، **الدور الإستراتيجي للتأمين في دعم سياسة تسيير وإدارة القطاع الفلاحي – حالة الجزائر**- مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 2 ، العدد 1، جانفي 2018 ، ص 3.

بسبب الموت أو السرقة أو لأي سبب آخر ،كما يضمن المؤمن من خلال هذه العقود التعويض عن قتل الماشية في حالة ما إذا أمرت السلطات العامة بذلك لدواعي الوقاية من الأمراض أو الحد من شدتها، أما المخاطر السابقة الذكر كعقود التأمين على مخاطر البرد والجليد، فقد نص عليها المشرع الجزائري في المادتين 52 و 53 من الأمر 07/95 ، حيث أن المادة الأولى منها تبين الآفات الزراعية والكوارث الطبيعية، كالبرد والعواصف والجليد والثلوج والفيضانات، والتي يمكن ضمانها بمقتضى عقود التأمين وفق شروط يحددها الأطراف ضمن هذا العقد.

كما يمكن سرد مختلف منتجات التأمين الفلاحي بالجدول أدناه:

الجدول رقم (3-3): منتجات التأمين الفلاحي بالجزائر

Grêle البرد	**Incendie & multirisques agricoles** الحرائق والزراعة متعددة المخاطر
Grêle & Incendie البرد والنار	**Incendie des récoltes** حريق المحاصيل
Gelée هلام	**Incendie des fourrages et des pailles** نار العلف والقش
Sécheresse الجفاف	**Incendie des récoltes sur pied** حرق المحاصيل الدائمة
Assurance intégrale des céréales (grêle-incendie-sécheresse) تأمين الحبوب الكاملة (البرد والجفاف)	**Multirisques exploitations** عمليات متعددة المخاطر
Réseau d'irrigation en exploitation تشغيل شبكة الري	**Multirisques Exploitant agricole** مزارع متعدد المخاطر
Multirisques bétail الماشية متعددة المخاطر	**Multirisques agricoles** مخاطر زراعية متعددة
Multirisques bovines الماشية متعددة المخاطر	**Multirisques serres** الاحتباس الحراري متعدد المخاطر
Multirisques ovines الأغنام متعدد المخاطر	**Multirisques pommes de terre** بطاطس متعددة المخاطر
Multirisques Caprins ماعز متعدد المخاطر	**Multi périls pommes de terre** البطاطس المحفوفة بالمخاطر
Multirisques Equine الخيول متعددة المخاطر	**Multirisques culture légumière**

	محاصيل الخضر متعددة المخاطر
دواجن متعددة المخاطر **Multirisques Avicoles**	**Multipérils tomate industrielle** مخاطر الطماطم الصناعية المتعددة
الديك الرومي متعدد المخاطر **Multirisques dindes**	**Multirisques jeunes plantations** مزارع شابة متعددة المخاطر
Multirisques Cunicole أرنب متعدد المخاطر	**Multirisques Arbres fruitiers** أشجار الفاكهة متعددة المخاطر
وفيات الماشية **Mortalité du bétail**	**Multirisques palmiers dattiers** نخيل التمر متعدد المخاطر
وفيات الحيوانات **Mortalités autres animaux** الأخرى	**Multirisques Oliviers** أشجار زيتون متعددة المخاطر
الدواجن **Mortalité volailles & assimilés** والوفيات المعادلة	مخاطر الزيتون **Multipérils oliviers** المتعددة
وفيات النحل **Mortalité des abeilles**	مخاطر الكرمة المتعددة **Multipérils vigne**
تأمين الجمل **Assurance des dromadaires**	**Pépiniére arboricoles et viticoles de plein champ** مشتل الأشجار والنبيذ في الحقول المفتوحة
Responsabilité civile agriculteur المسؤولية المدنية للفلاحين	**Arbres fruitiers(agrumes)** أشجار الفاكهة (الحمضيات)
Multirisques Engins & matériel agricole الآلات والمعدات الزراعية متعددة المخاطر	**Arbres fruitiers(à pépins)** أشجار الفاكهة (بوم)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات من المجلس الوطني للتأمينات

التأمين على العتاد الفلاحي:

يعتبر العتاد الفلاحي أهم وسيلة يعتمد عليها الفلاح في نشاطه الفلاحي سواء في الجانب الحيواني أو النباتي، لما له من تأثير كبير على المردود وعلى المحصول النهائي بالإضافة إلى ما يوفره من وقت وجهد، وهذا ما يجعل الفلاح يهتم للحفاظ على هذا العتاد .

يغطي هذا النوع من التأمين كافة المركبات الفلاحية من خطر الحريق، السرقة، الانقلاب، الاصطدام، والمسؤولية المدنية من كافة الأخطار .

فهذا النوع من التأمين تنطبق عليه نفس أحكام تأمين السيارات باعتباره في معظمه مركبة برية ذات محرك، كما أن التأمين على العتاد الفلاحي يضم ثلاثة أنواع للمركبات:

-الجرار؛

-الحاصدة؛

-كل أنواع الآلات التي تكون مربوطة بالمركبة الفلاحية كالمقطورات و نصف المقطورات ، صهريج، محراث، آلة الزرع.

إضافة للتأمين على المخاطر الفلاحية، يلتزم المستثمر بإكتتاب عقود التأمين الاجتماعي بهدف تأمين نفسه ضد المرض أو العجز و الحوادث التي يتعرض لها خلال النشاط الفلاحي.[1]

المطلب الثالث: كيفية دراسة طلب عقد تأمين فلاحي

سنقوم بعرض نموذجين، الأول عن التأمينات النباتية ونموذج آخر عن التأمين الحيواني مع ذكر الخطوات الواجب القيام بها عند تحقق الخطر المؤمن عنه وكيفية قيام عملية التعويض للمؤمن لهم.

الفرع الأول : نموذج عن التأمينات النباتية :

سنتطرق لذكر أهم المراحل التي يمر بها التأمين لتغطية المخاطر النباتية التي تحدث أضرار للفلاح ومحصوله، مما يؤدي إلى إحداث خسائر كبيرة لم تكن في توقعاته، انطلاقا من إبرام العقد (الاكتتاب) بين طالب التأمين وشركة التأمين إلى غاية حدوث الخطر المؤمن وما هي أهم الإجراءات التي تتم للتعويض .

[1]– مهيدي نوال، حيتالة معمر، مرجع سبق ذكره، ص5.

ولتوضيح نموذج عن التأمينات النباتية نأخذ مثال عن تأمين حريق المحاصيل القائمة على أرضها والبرد.

أولا ملف الاكتتاب :

يجب أن يتضمن الملف على الوثائق التالية الذكر :

– استبيان يحتوي على المساحة المؤمن عليها مع ذكر نسبة المردودية المتوقعة حسب الإحصائيات للسنوات السابقة؛

– عقد التأمين يمضى من كلا الطرفين؛

– شهادة البذر (أو الحبوب)، من طرف المصالح الفلاحية بأنه حقا زارع؛

– زيارة ميدانية للخطر وذلك بتعيين عون من طرف مؤسسة التأمين لمتابعة الخبير أثناء المعاينة لمراقبة الزرع (خاصة في أشهر فيفري، مارس، أفريل)؛

–تطبيق التعريفة المتعامل بها في الحبوب فيما يخص ضمان الحريق والبرد.

ثانيا طريقة التعويض:

1 –ملف الحادث: يتكون من:

– آجال التصريح بالحادث لا يمكن أن تتعدى أكثر من أسبوع، ففي حالة البرد مدته 4 أيام وفي حالة الحريق 7 أيام، والتصريح يحتوي على:

– اسم وعنوان المشتكي ومكان الحادث؛

– رقم عقد التأمين وتاريخ سريان العقد؛

– تاريخ وساعة الحادث؛

– طبيعة المحصول والقطعة الأرضية المزروعة التي تم فيها الحادث البرد أو الحريق؛

– التقييم التقديري الأولي للفلاح وكم هي الخسائر المتوقعة الناجمة عن الحادث؛

– نسخة من عقد التأمين الفلاحي؛

– حضور الخبير وقت الإعلام بالخطر أو تفويض شخص ينوب عنه أثناء تقييم الخسائر ليبين النقاط التالية:

– رقم العقد؛

– تاريخ الضمان؛

– اسم وعنوان المشترك في التأمين؛

– طبيعة العقود المؤمنة؛

– المساحات المؤمنة؛

– المردودية المؤمنة.

– يتم معاينة أثار البرد لمعرفة الخسائر وقيمة التعويض.

– في حالة الحريق يجب إعطاء محضر الدرك الوطني أو الحماية المدنية.

– في عقد البرد لا بد من أن تفوق نسبة الضرر 10 % فإذا كانت أقل من ذلك فيتنازل عليها المؤمن له.

2- **طريقة حساب التعويض :**

- **في حادث حريق المحاصيل :**

التعويض الصافي = مبلغ الخسارة – مصاريف الحصاد والنقل – الخصم % .

كمية الخسائر= المساحة المتضررة × المردودية الحقيقية × معدل الضياع .

مبلغ الخسارة = الكمية المتضررة × السعر الوحدوي .

الفرع الثاني : نموذج عن التأمينات الحيوانية :

تربية المواشي أصبحت جد مكلفة وصعبة كونها معرضة كثيرا للأمراض المعدية والأوبئة التي أصبح الفلاح (المربي) يعاني منها، فقد يفوق سعر البقرة الحلوب 15 مليون سنتيم، يضاف إلى ذلك ارتفاع تكاليف التربية كالعلف، الدواء والمتابعة البيطرية.

في نموذجنا هذا، نكتفي بدراسة حول عملية تربية البقر.

أولا ملف الاكتتاب (تكوين العقد) :

يجب أن يتضمن الملف إجباريا على الوثائق التالية الذكر :

-عقد التأمين ممضى من الطرفين طبقا للمادة 04 من الشروط العامة للتأمين متعدد الأخطار للبقر؛

-محضر معاينة الخطر، يقوم الخبير المعتمد لدى مؤسسة التأمين بزيارة ميدانية للإسطبل أين يوجد البقر محل التأمين أين يعاين ما إذا قام المربي باحترام جميع التدابير الوقائية والصحية لتربية القطيع قبل الاكتتاب، يؤرخ ويقدم المحضر من طرف الخبير في أجل أقصاه 10 أيام طبقا للمادة 02 من الشروط الخاصة لهذا العقد؛

- أن يكون قطيع الأبقار المراد تأمينه من نفس الصنف ومتقارب في العمر، ما بين 03 أشهر و10سنوات؛

- إحصاء الأبقار يكون بالترقيم، البقر المعروضة للتأمين يجب أن تكون مرقمة عن طريق حلقات تثبت على أذن البقرة (boucle d'identifications) ؛

-لكل بقرة بطاقة تقنية من الولادة حتى الوفاة يوضح فيها القيمة الحقيقية للبقرة وعلى أساسها تحسب التسعيرة ومنحة التأمين أثناء الاكتتاب؛

-توفر شهادة التلقيح ضد مرض السل (Tuberculose) ومرض الحمى المالطية (brucellose) والحمى القلاعية، صادرة عن المفتشية البيطرية لمديرية المصالح الفلاحية ويجب أن لا تتعدى 06 أشهر وعلى المربي أن يقوم بتجديدها ؛

-الصورة الفوتوغرافية لكل بقرة، تظهر بوضوح البصمة الوراثية الموجودة على جلد البقرة من الجهتين (اليمين والشمال) إضافة إلى حلقات الأذن.

ثانيا طريقة التعويض :

1- ملف الحادث :

- **حالة وفاة البقرة:**

-البقرة المتوفية يجب أن تكون مؤمنة؛

-آجال التصريح بحادث الوفاة في غضون 24 ساعة (لا تتعدى 24 ساعة) إما عن طريق مكالمة هاتفية للطبيب البيطري أو بالحضور إلى مؤسسة التأمين؛

-تقرير بالحادث مملوء وممضى من طرف المؤمن له؛

-شهادة طبية صادرة عن الطبيب البيطري المتابع للبقرة تثبت ظروف وأسباب الحادث ؛

-استرجاع حلقات الأذن التي تحوي أرقام البقر موضوع الحادث؛

-أخذ صورة فوتوغرافية للبقرة الميتة.

- **حالة الذبح الموجه :** في حالة مرض البقرة توجه للذبح من أجل التقليل من الخسائر.

الملف يجب أن يتكون من الوثائق التالية طبقا لأحكام للمادة 16 و 17 من الشروط العامة والخاصة لعقد تأمين الأبقار:

-شهادة الأمر بالذبح صادرة عن الطبيب البيطري المعالج أو الطبيب البيطري لمؤسسة التأمين أو من السلطات العمومية، ففي حالة ظهور وباء في منطقة معينة تأمر المفتشية البيطرية للمصالح الفلاحية العمومية المربي بالذبح المباشر للقطيع.

-يقدم الخبير قيمة البقرة يوم الحادث وفقا لمعاينة البقرة المريضة، حيث أن قيمة التعويض لا يمكن أن تتجاوز القيمة المصرح بها أثناء التأمين وهذا وفقا لمبدأ التعويض في التأمين.

-شهادة المذبح يحدد فيها وزن البقرة بعد الذبح والسعر الذي يباع به إلى الجزار.

-يجب إنقاص مبلغ البيع من مبلغ الإجمالي للتعويض.

-الخصم المتفق عليه بنسبة % 10 لكل بقرة أقل من 5 سنوات أو % 20 لكل بقرة أكثر من 5 سنوات ينقص مباشرة من القيمة الإجمالية.

غير أنه في حالة الأمر بالذبح الصحي من طرف السلطات العمومية في حالة وباء لا يتم فرض الخصم.

- **حالة الحريق :**

في بعض الأحيان يكون هلاك الماشية بسبب حريق، يجب أن يكمل الملف بالوثائق التالية:

-آجال التصريح بالحادث لا تتجاوز 7 أيام.

-محضر خبير بيطري.

-محضر الحماية الوطنية والدرك الوطني.

-صور تثبت الحادث.

2-طريقة حساب التعويض :

- **حالة وفاة البقرة :**

في حالة وجود بقرة واحدة تعرضت إلى الموت، إذا كان عمر البقرة أقل من 5 سنوات، نطبق خصم بـــــنسبة 10%، وإذا كان عمرها أكثر من 5 سنوات، هنا نطبق خصم بنسبة 20%.

قيمة التعويض = قيمة البقرة يوم الحادث – خصم بنسبة (10% أو 20 %).

–لنفترض مثال عن موت بقرة عمرها أقل من 5 سنوات : نطبق خصم بنسبة 10% ، هنا تكون قيمة التعويض = قيمة البقرة يوم الحادث – خصم بنسبة 10% .

فرضا لو حدد الخبير قيمة البقرة بـــــ 150000.00 دج .

قيمة التعويض = 150000.00 – (150000.00)×(10)/100 = 135000.00 دج

- **حالة توجيه البقرة للذبح :**

توجد حالتين تحدد من خلالها إما صلاحية الاستهلاك للحم البقرة من عدمه.

ففي حالة عدم صلاحية اللحم للاستهلاك توجه للرمي مباشرة في المذبح البلدي وتكون قيمة اللحم المسترجع معدومة، أما في حالة صلاحيته يباع اللحم للجزار المتعاقد مع مؤسسة التأمين ويقوم المؤمن له (الفلاح المربي) باسترجاع المبلغ منه.

وتكون قيمة التعويض للمؤمن له = قيمة البقرة يوم الحادث – قيمة اللحم المسترجعة – خصم بنسبة (10% أو 20 %).

تبعا للمثال السابق، وفرضا أن لحم البقرة المباع للجزار هو 120 كلغ وأن سعر الكيلو هو 1100 دج، فيكون مبلغ اللحم المسترجع = 120 × 1100 = 132000.00 دج .

قيمة التعويض = قيمة البقرة يوم الحادث – قيمة اللحم المسترجعة – الخصم 10% .

قيمة التعويض = 150000.00 دج – 132000.00 – 15000 .

قيمة التعويض = 3000.00 دج .

المبحث الثالث:الصعوبات التي تواجه قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر

هناك العديد من المعوقات التي تقف أمام انتشار وتعميم خدمات التأمين الفلاحي، من أهمها:[1]

-عدم دراية الفلاحين بفوائد التأمين وتخوفهم من كل نشاط جديد، وعدم رغبتهم في تحمل أعباء إضافية، واعتمادهم الكبير على الدولة في تدبير الدعم والمعونات والتسهيلات؛

-قلة توفر خبراء متخصصين في مجال التأمين الفلاحي الميداني، وضعف الممارسة الميدانية؛

-ارتفاع تكلفة الأقساط وعدم رغبة مؤسسات التأمين في التغطية للمجالات الفلاحية المحفوفة بالمخاطر.

-قصور السياسات الفلاحية والتأمينية أمام انتشار خدمات التأمين الفلاحي وذلك لعدم مواكبتها للمستجدات العالمية في هذا المجال وعدم إعطاء خدمات التأمين الفلاحي حيزاً كافياً في هذه السياسات، كتوفير الاعتمادات السنوية وتخصيص البرامج الإنمائية، وتقديم التسهيلات الائتمانية للمؤسسات المعنية بالتأمين الفلاحي.

فنجد في الجزائر بأن معدل اكتتاب عقود تأمين الفلاحي منخفض ضعيف لعدة أسباب منها[2]:

-لأن الخطر الفلاحي لم يتطور؛

-نقص ثقافة التأمين لد الفلاحين؛

-نقص التوعية والتحسيس الموجه للفلاحين بتعداد فوائد التأمين الفلاحي؛

---

[1]- محمد عبد الكريم منهل، **دراسة الوضع الراهن لخدمات التأمين الزراعي وإمكانية تطويرها في جمهورية العراق**، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة قطرية، العراق، 2009، ص 13، تاريخ الإطلاع :2017/11/18 ، متوفر على الموقع https://www.iraqiscas.com/books/d5.doc:

[2]- بن دخان رتيبة، **عقد التأمين كآلية قانونية لحماية العقار الفلاحي**، مداخلة مقدمة لفعليات الملتقى المغاربي الأول حول العقار الفلاحي في المغرب العربي بين الحماية و الاستثمار، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الشاذلي بن جديد الطالف، يومي 12-13 مارس 2018، ص8.

-ارتفاع قيمة أقساط التأمين؛

-ضعف قيمة التعويض وطول مدته.

كل هذه الأسباب نتطرق إليها بالتفصيل من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول : قيود متعلقة بالجانب التشريعي والجانب الاجتماعي:

التأمين الفلاحي له اهتمام واسع في مختلف بلدان العالم، فتوفير حماية لهذا النشاط من الأخطار المحيطة به يعتبر أحد أساليب مواجهة المشكلة، وفي حالة تبني برنامج تأمين فلاحي مناسب قابل للتطبيق له فرص كبيرة للنجاح، فإن ذلك يؤدي إلى نتائج ايجابية، كما أن تطبيقه السليم قد يواجه مجموعة من الصعوبات والعراقيل.

الفرع الأول : العراقيل التشريعية والجبائية :

أ. العامل الجبائي :

الضرائب من بين العراقيل التي تقف أمام تقدم قطاع التأمين الفلاحي بدل أن تكون حافزا لتقدمه مثلما هو الحال في الدول المتقدمة التي تقدم الحوافز الضريبية خصوص على التأمينات الفلاحية، بحث تخضع حاليا عقود التأمين بالجزائر إلى الرسم على القيمة المضافة **(tva)** بنسبة 19% ويتحملها حامل وثيقة التأمين المؤمن لهم، في حين يخضع المؤمن إلى الضريبة على الأرباح **(ibs)** بنسبة 25% ، ويتحمل المؤمن له أيضا رسومات أخرى شبه جبائية حسب الفروع، فبالنسبة لفرع الأخطار الفلاحية فيساهم المؤمن له بنسبة 01% لصالح صندوق ضمان الكوارث الفلاحية **(FGCA)**، إضافة إلى ذلك يتحمل المؤمن له في كل عقد تأمين حقوق طوابع.

كما توصلت دراسة للباحثان C.M DRAGOŞ و S.L DRAGOŞ لأن ازدهار قطاع التأمين يتطلب بيئة قانونية ملائمة تتحقق من خلال فعالية الحكومة في العملية التنظيمية، إضافة إلى تخفيف الضرائب عن مؤسسات تأمينات من أجل تحفيز الطلب.[1]

ب. **القوانين المنظمة للقطاع:**

إن طبيعة احتكار السوق في الجزائر قبل صدور الأمر95/07 شكل عائقا كبيرا لتطوير نشاط التأمينات بصفة عامة في ظل وجود منافسة محدودة بين المؤسسات العمومية وغياب المؤسسات الخاصة، وحتى بعد تحرير القطاع التأميني ابتداء من سنة 1995، إلا أن جو المنافسة بين المؤسسات العمومية خاصة لم يكن كافيا لخلق حركة تجارية تنافسية وديناميكية، باعتبار أن أغلب المؤسسات العمومية لا تزال تهيمن على فروع التأمينات الفلاحية، ولم تستطيع تنويع محافظ النشاط لديها.

نجد تأخر في صدور التشريعات المنظمة للقطاع وبالخصوص قطاع التأمين الفلاحي، وذلك إلى غاية 2006 لتغطية بعض النقائص، والثغرات التي جاءت في القانون السابق، خاصة ما يتعلق بالسماح لشركات التأمين الأجنبية لدخول معركة المنافسة بغرض تعزيز وتعديل قطاع التأمينات، إضافة إلى رفع الحد الأدنى المطلوب لتأسيس شركات التأمين بغية تعزيز الثقة.

توصلت دراسة للباحث Rafael La Porta وآخرون، إلى أن للبيئة القانونية ومدى تنفيذ أحكامها عامل هام في تحديد حجم وتطور القطاع المالي في أي بلد[2] .

[1]- Simona Laura DRAGOŞ, Cristian Mihai DRAGOŞ, The Role of Institutional Factors Over the National Insurance Demand: Theoretical Approach and Econometric Estimations, Transylvanian Review of Administrative Sciences, N° 39, E/2013, P 42.

[2] -Porta, R. L., F. L. de Silane, A. Shleifer, & R. W. Vishny, **Legal Determinants of External Finance**, The Journal of Finance, Vol 52, N° 3, Jul 1997, P 1149.

فلنوعية البيئة القانونية والتنظيمية تأثير كبير على تطوير سوق التأمين، حيث أن موقف المجتمع من السلطة والحكومة ودرجة سيادة القانون عوامل حاسمة في تحديد النجاح المحتمل لخدمات التأمين، أما حالة البلدان النامية التي تكون فيها السلطة ضعيفة والقوانين غير سائدة، فإن ذلك يتضمن تأثيرا سلبيا على مستوى تطور قطاع التأمين[1] بصفة عامة.

كما أكدت دراسة أخرى هي للباحث Avram, K وآخرون، على عينة تضم 63 بلدا من بينهم الجزائر خلال الفترة 1980 – 2006 ، فرضية العلاقة الموجبة بين جودة النظام القانوني للبلد وتطور التأمين، حيث كلما كانت البيئة القانونية والتنظيمية ذات جودة كلما كان نمو نشاط التأمين أفضل.[2]

الفرع الثاني :العراقيل الاجتماعية:

تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من العديد من المشاكل الاجتماعية المعيقة لتطير سوق التأمينات الفلاحية التي نذكر منها:

أ. البطالة:

إن لنسب البطالة أثر كبير على نشاط التأمين الفلاحي حيث أن انخفاض الدخل لدى الفلاح يؤدي إلى انخفاض إقبالهم على الخدمات التأمينية.

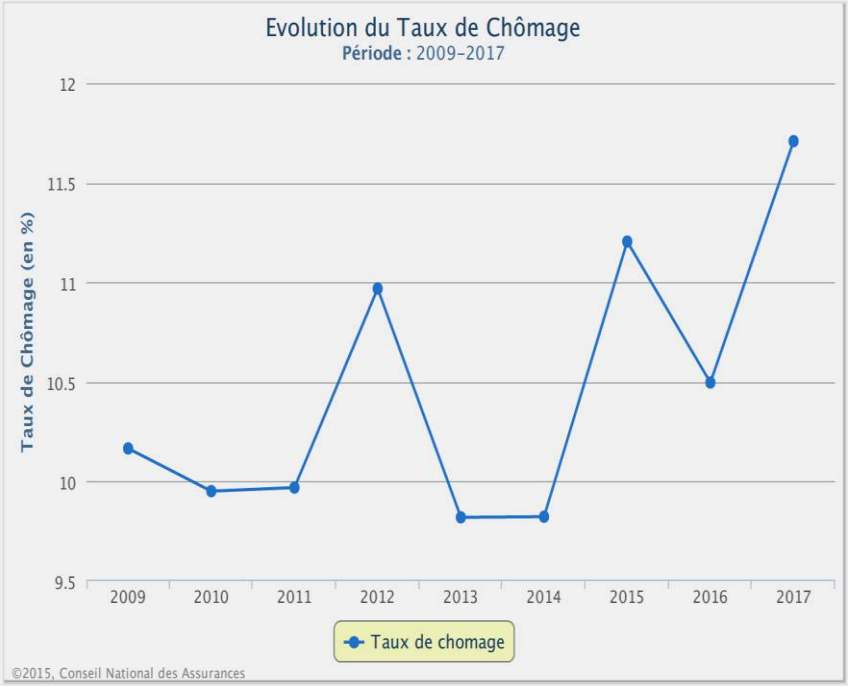
في الجزائر وبحسب دراسة للمكتب الوطني للإحصاء ons أجريت شهر ماي 2019، أن نسبة البطالة سنة 2019 تقدر بحوالي 11.4% أي عدد السكان البطالين قد قدر ب 1,449

[1] -J. Françoise Outreville, The relationship between insurance growth and economic development, Working Papers International Centre for Economic Research, N° 12/2011, P 25.
[2] -Kathy Avram, Yen Nguyen & Michael Skully, **Insurance and Economic Growth : A Cross Country Examination**, Department of Accounting and Finance, Monash University, 2010, P 26

مليون شخص[1] ، بعد ما كانت حوالي 11.71% سنة 2017[2]، أي ما يعادل 1337000عاطل عن العمل، في حين وصل عدد العمال في القطاع الفلاحي إلى 917000 عامل سنة 2017[3].

نظهر من خلال الشكل الموالي تطور البطالة بالجزائر من 2009 لغاية سنة 2017.

الشكل رقم (3-3): تطور نسبة البطالة في الجزائر من 2009 لـــ 2017



المصدر : https://www.bdcs.dz/index.php?p=43&g=43 , 07/11/2019

من خلال الجدول نلاحظ عدم استقرار نسب البطالة من سنة لأخرى، كما نجدها في تزايد مستمر، قد يكون السبب هو تزايد عدد السكان مع غياب سياسات توظيف لليد العاملة.

درست العلاقة بين البطالة والطلب على منتجات التأمين من قبل عدد قليل من الباحثين، وقد يكون السبب في ذلك هو أن تأثير هذا المتغير يظهر بشكل جزئي من خلال متغير الدخل[1]،

[1] –http://www.aps.dz/ar/economie/81740-4-11-2019 25/02/2020

[2]-https://www.bdcs.dz/index.php?p=43&g=43, 07/11/2019

[3]-www.ons.dz/Emploi-et-chomage , 05/10/2019 .

كما كشفت معظم الدراسات أن للبطالة تأثير سلبي في الطلب على منتجات التأمين، وبالتالي ينطبق نفس الحال في الطلب على منتجات التأمين الفلاحي.

ب. ضعف دخل الفلاح:

إن ضعف الدخل لدى شريحة واسعة من المجتمع بما فيها شريحة عمال الفلاحة، وخاصة تلك التي ترى بأن التأمين نفقة إضافية أو نوع من الضرائب، يعتبر من أسباب ضعف الطلب على الخدمات التأمينية وبصفة خاصة على التأمين الفلاحي، فالجزائر كغيرها من الدول النامية التي تعاني من ضعف الدخل الفردي حيث نجد أن الأجر القاعدي(شهريا) في الجزائر لا يتجاوز 18000 دج (أي ما يعادل حوالي 152 دولار[2]) وهو ضعيف جدا مقارنة بالدول المتقدمة.

أظهرت مجموعة من الدراسات مقدمة حول محددات الطلب على التأمين، بأن الدخل أحد العوامل الرئيسية المؤثرة فيه بصفة إيجابية، ومن بين هذه الدراسات:

- Thorsten Beck & Ian Webb, Economic, Demographic, and Institutional Determinants of Life Insurance Consumption across Countries, the world bank economic review, vol 17, N° 1, 2003.
- Liam J. A. Lenten & David N. Rulli, A Time–Series Analysis of the Demand for Life Insurance Companies in Australia, Australian Journal of Management, Vol. 31, N° 1, June 2006.

[1] -Liam J. A. Lenten & David N. Rulli, **A Time-Series Analysis of the Demand for Life Insurance Companies in Australia**, Australian Journal of Management, Vol. 31, N° 1, June 2006, P 48.

[2]-http://www.bna.dz/fr/, 05/10/2019 . (1dolar = 118.54 da) .

كما توجد دراسات أخرى أهمها[1]:

-Campbell (1980) , Lewis (1989) , Outreville (1996) , Hwang & Gao (2003), Lim & Haberman (2004) , Hwang & Greenford (2005) , Li & al. (2007) , Sen (2008) , Kjosevski (2011) .

فضعف وانخفاض القدرة الشرائية للفلاحين التي تدهورت نتيجة للتخفيضات المتتالية في قيمة الدينار، من الأسباب الرئيسية لعزوف الفلاحين على شراء عقود التأمينات الفلاحية، وعليه فقد أصبح الفلاح الجزائري يكرس دخله لاقتناء حاجياته الضرورية فقط.

ج. العامل الديني:

نقصد بالعامل الديني، عدم تقبل التأمين بكل فروعه واعتباره غير جائز في نصوص الشريعة الإسلامية، حيث أن التأمين بشكله المعاصر اكتسى الطابع الربحي بدل الطابع التعاوني، فهو بذلك يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويرى الكثير من الأفراد بأن التأمينات التجارية وحتى الفلاحية تخالف التعليمات التي نادت بها الشريعة الإسلامية، ويعزز هذا الاتجاه أن الفلاح في حاضره لا يشعر بقيمة التأمينات لأنها تحمي مستقبله أو مستقبل أسرته، ولهذا نجده دائم التذمر من عبء الاشتراكات التي تقتطع من أجره بل وينظر إلى الأمر على أنه ضريبة.

وباعتبار الجزائر بلد عربي مسلم، فإن الأفراد يتحاشون التأمين إلا في الفروع الإجبارية (تحاشيا للحرام) كما يعتبرون وعلى غرار المسلمين في كافة أنحاء العالم أن كل ما يصيب الفلاح أو الفرد بصفة عامة من أضرار هو من إرادة الله تعالى أي قضاء وقدر.

أظهرت دراسات مختلفة في مجال التأمين عن وجود علاقة بين الدين والطلب على منتجات التأمين، ومنها دراسة مقدمة من قبل الباحثين (ميمونة مهجور وعبد الرزاق بن حبيب) في الجزائر وتحديدا ولاية تلمسان، إلى أن للعوامل الدينية تأثير سلبي كبير على سلوك المستهلك

[1]- Momar Sylla Dieng & Mouhamadou Fall, **Les déterminants de la consommation d'assurance vie**, Revue d'Economie Théorique et Appliquée, Vol 5, N° 1, Juin 2015, P 22.

الجزائري تجاه خدمات التأمين[1] ، كما توصلت دراسة أنجزت من قبل الباحث Mamoon Ali Dongula على عينة تضم 48 بلدا، منها 18 دولة عربية يغلب فيها الديانة الإسلامية، و30 دولة من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي لا تعتنق غالبية مجتمعاها الدين الإسلامي، حيث توصل الباحث إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية تظهر التأثير السلبي للمعتقدات الدينية الإسلامية على تطور التأمين في بلد معين[2].

د. **ضعف الوعي التأميني:**

للدلالة على مستوى الوعي التأميني في المجتمع يستخدم الباحثون مؤشر المستوى التعليمي، حيث أظهرت عدة دراسات عن العلاقة الموجبة بين استهلاك التأمين ومستوى التعليم المدرسي، ويفسرون هذه النتيجة بأن المستوى العالي من التعليم يزيد من قابلية الناس لإدراك المخاطر وفوائد إدارتها من خلال التأمين[3].

يعد ضعف الوعي التأميني أحد أهم معوقات صناعة التأمين في الوطن العربي بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص، ويعرف الوعي التأميني: "بأنه إدراك الفرد للأخطار التي يتعرض لها في حياته وحاجته للحماية التأمينية التي توفرها شركات التأمين من خلال ما تقدمه من منتجات لتغطية الخسائرالتي يتعرض لها في أمواله ممتلكاته وحياته[4]" .

أن الحماية التي كانت تقدمها الدول للأفراد في السابق بحكم أن الاقتصاد كان اشتراكي، ولد لدى الأفراد ثقافة الاتكال على الدولة وعدم الاحتياط للمخاطر المستقبلية.

---

[1] -Mimouna Mahdjour & Abderrezak ben habib, **A Study of the Socio-Cultural Factors That Influence Algerian Consumer Attitude towards Insurance Products**, Journal of Accounting & Marketing, Vol 6, N° 2, 2017, P 06.

[2] -Mamoon Ali Dongula, Role of islamic religious beliefs in insurance development, BookVenture Publishing LLC, Ishpeming, 2017.

[3] -Samuel Guerineau, Relwendé Sawadogo, On the determinants of life insurance development in Sub-Saharan Africa: the role of the institutions quality in the effect of economic Development, CERDI, Etudes et Documents, n° 19, juin 2015, P 11.

[4]–المركز الاقتصادي السوري، **التأمين في سورية بين الواقع والمستقبل**، دمشق، سوريا، 2007 ، ص 17 .

فالمرحلة التي مرت بها الجزائر والتي انتهجت خلالها الاقتصاد الاشتراكي أو الاشتراكية، جعل ثقافة الفلاح تعتمد على حماية الله تعالى والحماية التي كانت تلبيها الدولة في المجال الفلاحي، مما ولد لدى الفلاح ثقافة الاتكال على الدولة، وهو ما يظهر جليا من خلال بقاء هيمنة التأمينات الإجبارية في حين تبقى حصة التأمينات الاختيارية ضعيفة، كما هو الخال بالنسبة لفرع التأمين الفلاحي.

ولقد أظهرت دراسة هدفت إلى إبراز أهم العوامل المؤدية إلى ضعف مساهمة قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية في السودان، بأن ضعف الوعي التأميني لدى جمهور المستأمنين وتعريفهم بالمزايا التي يقدمها قطاع التأمين سبب رئيسي في ضعف قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية[1] ، وفي دراسة أخرى للباحثان Brenda Wells, Karen Epermanis و Jack P. Gibson أجريت على عينة تضم 339 طالبا من تخصصات مختلفة ينتمون إلى خمس جامعات من مناطق مختلفة من الولايات المتحدة الأمريكية، أثبتت بأن تلقيهم لدروس حول المبادئ الأساسية للتأمين قد غير انطباعاتهم وأرائهم حول صناعة التأمين على الأضرار والممتلكات بشكل إيجابي.[2]

أما بالنسبة لدرجة التمدن، (يقصد بالتمدن النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية (المدن) بالنسبة لإجمالي عدد السكان) ، فهناك دراسة أجريت سنة 2014 من طرف الباحث علي عبد الحميد يوسف على قطاع التأمين السوري في الفترة 1990 – 2012 بعنوان محددات الطلب التأميني في سورية ودوره في النمو الاقتصادي، جامعة تشرين

[1]– مجدي مصطفى الزين مصطفى، **العوامل المؤثرة في ضعف مساهمة قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية على سوق التأمين السوداني للفترة من 1998 – 2010**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، 2012، ص 170 .

[2] -Brenda Wells, Karen Epermanis & Jack P. Gibson, **The Effect of Insurance Education on Consumer Attitudes: A Study of the Property and Casualty Industry**, Journal of Financial Education, Vol 41, N° 3, 2015, PP 47-65.

اللاذقية، للوقوف على أهم العوامل المؤثرة في الطلب على منتجات التأمين، توصل الباحث فيها إلى وجود علاقة موجبة وقوية بين درجة التمدن كمتغير مستقل والطلب على التأمين كمتغير تابع، كون سكان المناطق الحضرية يكونون أكثر إدراكا لخطر الحوادث ولأهمية التأمين، غير أنه لا يمكن الحكم بوجود أثر ايجابي أو سلبي لدرجة التمدن بخصوص التأمين الفلاحي.

المطلب الثاني : قيود متعلقة بالجانب التسويقي والجانب الاقتصادي:

من بين العوامل التي نجدها تعرقل تطور التأمينات الفلاحية هي في الخدمات التسويقية والحالة الاقتصادية للسوق المالي.

الفرع الأول :العراقيل التسويقية:

يعتبر التسويق في مجال التأمينات من النشاطات المهمة ذلك أنه يتعلق بسلعة أو خدمة لها ارتباط وثيق بالمستقبل قد لا يدرك فوائدها العميل إلا عند حصول الخطر أو الحدث المؤمن ضده، ويتميز التأمين عن غيره من المنتجات بمجموعة من الخصائص الأخرى التي تؤثر على السياسات التسويقية للمؤسسة، فبالإضافة إلى طبيعته الخدمية، فإنه يتميز بمجموعة من الخصائص الأخرى المرتبطة بالنشاط التأميني وإلى تشابه منتجات التأمين، الأمر الذي يتطلب البحث عن وسائل تمكن المؤسسة من تمييزها عن منتجات المنافسين، وفي ما يلي نوجز أهم المشاكل التسويقية التي تعيق تطور قطاع التأمين :

أ. عدم توازن شبكة التوزيع وضعف دور الوسطاء:

محدودية شبكة التوزيع التي لازالت تقتصر على الوكلاء العامين والسماسرة إضافة إلى الوكالات المباشرة التي تعتبر هي القناة الرئيسية لتوزيع منتجات التأمين في السوق الجزائري في حين أن هناك قنوات أخرى مهمة مثل استخدام مكاتب المؤسسات المالية كالبنوك ومصالح

البريد وصناديق الادخار، وحتى البيع الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت، أي استخدام تكنولوجيا التأمين والتي سنتطرق إليها فيما بعد.

ب. عامل المنافسة:

للمنافسة دور هام في تحفيز شركات التأمين على الاكتتاب في أنواع أخرى من التأمين بغرض الحصول على أكبر عدد ممكن من العملاء لكن ما يلاحظ أن المنافسة قوية في الأسعار أكثر من الخدمات والمنتجات، إضافة إلى كون إلغاء مبدأ التخصص على شركات التأمين والسماح لها بممارسة نشاطها في جميع الفروع، أدى إلى ظهور نوع من المنافسة غير المشروعة والتي عملت على انخفاض معدلات الأقساط في بعض الفروع، مما يؤثر سلبا على النتائج المحاسبية لهذه الفروع وانعكس ذلك على الرقم الإجمالي لنشاط التأمين.

ضعف القدرات التنافسية لشركات التأمين الجزائرية من حيث الجودة، التكلفة، التكنولوجيا، بسبب العوائق الحكومية أمام المنافسة مما يؤدي إلى إضعاف حوافز الشركات الأجنبية للاستثمار في السوق الجزائري، فوضع عقبات للدخول والخروج من وإلى السوق، تؤدي إلى تنمية الاتجاهات الاحتكارية، والإضرار بمناخ الاستثمار.

- تقصير شركات التأمين بعمل الدعاية اللازمة لتثقيف الفلاح تأمينياً.

كما أن لهيكل سوق التأمين أثر كبير على نموه، ذلك أن انفتاح السوق أمام الشركات الأجنبية يساهم في تطوير السوق من خلال منتجات مبتكرة وتقنيات التسويق[1] ، فلو كانت شركات أجنبية مع وجود منافسة نظيفة فهذا سيؤدي إلى التنوع في المنتجات التأمينية على غرار التنويع بمنتجات التأمينات الفلاحية كالتأمينات بمؤشر، وعدم الاقتصار على بيع منتجات تأمين فلاحية

[1] J. Françoise Outreville, op.cit, P 23.

تقليدية لا تواكب التطورات الحاصلة في معظم الدول التي ترمي إلى تطوير وتنمية قطاعها الفلاحي.

الفرع الثاني :العراقيل الاقتصادية:

ثبت بأن التأمين لا يصنع اقتصادا قويا، وإنما الاقتصاد القوي هو الذي يحفز التأمين وينميه ويطوره، فالاقتصاد الجزائري مر بمرحلة جد حرجة أثرت سلبا على أداء قطاع التأمين، ومن هذه العراقيل الاقتصادية التي لا تزال تؤثر على أداء التأمينات الفلاحية نجد:

أ. ضعف السوق المالي:

السوق المالية الجزائرية لا تزال في بدايتها، وتتطور ضمن بيئة لا توجد فيها ثقافة البورصة بالقدر الكافي، وضمن منظومة مالية في أوج تحولها، مما لا يسمح لشركات التأمين بالحصول على أرباح من توظيفها للأقساط التي تجمعها.

ولحماية حقوق حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها، تلجأ الدولة إلى مراقبة نشاط التأمين، ملزمة شركات التأمين وإعادة التأمين بأن تكون قادرة في أي وقت على تبرير التقديرات المتعلقة بالالتزامات النظامية التي تعين عليها تأسيسها وهي[1]: الاحتياطات، الأرصدة التقنية، الديون التقنية، وتقابل هذه الالتزامات أصولا معادلة لها وهي: السندات وودائع القروض، قيم منقولة، أصول عقارية.

فيمكننا القول بأن السوق المالي في الجزائر وطبيعة القوانين المنظمة للتوظيفات المالية لشركات التأمين، يعد من العراقيل التي تواجه تطور القطاع التأمين في الجزائر، حيث أن مثل هذه الظروف تصعب من دخول الشركات الأجنبية للسوق الجزائري.

[1] المادة 224 من الأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات.

فالمستوى المتطور للقطاع المالي يتيح للأعوان الاقتصاديين خيارات أوسع في تكوين محفظة الأصول، وسهولة الوصول إلى الخدمات المالية المقدمة من قبل المؤسسات المتخصصة مثل مؤسسات التأمين، و بالتالي يزداد الطلب على منتجات التأمين مع نمو القطاع المالي، وهو ما أكدته عدد دراسات منها:[1]

Outreville (1996) - Beck & Webb (2003) - Kjosevski (2011).

حيث توصلوا إلى وجود علاقة موجبة بين التطور المالي والطلب على خدمات التأمين.

ب. التضخم:

تعرف الجزائر كغيرها من الدول النامية ضغوط تضخمية مستمرة ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب، من بينها : التوسع في الإنفاق الكلي من خلال قنوات الاستهلاك الخاص والعام والإنفاق الاستثماري، ارتفاع تكاليف الإنتاج في كثير من القطاعات نتيجة انخفاض مستوى الإنتاجية، تطور حجم المديونية، اختلال ميزان المدفوعات، إجراءات تخفيض العملة الوطنية.

ويعتبر التضخم من بين العوائق التي تؤثر على نشاط التأمين باختلاف فروعه خاصة بالنسبة لشركات التأمين، حيث أن ارتفاع معدلات التضخم يزيد من قيمة التعويضات مما يشكل عبء على شركات التأمين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع معدلات التضخم يقلل من القدرة الشرائية للأفراد (الفلاح) مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على التأمين بفروعه.

[1] -Donghui Li, Fariborz Moshirian, Pascal Nguyen & Timothy Wee, **The Demand for Life Insurance in OECD Countries**, The Journal of Risk and Insurance, Vol 74, N° 3, Sep 2007, P 650.

ولقد أظهر العديد من الباحثين الأثر السلبي للتضخم على نمو نشاط التأمين في دراساتهم التجريبية ومنهم:[1]

Li et al (2007) – Ward and Zurbruegg (2002) – Outreville (1996)

ج. السعر ونوعية الخدمة:

يرتبط سعر التأمين غالبا بالطلب عليه بشكل وثيق وعكسي، ذلك أن ارتفاع تكلفة الحصول على خدمة التأمين تؤدي إلى عدم التشجيع على شرائه، هذا ما أظهرته دراسة للباحث J. François Outreville سنة 1990 على عينة تضم 55 بلدا ناميا في الفترة 1980 – 1983.[2]

وعليه فان أرتفاع أسعار خدمات الأمين الفلاحي تؤدي إلى نفور الفلاح من هذه الخدمات عدم إقدامه على شراء عقود التأمين الفلاحي.

بالنسبة لنوعية الخدمة، أنجز الباحث Samson Ifejionu دراسة على عينة مكونة من 300 شخص من عملاء التأمين بمقاطعة لاغوس في نيجيريا، من أجل معرفة تقييمهم وتصورهم لجودة خدمة التأمين، فكانت النتيجة بأن التسوية الفورية للمطالبات هي أهم معايير الذي يعتمدونه في تقييم خدمات شركات التأمين[3] ، فإن أداء مهمة تسوية الأضرار هي التي تعكس قوة شركة التأمين وجودة خدماتها[4] .

---

[1] -Jordan Kjosevski, **The Determinants of Life Insurance Demand In Central and Southeastern Europe**, International Journal of Economics and Finance, Vol 4, No 3, March 2012, P 240.

[2]- J. Françoise Outreville, op.cit, P 492.

[3] -Samson Ifejionu, Customers, **Evaluation of the Quality of Insurance Services in Lagos**, Nigeria, International Journal of Business and Management, Vol 6, N° 10, Oct 2011, PP 265-272.

[4] -Revue de L'ASSURANCE (Revue éditée par le Conseil National des Assurances), N° 7, Déc 2014, P 30.

فالفلاح المؤمن وبعد تعرضه للخطر الذي قام بالتأمين عليه، ينتظر من شركة التأمين التعويض الفوري على الخسائر التي تعرض لها، ونوعية الخدمة المقدمة وسرعة الاستجابة لتعوض الفلاح من أهم أسباب إقبال أو عزوف الفلاح على شراء عقود التأمين الفلاحي مستقبلا.

المطلب الثالث: انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع التأمينات الفلاحية :

إن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية وتطبيقها لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات وتحديدا في مجال خدمات التأمين، حقق العديد من المزايا والمنافع، إلا أن هذا لم يمنع من وجود انعكاسات سلبية في مجال خدمات التأمين الفلاحي، وأهم هذه الانعكاسات نذكر منها:

–لن تكون المنافسة عادلة بين شركات التأمين الوطنية والمحلية والتي تتميز بضعف الأداء مع شركات عالمية عملاقة مما يؤدي إلى اكتساح هذه الشركات لسوق التأمين الفلاحي الجزائري والسيطرة عليه نظرا لما تمتلكه من إمكانيات وموارد، بالإضافة إلى التزامها الطويل الأمد وقدرتها على العمل بتكاليف تنافسية، إلا أنه في مجال التأمين الفلاحي لا نجد سيطرة من قبل الشركات العالمية ولا حتى الشركات المحلية ذات الطابع الخاص.

– قد يؤدي الانفتاح إلى حدوث أزمات للشركات الوطنية فالمنافسة الشديدة قد تدفع العديد منها إلى الإفلاس أو سيتم شراؤها من قبل الشركات الأقوى وإزاحة شركاتنا الوطنية عن موقعها بواسطة الشركات الأجنبية مما يترتب عليه عواقب وخيمة على الاقتصاد الوطني.

– من المحتمل أن تقوم الشركات الأجنبية بخدمات القطاعات المريحة لها من السوق فقط والتي يشار إليها بالاختيار المفضل، وما يحمله ذلك من مخاطر وعدم وصول الخدمة التأمينية إلى قطاعات معينة (كالقطاع الفلاحي) ومناطق معينة.

– سيحدث تدفق لأقساط التأمين وترحيل لأرباح العمليات والأرباح الرأسمالية إلى الخارج مما سيؤثر على مستويات الاستثمار ويحد من نمو وتطور الاقتصاد الوطني.

–يعتبر سوق التأمين الجزائري سوقا ناشئا، حيث أنه لم يمض وقت طويل على تحريره وفتحه أمام الشركات الخاصة المحلية والأجنبية، لذلك فهو بحاجة إلى فترة انتقالية حتى يواجه المنافسة الأجنبية ويتحمل تبعات الانفتاح الاقتصادي.

فبانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، فنجده يخدم مصلحة المؤمن له (الفلاح)، بوجود منافسة بين الشركات من خلال الأسعار وتنويع في المنتجات التأمينية، إلا انه قد يضر بالاقتصاد الوطني وبشركات التأمين الوطنية.

المطلب الرابع :عزوف شركات التأمين من تقديم خدمات التأمين الفلاحي:

من أهم أسباب عدم اهتمام شركات التأمين الخاصة بفرع التأمين الفلاحي:

1–السياسة الاستثمارية:

إن سياسة الاستثمار في شركات التأمين تتبع سياسة الحيطة والحذر، واستهداف أقصى ربح.

هذا يجعل صعوبة الاستثمار لدى هذه الشركات أو التعارض بين أعمالها وتحقيق الربح الذي يزيد مع زيادة المخاطر مما يستدعي دراسة ومعرفة الظروف الاقتصادية وذلك يتطلب دقة المعلومات في السوق هذا ما دعى شركات التأمين تتجه إلى مجالات أقصى ربح وأقوى ضمان مثل الأوراق المالية والعقارات[1]، والابتعاد عن المجال الفلاحي الذي يحفو بالعديد من المخاطر.

2–رأس المال البشري:

[1]–مجدي مصطفى الزين، بابكر الفكي المنصور، محمد حمد محمود، **معوقات مساهمة قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية في السودان**، مقال بمجلة العلوم الإنسانية و الاقتصادية، العدد الأول، vol 14 ، 2013، ص 19.

لا شك أن نجاح وقيام شركة التأمين بالمهام المنوطة بها من التسعير، الاكتتاب، الإنتاج، تسوية المطالبات، الاستثمار، تكوين الاحتياطات التقنية وإعادة التأمين، يتطلب منها القدرة على استقطاب واختيار وتطوير وتنمية الأفراد العاملين بها.

حيث يرى الباحث Rodney Lester أن من أسباب تخلف قطاعات التأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو افتقارها للمهارات المهنية المؤهلة خاصة في مجال الاكتوارية والمحاسبة والتدقيق، ويفسر ذلك بمرحلة التأميم والتحرر التي شهدتها بعض الدول، وهيمنة الوسطاء على نشاط التأمين في دول أخرى.[1]

3-قلة الوعي والفهم لدور التأمين وعدم وجود جهات قضائية متخصصة بالمعنى الذي يحقق العدالة والتوازن بين أصحاب المصالح في العلاقة التأمينية ويضاف إلى ذلك ندرة الكفاءات المتخصصة في هذا المجال، من أبرز المعوقات التي تواجه القطاع.

4-المعوقات الفنية:

تتكون من جانبين مهمين، وهما الجانب التنظيمي لسوق التأمين والجانب التشغيلي، وبالنسبة للجانب التنظيمي يقصد به النظام التشريعي الفعال لتنظيم سوق التأمين الذي يضبط جميع المسائل المتعلقة بالتأمين وبجوانبها المختلفة، وكذلك وجود نظام قضائي فعال لحسم منازعات التأمين، وعلى الرغم من فعالية التنظيمات التي صدرت بشأن التأمين في الجزائر إلا أنها ليست كافية بالشكل الذي يأمله العاملون في قطاع التأمين والمهتمون به.

[1] -Rodney Lester**, The Insurance Sector in the Middle East and North Africa Challenges and Development Agenda**, Policy Research Working Paper, The World Bank, Nov 2010, P 18.

5-غياب هيئة الرقابة والإشراف المسؤولة عن تنظيم عمل قطاع التأمين الفلاحي، الأمر الذي أدى الى ضعف في أداء سوق التأمين الجزائري، حيث أن وجود مثل هذه الهيئة لتنظم أعمال السوق هي من أهم شروط نجاح هذا النوع من التأمينات.

6-قلة عدد شركات التأمين الفلاحي مقارنة بحجم السوق الجزائري، الأمر الذي يؤدي إلى المنافسة السلبية بين هذه الشركات والتوجه إلى سياسة حرب الأسعار لرفع الأقساط التأمينية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار بطريقة غير منطقية وغير مبنية على أي أساس علمي.

7-ليس من السهل إقناع شركات التأمين بتغطية كافة المخاطر المتعلقة بالقطاع الفلاحي، لأنها في الغالب قد تكون مخاطر غير محددة النتائج خاصة فيما يتعلق بفقد البيانات، فضعف البيانات التاريخية للكوارث الطبيعية وباقي الأخطار المزمع تأمينها والأضرار التي تسببت بها، من حيث الحجم والقيمة، قد يسبب أخطاء في تقدير أسعار التأمين وبالتالي الأقساط.

8-عدم توفر المعلومات الدقيقة عن إنتاجية المحاصيل وغياب الإحصاءات والبيانات المتعلقة بمواقيت الزراعة، والوسائل المتبعة في الإنتاج الزراعي والمساحات المزروعة والخسائر التي يتعرض لها لمختلف الأسباب على مدى فترات زمنية سابقة لتأسيس هيكل للتقييم يتسم بالكفاءة.[1]

رغم أن الخطر الفلاحي يخضع بالضرورة إلى نظرية الاحتمالات، وأن احتساب هذه الاحتمالات يكون بتقديرات مادية ومعطيات إحصائية شاملة، إلا أن هناك تداخل حقيقي بين العوامل المادية والعوامل المعنوية للخطر الفلاحي، ويرجع هذا التداخل إلى التقلبات الطبيعية والآفات الزراعية والأمراض في كثير من جوانبه يجعل من إمكانيات الاحتساب والتقدير أمر

[1]- محمد عوض الكريم الحسين الحسن، مـــريم يوســـف الجـــيلي أحـــمـــد، **تطبيق ومعوقات تطبيق التأمين الزراعي في السودان-دراسة حالة تجربة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين في مشروع الجزيرة**، مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية مجلد 2، العدد 1 ، 2011، ص 10.

بالغ الصعوبة بغياب البيانات والمعلومات الخاصة بالإنتاج والأسعار والتكاليف مما يزيد من صعوبة إجراء التأمين في ظل هده الظروف، ومن بين أسباب فشل تقديرات التأمين الفلاحي[1] :

- ضعف المعلومات المتعلقة بالعملية الزراعية والخطر الزراعي.
- محدودية المناطق المشمولة بالتأمين وعدم توزيع الخطر.
- انخفاض قسط التأمين لاعتبارات تجارية غير موضوعية.
- عدم وضوح الهدف من التأمين وقبول أخطار دون تقييمها.
- عدم توفر الإحصائيات المتعلقة بالخسارة ضمن تحليل الأخطار.
- اقتصار البيانات الدقيقة على المحاصيل الإستراتيجية وغيابها عن المحاصيل الأخرى المتعلقة بظروف الإنتاج والأسعار والتكاليف.

9-الأخطار المعنوي:

تتمثل في سوء استخدام التأمين الفلاحي، من مختلف أطراف العملية التأمينية، وكمثال على ذلك المبالغة في ادعاء الأضرار، عدم بذل العناية الكافية لحماية المحصول أو الثروة الحيوانية من الخطر، إهمال سداد القروض في حال ربط التمويل بالتأمين، وكذلك الحالات المتعلقة بالنزاهة والعدالة من قبل مقدري الأضرار وشركات التأمين.، كما أنه من غير المعقول أن تقوم شركة التأمين بقبول تأمين لمستثمر متخصص في زراعة الخضر وصاحبها لا يقوم بعلاج الغلة من الحشرات الضارة ولا يقتدي بشروط السقي، كما لا يعقل أن تؤمن مربي الأغنام وهو لا يلقح قطيعه ولا يعطي أهمية لظروف تربية المواشي ونظافة الإسطبلات، وبما أن شركات التأمين

[1]- فؤاد عبد الله، سلامة محمد علي، **التأمين الزراعي**، وزارة المالية، مركز التدريب المالي و الحسابي، قطاع التأمين، العراق بغداد، 1987 ، ص3.

تركز كثيرا على الوقاية وضمان حماية المنتوج من الخسارة، فإن الفلاحين ينفرون من التأمين الفلاحي بحجة أن الشروط قاسية .

10-الخطر الأخلاقي: هو من أهم المخاطر التي تواجه التأمين الفلاحي بمختلف أنواعه، إذ يقوم المؤمن له بعدم تفادي المخاطر، أو عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية محصوله من المؤثرات المناخية، أو حماية حيواناته من الأمراض، لأنه يرى أن التعويض أكثر إغراء له، كما قد يقوم أحيانا بالمطالبة بتعويضات لا يستحقها ويغش في موقع أرضه أو في المحاصيل التي زرعها، أو أن يتأخر في التبليغ لخداع لجنة تقدير التعويضات وغيرها.[1]

11-استعمال تعويضات التأمين لتسديد القروض الفاشلة وغير المسددة: يحدث بالدول النامية بصورة اكبر، عند ربط التأمين بمؤسسة الإقراض، إذ يمكن لذوي النفوذ وكبار السياسيين والمقترضين من الحصول على تعويضات قد لا يستحقونها نتيجة لنفوذهم وتأثيرهم على مؤسسة التأمين، ويستعملونها في تسديد قروضهم التي لم تسدد لسنوات عديدة[2].

12-الصعوبات المتعلقة بتحصيل الأقساط في مواعيدها المحددة من قبل شركات التأمين: فتحصيل أقساط التأمين هي من أصعب وأخطر المشاكل التي تواجه شركات التأمين الفلاحي، وخاصة عندما يكون التأمين إجباريا لجميع الفلاحين، فتحصيل الأقساط يحتاج إلى متابعة مستمرة تنطوي على تكاليف إدارية عالية، وقد تكون هناك مماطلة من البعض أحيانا وعزوفا عن دفع الأقساط أحيانا أخرى ، مما يؤدي بوجود شركة التأمين للخطر.[3]

---

[1]-عامر أسامة، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[2] -Ramiro Leurriez, assurance Agricole, 2009 La Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement. Banque Mondiale 2009 .
siteresources.worldbank.org/.../Resources/Issue12_French_AssuranceAgricole.pdf.

[3]- مجدولين دهينة، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة،** أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017 / 2016 ، ص 50 .

13-الاختيار العكسي :

يعني قيام الفلاح بالتأمين على المخاطر العالية الخطورة ويتحاشى التأمين على المخاطر قليلة الخطورة، وبالتالي حصول مؤسسة التأمين على أقساط قليلة، وتكبدها لتعويضات كبيرة، هذا ما يؤدي حتما بإفلاس شركة التأمين.[1]

14-الجفاف:

هو أكثر المخاطر شيوعا في معظم الدول، وهو من أكثر أنواع التأمين مطلبا، في حين أنه من أكثر أنواع التأمين تكلفة، لذلك لا يقوى أي برنامج تأمين بدأ أعماله بالتأمين ضد الجفاف، إذ يحتاج تبني مثل هذا الخطر إلى بعض الوقت حتى تتكون لدى شركة التأمين تراكمات مالية وتجارب كافية للتعامل مع هذا الخطر.[2]

المطلب الخامس: دعم الدولة للفلاح

يركز برنامج دعم النمو على خمس قطاعات رئيسية هي : قطاع الخدمات العمومية الإدارية، القطاع الاقتصادي، قطاع الهياكل القاعدية، قطاع التنمية البشرية، قطاع الإسكان والظروف المعيشية، ويندرج في إطار البرنامج الخاص بدعم القطاع الاقتصادي قطاع الفلاحة والتنمية الريفية.

وبغرض إنعاش مجال التأمينات الفلاحية، يجب التوقف عن تعويض المتضررين من الفلاحين والمواليين غير مؤمنين في كل مرة تحدث فيها كارثة، وهو ما حدث خلال انتشار فيروس الحمى القلاعية مؤخرا، فغالبية المربين المؤمنون لم يتضرروا من الفيروس وضمنوا

[1]- قريشي العيد، **مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 10 ، المجلد 1 ، 2017، ص 6 .

[2]- المرجع نفسه، ص 6 .

قطعانهم، في حين تضرر المربي غير المؤمن الذي يزاول نشاطه في ظروف غير مواتية بعيدا عن المصالح البيطرية .

يجد القائمون في مجال التأمين الفلاحي صعوبة كبيرة في إقناع المهنيين في القطاع الفلاحي على تأمين نشاطاتهم، وهو راجع إلى ثقافة الفلاحين الذين تعودوا على دعم وزارة الفلاحة في كل مرة تحدث فيه كارثة طبيعية، أو يسجل فيه انتشار وبائي قاتل وسط الحيوانات.

وبخصوص عملية التعويض التي تقوم بها وزارة الفلاحة في كل مرة تسجل فيها كارثة طبيعية مثل الفيضانات أو البرد للمؤمنين والغير مؤمنين من الفلاحية المشتغلين بالزراعة او بتربية الحيوانات، فإنها تتم عبر صندوق ضمان الكوارث الفلاحية المنشأ سنة 1990، ومن المفروض أن يغطي هدا الصندوق الأخطار الغير المؤمنة من طرف شركات التأمين، غير أنه بالنظر إلى أن القطاع الفلاحي استراتيجي، يتم في كل مرة مرافقة الفلاحين المتضررين لحمايتهم من الخسارة وضمان بقائهم في النشاط الفلاحي، غير أن مثل هذه التصرفات تضر بمجال التأمين رغم أنه يوفر منتجات تحمي الفلاح في حالة تعرضه لكل أشكال التقلبات الجوية.

إن التأمين الفلاحي إجباري في بعض دول العالم، والدعم المالي الذي تخصصه الدولة للقطاع الفلاحي يوجه إلى المؤسسات التأمينية حتى تتمكن من تخفيض تكاليف التأمين وتغطي كل أنواع المخاطر .

خلاصة:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن سوق التأمينات في الجزائر قد شهد تحولات عميقة، انعكس دورها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث قامت الدولة بمجهودات كبيرة لرفع كل العراقيل والمشاكل التي يتخبط فيها هذا السوق باعتباره سوقا حساسة بإمكانه المساهمة في التنمية المحلية والاقتصادية للبلاد، وذلك من خلال جملة من الإصلاحات وعلى رأسها التشريعات والقوانين المؤطرة لهذا السوق والتي حررته من الاحتكار ومنحت فرص للمستثمر المحلي والأجنبي لاسيما في فرع التأمينات الفلاحية الذي لا يزال يعرف ركودا.

وعلى الرغم من هذه الإصلاحات، يبقى سوق التأمينات الفلاحية في الجزائر بعيدا عن المستوى المطلوب هذا نتيجة عدة عوامل نذكر منها:

-هيمنة شركات التأمين العمومية على سوق التأمينات الفلاحية في الجزائر؛

-عدم الاهتمام بنشاط تسويق خدمات منتجات التأمين الفلاحية؛

-غياب الثقافة التأمينية عند الفلاحين؛

-نقص المؤهلات والكفاءات المختصة في التأمينات الفلاحية؛

-التشريعات والقوانين كانت عاملا في كبح تطور كل فروع التأمينات بصفة عامة.

الفصل الرابع
أثر التأمين الفلاحي على القطاع الفلاحي

تمهيد :

باعتبار نشاط التأمين الفلاحي من الخدمات المالية الفاعلة في دعم التنمية الفلاحية، من خلال قدرته على التأثير الايجابي في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، كما أن هذا النشاط يتأثر بدوره بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والتي تتحكم في درجة نموه وتطوره، لذلك قمنا بإجراء دراسة قياسية بهدف تحديد العلاقة بين حصة التأمينات الفلاحية والقيمة المضافة للقطاع الفلاح، و كذا تحديد المتغيرات والعوامل المؤثرة على رقم أعمال التأمين الفلاحي في الجزائر.

لقد تم إخضاع البيانات المجمعة إلى عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Eviews ، مع اقتراح الحلول والسياسات التي من شأنها ترقية قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر بالنظر إلى ما يزخر به من طاقات واعدة.

المبحث الأول : اتجاهات التأمين الفلاحي في الجزائر

إنّ عمليات الاكتتاب لشركات التأمين بالنسبة للتأمينات الفلاحية أو غيرها من التأمينات تجعلها تكتسِب أقساط تُمكنها من استمرارية إنتاجها وتحقيقها لرقم أعمال معتبر، وتطور هذا الأخير ينعكس بدوره على سوق التأمين ككل، مما يؤدي لزيادة تغلغل نشاط شركات التأمين في الناتج المحلي الوطني، غير أن الاكتتاب لفرع التأمينات الفلاحية لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من سوق التأمين ككل، ولتبيان ذلك سنحاول في هذا المبحث توضيح إنتاج شركات التأمين لعقود التأمين الفلاحي والتأمين ككل، بالإضافة إلى إبراز تطور كثافة التأمين ومعدل اختراق التأمين الفلاحي.

المطلب الأول : تحليل نشاط التأمين الفلاحي في الجزائر

سنتطرق بهذا المطلب إلى حجم التأمينات الفلاحية خلال فترة الدراسة، وكدا مقارنتها بإجمالي التأمين في السوق الجزائري، بالإضافة إلى حصة هدا الفرع من إجمالي تأمينات الأضرار.

الفرع الأول : تطور إنتاج التأمين الفلاحي مقارنة بإجمالي التأمين وتأمينات الأضرار خلال الفترة 2009-2019

يوضح الجدول الموالي رقم أعمال كل من إجمالي التأمين ، تأمينات الأضرار والتأمينات الفلاحية بالجزائر خلال الفترة 200-2019.

لقد سجل إجمالي إنتاج التأمين ارتفاعا تدريجيا في الإنتاج الوطني، ونسبة التغير تختلف من سنة لأخرى، حيث أن تأمين الأضرار أكثر من تأمين الأشخاص من حيث مساهمته في الإنتاج الوطني، نظرا لحداثة شركات تأمين الأشخاص، وللعلم فان أكبر حصة في إنتاج شركات

التأمين هي في فرع تأمين السيارات مقارنة بالفروع الأخرى، باعتباره تأمين إلزامي وليس اختياري.

الجدول رقم (4-1): تطور إنتاج التأمين والتأمين الفلاحي خلال الفترة 2009-2019

الوحدة: مليون دج

السنوات	إجمالي التامين في السوق	تأمين الأضرار		التأمين الفلاحي	
		المبلغ	%	المبلغ	%
2009	77 678 444,49	77 142 155,03	99,31	1 044 323,48	1,34
2010	81 082 491,45	80 367 720,49	99,12	1 237 286,66	1,53
2011	87 329 220,75	84 547 501,19	96,81	1 626 316,96	1,86
2012	100 182 289,58	93 266 216,72	93,10	2 247 165,27	2,24
2013	114 884 333,77	106 716 869,15	92,89	2 786 373,49	2,43
2014	125 471 986,38	116 945 936,66	93,20	3 269 347,10	2,61
2015	129 118 339,92	118 928 602,77	92,11	3 757 444,33	2,91
2016	130 653 467,60	119 192 182,80	91,23	3 376 493,98	2,58
2017	134 970 326,47	121 717 451,63	90,18	2 625 175,66	1,95
2018	133 135 814,45	122 858 896,86	92,28	2 507 201,08	1,88
2019	152 066 817,13	131 848 804,46	90.20	2683527.10	1.84

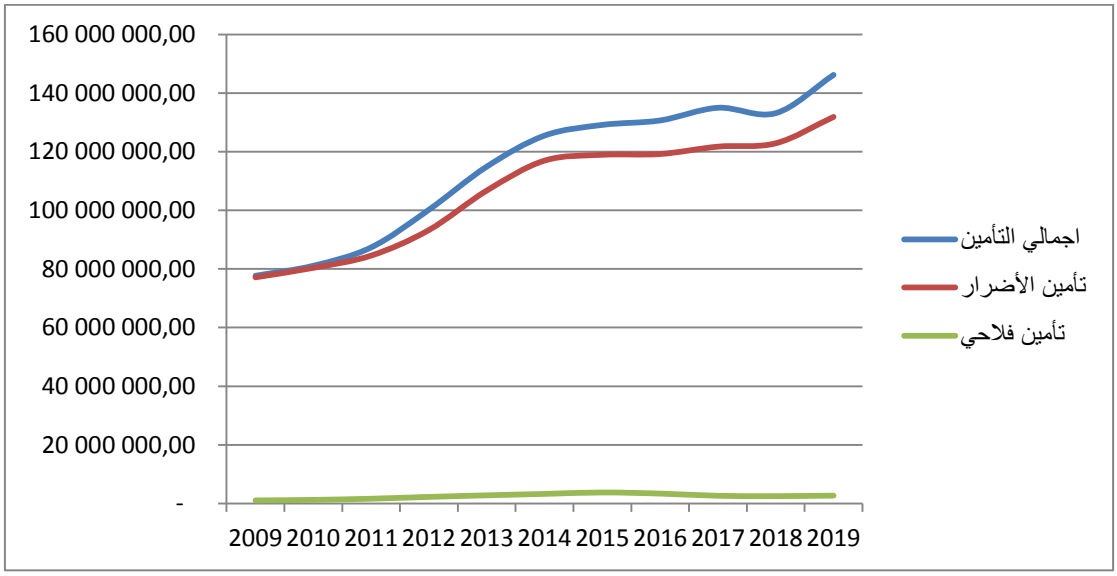
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات من المجلس الوطني للتأمينات

من خلال الجدول، نلاحظ أن تأمينات الأضرار تمثل أكثر من 90 %من إجمالي سوق التأمين الجزائري، في حين أن التأمينات الفلاحية لا تتعدى قيمتها 3 %من إجمالي التأمين، حيث نجد أن أقصى نسبة لها كانت سنة 2015 بقيمة 3 757 444,33 دج، بعد ما كان 1 044 323,48 دج سنة 2009، لينخفض بعدها إلى 2683527.10 دج سنة 2019 نتيجة للأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر وانعكاساتها على القطاعين الخدماتي والمالي.

لم تشهد التأمينات الفلاحية ارتفاعا كبرا مقارنة بإجمالي التأمينات خلال هذه الفترة، وأي تطور ينسب إلى برامج تمويل التنمية الفلاحية التي تشترط التأمين الفلاحي كأساس للاستفادة من القروض الفلاحية، والتي سنتطرق لها في المبحث الموالي بدراسة أثرها على التأمين الفلاحي.

ويمكن توضيح تطور قيمة التأمينات الخاصة بقطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 2009-2019 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4-1): تطور إجمالي التأمين والتأمينات الفلاحية بالجزائر



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-1)

نلاحظ أن إجمالي التأمين في ارتفاع مستمر منذ 2009 لغاية 2019، ونفس الحال بالنسبة لتأمينات الأضرار، خلافا للتأمينات الفلاحية التي سجلت منوا معتبرا من 2009 لغاية 2015، لتبدأ بالانخفاض بعدها.

من بين أسباب ارتفاع التأمين الفلاحي هو استحداث البرامج الفلاحية المدعمة من طرف البرنامج الوطني للدعم الفلاحي والتطوير الريفي والممول من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA ، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ، حيث كان التأمين شرطا للاستفادة من التمويل المقدم من الجهتين.

وتسبب التقلبات الجوية سنويا خسائر كبيرة للقطاع الفلاحي في الجزائر، مما يطرح إشكالية ضعف حصة التأمينات على النشاطات الفلاحية خصوصا و أن الجزائر تعد حسب الخبراء من الدول المعرضة لتغيرات مناخية كبيرة تصل إلى درجة كوارث طبيعية.

الفرع الثاني: تطور إنتاج التأمين الفلاحي حسب نوع الشركة 2009-2019:

من خلال هذا الفرع، نتطرق إلى حصة الشركات العمومية والخاصة من رقم أعمال التأمينات الفلاحية خلال فترة الدراسة، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-2): تطور إنتاج التأمين الفلاحي حسب نوع الشركة خلال الفترة 2009-2019

الوحدة: مليون دج

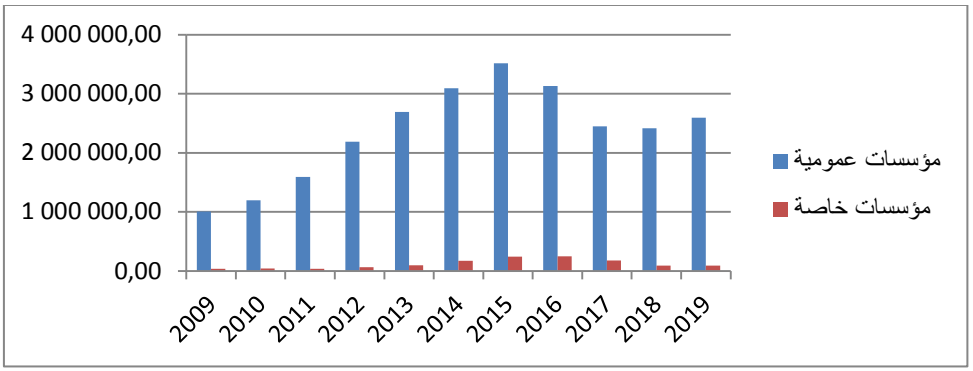
السنوات	شركات عمومية		شركات خاصة		مجموع ر أ التأمين الفلاحي
	المبلغ	%	المبلغ	%	
2009	1 007 581,05	96,48	36 742,42	3,52	1 044 323,47
2010	1 197 776,51	96,81	39 510,14	3,19	1 237 286,65
2011	1 589 270,87	97,72	37 046,08	2,28	1 626 316,95
2012	2 185 922,44	97,27	61 242,83	2,73	2 247 165,27
2013	2 689 843,15	96,54	96 530,34	3,46	2 786 373,49
2014	3 095 149,67	94,67	174 197,43	5,33	3 269 347,10
2015	3 514 129,26	93,52	243 315,06	6,48	3 757 444,32
2016	3 129 423,69	92,68	247 070,28	7,32	3 376 493,97
2017	2 445 757,11	93,17	179 418,54	6,83	2 625 175,65
2018	2 414 233,23	96,29	92 967,85	3,71	2 507 201,08
2019	2594327.24	96.68	89199.86	3.32	2683527.10

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات من المجلس الوطني للتأمينات

نجد أن الشركات العمومية تستحوذ على أكبر نسبة من رقم أعمال التأمينات الفلاحية مقارنة بنظيرتها من الشركات الخاصة، والمتمثلة في أكثر من 92 %حصة التأمينات الفلاحية.

مساهمة شركات القطاع الخاص في إنتاج فرع التأمينات الفلاحية تبقى ضعيفة مقارنة بشركات القطاع العمومي التي تسيطر ككل مرة على أعلى نسبة مساهمة من حيث التغطية التأمينية، فمساهمتهم شبه معدومة في رقم الأعمال المحقق للشركات ذات الرأس المال الخاص مما ينعكس بالسلب على المساهمة السوقية الضعيفة للشركات ذات الرأس المال الخاص في هذه الفروع.

الشكل رقم (4-2): حصة المؤسسات العمومية والخاصة من التأمينات الفلاحية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-2)

كما يوضح الشكل، فان مساهمة الشركات العمومية في إنتاج التأمينات الفلاحية كبير جدا مقارنة بما تنتجه الشركات الخاصة، حيث أن مساهمة الشركات الخاصة في إنتاج هذا النوع من التأمينات لا يتعدى الـــ 8 % ، وهذا لعدة اعتبارات تجعلها تتخلى عن دخولها منافسة المؤسسات العمومية، وخاصة CNMA والتي تنفرد بأكبر حصة للتأمينات الفلاحية بالسوق الوطني.

الفرع الثالث : تطور إنتاج التأمين الفلاحي حسب نوع الأصل المؤمن

من خلال هذا الفرع، نتطرق إلى حصة كل من التأمين النباتي والحيواني من رقم أعمال التأمينات الفلاحية خلال فترة الدراسة، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-3): تطور إنتاج التأمين الفلاحي حسب نوع المنتج المؤمن خلال 2009-2019

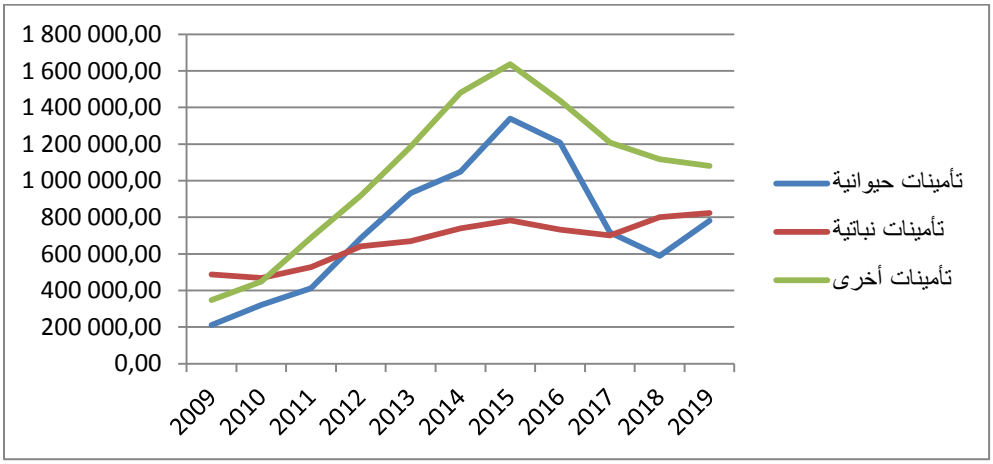
الوحدة: مليون دج

السنوات	تأمين منتج نباتي		تأمين منتج حيواني		تأمينات فلاحية أخرى		مجموع ر أ التأمين الفلاحي
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	
2009	486 793,00	46,61	210 605,00	20,17	346 925,00	33,22	1 044 323,00
2010	468 031,00	37,83	321 145,00	25,96	448 110,00	36,22	1 237 286,00
2011	526 880,00	32,40	411 614,00	25,31	687 823,00	42,29	1 626 317,00
2012	641 999,00	28,57	686 421,00	30,55	918 745,00	40,88	2 247 165,00
2013	668 596,00	24,00	932 327,00	33,46	1 185 450,00	42,54	2 786 373,00
2014	738 899,00	22,60	1 048 927,00	32,08	1 481 521,00	45,32	3 269 347,00
2015	782 293,00	20,82	1 338 490,00	35,62	1 636 661,00	43,56	3 757 444,00
2016	732 437,00	21,69	1 207 512,00	35,76	1 436 545,00	42,55	3 376 494,00
2017	700 614,00	26,69	716 718,00	27,30	1 207 844,00	46,01	2 625 176,00
2018	801 021,00	31,95	588 646,00	23,48	1 117 534,00	44,57	2 507 201,00
2019	822528.00	30.65	781525.00	29.12	1079474	40.23	2683527.10

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات من المجلس الوطني للتأمينات

من خلال معطيات الجدول، يتبين لنا بأن التأمينات الفلاحية تتنوع بين التأمينات النباتية والحيوانية بالإضافة إلى تأمينات فلاحية أخرى كتأمينات العتاد والبيوت البلاستيكية وغيرها، فنجد بأن النسب متقاربة نوعا ما، كما أنها غير مستقرة ولا نلاحظ سيادة نوع على أخر.

الشكل رقم (4-3): تطور فروع التأمينات الفلاحية حسب نوع المنتج المؤمن



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-3)

من خلال الشكل، يتبين لنا بأنه قبل سنة 2010، كانت التأمينات النباتية بالمرتبة الأولى تليها تأمينات العتاد ثم تأمينات الثروة الحيوانية، وبعد هذه السنة، نسجل ارتفاع ملحوظ لجميع أنواع التأمين الفلاحي لغاية سنة 2015، وخاصة تأمينات الثروة الحيوانية، لتنكسر بعدها، مع ثبات استقرار التأمينات النباتية وتبقى في تزايد مستمر وبوتيرة متوسطة.

الفرع الرابع: تحليل تعويضات قطاع التأمين الفلاحي من 2009 – 2019

قيمة التعويضات لقطاع التأمين الجزائري للفترة 2009-2019 والخاصة بالتأمينات الفلاحية، يمكن إظهارها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-4): تطور التعويضات الخاصة بالتأمين الفلاحي

الوحدة: مليون دج

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
تعويضات القطاع	316 633	436 839	472 846	528 283	712 355	1 099 754	1 415 098	1 174 196	894 028	351 902	415 841

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات المجلس الوطني للتامين

يظهر لنا الجدول تطور تعويضات قطاع التأمين الجزائري الخاص بالتأمينات الفلاحية خلال الفترة 2009-2019 حيث عرفت القيمة التعويضية تزايدا مستمرا من سنة إلى أخرى فارتفعت من 316633 مليون دج سنة 2009 إلى 1415098 مليون دج سنة 2015، ثم لتنخفض بعدها لتصل إلى 351902 مليون دج سنة 2018.

ويعود سبب انخفاض التعويضات الموجهة لهذا الفرع إلى المساهمة الضعيفة في إجمالي الأقساط المحصلة من طرف القطاع لأسباب ترجع في مجملها إلى غياب الثقافة التأمينية أو نقص الوعي التأميني بين أفراد المجتمع الفلاحي وبالتالي التوجه نحو الفروع الإلزامية فقط مما ينعكس على قيمة الأقساط المحصلة من طرف هذا الفرع بسبب ضعف الإقبال على طلب التأمين الفلاحي وبالتالي تراجع في الحصص التعويضية المسجلة.

المطلب الثاني : التنمية الفلاحية بالجزائر وعلاقتها بالتأمين الفلاحي

لتوضيح مكانة فرع التأمين الفلاحي ضمن الاقتصاد الوطني لا بد من الاعتماد على المؤشرات التي توضح لنا المساهمة الفعلية للقطاع في الاقتصاد الوطني، تتمثل أهم المؤشرات التي تم اعتمادها لتحليل وتوضيح هذه المكانة، في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي ورقم أعمال فرع التأمينات الفلاحية.

الفرع الأول : تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي

يظهر تطور التنمية الفلاحية والممثلة بالقيمة المضافة بالقطاع الفلاحي في الجزائر للفترة 2009-2019 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-5): تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي خلال الفترة 2009-2019

الوحدة : مليون دج

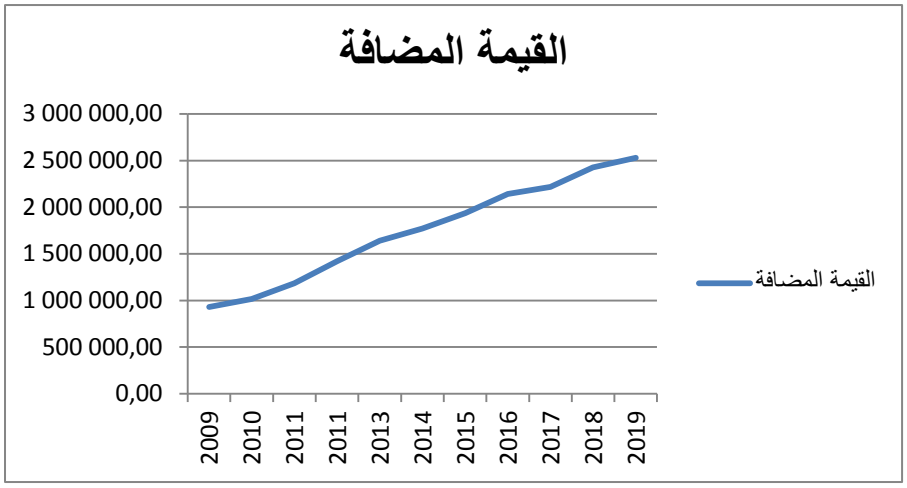
	القيمة المضافة للقطاع الفلاحي VA
2009	931 349,10
2010	1 015 258,80
2011	1 183 216,10
2012	1 421 693,30
2013	1 640 006,10
2014	1 771 495,60
2015	1 935 113,00
2016	2 140 304,70
2017	2 219 064,40
2018	2 426 906,90
2019	2 529 400,00

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على معطيات البنك الولي والديوان الوطني للإحصاء
https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_46a.pdf
http://www.ons.dz/IMG/pdf/comptesn4t2019.pdf

يتميز الناتج الفلاحي في الجزائر بشدة التنوع، فهو يتشكل من فرع الناتج النباتي وفرع الناتج الحيواني، فمن خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (4-5) يلاحظ أن متوسط القيمة المضافة للناتج الفلاحي بلغة 17 مليار دج خلال فترة الدراسة، حيث شهدت ارتفاعا متذبذبا من سنة إلى أخرى، وهي الفترة التي تجسد فيها المخططات الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية التي أعطت دفعا قويا نحو الزيادة في القيمة المضافة الفلاحية.

وهذا على الرغم من تأثيرات الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر وانعكاساتها على جميع القطاعات، ما يدل على أهمية تنمية القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي للخروج من التبعية للمحروقات في الجزائر.

الشكل رقم (4-4): تطور القيمة المضافة بالقطاع الفلاحي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-5)

من خلال الشكل، نقول بوجود علاقة طردية مع الزمن، وبالتالي فإن نمو الإنتاج الفلاحي لابد وأن يساير معدل النمو الديموغرافي، وهذا يدفعنا لإدخال القيمة المضافة للفلاحة حسب الفرد في الحسبان.

الفرع الثاني: علاقة التأمين الفلاحي بالإنتاج الفلاحي في الجزائر

مساهمة نشاط التأمين الفلاحي الجزائري في التنمية الفلاحية الوطني خلال الفترة 2009-2019 يمكن إظهارها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-6): تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي مقارنة برقم أعمال التأمين الفلاحي

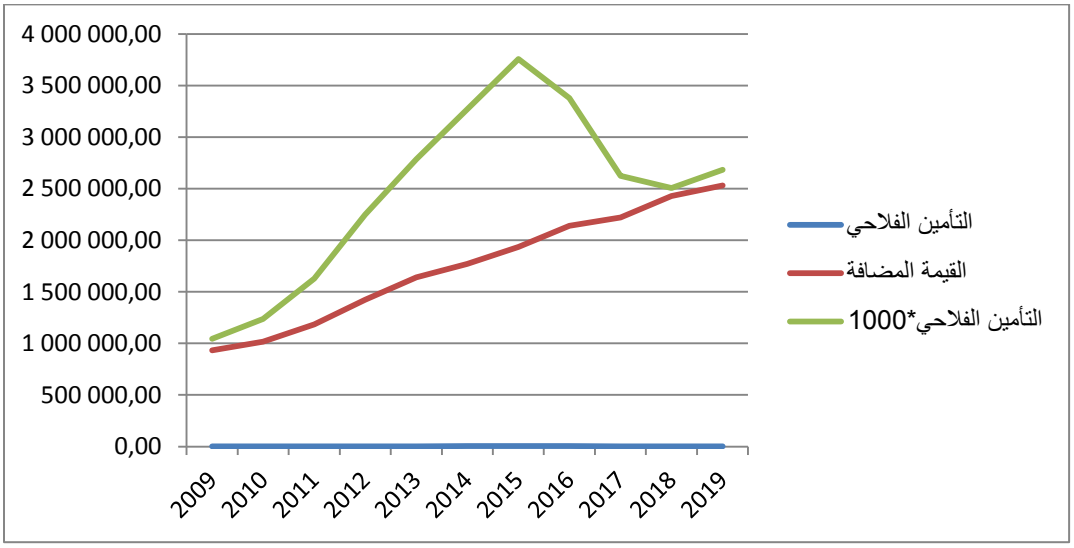
الوحدة: مليون دج

	القيمة المضافة للقطاع الفلاحي VA	رقم أعمال التأمين الفلاحي
2009	931 349,10	1 044,32
2010	1 015 258,80	1 237,29
2011	1 183 216,10	1 626,32
2012	1 421 693,30	2 247,17
2013	1 640 006,10	2 786,37
2014	1 771 495,60	3 269,35
2015	1 935 113,00	3 757,44
2016	2 140 304,70	3 376,49
2017	2 219 064,40	2 625,18
2018	2 426 906,90	2 507,20
2019	2 529 400,00	2 683,53

المصدر : من اعداد الباحث، من معطيات الجدولين (4-1)و (4-5).

من خلال معطيات الجدول السابق والذي يبين لنا تطور مساهمة نشاط التأمين الفلاحي في التنمية الفلاحية بعد تحرير القطاع، نلاحظ أن معدلات القيمة المضافة الفلاحية عرفت تطورا متزايدا سنة تلوى الأخرى، بعلاقة طردية بين التأمين الفلاحي والقيمة المضافة وهدا لغاية سنة 2015، وبعدها نسجل تراجع بالنسبة للتأمينات الفلاحية مع استمرار في الزيادة للقيمة المضافة الفلاحية، وهدا دليل على وجود متغيرات أخرى تدخل في التأثير على القيمة المضافة الفلاحية.

الشكل رقم (4-5): علاقة التأمين الفلاحي بالتنمية الفلاحية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-6)

المطلب الثالث : مؤشرات قياس مساهمة التأمين الفلاحي في التنمية الفلاحية

إن مؤشري الكثافة التأمينية والاختراق التأميني يستعملان لتقييم الوضعية الاقتصادية الكلية لسوق التأمينات للدول.

الفرع الأول : مؤشر الكثافة التأمينية

الكثافة التأمينية يُقصد بها نصيب الفرد الواحد من حجم الإنتاج الإجمالي لقطاع التأمين، ويعبر مؤشر كثافة التأمين عن حساب حجم أقساط التأمين لكل ساكن في بلد ما خلال فترة زمنية محددة، فهو يشير إلى كم أنفق في المتوسط كل ساكن على خدمات التأمين.

مؤشر كثافة التأمين الفلاحي يعبر عن حساب حجم أقساط التأمين الفلاحي لكل ساكن في البلد، فهو يشير إلى كم أنفق في المتوسط كل ساكن على خدمات التأمين الفلاحي.

تُشير نتائج الجدول الموالي على أن نصيب الفرد الواحد في أقساط تأمين الأخطار أكثر منه في أقساط التأمين الفلاحي، من معطيات الجدول نجد هناك تزايد بمعدلات ضعيفة في عدد السكان يُقابله تزايد في إجمالي أقساط التأمين، ماعدا في سنة 2016 التي نجد فيها تراجع في الكثافة التأمينية، إضافة إلى ذالك، نجد أن إنفاق الفرد الجزائري على التأمين الفلاحي ضئيل جدا لعدم إيمان الفلاح وعدم قبوله لأهم خدمات هذا النوع من التأمين، فلو كان الوعي التأميني لدى الفلاح أفضل لكانت معدلات الكثافة التأمينية جيدة.

جدول رقم(4-7): تطور مؤشر كثافة التأمين في الجزائر 2009 - 2019

الوحدة : 1000دج لرقم أعمال التأمين ولكثافة التأمين

عدد سكان بالمليون نسمة

السنوات	رقم أعمال اجمالي التأمين	رقم أعمال التأمين الفلاحي	عدد السكان	كثافة التأمين بالنسبة لحجم الأقساط الكلي	كثافة التأمين بالنسبة لأقساط تأمين فلاحي
2009	77 678 444,49	1 044 323,48	35,268	2202,52	29,61
2010	81 082 491,45	1 237 286,66	35,978	2253,67	34,39
2011	87 329 220,75	1 626 316,96	36,717	2378,44	44,29
2012	100 182 289,58	2 247 165,27	37,495	2671,88	59,93
2013	114 884 333,77	2 786 373,49	38,297	2999,83	72,76
2014	125 471 986,38	3 269 347,10	39,114	3207,85	83,58
2015	129 118 339,92	3 757 444,33	39,963	3230,95	94,02
2016	130 653 467,60	3 376 493,98	40,836	3199,47	82,68
2017	134 970 326,47	2 625 175,66	41,721	3235,07	62,92
2018	133 135 814,45	2 507 201,08	42,578	3126,87	58,88
2019	146 178 351.27	2 683 527.10	43.05	3395.31	62.32

المصدر :من إعداد الطالب، بالاعتماد على مدونة المجلس الوطني للتأمينات والبيانات المأخوذة من وزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات في الجزائر.

يتصف سوق التأمين في الجزائر بكثافة تأمينية ثابتة تقريبا.

مؤشر كثافة التأمين =رقم أعمال سوق التأمينات على إجمالي عدد السكان.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن كثافة التأمين في الجزائر هي ضعيفة نوعا ما حيث لا تتجاوز نسبة الاكتتاب السنوي لكل جزائري 3300 دج.

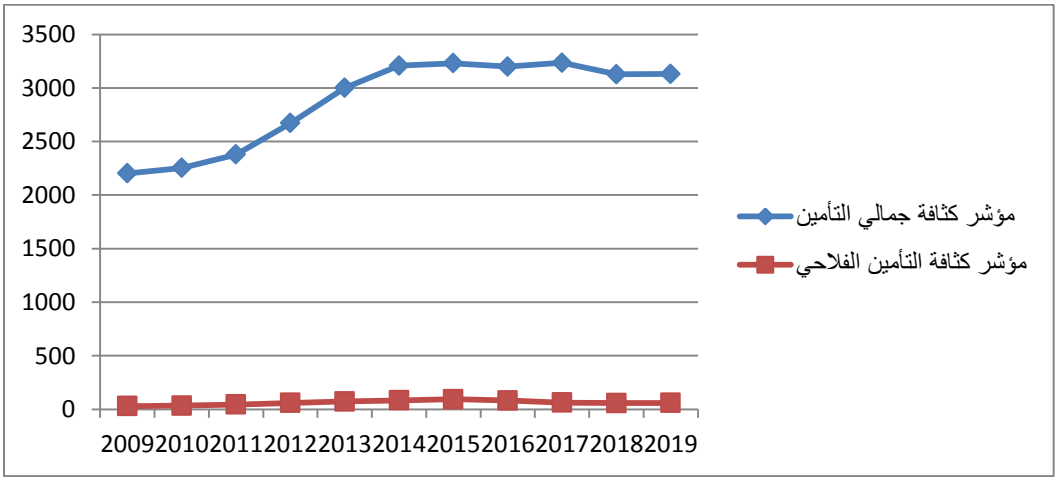
حيث انتقل من 2202 دج للساكن عام 2009 الى 3395 دج للساكن سنة 2019 .

مؤشر كثافة التأمين الفلاحي =رقم أعمال التأمينات الفلاحية على عدد السكان.

من الجدول (4-7)الموالي فيما يتعلق بمعدل إنفاق الفرد الواحد على خدمات التأمين الفلاحي خلال فترة المدروسة بأن هذا المؤشر في تطور مستمر، فبعد أن كان في حدود 29 دج للفرد الواحد ارتفع في سنة 2015 إلى 94 دج ثم لينخفض بعدها إلى 62 دج في 2019.

نلاحظ بأن الإنفاق السنوي لكل فرد جزائري في المتوسط على منتوجات التأمين الفلاحي لم يتجاوز95 دج في السنة، وذلك على طول الفترة المعتبرة 2009-2019 ، بمعنى أن الجزائري يستهلك ما قيمته 95 دج أو أقل من منتوجات التأمينات الفلاحية سنويا.

شكل (4-6): تطور مؤشر كثافة التأمين في الجزائر 2009 – 2019



المصدر :من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات الجدول رقم (4-7).

فرغم التطور الذي عرفته معدلات الكثافة التأمينية في الجزائر من سنة إلى أخرى إلا أن معدلاتها مازالت ضعيفة مقارنة بالمعدل العالمي الذي بلغ /$ 650 ساكن سنة 2017.

الفرع الثاني :مؤشر الاختراق التأميني أو التغلغل :

يشير معدل اختراق التأمين إلى النسبة بين الأقساط المباشرة (خارج عمليات إعادة التأمين الدولية المقبولة)، وبين الناتج الداخلي الخام (PIB)، وبأكثر دقة هو حصة من الناتج الداخلي الخام المخصصة لشراء إنتاج التأمينات، فهو يبين الأهمية النسبية لقطاع التأمين ضمن الاقتصاديات الوطنية، فهو يشير إلى أهمية النشاط التأميني في الاقتصاد الوطني وتطور هذا النشاط بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل، فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة فإن ذلك يعني أن التأمين ينمو بسرعة أكبر من سرعة نمو الاقتصاد الوطني،

الجدول رقم(4-8): اختراق التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2009-2019

الوحدة : بالمليون دج لرقم أعمال التأمين والناتج المحلي وللقيمة المضافة

نسبة مئوية للاختراق التأميني

السنوات	رقم أعمال اجمالي التأمين	رقم أعمال التأمين الفلاحي	في الناتج المحلي الخام	القيمة المضافة للقطاع الفلاحي	معدل اختراق التأمين حسب حجم الأقساط الكلي	معدل اختراق التأمين حسب أقساط التأمين الفلاحي
2009	77 678.44	1 044,32	9 968 025,3	931 349,10	0,78	1,12
2010	81 082,49	1 237,28	11 991 563,9	1 015 258,80	0,68	1,22
2011	87 329,22	1 626,31	14 588 970,0	1 183 216,10	0,60	1,37
2012	100 182,28	2 247,16	16 209 598,4	1 421 693,30	0,62	1,58
2013	114 884,33	2 786,37	16 647 919,0	1 640 006,10	0,69	1,70
2014	125 471,98	3 269,34	17 228 597,8	1 771 495,60	0,73	1,85
2015	129 118,33	3 757,44	16 712 675.4	1 935 113,00	0,77	1,94
2016	130 653,46	3 376,49	17 514 634.9	2 140 304,70	0,75	1,58
2017	134 970,32	2 625,17	18 575 761.1	2 219 064,40	0,73	1,18
2018	133 135,81	2 507,20	20 259 044.3	2 426 906,90	0,66	1,03
2019	146178.35	2683,52	20 428 344.2	2 429 400,00	0,72	1,10

المصدر :من إعداد الطالب، اعتمادا على مدونة المجلس الوطني للتأمينات والبيانات المأخوذة من وزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات في الجزائر.

-Office national des statistiques (ONS), RETROSPECTIVE DES COMPTE ECONOMIQUES DE 1963 AU 2018, pp 83-84. https://www.ons.dz/IMG/pdf/Retrospective_comptes_Economiques_1963-2018.pdf
-Office national des statistiques (ONS), RETROSPECTIVE DES COMPTE ECONOMIQUES DE 2016 AU 2019, p 10. https://www.ons.dz/IMG/pdf/comptes_economiques_2016_2019.pdf

مؤشر الاختراق التأميني يحسب بالعلاقة التالية: رقم أعمال التأمينات على الناتج المحلي الخام، والهدف من حساب هذا المؤشر هو تبيان نسبة مساهمة رقم أعمال التأمينات في الناتج المحلي الخام .

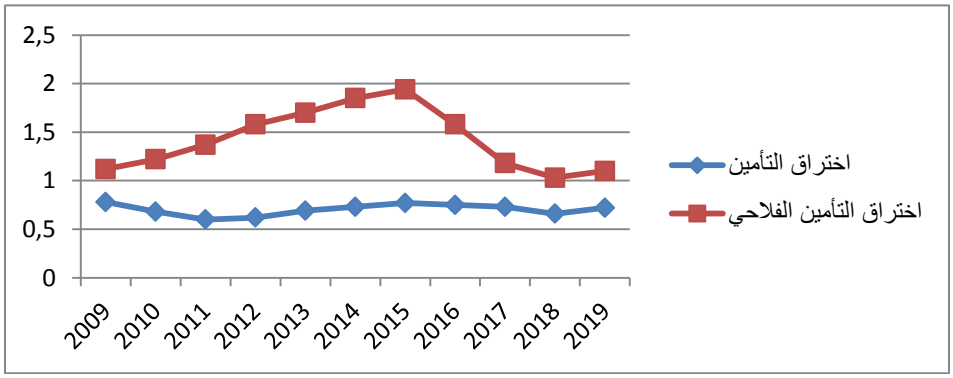
يظهر الجدول (4-8) تطور مساهمة نشاط التأمين في الناتج الداخلي الخام، وكذا تطور مساهمة نشاط التأمين الفلاحي تنمية القطاع الفلاحي ممثلا في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

إن أول ما يمكن ملاحظته من الجدول هو ضعف مساهمة قطاع التأمين عموما في الاقتصاد الوطني، حيث أن إجمالي الأقساط المحصلة لم يزد عن نسبة 0.78 % من الناتج الداخلي الخام.

وبالنسبة لمؤشر الاختراق التأمين الفلاحي يحسب بالعلاقة التالية: رقم أعمال التأمينات الفلاحية على القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، والهدف من حساب هذا المؤشر هو تبيان نسبة مساهمة رقم أعمال التأمينات الفلاحية في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

فنجد أن مساهمة أقساط التأمين الفلاحي منخفضة كثيرا، حيث ظلت محصورة طوال الفترة بين النسبتين 1.03 % و 1.94 % وهذا يعني أن قطاع التأمين الفلاحي يكاد لا يكون له أي دور في بعث تنمية النشاط الفلاحي، علما أن التأمين الفلاحي قطاع حيوي في العديد من الدول.

شكل (4-7): تطور الاختراق التأميني في الجزائر 2009 - 2019



المصدر : من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات الجدول رقم (4-8)

وبدراسة دور التأمين الفلاحي في بعث النشاط الإقتصادي الوطني، يكون بحساب العلاقة بين رقم أعمال التأمين الفلاحي والناتج المحلي الخام، والهدف من حساب هذا المؤشر هو تبيان نسبة مساهمة رقم أعمال التأمينات الفلاحية في الناتج المحلي الخام.

الجدول رقم (4-9): نسبة مساهمة رقم أعمال التأمينات الفلاحية في الناتج المحلي الخام

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل الاختراق	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	0.02	0.02	0.02	0.01	0.01	0.01

المصدر :من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات الجدول رقم (4-8)

مساهمة أقساط التأمين الفلاحي منخفضة كثيرا، فهي محصورة طوال الفترة بين النسبتين 0.01 % و 0.02 % وهذا يعني أن قطاع التأمين الفلاحي يكاد لا يكون له أي دور في بعث تنمية نشاط الاقتصاد الوطني.

يعكس لنا هذا المؤشر المساهمة الفعلية لقطاع التأمين الفلاحي في الاقتصاد الوطني والملاحظ أن مساهمته في الاقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة ضعيفة حيث لم تتعدى نسبة المساهمة 0.02% رغم أن رقم أعمال القطاع في تزايد مستمر من سنة الى أخرى والناتج الداخلي الخام PIB هو كذلك في تطور دائم من سنة لأخرى إلا أن تطور الناتج الداخلي الخام أكبر من تطور رقم أعمال القطاع هذا ما انعكس على ضعف معدل الاختراق وتسجيله معدلات ضعيفة خلال فترة الدراسة.

المبحث الثاني: قياس وتحليل العلاقة بين التأمين الفلاحي والتنمية الفلاحية

أظهرت النتائج المقدمة في المبحث السابق حول تقييم مدى مساهمة قطاع التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر، من خلال البيانات والمعطيات التي قمنا بتحليلها مدى الاختلال والضعف الذي يطبع هذا القطاع، ولأجل ذلك سنعمل في هذا المبحث على تحديد وتحليل العلاقة القائمة على ضعف مساهمة قطاع التأمين الفلاحي في ترقية وتنمية القطاع الفلاحي بالجزائر.

واعتبارا من أن نشاط التأمينات من الخدمات المالية الفاعلة في دعم التنمية الاقتصادية، من خلال قدرته على التأثير الايجابي في العديد من المجالات، كما هو الحال بالنسبة للتأمينات الفلاحية في التأثير على التنمية الفلاحية، وأن هذا النشاط الفلاحي يتأثر بدوره بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والعوامل الاجتماعية والثقافية والأطر المؤسسية التي تتحكم في درجة نموه وتطوره، لذلك قمنا بإجراء دراسة قياسية نهدف من خلالها إلى تحديد المتغيرات والعوامل المؤثرة سلبا على تطور نشاط التأمين الفلاحي في الجزائر، ومدى دور التأمين الفلاحي في التأثير على تنمية هذا القطاع.

المطلب الأول: اتجاهات وانماط التأمين الفلاحي ومحدداته

من أجل تقدير نموذج الدراسة عمدنا إلى تجميع سلاسل زمنية للفترة ما بين 2009 إلى 2019، وتم البحث في تأثير هذه المتغيرات على نمو القطاع الفلاحي ممثلا في القيمة المضافة بالقطاع الفلاحي، وفيما يلي متغيرات الدراسة والرموز المستخدمة:

الجدول رقم (4-10) : متغيرات الدراسة

اسم المتغير	رمز المتغير	التوصيف	المصدر
التأمين الفلاحي	AA	Assurance Agricole	CNA
القيمة المضافة للقطاع الفلاحي	VAAA	Valeur Ajouté Assurance Agricole	قاعدة معطيات البنك الدولي
إجمالي التأمين	TMA	Total Marché Agricole	CNA
برامج الدعم الفلاحي	SA	Subvention Agricole	برامج ومخططات التنمية
الاعتمادات المالية الموجهة للقطاع الفلاحي (نفقات التجهيز)	DEA	Dépense Équipement Agricole	قوانين المالية السنوية والتكميلية
العمالة المشتغلة بالقطاع الفلاحي	EMP	Employé	الديوان الوطني للإحصاء ONS
القروض الفلاحية	CA	Crédit Agricole	إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
التعويضات الفلاحية	TS	Total Sinistre	CNA

المصدر: من إعداد الباحث

اتسمت متغيرات الدراسة بالتباين من حيث القيمة والنسبة أيضا إضافة للمعدلات، يقتضي الأمر قبل الدخول في بداية الصياغة الرياضية لمختلف النماذج تهيئة هذه الأرقام ومعالجة الاختلالات الممكنة بالخصوص القيم الشاذة.

جدول رقم (4-11): تطور الموارد المالية والبشرية الفلاحية الوحدة :مليار دج

السنوات	TMA	AA	VAAA	SA	DEA	EMP	CA	TS
2009	77 678	1 044,32	931 349,10	29,95	393,75	1242	7.14	443 402
2010	81 082	1 237,29	1 015 258,80	32.21	335,59	1136	10.02	586 204
2011	87 329	1 626,32	1 183 216,10	39,56	392,44	1034	9.84	625 625
2012	100 182	2 247,17	1 421 693,30	44.26	301,26	912	11.11	658 002
2013	114 884	2 786,37	1 640 006,10	92,6	129,61	1141	11.25	897 035
2014	125 471	3 269,35	1 771 495,60	118.85	203,52	899	10.77	1 344 171
2015	129 118	3 757,44	1 935 113,00	93,7	303,93	917	9.08	1 666 914
2016	130 653	3 376,49	2 140 304,70	108.67	201,04	949	8.79	1 498 635
2017	134 970	2 625,18	2 219 064,40	100,64	151,66	1102	9.3	1 100 253
2018	133 135	2 507,20	2 426 906,90	114.52	211,3	1067	9.5	1 265 854
2019	152 066	2 683,53	2 529 400,00	120.11	218.41	1091	9.6	1 286 301

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-منشورات الديوان الوطني للإحصاء

-قوانين المالية السنوية والتكميلية للسنوات 2009 – 2019

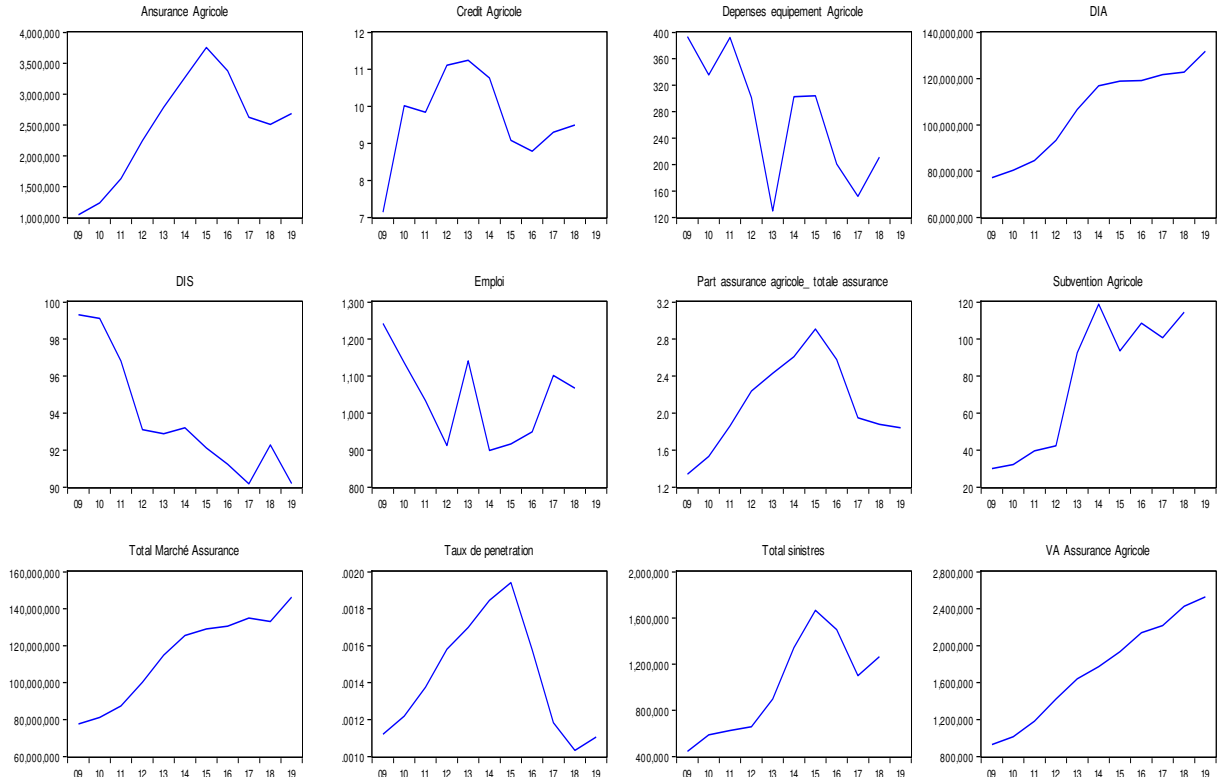
- إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

-المجلس الوطني للتأمينات

- قاعدة معطيات البنك الدولي

ينحصر علمنا في ظل قصور قاعدة البيانات الخاصة بالتأمين الفلاحي على التركيز على محددات التأمين الفلاحي وما علاقته ببعض المتغيرات الكلية ممثلة في القروض الفلاحية، الدعم الفلاحي، نفقات تجهيزات القطاع الفلاحين، حجم العمالة بالقطاع والتعويضات.

الشكل رقم (4-8) : اتجاهات متغيرات النموذج



المصدر: مستخرجات Eviews بتصرف

تبين هذه التشكيلة من الرسومات البيانية خلال فترة الدراسة الاتجاهات المختلفة والمتباينة بين متغيرات الدراسة، خلافا لمتغيرتي إجمالي التأمين والقيمة المضافة للقطاع الفلاحي التي بين سلوكيهما نمو متصاعدا عاكسا التطور الحاصل في القيمة المضافة، في حين

بينت مجموعة أخرى انكسارات هيكلية في سلوكها بعد 2014 التي قد تكون تعبيرا على انهيار أسعار البترول في السوق الدولي، من جهة أخرى سجل تراجع في مستويات متغيري نفقات التجهيز الفلاحي واليد العاملة في القطاع الفلاحي.

المطلب الثاني: المعطيات وصياغة النموذج

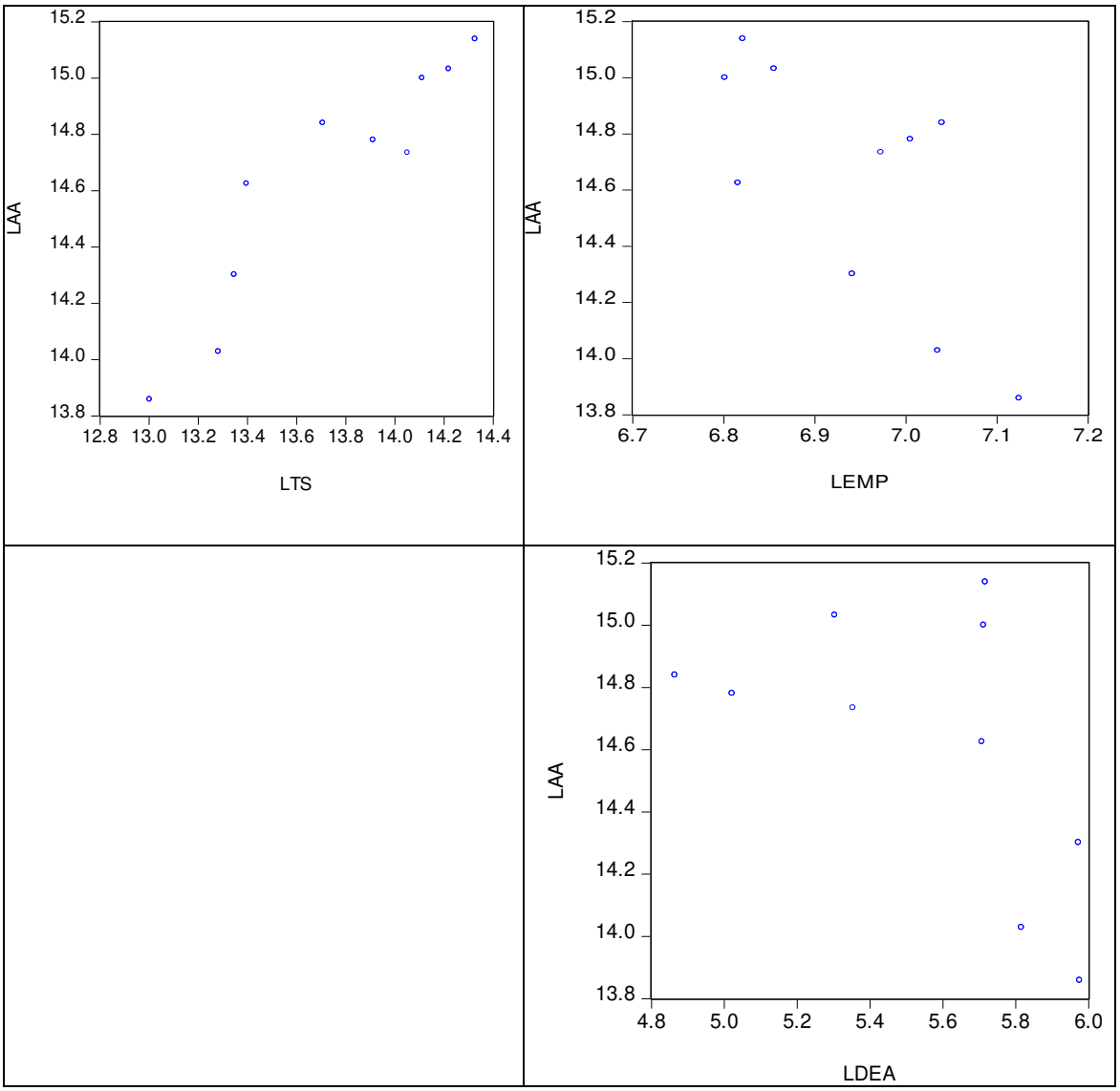
تكللت مجهوداتنا في إطار عملية النمذجة والبحث عن محددات التأمين الفلاحي من جهة والقيمة المضافة في القطاع من جهة ثانية، تم الوقوف على تشكيلة من المتغيرات القطاعية المذكورة سابقا.

رغم السلوكيات الشاذة لمنحنيات السلاسل الزمنية المختلفة إلا انها لم تعاني من القيم الشاذة أو السالبة، يبقى ممكننا التحويل اللوغاريتمي للحصول على المرونات مما يسهل التفسير والتحليل فيما بعد كما هو معمول به في الدراسات المالية بالخصوص بسبب تطاير المتغيرات وأيضا لتفادي مشكل عدم تجانس المعطيات وكذا تحويل العلاقات غير الخطية إلى خطية لتبسيط عمليات تقدير المرونات وتسهيل عمليات الاختبار الضرورية في إطار تقييم الصيغ الرياضة المستخدمة.

1-التأمين الفلاحي

نظرا لأهمية النمذجة في مجال البحث العلمي وتفسير العلاقات السببية الممكنة بين المتغيرات، نقوم في هذا العمل بمحاولة لنمذجة العلاقة بين التأمين الفلاحي ومجموعة من المتغيرات التي رأينا أنه يمكن اعتبارها محددات حتى يتسنى لنا بلورة اقتراحات قد تساعد في تطوير نشاط التأمين الفلاحي بما يتمشى وتطوير القيمة المضافة في القطاع وفي الاقتصاد المالي الجزائري.

الشكل رقم (4-9): قراءة في نقاط الانتشار بين المتغير التابع والمستقل



المصدر: مستخرجات Eviews بتصرف

كل ما يمكن استنتاجه من الانتشارات أعلاه وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في شكل يظهر عليه التأثير الخطي مع بروز تشوه لعينة من المشاهدات، المهم في الأمر أننا نتوقع وجود ارتباط سالب بين المتغير التابع "التأمين الفلاحي" والمستقل "العمالة بالقطاع" ثم ارتباط موجب بين "التأمين الفلاحي" و "مجموع التعويضات" من جهة ثانية، وعليه، يمكن صياغة نموذج التأمين الفلاحي وفق العلاقة التالية:

$$LAA = \beta_0 + \beta_1 LEMP + \beta_2 LDEA + \beta_3 LTS$$

حيث: LAA تمثل التأمينات الفلاحية؛

LEMP هي حجم العمالة بالقطاع الفلاحي؛

LDEA هي نفقات التجهيز بالقطاع الفلاحي؛

LTS هي التعويضات.

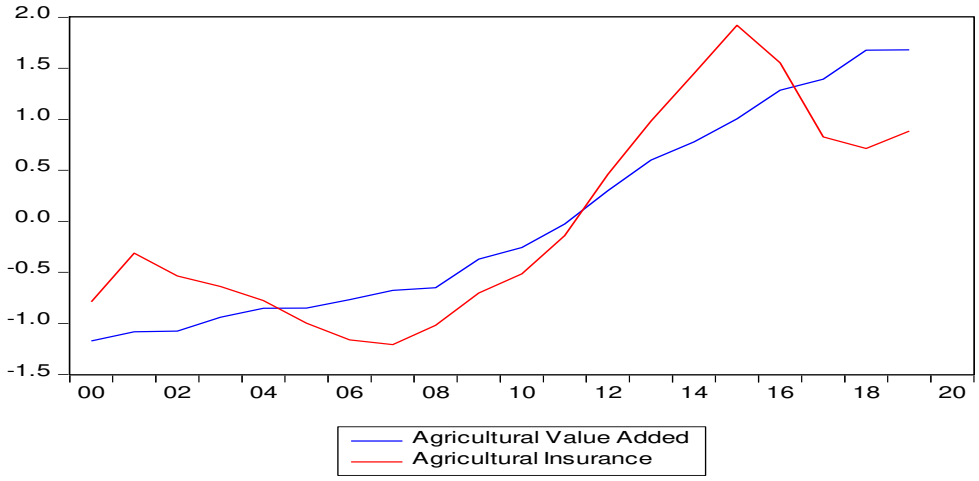
بينما β تمثل ثوابت الدالة المراد تقديرها وتحليل نتائجها وبناء عليها وضع خطة عمل تستجيب لرؤية تطوير قطاع التأمين الفلاحي في قطاع الفلاحة والتنمية هذا القطاع.

يعتبر هذا النوع من النماذج أساسية لكل دراسة ترغب في تطوير سوق التأمين الفلاحي بالخصوص إذا طعمناها بمتغيرات التأثيرات المناخية وحركات الجراد والأوبئة التي تمس كثير من المحاصيل الفصلية أو الموسمية.

2-القيمة المضافة

رغبة في الاطلاع على دور التأمينات الفلاحية في تنمية القطاع الفلاحي المعبر عنه داخل البحث بالقيمة المضافة للقطاع الفلاحي، فمن الشكل التالي تتبين مسارات المتغيرين المتميزة بدفعهما بمركبة اتجاه معتبرة تعكس تطور المتغيرين عبر الزمن مع تطاير سلسلة التأمين الفلاحي والتي سجلت تغير واضح بفعل تراجع أسعار النفط في السوق الدولي وتبيان مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بالريع، وكدلك نتيجة للأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر وانعكاساتها على القطاعين الخدماتي والمالي.

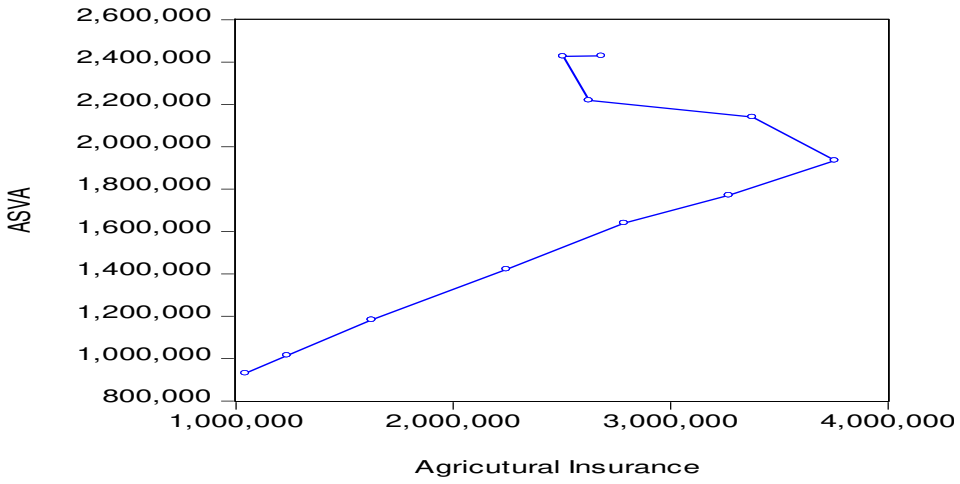
الشكل رقم (4-10): تطور التأمين الفلاحي والقيمة المضافة



المصدر: مستخرجات Eviews

كمرحلة أساسية، نقوم بالبحث عن السيرورة او الدالة الرياضية التي تسير هذه الظاهرة والتي تتم عبر الانتشار النقطي الممثل ادناه.

الشكل رقم (4-11): العلاقة الدالية



المصدر :مستخرج Eviews بتصرف واعتمادا على بيانات الجدول رقم

أخذ هذا الانتشار أو سحابة النقاط شكلا خطيا مع تشوه في نهاية الفترة ابتداء من نهاية سنة 2014 والذي قد يعكس الاختلالات المسجلة والناجمة عن صدمة تراجع أسعار النفط الذي اضطرت الحكومات الى التراجع عن كثير من التزاماتها

الاقتصادية والاجتماعية، يبقى الاعتماد على هذا الشكل ممكننا لتحديد الشكل الدالي والذي لا يبتعد كثيرا على الصياغة الخطية. نشير أن التقدير الأولى ذهب إلى فكرة ارتباط القيمة المضافة للسنة الحالية بحصيلة رقم اعمال التأمينات الفلاحية للسنة الماضية وهو منطقي جدا يتوافق مع النظرة الديناميكية في كثير من السيرورات الاقتصادية.

$$LAA = f\left(LVAAA(-1)\right)$$

والتي يمكن إعادة صياغتها وفق مقتضيات التحليل أعلاه والتعبير عنها في شكل خطي يتم اختباره فيما بعد.

$$LAA = \alpha_0 + \alpha_1 LVAAA(-1)$$

حيث تعبر المعلمتين α_0 وα_1 على ثابتي الدالة، في حين تكون α_1 تمثل المرونة. وبفعل الفجوة السنوية بين الإنفاق الفلاحي بما فيه التأمين الفلاحي، الذي يكون غالبا مع بداية موسم النشاط الفلاحي والذي ينطلق فعليا بداية من شهر أكتوبر، ليتم في الغالب جني المنتوجات الزراعية في شهور السنة الموالية. لذلك استخدمنا هذه الفكرة في النمذجة القياسية، حيث أن التأمين الفلاحي للسنة الماضية هو من المفروض الذي يؤثر على القيمة المضافة للسنة الحالية وليس الإنفاق الحالي، وإنما الإنفاق السابق.

المطلب الثالث: تقدير النماذج وتحليل النتائج

اعتبارا لطبيعة العلاقة الدالية بين المتغير التابع "التأمين الفلاحي" والمتغيرات المستقلة التشغيل، إنفاق التجهيز الفلاحي والتعويضات، يمكن الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى لتقدير مرونات النموذج المعبر عنها بثوابت الدالة أعلاه. تكون هذه المقدرات غير متحيزة وتتميز بأصغر تباينات ممكنة.

1-التأمين الفلاحي

اعتمادا على ما سبق في عملية الصياغة الرياضية للنموذج، وبعد استقراء لخصائص العلاقة الدالية المقترحة، يتم تقدير ثوابت الدالة الرياضية بطريقة المربعات الصغرى. بعد تقدير النموذج تم التوصل الى النتائج التالية:

الشكل رقم (4-12) : تقدير نموذج الــتأمينات الفلاحية

Dependent Variable : LAA
Method : Least Squares
Date : 02/14/21 Time : 15 :52
Sample (adjusted) : 2009 2018
Included observations : 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	23.12799	4.714148	4.906080	0.0027
LEMP	-1.780183	0.423260	-4.205884	0.0056
LDEA	-0.420524	0.110229	-3.815000	0.0088
LTS	0.450969	0.117764	3.829427	0.0087

R-squared	0.969494	Mean dependent var	14.63416
Adjusted R-squared	0.954241	S.D. dependent var	0.434628
S.E. of regression	0.092973	Akaike info criterion	-1.623844
Sum squared resid	0.051864	Schwarz criterion	-1.502810
Log likelihood	12.11922	Hannan-Quinn criter.	-1.756618
F-statistic	63.56082	Durbin-Watson stat	2.215034
Prob(F-statistic)	0.000061		

المصدر: مستخرجات Eviews

جاءت معالم النموذج ذات معنوية ودلالة إحصائية معتبرة كما أن معامل التحديد اقترب من قيمته القصوى والذي ينص على أن 96 % من التغيرات الحاصلة في نشاط التأمين الفلاحي ترجع إلى متغيرات التشغيل، التجهيز والتعويضات.

إن زيادة التعويضات بـــــ1 %تزيد من قيمة التأمينات الفلاحية بـــــ 0.45 %، في حين كل زيادة في إنفاق التجهيز الفلاحي بـــــ 1 % يخفض من التأمين الفلاحي بـــــ 0.42 %.

أما المثير للانتباه هو ان كل ارتفاع في التشغيل الفلاحي يؤثر سلبا على حجم التأمينات الفلاحية في الجزائر، فقد يعود هذا السلوك إلى غياب محفزات التأمين الفلاحي على العمالة بهذا القطاع، وبالخصوص الموسمية بالإضافة إلى ضعف الرقابة من طرف مؤسسات الدولة ذات الاختصاص.

2- القيمة المضافة

ضمن إطار نفس المقاربة تم صياغة العلاقة الدالية بين القيمة المضافة في القطاع كدالة في حجم التأمينات الفلاحية ضمن تمثيل خطى توافقا مع الانتشار أعلاه، باستخدام طريقة المربعات الصغرى افتراض نفس الفرضيات الكلاسيكية، تم التوصل إلى النتيجة التالية:

الشكل رقم (4-13) : تقدير نموذج القيمة المضافة الفلاحية

Dependent Variable: LVAAA
Method: Least Squares
Date: 02/28/21 Time: 16:03
Sample (adjusted): 2010 2019
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.197708	1.577899	2.660315	0.0288
LAA(-1)	0.719606	0.107780	6.676604	0.0002

R-squared	0.847842	Mean dependent var	14.72854
Adjusted R-squared	0.828823	S.D. dependent var	0.339668
S.E. of regression	0.140533	Akaike info criterion	-0.909894
Sum squared resid	0.157996	Schwarz criterion	-0.849377
Log likelihood	6.549469	Hannan-Quinn criter.	-0.976281
F-statistic	44.57704	Durbin-Watson stat	0.897147
Prob(F-statistic)	0.000156		

المصدر: مستخرجات Eviews

في هذه المرحلة، تم تقدير علاقة خطية وآنية بين المتغيرين في نفس الفترة الزمنية بين ضعف هذه العلاقة ولا معنويتها. لذلك وتفهما للسلوك البشري فكرنا في إدراج المتغيرات الديناميكية

لتصحيح الوضع بمعنى أن متغير القيمة المضافة للفترة الحالية يتأثر بالتأمين الفلاحي للفترة السابقة لها والتي نعبر عنها بعلاقة ديناميكية.

يعبر هذا التقدير على ارتباط محدود بين المتغير التابع والمستقل (القيمة المضافة للقطاع الفلاحي والتأمينات الفلاحية)، أين يمكن الاستنتاج أن التأمينات الفلاحية ليست المحدد الوحيد والكافي للقيمة المضافة، وهو أمر منطقي جدا وتقبله نظرية التأمين.

حسب معامل جودة التوفيق، فإن المتغير "التأمينات الفلاحية" لا يفسر سوى 70 % من التغيرات الحاصلة في القيمة المضافة، ما يدعم هذا النقص معامل داربن واطسن، الذي قد يشير إضافة لمشكل الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية، غياب متغيرات أخرى مهمة في التفسير أهمها قيمة المحاصيل الفلاحية ومتغيرات أخرى.

رغم هذا جاء متغير "التأمينات الفلاحية" معنويا عاكسا وجود علاقة تفسيرية بينه وبين القيمة المضافة. يعكس هذا التقدير، دور قيمة التأمين الفلاحي في تغيرات القيمة المضافة، فرغم معنويتها إلا أنها لا تغطي التـــأثير الكامل وتدل على وجود متغيرات أخرى تساهم في تطور القيمة المضافة وهو أمر منطقي جدا.

والذي يرجع إلى ضعف مساهمة قطاع التأمبن الفلاحي في تطوير النسيج الفلاحي الوطني وتحسين معدلات مساهمة الفلاحة في الناتج الوطني الخام PIB، والذي يرجع إلى ضعف إقبال الفلاح على التأمين الفلاحي وغياب الثقافة التأمينية في الوسط الفلاحي.

المبحث الثالث: آليات النهوض بسوق التأمين الفلاحي بالجزائر

يتحكم في نمو نشاط التأمين بصفة عامة مجموعة من العوامل تتمثل فيما يلي[1] :

1 – القدرة الشرائية للمستأمنين المحتملين: .

يقصد بها مدى كفاية الأموال للتوجه نحو التأمين والقدرة على اقتطاع مبالغ مهمة من الدخل لأجل تسديد أقساط التأمين، فالكثير من سكان الدول النامية يرغبون في التأمين ضد الأخطار المختلفة، كالفلاحين الذين يرغبون في تأمين جيد لمحاصيلهم ومواشيهم إلا أنهم غير قادرين على اقتطاع الأقساط من مداخيلهم المنخفضة، فالدخل المنخفض والمستوى المعيشي المتدني يؤديان إلى تثبيط الطلب على التأمين.

2 – المادة القابلة للتأمين : .

إن التأمين في الدول المتقدمة متقدم جدا ، وهذا بفعل التجمع الكبير للثروات القابلة للتأمين عليها من رؤوس الأموال الضخمة، الاستثمارات القياسية والمداخيل المرتفعة والتي تزداد مع الحماية.

3 – دور البنية التحتية : .

إن تقدم التأمين وازدهاره وتعاظم الحاجة إليه في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، لم يكن صدفة وذلك لأن التأمين ينتشر بشكل طبيعي في أوساط الأعمال الجديدة، والتي تتميز بوجود أو بتجمع عدد كبير من المتخصصين والمكملين لبعضهم البعض من صيارفة موثقين، رجال قانون وخبراء في كافة المجالات وأيضا وجود وسائل اتصال (أنظمة إلكترونية) مواكبة للتغيرات وفعالة وممارسات تجارية مستقرة.

[1]- Jérôme yeatman, **Manuel Internationale De L'assurance**, Ecole nationale d'assurance de paris, Economica, France, 1998, p-p 22-26 .

4 – دور تبادلية التأمين : .

إن جزءا مهما من حاجات الحماية يقدم من قبل منظمة تعاونية اجتماعية أو من قبل هيئات حكومية، حيث يستفيد المجتمع من الحماية بتكاليف مشتركة وأما الشركة التابعة للدولة فتستفيد من ميكانيزم الحماية لتأمين بقائها .

5 – دورات التأمين : .

إن مستوى التعريفات هو العامل المؤثر على رقم أعمال التأمينات، ففي اقتصاد موجه هو هامشي لأن التعريفات ثابتة وتتغير قليلا من سنة إلى أخرى، أما رقم أعمال المؤمنين فيتبع بالضرورة نمو الوعاء التأميني؛ وفي المقابل، نجد أنه في الدول أو الاقتصاد الأكثر تحررا، حيث المنافسة بين المؤمنين متزايدة وحيث أن المؤمن له يبحث على تأمين أقل تكلفة، فيلاحظ تغيرا ملموسا ومؤثرا في مستويات التعويضات من سنة إلى أخرى والذي يؤثر على رقم الأعمال الإجمالي لهذه الأسواق، ويمكن تفسير هذا، بأن التأمين صناعة دورية أو حلقية بمقدار تكرار المدة أكثر أو أقل انتظاما لفترات انخفاض النتائج التقنية، وحتى يتم تعويض هذه الخسائر التي تصيب المكتتبين، فإن المؤمنين يجبرون على رد فعل يتمثل في رفع مستوى تعريفاتهم، وهذا الرفع يؤدي إلى تعديل النتائج وهو ما يحث ويدفع بالمضاربين إلى الدخول إلى السوق أو إلى عودة مكتتبين سابقين وينمو بذلك الطلب، وعندئذ يتجدد النشاط وتزداد المنافسة وتنخفض التعريفات وهكذا.

6 – دور الاستقرار النقدي : .

يعتبر التضخم عدو المؤمنين فهو يجعل من رؤوس أموالهم وأصولهم النقدية وديونهم تتقلص باستمرار بفعل انخفاض النقد، كما أنه يثبط همة العملاء في الإقبال على التأمين لخشيتهم من انه

لا يعوض الخسائر بدقة أو بالشكل المرغوب فيه، وهذا في حال عدم كفاية رؤوس الأموال المؤمنة وفقدان مدخراتهم في التأمين لكل أو جزء من قدراتها الشرائية.

فبعد ما تطرقنا في المبحث الثالث من الفصل السابق إلى المشاكل التي تواجه قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر سنحاول من خلال هذا المبحث اقتراح بعض الحلول للنهوض بهذا القطاع في الجزائر.

المطلب الأول : التأمين الفلاحي المصغر

نجد أن أكبر نسبة من الفلاحين في الجزائر من ذوي الدخل المنخفض أي من صغار المستثمرين في القطاع الفلاحي، ونموذج التأمين الفلاحي المصغر يهدف لتغطية المخاطر التي تواجه صغار الفلاحين، و لهذا نقترح من بين الحلول استخدام هذا النوع من التأمين لأنه موجه لفئة أصحاب الدخل المنخفض.

نجد عدة تعاريف للتأمين المصغر ومن بين أكثر هذه التعاريف شيوعا نذكر:

- تعرف كريغ تشرشل Craig Churchill للتأمين المصغر : " أنه حماية ذوي الدخول المنخفضة ضد مخاطر محددة مقابل دفع أقساط تأمينية منتظمة تتناسب واحتمال وقوع هذه المخاطر وتكلفتها".[1]

وانطلاقا من هذا التعريف، فسيكون تعريفنا للتأمين الفلاحي المصغر كما يلي:

أنه حماية للفلاحين المزارعين ومربو الحيوانات ذوي الدخول المنخفضة ضد مخاطر النشاط الفلاحي مقابل دفع أقساط تأمينية منتظمة تتناسب واحتمال وقوع هذه المخاطر وتكلفتها.

[1] - Craig Churchill, **Protecting the poor a micro insurance compendium**, Copyright International Labour organization, First published, Germany, 2006, p13.

- تعريف المكتب الدولي للعمل (BIT) : " التأمين المصغر هو آلية لحماية ذوي الدخول المخفضة ضد المخاطر (حوادث، المرض، الموت والكوارث الطبيعية...) ، مع مقابل دفع أقساط تأمينية تتناسب مع احتمال وقوع الخطر، غير أنها تستهدف في المرتبة الأولى العمال ذوي الدخل المنخفض في البلدان النامية، وخاصة العاملين في القطاع غير الرسمي المحرومين في غالب الحال من خدمات شركات التأمين التجارية ومن أنظمة التأمين الاجتماعي ".[1]
- تعريف مايكل جيه ماكوري Michael J. McCord : " التأمين المصغر هو مثل أي تأمين آخر من حيث أنه يوفر الحماية والحيطة ضد الخسائر، غير أنه يختلف من حيث السوق المستهدفة (الأفراد ذوي الدخول المخفضة) ، وعلى هذا، فإنه يتطلب مجموعة مختلفة من المعلمات في الطريقة التي يتم بها تنمية وتطوير المنتجات، تسويقها، تسعيرها وبيعها ".[2]

من خلال كل هذه التعاريف، فانه يمكن القول أن التأمين الفلاحي المصغر يختلف عن التأمين الفلاحي التقليدي التجاري في الفئة المستهدفة، ويمكن أن نعرفه كذلك على أنه : تقنية لمواجهة مخاطر القطاع الفلاحي لحماية صغار المزارعين ومربو الحيوانات أصحاب الدخول المنخفضة والمحرومة نسبيا من خدمات التأمين الفلاحي التقليدي، وهذا مقابل دفع أقساط تأمينية تتناسب مع احتمال وقوع الخطر وحسب قدراتهم المالية.

- أهمية التأمين الفلاحي المصغر:

يلعب التأمين المصغر دورا هاما على الصعيدين الاقتصادي الاجتماعي من جهة، والتجاري من جهة أخرى، فالعائلات ذوات الدخل المنخفض تتوقع التحسن في مستوى معيشتها من خلال تغطية المخاطر التي تواجهها، في حين أن شركات التأمين تسعى إلى الاستثمار

[1] -BIT (Bureau International du Travail), **Fonds pour l'innovation en Micro assurance**, 2008.
[2] -Michael J. McCord **, Micro insurance product development for microfinance providers** , International Fund for Agricultural Development (IFAD) 2012 , p12.

بأسواق فئة الدخل المنخفض بهدف توليد أرباح [1]ظ، ونفس الحال بخصوص التأمين الفلاحي المصغر أين تكمن أهميته على الصعيدين الاقتصادي الاجتماعي من جهة، والتجاري من جهة أخرى، فالفلاحين ذوي الدخل المنخفض يتوقعون تحسين وضعيتهم من خلال تغطية المخاطر التي تواجههم في نشاطهم الفلاحي، بينما شركات التأمين تسعى إلى الاستثمار في الأسواق الناشئة للفلاحين ذوي الدخول المنخفضة بهدف تحصيل أرباح..

أولا: من الناحية الاجتماعية الاقتصادية:

– يلعب التأمين الفلاحي المصغر دور البديل القابل للتطبيق لإدارة المخاطر التي يتعرض إليها الفلاحين ذوي الدخل المنخفض، فنمو التمويل المصغر أظهر أن الفلاحين ذوي الدخل المنخفض يمثلون شريحة تجارية مربحة على المدى الطويل والتي تعكس سوق نوعية للخدمة التأمينية، وبالتالي يمكن للتأمين الفلاحي المصغر أن يمثل وسيلة لإدارة المخاطر بأسعار مناسبة.

–يسمح التأمين الفلاحي المصغر بإنعاش الادخار على المدى الطويل، فالفلاحين ذوي الدخل الضعيف لا يقومون بالادخار على المدى الطويل تأهبا لمواجهة الأزمات الحالية، فالتأمين المصغر سيسمح لهم بالادخار عن طريق ضمان تغطية تأمينية لمعظم المخاطر الفلاحية.

–مساهمة التأمين الفلاحي المصغر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فالهدف الأساسي للتأمين الفلاحي المصغر هو توفير منتجات تأمينية تسمح لهذه الشريحة من تسيير مخاطرها، فتخفيف ضعف هذه الشريحة يساهم مباشرة في النمو الفلاحي والاقتصادي.

ثانيا: من الناحية التجارية .

–يساهم التأمين الفلاحي المصغر بشكل فعال في تنمية نشاط التأمين، توفير التأمين لشريحة

[1] -Amit Karla, **Microassurance – couverture des risques pour 4 milliards de personnes**, Brochure Swiss Re N° 6, 2010, p18.

الفلاحين ذوي الدخل الضعيف لم يعد مسؤولية اجتماعية وحسب بالنسبة لشركات التأمين، وإنما تحول إلى سوق تستهدفه هذه الشركات من أجل ضمان النمو والاستمرارية في المستقبل.

-إن شركات التأمين التي تستثمر في التأمين الفلاحي المصغر تطمح إلى النمو على المدى الطويل، وذلك عن طريق تكوين محفظة زبائن متينة وغرس ثقافة التأمين لدى الفلاح، ومنه المساهمة في تعزيز وتطوير السوق المالي من خلال تحسين المستوى العام لمداخيلهم، مما يسمح بانتقال هذه الشريحة من ذوي الدخل الضعيف إلى شريحة ذوي الدخل المتوسط.

- نشر التأمين الفلاحي المصغر من شأنه أن يدفع بعجلة التأمين للنمو، هذا من خلال زرع ثقافة التأمين لدى الفلاحين ذوي الدخل المنخفض، حيث أن غياب التوعية والتحسيس بأهمية التأمين الفلاحي سبب الأثر السلبي في نسبة التأمين في الجزائر.

المطلب الثاني : التأمين الإسلامي

يطلق على التأمين التكافلي عدة تسميات هي:[1]

1-التأمين التعاوني : ذلك لتعاون مجموع المشتركين في تعويض الأضرار الناجمة عن المخاطر المؤمن عليها والتي تلحق بأحدهم.

2-التأمين التبادلي : ذلك لأن الأعضاء أو المشتركون مؤمنون ومؤمن لهم في وقت واحد، ليس بينهم وسيط أو مساهمون يتقاضون أرباحاً على أسهمهم.

3-التأمين الإسلامي : ذلك لأنه يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

[1]-موسى مصطفى القضاة، **حقيقة التأمين التكافلي**، بحث مقدم لندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 25-26 أفريل 2011، ص 03.

يعتبر نظام التأمين التكافلي بديلاً شرعياً لنظام التأمين التجاري وذلك بإجماع أغلب الفقهاء المسلمين استناداً على أدلة شرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

نظام التأمين التكافلي : هو تعاون مجموعة من الأشخاص ممن يتعرضون لنوع من المخاطر على تعويض الخسارة التي قد تصيب أحدهم، عن طريق اكتتابهم بمبالغ نقدية يتم بواسطتها تعويض المكتتبين عند وقوع الخطر المؤمن عليه.[1]

يقدم التأمين التعاوني الإسلامي العديد من التغطيات التأمينية التي من شأنها أن تساعد وتعزز من أعمال التنمية الفلاحية منها الزراعية والحيوانية.

ومن بين التغطيات التي يقدمها التأمين التعاوني الإسلامي نذكر:[2]

-يوفر ويمول التأمين التعاوني الإسلامي تغطيات تتمثل في حماية المعدات والأجهزة وكل وسائل الإنتاج في استجلابها من الخارج أو من الداخل، و ذلك بتغطية خطر النقل، بالإضافة إلى تغطية مخاطر التركيب والتشييد.

-تغطيات التأمين الفلاحي التي تعمل على تغطية الاستثمار الفلاحي من المخاطر التي يتعرض لها وذلك بتعويض المستثمر بالمبلغ الذي استثمره في النشاط الفلاحي في حالة التلف الذي تعرض له نشاطه سواء كان آفة طبيعية أصابت الزرع كالجراد والحشرات، أو الجفاف بسبب عدم نزول المطر إن كانت الزراعة تروى ريا مطريا، أو أمراض النبات.

-تغطيات تأمين الثروة الحيوانية في حال مرضها، أو موتها أو سرقتها.

---

[1]-بديعة على أحمد، **التأمين في ميزان الشريعة الإسلامية" دراسة فقهية مقارنة"**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 240.

[2]-حامد حسن محمد، **الدور التنموي لشركات التأمين التعاوني الإسلامي**، الأفاق والمعوقات والمشاكل، مؤتمر التأمين التعاوني، الرياض،المعقد يومي 11-2010/04/12، ص ص 36-37.

-توفير تغطيات الحصول على التمويل من المؤسسات التمويلية وذلك بإبرام التغطيات المناسبة للحصول على التمويل المناسب.

-توفير تغطيات تأمين الصادرات، حيث تمتد التغطية التأمينية لمراحل تسويق هذه المنتجات الفلاحية، بما يوفر تغطية يتم بموجبها تعويضه إذا لم يتمكن المستورد – وهو الذي تم تصدير الإنتاج بالنسبة له– من سداد قيمة الصادرات الزراعية والحيوانية سواء كان ذلك راجع لأسباب مالية – إفلاس المستورد – أو أسباب سياسية مثل منع سلطات الدولة التي تم التصدير إليها من الوفاء بقيمة الصادرات أو تأجيلها سواء المستورد هيأة حكومية أو خاصة أو فرض قيود على تحويل القيمة بعمل العقد أو فرض سعر صرف تمييزي.

-توفير تغطيات النقل المختلفة لكل مراحل الاستثمار، سواء كان بنقل مستلزمات الإنتاج من الآلات والأجهزة، أو بنقله الإنتاج نفسه من مكان إنتاجه إلى التخزين أو التصدير.

-توفير التغطيات التأمينية الخاصة بحماية الإنتاج في حالة التخزين.

-توفير تغطيات للحظائر من المخاطر التي تهددها كالحريق والسرقة وغيرها من المخاطر.

-توفير التغطيات التأمينية للعاملين في حقل التنمية الزراعية والحيوانية، عبر تغطيات التأمين الصحي، والتكافل الاجتماعي التي تشمل مخاطر الوفاء والإصابة والعجز والتكافل المعاشي للعاملين وأسرهم.

المطلب الثالث : دور صيرفة التأمين في تطوير وإنعاش سوق التأمينات الفلاحية:

هذا النوع من الخدمة (صيرفة التأمين) بدأ في شكل تعاون ما بين المصارف وشركات التأمين، في شكل تقديم منتجات التأمين على الحياة، ثم تطورت لتشمل تأمين الحوادث، ثم توسع وانتشر عبر كافة المجتمعات، حيث كان أول ظهور للتأمين المصرفي في ألمانيا بعد الحرب

العالمية الأولى، ومصطلح التأمين المصرفي استعمل في فرنسا عام 1980 للتعبير عن بيع منتجات تأمينية عن طريق وساطة شبكة بنكية، واقتصر هذا المفهوم على التوزيع فقط، بمعنى قيام المصارف بدور الموزع والمسوق للخدمات التأمينية لصالح شركات التأمين .

يعرف التأمين المصرفي، بأنه توزيع منتجات التأمين في فروع المصارف والمؤسسات المالية، وتعرف أيضا أنها بيع المنتجات التأمينية من خلال قنوات في المصارف وهو الصورة العملية لاندماج المصارف مع شركات التأمين للحصول على منتج جديد وهو التأمين المصرفي، ويقصد به توزيع منتجات التأمين عبر فروع المصارف والمؤسسات المالية[1].

التأمين المصرفي هو توزيع منتجات تأمين عبر الشبابيك المصرفية، نجد بهذا التعريف نقصا يتمثل في اقتصار التوزيع على الشبابيك المصرفية فقط دون المكاتب البريدية.[2]

من بين التعاريف المتطرق إليها، نستنتج بأن التأمين البنكي أو كما يعرف بصيرفة التأمين، هو عبارة عن خدمة مالية تتمثل في قيام البنك ببيع وتسويق منتجات تأمينية، بحيث يتم تصميم وتطوير هذه المنتجات التأمينية من طرف البنك وشركة التأمين معا.

وعليه، نعرف صيرفة التأمين الفلاحي على أنه توفير منتجات التأمين الفلاحي وخدمات المصارف من خلال قنوات توزيع مشتركة تجمع بين عملاء المصارف وعملاء شركات التأمين، حيث يتم التعاقد بين مؤسسات التأمين وشبكات فروع المصارف من أجل الاستفادة من فروعها لتسويق وثائق التأمين الفلاحي بصفة عامة، ومنه يصبح المصرف كوكيل يقوم ببيع منتجات التأمين الفلاحي نيابة عن شركات التأمين.

- الإطار القانوني لصيرفة التأمين في الجزائر وفق القانون المصرفي:

---

[1]–أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2] – Alain BORDERIE, MICHEL Lafitte, la bancassurance stratégies et perspectives en France et en Europe, édition revue banque , parie , 2004, p47-48.

وفقا للمادة 75 من الأمر 11/03 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003 ، تم منح ترخيص للمصارف بممارسة أنشطة أخرى والمحددة من طرف القانون بشرط أن تكون مرخصة من طرف مجلس النقد والقرض.[1]

- الإطار القانوني لصيرفة التأمين في الجزائر وفق قانون التأمين:

بحسب قانون رقم 04/06 المؤرخ بتاريخ 20 فيفري 2006، والمعدل والمتمم للمرسوم رقم 07/95 المؤرخ بتاريخ 25 جانفي 1995، المتعلق بالتأمينات، فان شركة التأمين تستطيع توزيع منتجات التأمين عبر المصارف والمؤسسات المالية وشبكات أخرى للتوزيع.[2]

- منتجات التأمين التي يمكن توزيعها من طرف المصارف والمؤسسات المالية بالجزائر هي:[3]

- تأمين الأشخاص من حودث، مرض، مساعدات، تأمين الحياة، الوفاة؛
- تأمين القروض؛
- تأمين المخاطر المنزلية البسيطة، التأمينات الاجبارية الخاصة بـــمخاطر الكوارث الطبيعية؛
- التأمين الفلاحي.

وعليه، نجد أن التأمين المصرفي بالجزائر له إمكانية بيع وتسويق خدمة تأمين المخاطر الفلاحية، وهذا بعقد شراكة بين المصارف ومؤسسات التأمين، حيث أن العمولات تختلف من منتج لأخر، فبالنسبة لتأمين المخاطر الفلاحية، محددة بنسبة 10 % .

[1]–الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003.
[2]–الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006.
[3]– الجريدة الرسمية، العدد 59، الصادرة بتاريخ 23 سبتمبر 2007.

فمن بين محاور قانون 04/06 المعدل والمتمم للأمر 07/95 والخاص بتطوير سوق التأمينات بالجزائر، نجد: تنويع قنوات التوزيع، لضمان التنويع في قنوات التوزيع، إذ يمكن أن تباع المنتجات التأمينية من خلال قنوات أخرى غير شركات التأمين، خاصة عن طريق الشبكة المصرفية.

من مزايا التأمين المصرفي بالنسبة لمؤسسات التأمين هي:[1]

-استغلال الزبائن العريضة للبنوك فيرتفع عدد العقود الممضاة نتيجة الاحتكاك الكبير والمستمر للبنوك مع الزبائن؛

-تنويع النشاط؛

-نمو أحسن للمنتجات الجديدة بالتعاون مع البنوك؛

-الدخول أكثر في السوق بدون إنشاء شبكة جديدة؛

-الحصول على رأسمال إضافي من البنوك؛

-التقييم الجيد للمخاطر نتيجة للمعلومات التي تحصل عليها من البنك؛

-ارتفاع المردودية الناتج عن التحكم في المخاطر وارتفاع حجم النشاط وانخفاض تكاليف التوزيع.

وبخصوص طرح فكرة التأمين المصرفي لتطوير التأمين الفلاحي، يمكن للمصارف الاستفادة من قدرتها على منح القروض الفلاحية للترويج لمنتجات التأمين الفلاحي وهذا عند منحها القروض الفلاحية، حيث يمكن للمصارف من تسويق وبيع خدمة التأمينات الفلاحية مع القرض الفلاحي، مثل ما قامت به في تسويق خدمة التأمين على السكن عند منحها للقروض العقارية.

[1]- نصيرة دردر، **التأمين البنكي**، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 02 ، ديسمبر 2007، ص-ص 298-299.

فمن أهم عوامل نجاح التأمين المصرفي في تسويق خدمة التأمين الفلاحي:

– البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد والتي يعمل فيها المصرف، والمتمثلة في التشريعات والامتيازات الجبائية، صورة المصرف لدى الفلاح، سلوكات الفلاحين وكذا الموقع الجغرافي للمصرف؛

– نموذج التأمين المصرفي الذي يتبعه المصرف، إذ لا يوجد نموذج قياسي ومتكامل لنشاط التأمين المصرفي، فلكل مؤسسة تأمين ولكل مصرف نموذج وصيغة ملائمة لأوضاعه عليه إتباعها.

فمن الممكن التوسع في بيع وتسويق خدمة التأمين الفلاحي من خلال عملية التأمين المصرفي، ولكن هذه المرحلة لن تحدث بالصورة المرجوة إلا عندما تكون المصارف على دراية تامة وجيدة بمفهوم التأمين الفلاحي، وهنا سيصبح السوق أكثر نضجا واستعدادا لاستعاب عدد أكبر من مبيعات لخدمة التأمين الفلاحي بمختلف منتجاته، فمن المهم تقديم منتجات يتم فهمها وطرحها بسهولة، كما يجب أن تكون الخيارات المطروحة واضحة ومحددة تتماشى مع رغبات واحتياجات المزارع ومربي الحيوانات.

المطلب الرابع : إدراج تكنولوجيا التأمين الفلاحي Assurtech :

إن التطورات التكنولوجية الحديثة وكذا وسائل الاتصال والتواصل ساهمت في التأثير على مختلف القطاعات الإقتصادية، بما في ذلك القطاع التأمين، فظهرت شركات التكنولوجيا الناشئة في مجال التأمين والتي تمثل تهديدا لشركات التأمين التقليدية بفقدان حصتها السوقية.

التأمين التكنولوجى أو تكنولوجيا التأمين، يتكون هذا المصطلح من كلمتين وهما التأمين Insurance والتكنولوجيا Technology ، وهو مصطلح مستوحى من التكنولوجيا المالية أي FINTECH ، أي أن تكنولوجيا التأمين هو ناتج استخدام الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية.

بدأ استخدام مصطلح تكنولوجيا التأمين سنة 2011، وفي سنة 2015 أصبح مصطلحا أساسيا، أين تم إطلاق أول مسرع لتكنولوجيا التأمين العالمي Startupbootcamp بلندن، وبسنة 2016 زاد الاهتمام العالمي بتكنولوجيا التأمين في مجال التأمين.[1]

تعرف تكنولوجيا التأمين بأنها استخدام أحدث التقنيات والتطبيقات المبتكرة في التكنولوجيا واستغلالها في قطاع التأمين مما يحسن من صورة التأمين التقليدي ويساعد على حل المشاكل التقليدية التي يعاني منها قطاع التأمين.

فأصبحت شركات التأمين التقليدية، تهتم بالاستثمار في التأمين التكنولوجي، لتسهيل عملية التأمين وتقليل التكاليف والعمل على تحسين الخدمة المقدمة للعملاء سواء بإنشاء النظام التكنولوجي الخاص بها أو بالتعاقد مع شركات التكنولوجيا لتوفير الدعم الفني التكنولوجي اللازم.

وتعتمد تكنولوجيا التأمين على مجموعة من التكنولوجيات في ممارسة عملها أهمها:

-الإنترنت والهواتف الذكية (منصة رقمية) : تسمح لمستخدميها بشراء وثائق التأمين من خلال هواتفهم النقالة، بالإضافة إلى إمكانية للتصريح بالحادث وإرسال الصور عبر الهاتف،

[1] -Alexander Braun and Florian Schreiber, **The Current InsurTech Landscape: Business Models and Disruptive Potential**, Institute of Insurance Economics I.VW-HSG, university of St.Gallen , 2017, p 17:على الموقع
https://www.ivw.unisg.ch/~/media/internet/content/dateien/instituteundcenters/ivw/studien/ab-insurtech_2017.pdf

فالتكنولوجيا اختصار الوقت للزبائن ولمؤسسات التأمين للقيام بالإجراءات التأمينية، وكذلك الفوارق المكانية بغرض إيصال الخدمات التأمينية لجميع للمناطق.

– الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي: يستخدم الذكاء الاصطناعي في عمليات التأمين في:

* مكافحة الإحتيال؛

* تسريع الإكتتاب في منتجات التأمين؛

* تخفيض الأخطاء في حساب مبلغ الأقساط؛

* تحديد أو اكتشاف مزاج العميل من خلال نغمة صوته، أو أي استياء محتمل من اجل الإستجابة الفورية وفي أسرع وقت.

– إنترنيت الأشياء Iot : تتمثل إنترنيت الأشياء في الخدمات المتقدمة عن طريق التوصيل البيني على أساس المعلومات والإتصالات القائمة، تسمح بتبادل البيانات وتلقي الأوامر والتحاور بين الأشياء المتصلة بصورة مستقلة عبر أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

– تحليلات البيانات الضخمة :**Big Data and Data Analytics**

يطلق مصطلح البيانات الكبيرة في مجال تقنية المعلومات على مجموعة من حزم البيانات الكبيرة جدا والمعقدة والتي يصعب التعامل معها بواسطة نظم إدارة قواعد البيانات التقليدية.

– العقود الذكية: تنفيذ العقود الذكية تلقائيا بواسطة نظما الحاسوب، تتضمن الفوائد المحتملة للعقود الذكية انخفاض تكاليف التعاقد والتنفيذ.

– الند للند أو نظير إلى نظير : ﴿P2P﴾ Peer to Peer : الفكرة هي تشكيل مجموعة من الأشخاص ذوي التفكير المماثل مع المصالح المشتركة وتنظيم عملية التأمين الخاصة بهم معا لتعطي إحساسًا بالسيطرة والثقة والشفافية مع تقليل التكاليف في نفس الوقت.

– سلسلة الكتلة أو تقنية بلوك شاين Blockchain : هي عبارة عن أكبر سجل رقمي موزع ومفتوح يمكن لأي شخص الإطلاع عليه، و هو أكبر قاعدة بيانات موزعة عالميا بين الأفراد مع تحقيق درجة عالية من الحماية والأمان،

–استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال:

باعتبار أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأثير عميق على الحياة الاجتماعية وعلى البنية الاقتصادية للبلد، فإن مستوى اختراق هذه التكنولوجيا لقطاع الخدمات وخاصة نشاط التأمين أثر كبير في تحديد درجة الأداء والتطور، ذلك أن تبني شركات التأمين للمزايا التي توفرها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فوائد عديدة منها[1] :

–تخفيض تكاليف التشغيل وعمولات الوكلاء،

–تحسين جودة الخدمات من خلال رفع القيود الزمنية والمكانية في التواصل مع العملاء،

–تسهيل الاتصال بين أطراف وهياكل شركات التأمين،

–تخفيض الحواجز الرأسمالية عن دخول متعاملين جدد إلى سوق التأمين،

–تحسين عمليات تسيير المطالبات والإدارة والمبيعات والتسويق داخل شركة التأمين.

نجد أربعة عوامل هامة تتضمن إتباع شركات التأمين للوسائل التكنولوجية و هي:

*استخدام وسائل التكنولوجية الرقمية في تسويق المنتجات.

*مساهمة وسائل التكنولوجية في تقليل التكلفة على شركات التأمين.

*مساهمة وسائل التكنولوجية في تقليل المخاطر.

*ضرورة إعادة صياغة الوثائق التأمينية المتنوعة للتلائم مع طبيعة الوسائل التكنولوجية.

[1] –Bahman Mennati, **Impacts of ICT application on the insurer and its customers and major obstacles to be faced**, Master programme Electronic Commerce, Lulea University of Technology, Sweden, 2010, PP 45-46.

تتضح أهمية تكنولوجيا التأمين من خلال تحسين سلسلة القيمة في التأمينات بـــ :

-في العملية التسويقية: بتطوير البرمجيات وتوفير الحلول للوكلاء وشركات التأمين لمساعدتهم على أن يصبحوا أكثر ارتباطًا بعملائهم من خلال أدوات أفضل للتسويق عبر الإنترنت وأدوات علاقات العملاء الرقمية.

-في ابتكار منتج جديد : الإبداع في تقديم منتجات وخدمات وأفكار جديدة لتلبية احتياجات العملاء، ما أدى إلى تطوير خدمات متنوعة، و أدى إلى انتشار التأمين على المنتجات الصغيرة أو للأنشطة أو للأحداث.

-في عملية التوزيع: في استغلال التفاعل الضعيف تقليديًا في دورة حياة العميل، واستغلال فرصة التفاعل عن طريق الإنترنيت مع العملاء، بدءا من عملية الاكتتاب إلى تقديم المطالبات، اد يجب التركيز على العميل و الحصول على ولائه، و يكون هدا بالعمل على جعل العميل يتحصل على قيمة أعلى من التي كان توقعها، مما يؤدي إلى رضاه و بالتالي تحسين صورته الذهنية للشركة، وتغيير اتجاهات المستهلكين في شراء التأمين عبر الإنترنت.

-في مرحلة التسعير والاكتتاب : تسعى الشركات الناشئة بجمع البيانات بشكل كبير من خلال تكنولوجية إنترنت الأشياء **Internet of Things** ﴿ Iot ﴾ ومتصلة بالإنترنت، كجمع البيانات من الأجهزة القابلة للارتداء كالساعة اليد التي ترسل البيانات عن الحالة الصحية، أو جمعها من تقنيات الاستشعار في السيارة، ووفقا لهاته البيانات الخاصة لكل عميل، يتم وضع التسعيرة الملائمة له على أساس سلوك سائق السيارة .ومن جهة أخرى فالشركات الناشئة تعتمد على نموذج مطالبات مبني على الوقاية بدلاً من توفير الحماية.

-في عمليات المطالبات : تقوم الشركات الناشئة في هذا المجال بتطوير أدوات رقمية تهدف إلى تسهيل عمليات إدارة المطالبات للمستهلكين، حيث تقوم بالبحث عن كيفية قيام طائرات بدون

طيار بتحويل عمليات المطالبات، وتقوم بتطوير تطبيقات التكنولوجيا لإدارة المطالبات ومنع الاحتيال في مجال التأمين.

وبخصوص طرح فكرة التأمين التكنولوجي لتطوير التأمين الفلاحي، فتطور التكنولوجيا التأمينية حاليا هو ردا للحاجة الملحة لتحسين جودة الخدمات و الإبتكار في العمليات التي يتم على أساسها تقديم الخدمة التأمينية للفلاحين و مربو المواشي من أجل تسهيل المعاملات واختصار الوقت وتقليل التكاليف، فالتأمين التكنولوجي يحاول التغلب على العقبات التي تواجه صناعة التأمين بشكل عام.

المطلب الخامس: اقتراح حلول متعلقة بالجانب التشريعي والجانب التسويقي:

من أهم الاقتراحات التي نجدها ملائمة لتحسين ضعف خدمات التأمين الفلاحي هي جعل هذه الخدمة إلزامية على الفلاح و مربي المواشي و كذا تطوير مستوى الخدمات التسويقي على مستوى مؤسسات التأمين.

الفرع الأول: اقتراح إلزامية التأمين الفلاحي:

- ضمن القانون رقم 03/10 المحدد لشروط و كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة، المشرع الجزائري لم ينص على إلزامية التأمين الفلاحي.[1]

- ضمن القانون رقم 25/90 الخاص بالتوجيه العقاري، كذلك المشرع الجزائري لم ينص على إلزامية التأمين الفلاحي. [2]

[1]- القانون 03/10 ،المؤرخ في 2010/08/15 ،المحدد لشروط و كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة ،جريدة رسمية رقم 46، السنة 2010.

[2]- القانون 25/90 المؤرخ في 1990/11/18 يتضمن التوجيه العقاري ،جريدة رسمية عدد 49 ، السنة 1990.

– ضمن القانون رقم 16/08 المتضمن قانون التوجيه الفلاحي، نجد بأن المشرع الجزائري قد ألزم المستثمرين الفلاحين باكتتاب عقود التأمين، حيث يسري هذا الالتزام على جميع المستثمرين للأراضي الفلاحية بمختلف أنواعها سواء أصحاب الملكية الخاصة أو التابعة لأملاك الدولة[1] ، حسب ما تنص عليه المادة 69 من الفصل الثالث من نفس القانون أنه :

"يجب على المستثمرين الفلاحيين بالنسبة لكل النشاطات الفلاحية ،الذين يستفيدون من إجراءات دعم أو مساعدة الدولة مهما كان شكلها و كيفيتها ،اكتتاب عقود التامين" .

فمن خلال ما تنص عليه المادة 69 من القانون 16/08 ، بوجوب اكتتاب عقود التأمين على كل المستثمرين الفلاحيين المستفيدين من إجراءات الدعم و المساعدة، فهذا لا يعني إعفاء المستثمرين الفلاحيين الغير مستفيد من الدعم و مساعدات الدولة من اكتتاب عقود التأمين.

ففي إطار استغلال الأراضي الفلاحية يحتاج الفلاح لتمويل نشاطه الاستثماري إلى مبالغ مالية ضخمة يعجز عن توفيرها شخصيا مما يستدعي تدخل الدولة و هيئات القرض قصد تقديم الدعم الفلاحي المتمثل في التمويل الفلاحي.[2]

الفرع الثاني : اقتراح حلول بخصوص الجانب التشريعي والقانوني

تعتبر البيئة التشريعية و القانونية عنصر مهم في تحفيز نشاط التأمينات الفلاحية فتطورها يفتح أفاقا جديدة أمام نشاط التأمين ، و حتى يتمكن قطاع التأمين الفلاحي بالجزائر من مواكبة الأسواق العالمية للتأمين فإنه بحاجة إلى بيئة تشريعية تواكب التغيرات العالمية، ولتطوير البيئة التشريعية والقانونية الحالية نفترح مجموعة من النقاط:

[1]– القانون رقم 16/08 المؤرخ في 2008/07/20 يتضمن التوجيه الفلاحي ،جريدة رسمية عدد 46 ، السنة 2008.

[2]– مهيدي نوال، حيتالة معمر، مرجع سبق ذكره، ص3.

– وضع مبادئ للحوكمة خاصة بهذا القطاع وذلك من أجل تجسيد الإدارة الكفء والرشيدة لشركات التأمين.

– وضع إطار قانوني مرن ومتماسك لمواكبة التغير المستمر، والتعريف بدور الدولة بما يتوافق والمبادئ التي يقوم عليها قانون التأمينات الفلاحية الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار.

– التطور التكنولوجي في التشريعات والقوانين الخاصة بالمعلوماتية، والقيام بالتحليل القانوني لهذه المتغيرات لتجاوز تقادم طرق وتقنيات الإدارة والإجراءات القانونية.

– تطوير جهاز الإشراف والرقابة: يتعين على هيئات الإشراف والرقابة العمل بطريقة شفافة، وهي بذلك بحاجة إلى الصلاحية القانونية لأداء مهام، وحتى تضمن معيار الشفافية، يتعين عليها أن تتيح الفرصة الممكنة للاستشارات الجدية العامة حول سبل تحديث وتطوير سياسات الإشراف والرقابة، وإنشاء أنظمة جديدة ، كما يجب تغيير وتعديل مضامين الإشراف والرقابة، أي من رقابة تنفيذية تقوم على أساس الأسعار والشروط، إلى رقابة فعالة تضمن قواعد الحيطة والسلامة لشركات التأمين التي تمارس فرع التأمينات الفلاحية، و أن تتجاوز الدور التقليدي لها والمتمثل في التحقق من مدى التزام شركات التأمين الفلاحي بأحكام القوانين واللوائح التنظيمية، وتعمل على دراسة المشاكل التي تعيق تطور سوق التأمين الفلاحي وتبادر في اقتراح وصياغة حلول وخطط استعجاليه ملائمة.

نزيد بعض الاقتراحات فيما يلي [1] :

–يجب ترقية التأمين الفلاحي و عدم التركيز على دعم الدولة.

[1]– بن دخان رتيبة، مرجع سبق ذكره، ص8.

-التنسيق بين مختلف الأطراف من سلطات عمومية وشركات التأمين وفلاحين كل حسب اختصاصه من أجل حصر جميع المخاطر الممكنة التي من شأنها أن تهدد القطاع الفلاحي ووضع الحلول المناسبة لها، فكما يلعب التأمين دور الحماية يمكنه أن يساعد في الوقاية.

-عدم إعطاء الأولوية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في إبرام هذا النوع من العقود لأن المشرع الجزائري فتح السوق أمام الخواص، أي رفع خوصصة وتسويق هذا النوع من التأمين من قبل جميع شركات التأمين.

-نشر الثقافة التأمينية لدى الفلاحين لحماية عقاراتهم الفلاحية بواسطة عقد التأمين في حالة تحقق خطر معين، لأن الثقافة التأمينية عنصر ضروري لتطوير هذا القطاع وذلك لما له من علاقة مع المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية.

-على شركات التأمين إتباع الأساليب الحديثة لتطوير المنتجات الفلاحية بما يتناسب واحتياجات الفلاح.

-على شركات التأمين تسهيل عملية التعويض للفلاحين في حالة تحقق الخطر.

الفرع الثالث : اقتراح حلول بخصوص الجانب التسويقي

صناعة التأمين تحتاج لتطوير وابتكار استراتيجيات تسويقية مرنة تواكب التغيرات الدولية وتستفيد من الطاقة الاستيعابية لسوق التأمين, بالاعتماد على إدخال خدمات تأمين جديدة ومتنوعة, وتطبيق أساليب اكتتاب مستحدثة، وتغيير المفاهيم الجامدة وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجه تسويق التأمين،

ومن الحلول المقترحة بالنسبة لهده النقطة:

- يجب على شركات التأمين إتباع الأساليب الحديثة للتسويق لهذا النوع من التأمين الفلاحي.

– ألا تقتصر المنافسة على المنافسة السعرية فقط بل يجب أن تتعداها إلى المنافسة غير السعرية وذلك عن طريق تقديم خدمات تأمينية حديثة غير تقليدية ومتميزة للعملاء والاهتمام بتصميم الخدمة.

–يجب تقديم خدمات تأمينية حديثة أو تطوير تلك المنتجات التقليدية، من خلال سرعة الأداء في سداد وتسوية التعويضات، عن طريق عرض إمكانيات المؤسسة وقدراتها في تقديم أفضل خدمة للعميل.

– الاهتمام بتصميم الخدمة، وإضافة صفات خصوصية والاستجابة السريعة لرغبات العملاء والمتغيرات السوقية.

– تطبيق أسس التسويق بالعلاقات ,Relationship Marketing الذي يعد أحد الأساليب الأساسية التي تندرج تحت مفهوم البيع الشخصي,Personal Selling .

– من العوامل المؤثرة في تسويق الخدمة التأمينية هو تكلفة الخدمة التأمينية أو أقساط التأمين, فيجب إتباع الطرق العلمية السليمة لتسعير الأخطار .

– التوسع في تطبيق المفهوم الشامل للتسويق , عن طريق إصدار وثائق تأمين بتغطية مجموعة من الأخطار في عقد واحد.

– الفلسفة الفكرية التسويقية في مؤسسات التأمين، والتي تنادي بأن نكون مع العميل دائما "Customer – Driven – Company" ، عن طريق الاهتمام بإشباع رغبات وحاجات العملاء، من خلال محاكاة رغبات العميل ووضع أولويات إهتمام العميل عند تصميم الشكل النهائي للخدمة، لتصل في النهاية إلي خدمة مفصلة طبقا لرغبات وتوقعات ومطالب العملاء.

– يجب تحقيق الاستفادة السريعة والمطلوبة من خلال أساليب التسويق المباشر والتسويق الإلكتروني عبر شبكات الإنترنت, فالتسويق المباشر Direct Marketing ، هو نظام للاتصال

التفاعلي في مجال التسويق Interactive System ، والذي ضمن استخدام مجموعة من الوسائل تحقق استجابة ملموسة بأقل جهد ممكن، ففي التسويق المباشر تقف المؤسسة والعميل المرتقب وجها لوجه ليتعاملا سويا من خلال تفاعل منظم Interaction يرقي إلي ما هو أكثر من إرسال بائع شخصي, حيث أن أدوات التفاعل الحديثة باستخدام مجموعة من الوسائل Mediaبدءا من البريد المباشر وحتي استخدام شبكات الإنترنت بلا شك تزيد بشكل كبير من إمكانيات البائع في الوقت والحركة ووسائل الشرح والعرض والإقناع والوصول للعميل في أي مكان.

– اعتبار بحوث التسويق Marketing Research أمر مهم , ويعتبر بمثابة استغلال لمنطق الكفاءة التسويقية، فمن المهم عند رسم السياسة التسويقية لخدمة التأمين القيام بدراسة للسوق والعملاء, للوقوف على رغبات العملاء, ودراسة دوافع الشراء لديهم, وانجح سبل الدعاية والإعلان في التأثير عليهم, والتعرف علي حجم الطلب المتوقع علي الخدمة التي يقدمها المؤمن, وكذلك التعرف على المشاكل التي تعترض تسويق الخدمة, والتعرف على رد فعل العملاء بعد استخدام الخدمة والحصول عليها.

خلاصة:

رقم أعمال التأمين الفلاحي يمثل نسبة ضئيلة جدا، وهدا يرجع لعدم إقبال الفلاحين على التأمين الفلاحي، بحيث لا تتجاوز نسبة 2 بالمائة من إجمالي عدد الفلاحين

كما تم التوصل أيضا إلى أن مساهمة التأمينات الفلاحية في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي و/أو في التنمية الفلاحية هي مساهمة بسيطة وتكاد تكون معدومة مقارنة بحصة تأمينات الإضرار، لكن بطريقة غير مباشرة يساهم هذا السوق (التأمينات الفلاحية) في دعم الاستثمار وعملية الإنتاج الفلاحي.

فالتأمين الفلاحي لا بد أن يتم إصلاحه وعصرنته عن طريق وضع نظام جديد يستجيب للمعطيات والمستجدات الراهنة في القطاع الفلاحي وهذا أمر ضروري ومهم جدا سيما وأن الخسائر الفلاحية الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو الصحية هي مهمة ولكن من الصعب لشركات التأمين تحمل قيمة هذه الخسائر.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة الموسومة بعنوان دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2009-2019، والتي تتمحور إشكاليتها الرئيسية حول مدى مساهمة قطاع التأمين الفلاحي في تحقيق تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر خلال فترة الدراسة 2009-2019، حيث سمحت لنا دراسة العلاقة بين متغيري الدراسة، التعرف على واقع فرع التأمينات الفلاحية في الجزائر، ومحاولة اقتراح بعض الحلول للعراقيل القائمة، هذا ما قادنا إلى معالجة الإشكالية المطروحة عبر أربعة فصول مقسمة إلى جانبين، نظري وتطبيقي، باستخدام المنهج الوصفي، التحليلي والأدوات الإحصائية المتمثلة في برنامج EVIWES، حيث توضح لنا من خلال الدراسة بأن القطاع الفلاحي من أكثر قطاعات الاقتصاد الوطني عرضة للمخاطر والتقلبات والخسائر نتيجة تأثره بالعوامل والظروف المناخية وانتشار الآفات والأوبئة، ولخفض حجم المعاناة التي يتعرض لها هذا القطاع، كانت فكرة التأمين على الثروة النباتية والحيوانية صورة من صور التكامل والتضامن الاجتماعي بين المزارعين ومربو المواشي للتعويض عن المخاطر.

فالتأمينات الفلاحية هي الأداة التي تحمي الفلاحين من الخسائر التي قد تواجههم عند ممارسة نشاطهم كزراعة الأرض و/أو تربية المواشي، وعادة يلجأ الفلاح إلى التأمين الفلاحي لا إلى تأمين آخر مقارب له لتحقيق أهدافه الإنتاجية بالدرجة الأولى، وبالتالي تنمية نشاطه الفلاحي.

لقد شهد قطاع التأمين في الجزائر تغيرات وتحولات عميقة من أبرزها تحرير القطاع بصدور الأمر 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995، وما تبعه من تعديل بالقانون 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006، ورغم هذه الإصلاحات فإن فرع التأمينات الفلاحية في الجزائر

لا يزال يتسم بالضعف مقارنة بفروع التأمين الأخرى، بالأخص خلال فترة الدراسة 2009-2019.

غير أنه لا يمكننا إهمال الجانب الايجابي لسوق التأمينات الفلاحية، فمن خلال تشخيص وضعيته خلال فترة الدراسة، لمسنا تطورًا مستمرًا لهذا الفرع من التأمينات وتحسنا ملحوظا وإن كان ذلك بوتيرة بطيئة.

تقوم عملية التأمين الفلاحي على جملة من المتطلبات التي يجب السير وفقها واحترامها حتى يكون هذا التأمين حيويا ومحققا لنتائجه، فالشرط الأساسي في معظم مجالات التأمين الفلاحي هو كون الإنتاج الفلاحي قائما وقابلا للتأمين، ذلك أنه ينظر إلى مدى حيوية الإستثمار الذي يرمي الفلاح إلى تحقيقه، فالفلاحون المؤمنون على محاصيلهم أو ثروتهم الحيوانية يطلبون هذا التأمين على المخاطر التي يمكن أن تلحق بهم، لأن التأمين الجيد من شأنه التقليل من احتمالات الخسارة كما يحفز الفلاح من التوجه نحو طلب قروض فلاحية تساعدهم على تطوير وتوسيع نشاطهم.

كما يشترط في نشاط التأمين الفلاحي أن تكون المخاطر التي تؤدي إلى تحقيق الخسارة من المخاطر القابلة للتحديد، أي أنه يجب ألا تكون المخاطر والخسائر من جهة إجرامية و/أو عمدية، ومن جهة ثانية يجب أن تكون من مخاطر راجعة إلى حوادث مفاجئة أو ظروف طارئة والتي تمس بعدد كبير من الفلاحين.

كما أن من متطلبات التأمين الفلاحي، إستقلالية شركة التأمين إستقلالا إقتصاديا وتنظيميا، بحيث أن القرارات السياسية يجب ألا تؤثر سلبا على مبادئ وأسس التأمين الفلاحي – وهو ما لا ينطبق على هذا الفرع في الجزائر– هذا لأنه عادة لن يقوم الفلاح على طلب تأمين فلاحي ضد مخاطر يتوقعون أن تنال دعما حكوميا، كما هو الحال عند وقوع فيضانات في

منطقة معينة ويتأثر بها عدد كبير من الفلاحين، ففي هذه الحالة يكون لهم دعم حكومي لتعويض الخسائر الواقعة لهم، فإن كانت شركة التأمين مستقلة اقتصاديا وتنظيميا عن الدولة فلا يمكنها في أي حال من الأحوال التعويض عن المخاطر الطارئة في مناطق معينة والتي لم يتم التأمين عليها.

يستخدم التأمين الفلاحي في الجزائر من طرف الهيئات المعنية لحماية القروض الفلاحية، فالبنك الفلاحي الجزائري يشترط التأمين على الإنتاج الزراعي وليس فقط على الممتلكات والأجهزة، هذا ليضمن سداد القرض وليس نية في دعم هذا النشاط.

كما تعمل شركات التأمين في الجزائر على تغطية مخاطر متنوعة وكذا المخاطر التي تهدد حياة المواشي، أي أنها تعمل على تغطية أنواع معينة من المخاطر دون غيرها، والأصح أن يقوم التأمين الفلاحي على تغطية كافة مخاطر النشاط الفلاحي.

ولعله من المهم الإشارة بأن المناطق التي تقل فيها الأمطار طول السنة والتي تعد بذلك مناطق غير صالحة للزراعة فإن التأمين ضد الجفاف فيها غير مناسب، بالتالي فالجفاف يحتاج إلى مهارات تأمينية جيدة، فلا بد من تفحص نمط المحاصيل وتنوعها فيما إذا كانت مناسبة للموقع الجغرافي الواقعة فيه أم لا.

وهكذا فنرى أن التأمين الفلاحي المرغوب فيه هو ذلك التأمين الذي يغطي جميع مخاطر، مع العلم أن الخطر الفلاحي الرئيسي في الجزائر هو خطر الجفاف، الذي يعيق إنتاج المحاصيل غير المروية و المكشوفة وحتى صحة المواشي.

اختبار صحّة الفرضيات:

على ضوء ما تقدم فان نتائج اختبار الفرضيات جاءت بالنحو التالي:

الفرضية الأولى : من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة، تبين أن مساهمة قطاع التأمين الفلاحي في رقم أعمال سوق التأمين بالجزائر ضعيفة ومحدودة، فرغم الانتشار السريع لشركات التأمين في السوق الوطنية وافتكاكها لحصص سوقية معتبرة مما ساهمت في الرفع من رقم الأعمال الإجمالي للقطاع وتحقيقه لبعض النتائج الإيجابية، إلا أن هذا لا ينفي التأخر الذي لا يزال يعاني منه فرع التأمينات الفلاحية وضعف مساهمته في رقم أعمال التأمين الإجمالي، كما أن شركات التأمين الخاصة لم تساهم بالشكل المطلوب في تنشيطه والرفع من مستويات أدائه، هذا ما يستدعي ضرورة إعادة النظر في جملة العراقيل والمعوقات التي تقف كحاجز أمام المساهمة الفعالة للتأمين الفلاحي بهذه الشركات في دعم القطاع الفلاحي والاقتصاد ككل، مما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- **الفرضية الثانية :** من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة، تبين أن التأمين الفلاحي يساهم في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بالجزائر بنسب متباينة، حيث أنه رغم سلسلة الإصلاحات التي مست القطا،ع إلا أن فرع التأمينات الفلاحية لا يزال يسجل معدلات نمو ومساهمة ضعيفة على المستوى الاقتصادي حسب ما كشفته لنا مؤشرات القطاع التي تم اعتمادها لتوضيح مدى مساهمة فرع التأمين الفلاحي الجزائري في دعم التنمية الفلاحي، فحسب أهم مؤشرين يتم اعتمادهما في مجمل دول العالم للوقوف على مدى نمو التأمينات الفلاحية ودعمها للاقتصاد الوطني لم تصل مساهمتها في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي حتى الآن نسبة 2%، كما سجلت معدلات الكثافة التأمينية هي الأخرى قيما متدنية، وبذلك نؤكد صحة الفرضية الثانية.

- **الفرضية الثالثة :** أظهرت النتائج المتوصل إليها أنه توجد عوامل تتعلق بجانب الطلب لخدمات التأمين الفلاحي (طلب خدمة التأمين الفلاحي من طرف الفلاحين) والى عوامل تتعلق

بجانب العرض لهذه الخدمة (أداء شركات التأمين) تقف وراء ضعف مساهمة قطاع التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي الجزائري، هذا الضعف راجع للأفراد الذين يمتنعون في عن التأمين الفلاحي بسبب ضعف الدخل وغياب ثقافة التأمين، بالإضافة إلى النظرة السلبية للتأمين على أنه يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، أما بالنسبة لشركات التأمين والتي تمثل جانب العرض، فالتسويق وظيفة أساسية لزيادة القدرة التنافسية، حيث إهمال شركات التأمين للحملات الإعلانية والبحوث التسويقية باعتبارها وسيلة لجذب العملاء، كلها تعتبر من أسباب ضعف مساهمة قطاع التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي الجزائري، مما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- **الفرضية الرابع :** اتضح من خلال النتائج المتوصل إليها أن ضعف فرع التأمين الفلاحي في الجزائر راجع لضعف ترقيته لمختلف أصناف التأمين الفلاحي على غرار التأمين الإسلامي، التأمين المصرفي، تكنولوجيا التأمين، التأمين المصغر وإلزامية التأمين الفلاحي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

وأما بخصوص الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة، فتأكيد صحة الفرضيات الفرعية السابقة ما هو إلا تأكيد مباشر لصحة الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة.

رغم مساهم قطاع التأمين الفلاحي في تطوير وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، إلا أن هذه المساهمة لا تكاد ترقى إلى المستوى المأمول ما يعكسها ضعفها النسبي.

النتائج الأخرى للدراسة:

تم من خلال الدراسة التوصل لجملة من النتائج ندرجها ضمن النقاط التالية:

-محدودية الوعي التأميني وعدم انتشار الثقافة التأمينية لدى الفلاح مما يؤثر سلبا على سوق التأمين الفلاحي في الجزائر.

-يعطي التأمين الفلاحي تغطية للمخاطر التي تصيب الفلاح عند زراعة أرضة وعند تربيته للحيوانات وكدالك تغطية لمخاطر نشاط الصيد بحري وتربية المائيات.

-نتائج رقم الأعمال لشركات التأمين الجزائرية خلال سنوات الدراسة أسفرت على وجود سيطرة لشركات التأمين العمومية التي تعمل على تأمين الأضرار، وتواجد محتشم لشركات التأمين على التأمينات الفلاحية.

-عدم تنوع خدمات التأمين الفلاحي المقدمة في السوق الجزائري وعدم استحداث أو تطوير المنتجات الحالية.

- ارتباط التأمين الفلاحي بالاستفادة من القروض الفلاحية، فيأخذ صبغة شبه إلزامية.

-عدم وجود تأمين على خطر الجفاف بالنسبة للفلاحين على الرغم من اعتباره من الأخطار التي يتعرض لها الفلاحون ومحاصيلهم الزراعية وحتى مربو المواشي.

-عكست قيم مؤشر معدل الاختراق الضعف الكبير لمساهمة قطاع التأمين الفلاحي الجزائري في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، خلال فترة الدراسة.

-عبر مؤشر كثافة التأمين الإجمالية المتمثل في معدل إنفاق الفرد الواحد على خدمات التأمين الفلاحي، عن أن الفرد الجزائري إنفاقه ضعيف على منتجات التأمين الفلاحي.

-بيّن تحليل المعطيات بأن فرع التأمين الفلاحي بالجزائر له مساهمة ضعيفة في التنمية الفلاحية.

- بالنسبة للتحليل القياسي لعلاقة التأمين الفلاحي بالتنمية الفلاحية والمعبر عنها بالقيمة المضافة بالقطاع الفلاحي، أظهرت النتائج وجود علاقة خطية ضعيفة بين قيمة التأمين الفلاحي للسنة الحالية مع التنمية الفلاحية للسنة اللاحقة، بحيث أن التأمينات للسنة الحالية هي التي تؤثر على القيمة المضافة بالقطاع الفلاحي للسنة المقبلة و ليس قيمة التأمينات الفلاحية للسنة نفسها.

- 96 % من التغيرات الحاصلة في نشاط التأمين الفلاحي ترجع إلى متغيرات التشغيل، التجهيز والتعويضات.

- زيادة التعويضات بـــ1 % تزيد من قيمة التأمينات الفلاحية بـــ 0.45 %، في حين كل زيادة في إنفاق التجهيز الفلاحي بـــ 1 % يخفض من التأمين الفلاحي بـــ 0.42 %.

التوصيات:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها ضمن هذه الدراسة، يمكن تقديم جملة من التوصيات وذلك من خلال ما يلي:

- إنشاء هيكل يضطلع بمعالجة ومتابعة شكاوى وتظلمات الفلاحين المؤمنين، من أجل حماية مصالحهم وتعزيز ثقتهم في نظام التأمين الفلاحي.

- تشكيل هيئة خاصة بتصميم استراتيجيات إعلامية، بهدف الارتقاء بالثقافة التأمينية لدى الفلاح.

-محاولة سلطات الدولة في الحد من المخاطر التي تواجه الفلاحين قدر الإمكان، عن طريق إيجاد الحلول لهذه الأخيرة قبل حدوثها، وعدم انتظار وقوعها وبعدها التعويض عليها.

- تنظيم حملات واسعة ومستمرة على مستوى مؤسسات الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة من قبل متخصصين من أجل التعريف بمنتجات التأمين الفلاحي وأهميته الاجتماعية والاقتصادية.

- تحديث التشريعات الخاصة بالتأمين الفلاحي بشكل دوري للتجاوب مع مستجدات النشاط، والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والمناخية والاجتماعية المستمرة.

- إدراج إطار قانوني خاص بالتأمين الإسلامي التكافلي من أجل دعم وتشجيع هذا النوع من النشاط لما يمثله من مجال خصب وواعد خاصة في التأمينات الفلاحية.

– العمل من أجل حماية حقوق الفلاحين المؤمنين سواء من خلال الرقابة على الشروط العامة والضمانات التي يجب أن تستوفيها عقود التأمين الفلاحي.

– إعداد برامج دورية من طرف شركات التأمين لتغطية حاجتها من التكوين والتدريب لفائدة موظفيها من أجل تطوير مهاراتهم ومعارفهم المهنية في المجال الفلاحي.

– انفتاح وتحرير السوق الوطنية أمام شركات التأمين الأجنبية الرائدة التي تمتلك القوة المالية لتغطية كافة المخاطر الفلاحية.

–سبب عدم تبني التأمين على خطر الجفاف هو التسعيرة، فتأمين خطر الجفاف يكلف كثيرا وتسويق منتج التأمين على الجفاف لا يمكنه أن يطال الفلاحين الصغار والذين يشكلون فئة لابأس بها، فنقترح تقديم الدعم للحصول على هذا التأمين لتحقيق قفزة في مجال التأمين الفلاحي.

–سوق التأمينات الفلاحية لا يمكن أن يتطور دون تحديد عدد مربي المواشي والفلاحين مع رقمنة ذلك.

–دعم الدولة للفلاح على شراء عقد التأمين، بدلا من الدعم عند وقوع الكوارث.

–إنشاء مكاتب للتأمين متنقلة للتوجه للفلاحين وتسوق لهم خدمات التأمين الفلاحي.

– ضرورة تطوير وابتكار وسائل التسويق وعدم اقتصار المنافسة على المنافسة السعرية فقط بل يجب أن تتعداها إلى المنافسة غير السعرية، وذلك عن طريق تقديم خدمات تأمينية فلاحية حديثة غير تقليدية.

–إدراج التأمين الفلاحي ضمن فروع شركات إعادة التأمين حتى يتسنى للفلاحين أصحاب الإنتاج الوفير وأصحاب المستثمرات الفلاحية الكبيرة من تأمين نشاطهم بشكل أفضل.

– عدم الاعتماد فقط على التسويق المباشر والتوسع في تطبيق المفهوم الشامل للتسويق، واستخدام الأساليب الحديثة في تسويق الخدمة التأمينية الفلاحية، باستخدام تكنولوجيا التأمين.

-الاهتمام بتبسيط إجراءات التأمين ولغة العقد وشروطه حتى يسهل على الفلاح فهم ما يحتويه، وترجمة بنود العقد إلى اللغة العربية، لأجل تسهيل المعاملات.

أفاق الدراسة:

بناءًا على النتائج والاقتراحات السالفة الذكر، هناك جوانب لها علاقة بموضوع بحثنا تحتاج لتعمق أكثر، لذلك نورد بعضا منها والذي يمكن أن تكون فكرة لصياغة إشكاليات لمواضيع بحث مستقبلا:

- تحليل واقع تسويق خدمات التأمين الفلاحي بالجزائر – دراسة مقارنة-

- دراسة تقييمية لسوق التأمين الفلاحي بدول المغرب العربي.

-انعكاسات تطبيق إلزامية التأمينات الفلاحية على التنمية الفلاحية.

- أثر الدعم الحكومي على أداء شركات التأمين الفلاحي.

-أثر التأمين الفلاحي على الطلب على القروض الفلاحية في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية:

أ – كتب:

01- الشرفات علي جدوع، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، المكتبة الوطنية، عمان، الأردنن 2006.

02- الشرفات علي جدوع، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي–الواقع، العوائق، سبل النهوض** ، ط 1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

03- النجفي سالم التوفيق، **التنمية الاقتصادية الزراعية**، ط 2، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1987.

04- البراوي راشد، **الموسوعة الاقتصادية**، ط1 ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، مصر، 1971.

05- البيلاوي حازم، **التنمية الزراعية مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 1967.

06- الداهري عبد الوهاب مطر، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، ط1، مطبعة العاني بغداد، العراق، 1969.

07- الداهري عبد الوهاب مطر، **السياسة الزراعية–اقتصاديات الإصلاح الزراعي**، ط2، مطبعة العاني، بغداد، العراق، 1976.

08- الداهري عبد الوهاب مطر، **التحليل الاقتصادي لعمليات الإنتاج الزراعي**، ط 2، مطبعة العاني: بغداد، العراق، 1969.

09- الهلالي عبد الرزاق، **المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر: القاهرة، مصر، 1968.

10- الزعبي عاكف، **مبادئ التسويق الزراعي** ، الطبعة1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع :عمان، الأردن. 2006.

11- العادلي أحمد السيد، **أساسيات علم الإرشاد الزراعي**، دار المطبوعات الجديدة: الإسكندرية، مصر، 1972.

12- القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2007.

13- القريشي محمد صالح تركي، **علم اقتصاد التنمية**، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

14- الأشرم محمود، **التنمية الزراعية المستدامة**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007.

15- أبو السعود محمد فوزي، نعمة الله أحمد رمضان و عايد عفاف عبد العزيز، **الموارد واقتصادياتها**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع: الاسكندرية، مصر، (دون ذكر السنة).

16- أبو الخير كمال حمدي، **استراتيجيات التنمية الزراعية**"، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1997.

17- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، دار حامد، ط1 ، الأردن، 2007.

18- أحمد محمد لطفي، **نظرية التأمين المشكلات العملية والحلول الإسلامية**، دار الفكر الجامعي للنشر، ط1 ، الإسكندرية، 2007.

19- أحمد عبد الله قمحاوي أباضة، **مدخل كمي لإدارة الأخطار ورياضيات المال والاستثمار**، الطبعة الأولى، مطبعة الإشعاع الفنية، دون بلد، 2002.

20- أحمد شكري الحكيم، **التأمين وإعادة التأمين في اقتصاديات الدول النامية**، مكتبة الأنجلو-مصرية، مصر، 1971.

21- أحمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التأمين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

22- أحمد صلاح عطية، **ماهية شركات التأمين**، الدار الجامعية، ط1 ، مصر، 2003.

23- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **الخطر والتأمين: المبادئ النظرية والتطبيقات العملية**، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008.

24-إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **التأمين ورياضياته مع التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التامين**، دار نشر الثقافة، مصر-الإسكندرية، 2003.

25- إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، **مبادئ التأمين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 .

26- إبراهيم أبو النجا، التأمين في القانون الجزائري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

27-إبراهيم مصطفى، نعمة الله أحمد رمضان، غزلان محمد عزت محمد و محمد أسامة أحمد، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007.

28-بديعة على أحمد، **التأمين في ميزان الشريعة الإسلامية" دراسة فقهية مقارنة**"، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.

29- بكري كامل، مندور أحمد، **الموارد الاقتصادية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1989.

30- بكري كامل، يونس محمود ومبارك عبد النعيم، **الموارد واقتصادياتها**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1986.

31- تودار ميشيل، **التنمية الإقتصادية**، تعريب ومراجعة :محمود حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، القاهرة، مصر، 2006.

32- ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين**، إيتراك، ط 1، مصر، 2002.

33- جديدي معراج، **مدخل لدراسة قانون التأمين في الجزائر**، ط 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

34- جديدي معراج، **محاضرات في قانون التأمين الجزائري**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، بالجزائر، 2005.

35- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة الخطر: النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 2010،

36- عزام ادريس، **مشكلات إدارة التنمية**، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2010.

37- عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، (دون ذكر السنة).

38- عبيدات محمد، **التسويق الزراعي**، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2000.

39- عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتامين**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2009 .

40- عارف جواد سعد، **الاقتصاد الزراعي**"، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

41- عارف جواد سعد، **التخطيط والتنمية الزراعية**"، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2010.

42- عبد الله مبروك النجار، **عقد التأمين ومدى مشروعيته بالفقه الإسلامي**، دراسة مقارنة، الطبعة 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994.

43- عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، **الأسواق والمؤسسات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

44- عبد الحميد عبد المطلب، شبانه محمد، **أساسيات في الموارد الاقتصادية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية: مصر، 2005.

45- علي المشاقبة وآخرون، **إدارة الشحن والتأمين**، دار صفاء، ط 1، الأردن، 2003.

46- علي جودة الشرفات، **التأمين الزراعي**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012.

47- عجمية محمد عبد العزيز، إسماعيل محمد محروس، **الموارد الاقتصادية**، الطبعة1 ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر: بيروت، لبنانن 1980.

48- رفعت فتح الله وأخرون، **التأمين الزراعي في العراق**، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 1978.

49- رمضان أبو السعود، **أصول التأمين**، دار المطبوعات الجامعية، ط 2، مصر ، 2000.

50- رمضان أبو السعود، **التأمينات الشخصية والعينية**، منشأة المعارف، الإسكندرية ،1995.

51- رحمة منى، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010.

52- زكي إبراهيم عبد الرحمان، **الموارد الاقتصادية**، دار الجامعات المصرية، مصر، 1976.

53- فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن،2010.

54- فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

55- فلاح عز الدين، **التأمين مبادئه وأنواعه**.عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2008.

56- سامي نجيب، **ادارة الأخطار**، ج1، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، الشعبة المشتركة لادارة الأخطار والتأمينات، الاتحاد المصري للتأمين، 1997.

57- سليمان الجيوسي ومحمد الطائي، **تسويق الخدمات المالية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة –مصر، 2010.

58- شافعي محمود عبد الهادي وآخرون، **مدخل إلى الاقتصاد الزراعي** ، الطبعة1 ، مكتبة الأقصى :عمان، الأردن، 1986.

59- لقوشة رفعت، **التنمية الزراعية :قراءة في مفهوم متطور**، ط1، المكتبة الأكاديمية : القاهرة، مصر، 1998.

60- لمخادمي عبد القادر رزيق، **الأزمة الغذائية العالمية–تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي**، الطبعة1 ،دار الفجر للنشر والتوزيع: القاهرة، مصرن 2009.

61- منير إبراهيم هنيدي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية، 1999 .

62- مختار محمد الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، **مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2000.

63- محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط 3، دار النفائس، الأردن ،1999.

64- محمد الصيرفي، **رياضيات التأمين**، مؤسسة حورس الدولية، دون بلد، 2005.

65- محمد عبد الجواد محمود، **أصول التأمين**، دون دار نشر، صنعاء،1985.
66- محمد حسين منصور، **أحكام التامين**، دار الجامعة الجديدة، مصر الإسكندرية، 2004.
67- مصطفى محمد الجمال، **أصول التأمين (عقد الضمان)**، الطبعة 1، منشورات الحلبي، بيروت، 1999.
68- مصطفى أحمد فريد، **الموارد الاقتصادية**، مؤسسات شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع :الإسكندرية، مصر، 2006.
69- نعمة لله أحمد رمضان، زكي إيمان محمد محب، **مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة** ، مركز الإسكندرية للكتاب :الإسكندرية، مصر، 1995.
70- هاني جراع إرتيمه ،سامر محمد عكور، **إدارة الخطر والتأمين- منظور إداري كمي واسلامي**، دار الحامد، ط 1، عمان-الأردن، 2010.
71- وزان صالح، **تنمية الزراعة العربية-الواقع والممكن**"-، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1998.

ب - بحوث ودراسات:

01- المركز الاقتصادي السوري، **التأمين في سورية بين الواقع والمستقبل**، سوريا، 2007 .
02- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007 "** ، الخرطوم، السودان، 2008.
03- السيفي بديع أحمد، "الأسس الفنية لرصيد التغطية وللسياسة السعرية في التأمين"، التأمين العربي، الأمانة العربية للاتحاد العام العربي للتأمين، العدد 62 ،مصر، سبتمبر ،1999 .
04- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025)** " ، جامعة الدول العربية، 2007.
05- أبو قديس هاني أحمد، **استراتجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية**"، سلسلة دراسات استراتيجية (العدد 93)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية : الإمارات العربية المتّحدة، 2004.
06- أبو النصر بهجت محمد، **دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية**"، المؤتمر الدولي حول **التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي** المنعقد خلال الفترة (14 - 16) أكتوبر 2003، عمان، الأردن.

07- أبو منديل غسان، **واقع الثروة الحيوانية في الأراضي الفلسطينية**"، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي 2010 ،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: رام الله، فلسطين، 2012.

08- بن دخان رتيبة، عقد التأمين كآلية قانونية لحماية العقار الفلاحي، مداخلة مقدمة لفعليات الملتقى المغاربي الأولحول العقار الفلاحي في المغرب العربي بين الحماية والاستثمار، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الشاذلي بن جديد الطالف، يومي 12-13 مارس 2018.

09-حامد حسن محمد، **الدور التنموي لشركات التأمين التعاوني الإسلامي**، الأفاق والمعوقات والمشاكل، مؤتمر التأمين التعاوني، الرياض،المعقد يومي 11-2010/04/12.

10- راتول محمد، مداحي محمد، **دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة والتقليل من حدة البطالة-حالة الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، الملتقى الدولي الثالث حول **استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** المنعقد يومي 15-16 نوفمبر 2011 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.

11- عماري زهير، عامر أسامة، مداخلة بعنوان دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000 – 2012، يوم دراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الإكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي حالة الجزائر، سطيف، 04 جون.

12- عامر أسامة، **دور التأمين في دعم التنمية الزراعية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2012-2013**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول استدامة الآمن الغذائي في الوطن العر ي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014.

13- عايش محمد، **إعادة استعمال المياه الرمادية في الزراعة المستدامة**" ، المؤتمر الدولي حول **التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، الأردن**، 14-16 أكتوبر 2003.

14- سرحال مي دمشقية، **السياسات الزراعية العربية ودورها في رفع كفاءة التجارة الزراعية**"، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية حول **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة : التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة** المنعقد يوم 2006/09/27 ، تونس.

15- صديق رمضان، عمار الضو، **التأمين الزراعي. شيكان في وجه العاصفة**، ، متوفر بالموقع : https://www.sudaress.com/alsahafa/49712

16-موسى مصطفى القضاة :**حقيقة التأمين التكافلي**، بحث مقدم لندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 25-26 أفريل 2011.

17- فؤاد عبد الله، سلامة محمد علي، **التأمين الزراعي**، وزارة المالية، مركز التدريب المالي و الحسابي، قطاع التأمين، العراق بغداد، 1987 .

18- قرومي حميد، معزوز زكية، **دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة المدية، ، 28و 29 أكتوبر، 2014.

19- كنيدة زليخة، حسيني ابتسام، **التسعير الاقتصادي للموارد المائية-مابين اشكالية السعر وحقيقة القيمة**، الملتقى الوطني الأول حول **حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي** المنعقد يومي 27 و 28 ماي 2013 ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة ، الجزائر.

20- مجدي مصطفى الزين مصطفى، **العوامل المؤثرة في ضعف مساهمة قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية على سوق التأمين السوداني للفترة من 1998 – 2010**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، 2012.

21- محمد عبد الكريم منهل، **دراسة الوضع الراهن لخدمات التأمين الزراعي وإمكانية تطويرها في جمهورية العراق**، جامعة الدول العربيةالمنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة قطرية، العراق، 2009 :.، متوفرعلى الموقع:https://www.iraqiscas.com/books/d5.doc

22- يوسف قات، **الدعم الزراعي ضمن إطار الاتفاقية بشان الزراعة**، مؤسسة التسويق الزراعي، مديرية الدراسات والمعلومات ، 2000.

ت – الأطروحات:

01- برعي عثمان الشريف عبد العزيز، **تقويم أثر إعادة التأمين على إدارة الأخطار المكتتبة لدى شركات التأمين المباشر- دراسة تطبيقية على شركة التأمين الإسلامية في السودان للفترة من2005-2014**، رسالة دكتوراه، 2016.

02- عماري زهير، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثّرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة-(1980-2009)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.

03- غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية-فرع التحليل

الاقتصادي–، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3 ،الجزائرن 2012.

04– زبيري رابح، **الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطّوره**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.

05– محمد طه محمد أحمد، إدارة أخطار المحاصيل الزراعية في جمهورية مصر العربية (دراسة تحليلية)، رسالة دكتوراه، جامعة أسيوط، مصر، 1993.

06– مجدولين دهينة، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر : بسكرة،. 2017 / 2016

07– فلاق صليحة، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي – تجارب عربية–، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعـــة حسيبـــة بن بوعـــلي –الشلـــــف، 2015.

08–يحى عيسى، **قرار الاستثمار الزراعي، دراسة عينة من مشاريع الاستثمار الزراعية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1998.

ث – المجلات:

01– الهاشمي رضا مطر، **التنمية الزراعية في قضاء عفك–دراسة في المقومات والمعوقات**، مجلة القادسية للعلوم الانسانية (المجلد الثامن، العددان3–4) ، جامعة القادسية، العراق، 2005.

02– الونداوي نشأة مجيد حسن، **التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل العوامل الداخلية والخارجية والبيئية**، مجلة تكريت للعوم الإدارية والاقتصادية (المجلد 6 ، العدد 20)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2010.

03– سعال سمية، حمول طارق، **الدور الإستراتيجي للتأمين في دعم سياسة تسيير وإدارة القطاع الفلاحي "الإشارة لحالة الجزائر"**، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد–2 العدد 1 جانفي 2018.

04– عمراني سفيان، معطى الله خير الدين، **الإصلاحات الفلاحية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر–دراسة نقدية**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث والدراسات، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2015.

05– طاهري فاطمة الزهراء، دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية، مجلة العلوم الإنسانية، جوان 2011.

06- قريشي العيد، **مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 10 ، المجلد 1 ، 2017.

07-مهيدي نوال، حيتالة معمر،إلزامية التأمين الفلاحي ضمان لإستمرارية الإستثمار في العقار الفلاحي، مقال بمجلة القانون العقاري و البيئة ، Volume 6، Num 10، 2018/01/07 .

08-مجدي مصطفى الزين، بابكر الفكي المنصور، محمد حمد محمود، **معوقات مساهمة قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية في السودان**، مقال بمجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، العدد الأول، vol 14 ، 2013.

09- مجلة الشركة الجزائرية للتأمينات SAA، العدد 33 ،مارس ، 2000 .

10- محمد عوض الكريم الحسين الحسن، مـــريم يوســـف الجـــيلي أحـــمـــد، **تطبيق ومعوقات تطبيق التأمين الزراعي في السودان-دراسة حالة تجربة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين في مشروع الجزيرة**، مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية مجلد 2، العدد 1 ، 2011.

11- مبروكي الطاهر، **الأمن الغذائي في المغرب العربي**، مجلة الباحث(العدد9) ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.

12- نصيرة دردر، التأمين البنكي، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 02 ، ديسمبر 2007.

ج- القوانين والأوامر:

- الأمر رقم 127/66 ،الجريدة الرسمية، العدد 43 الصادرة بتاريخ 31 أوت 1966 .
- مرسوم تنفيذي رقم 07-364 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007 ، الجريدة الرسمية، العدد 75 ، الصادر بتاريخ 07 ديسمبر 2007 .
- المرسوم التنفيذي رقم 95-338 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، الجريدة الرسمية، العدد 65، الصادر بتاريخ 31 أتوبر 1995.
- المادة 202 من القانون رقم 20/87 المؤرخ في 1987/12/23المتضمن قانون المالية لسنة 1988،جريدة رسمية عدد 54 ، السنة 1988.
- المرسوم التنفيذي رقم 416/95المؤرخ في 1995/09/09 ،جريدة رسمية عدد 76 ، السنة 1995.
- الجريدة الرسمية، العدد 95، المؤرخة في 1995/10/31.
- الجريدة الرسمية، العدد 13، مؤرخة في 1995/03/08.
- جريدة رسمية ، العدد 65 لسنة.1995

- جريدة رسمية العدد 75 لسنة 1995 .
- جريدة رسمية العدد 52 لسنة 2003،
- الجريدة الرسمية العدد 15 لسنة 2006 .
- المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 158/90 المؤرخ في 1990/05/26 ،جريدة رسمية عدد 22.
- المادة 15 من الأمر رقم 07/95
- المادة 39 من الأمر رقم 07/95
- المادة 44 من الأمر رقم 07/95
- المادة 47 من الأمر رقم 07/95
- المادة 50 من الأمر رقم 07/95
- المادة 102 من الأمر رقم 07/95
- المادة 278 من الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي1995، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 13، بتاريخ 08 مارس 1995.
- المادة 12 من الأمر 12/03 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003.
- المادة 03 من المرسوم 95-416 الصادر بتاريخ 09 ديسمبر1995 ،
- المادة 04 من المرسوم 95-416 الصادر بتاريخ 09 ديسمبر1995 ،
- المادة 05 من المرسوم 95-416 الصادر بتاريخ 09 ديسمبر1995 ،
- المادة 07 من المرسوم 95-416 الصادر بتاريخ 09 ديسمبر1995 ،
- المواد من 02 إلى 06 من المرسوم التنفيذي رقم 416 - 95 الصادر بتاريخ 09 ديسمبر 1995،
- [1]-الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003.
- [1]-الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006.
- [1]- الجريدة الرسمية، العدد 59، الصادرة بتاريخ 23 سبتمبر 2007.
- [1]- القانون 03/10 ،المؤرخ في 2010/08/15 .
- [1]- القانون 25/90 المؤرخ في 1990/11/18 .
- [1]- القانون رقم 16/08 المؤرخ في 2008/07/20 .

ج- المواقع الالكترونية:

01-http://www.aps.dz
02-https://www.bdcs.dz

03-www.ons.dz
04 -http://www.shiekanins.sd
05-http://www.bna.dz
06- https://caar.dz
07- https://la.saa.dz
08-https://la.saa.dz
09-https://www.caat.dz
10- http://www.cash-assurances.dz
11- https://www.ccr.dz
12- www.cagex.dz,
13- http://www.sgci.dz
14- https://cnma.dz
15-http://bourse-dz.com
16- www.maatec.dz
17- www.trust-assurances.dz
18- http://www.salama-assurances.dz
19 -www.laciar.com
20-www.2a.dz
21 -www.gamassurances.com
22- https://allianceassurances.com.dz
23- www.axa.dz
24- www.caarama.dz
25- www.amana.dz
26- www.cardifeldjazair.dz
27- www.macirvie.com
28- www.cna.dz

ثانيا : المراجع باللغات الأجنبية:

A – Ouvrages :

01- Alain BORDERIE, MICHEL Lafitte, **la bancassurance stratégies et perspectives en France et en Europe**, édition revue banque , parie , 2004.
02- Alexander Braun and Florian Schreiber, **The Current InsurTech Landscape: Business Models and Disruptive Potential**, Institute of Insurance Economics I.VW-HSG, university of St.Gallen , 2017,:على الموقع
https ://www.ivw.unisg.ch/~/media/internet/content/dateien/instituteundcenters/ivw/studien/ab-insurtech_2017.pdf
03- Boualam Tafiani, **les assurances en Algérie**, etude pour une meilleur contributif a lastratégie dedéveloppement, office de publication universitaire et ENAP, 1987.

04- Bouzidi abdelmadjid, Comprendre la mutation de l'économie Algérienne, édit, Societé National de Comptabilité SNC, Algre, 1993.
05- Craig Churchill, **Protecting the poor a micro insurance compendium**, Copyright International Labour organization, First published, Germany, 2006.
06- Dennis- Lambert, **économie des assurances**, Armand colin, paris, 1994.
07- François Ewald, Jean-Herné Lorenzi, **encyclopédie de L'assurance**, Economica, Paris, 1998.
08- François Couilbault et Constant Elishberg, **Les Grandes Principes de l'Assurance**, Edition l'Argus, 9 éme édition,France_paris_ , 2009.
09- Guy Simonet**, la comptabilité des entreprises D'assurance** 5eme édition, Paris, 1998.
10- Gary Schnitkey **, Choosing Among Crop Insurance Products**, University of Illinois at Urbana-Champaign ,Usa, august 1999.
11- Houkthar Nouri, **Un fort potentiel a exploiter**, revue algérienne des assurances, édition parpar l'union algérienne des sociétés d'assurances et de réassurances UAR,N4, juin2001.
12- Jérôme yeatman, **Manuel Internationale De L'assurance**, Ecole nationale d'assurance de paris, Economica, France, 1998.
13- Kathy Avram, Yen Nguyen & Michael Skully, **Insurance and Economic Growth : A Cross Country Examination**, Department of Accounting and Finance, Monash University, 2010.
14- Mamoon Ali Dongula**, Role of 301slamic religious beliefs in insurance development, Book Venture Publishing LLC**, Ishpeming, 2017.
15- Megan K. McLaurin And Calum G. Turvey, **Applicabillty Of The Nomalized DifferenceVegetation Index In Index-Based Crop Insurance Design**, Cornell University,2011.
16- Michael J. McCord **, Micro insurance product development for microfinance providers** , International Fund for Agricultural Development (IFAD) 2012.
17- P. Hazell, J. Anderson, N. Balzer, A. Hastrup Clemmensen, U. Hess et F. Rispoli , **L'assurance basée sur un indice climatique : potentiel d'expansion et de durabilité**,FIDA,Rome,2010.
18- Robert G. Aumell et autres, **Guide de gestion des risques agricoles**, Conseil canadien de la gestion d'entreprise agricole, Ottawa, 2005.
19- Revue de L'ASSURANCE (Revue éditée par le Conseil National des Assurances), N° 7, Déc 2014.
20- revue algérienne des assurances , publication trimestrielle, édite par l'union algérienne des sociétés d'assurances et de réassurances (UAR), N°01 , Mai 1997.

21- Rodney Lester, **The Insurance Sector in the Middle East and North Africa Challenges and Development Agenda**, Policy Research Working Paper, The World Bank, Nov 2010.
22- Ramiro Leurriez, **assurance Agricole, La Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement**. Banque Mondiale 2009 .
23- Vincent H. Smith, **Federal Crop and Crop Revenue Insurance Programs:Income Protection**, Montana Univ, Briefing No. 11 ,Usa,2001
24- William Dick and Others, **Weather Index-based Insurance in Agricultural Development**, The International Fund for Agricultural Development,2011
25- World Bank staff and consultants,**Weather Index Insurance For Agriculture**,The International Bank for Reconstruction and Development , USA, 2011.
26- Yvonne Lambert-faivre : Droit des assurances, 11e édition .Dalloz. 2001.

B- Articles scientifiques :

01 - Amit Karla, **Microassurance – couverture des risques pour 4 milliards de personnes**, Brochure Swiss Re N° 6, 2010.
02- Brenda Wells, Karen Epermanis & Jack P. Gibson, **The Effect of Insurance Education on Consumer Attitudes: A Study of the Property and Casualty Industry**, Journal of Financial Education, Vol 41, N° 3, 2015.
03- Donghui Li, Fariborz Moshirian, Pascal Nguyen & Timothy Wee, **The Demand for Life Insurance in OECD Countries**, The Journal of Risk and Insurance, Vol 74, N° 3, Sep 2007.
04- Jordan Kjosevski, **The Determinants of Life Insurance Demand In Central and Southeastern Europe**, International Journal of Economics and Finance, Vol 4, No 3, March 2012.
05- Liam J. A. Lenten & David N. Rulli, **A Time-Series Analysis of the Demand for Life Insurance Companies in Australia**, Australian Journal of Management, Vol. 31, N° 1, June 2006.
06- Momar Sylla Dieng & Mouhamadou Fall, **Les déterminants de la consommation d'assurance vie**, Revue d'Economie Théorique et Appliquée, Vol 5, N° 1, Juin 2015.
07 -Mimouna Mahdjour & Abderrezak ben habib, **A Study of the Socio-Cultural Factors That Influence Algerian Consumer Attitude towards Insurance Products**, Journal of Accounting & Marketing, Vol 6, N° 2, 2017.
08 -Porta, R. L., F. L. de Silane, A. Shleifer, & R. W. Vishny, **Legal Determinants of External Finance**, The Journal of Finance, Vol 52, N° 3, Jul 1997.

09 -Samson Ifejionu, Customers' **Evaluation of the Quality of Insurance Services in Lagos**, Nigeria, International Journal of Business and Management, Vol 6, N° 10, Oct 2011.

10 -Simona Laura DRAGOŞ, Cristian Mihai DRAGOŞ, **The Role of Institutional Factors Over the National Insurance Demand: Theoretical Approach and Econometric Estimations**, Transylvanian Review of Administrative Sciences, N° 39, E/2013.

C- Conférences :

01- BENILLES BILLEL, **L'EVOLUTION DU SECTEUR ALGERIEN DES ASSURANCES**, Colloque international sur : Les sociétés d'Assurances Takaful et les sociétés d'assurances Traditionnelles Entre la Théorie et l'Expérience Pratique, Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion, Université Ferhat Abbas, setif, 25-26 Avril 2011.

D- Rapports :

01- Bahman Mennati, **Impacts of ICT application on the insurer and its customers and major obstacles to be faced**, Master programme Electronic Commerce, Lulea University of Technology, Sweden, 2010.
02- BIT (Bureau International du Travail), Fonds pour l'innovation en Micro assurance, 2008.
03 -Diego Arias and others, **NDVI Pasture index-based insurance for Livestock Producers in Uruguay** , The World Bank , Uruguay, 2013.
04 - J. Françoise Outreville, **The relationship between insurance growth and economic development**, Working Papers International Centre for Economic Research, N° 12/2011.
05- Myong Goo KANG**, Innovative agricultural insurance products and schemes**, AGRICULTURAL MANAGEMENT, MARKETING AND FINANCE OCCASIONAL PAPER, N° 12, FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS, Rome, 2007.
06- Olivier Mahul and Charles J. Stutley, **Government Support to Agricultural Insurance "CHALLENGES AND OPTIONS FOR DEVELOPING COUNTRIES"**, The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, 2010.
07 - Samuel Guerineau, Relwendé Sawadogo, **On the determinants of life insurance development in Sub-Saharan Africa: the role of the institutions quality in the effect of economic Development**, CERDI, Etudes et Documents, n° 19, juin 2015.

Abstract

Abstract

This thesis dealt with studying the role of agricultural insurance in the development of the agricultural sector in Algeria for the period between 2009 and 2019, by learning about agricultural insurance as a technique for managing agricultural risks, and knowing the obstacles to its spread and possible solutions to develop it and its reality in the Algerian market, then we should try to study the possibility of the impact of insurance. The agricultural sector is dependent on agricultural activity, as the agricultural sector, like other sectors, is varied and has multiple risks, as the guarantees provided by insurance institutions in agricultural insurances are the ones that preserve the weak peasants' incomes in production units, and they also restore what has been corrupted by nature or natural disasters, whether on farms or On animals, which killed the farmer in the first place, and agricultural production in the second class.

After the study intended to find the relationship between agricultural development and agricultural insurance, and for that, statistical methods were used for this, using the e-views program by identifying dependent and independent variables to extract the relationship between them and they were represented in the agricultural value added and the number of agricultural insurance business. This study, that despite all the support provided by insurance institutions to the agricultural sector, it still suffers from a lack of demand for this type in the Algerian insurance market. The results obtained also indicate that agricultural insurance contributes to agricultural development, but this contribution is weak compared to The potentials promoted by the sector, and the results indicate the existence of a relationship between agricultural insurance and agricultural development.

Key words: agricultural risks, agricultural insurance, agricultural sector, agricultural development.